UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232460

UNIVERSAL
LIBRARY

فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشمونى

صحيفة

٢٧ الكلام ومايتألف منه

٦٢ المعرب والمبنى

١٣٠ النكرة والمعرفة

١٥٥ العلم

١٦٨ اسم الاشارة

١٧٦ الموصول

٢٠٧ المعرف بأداة التعريف

٢٢١ الابتداء

٢٦٤ كان وأخواتها

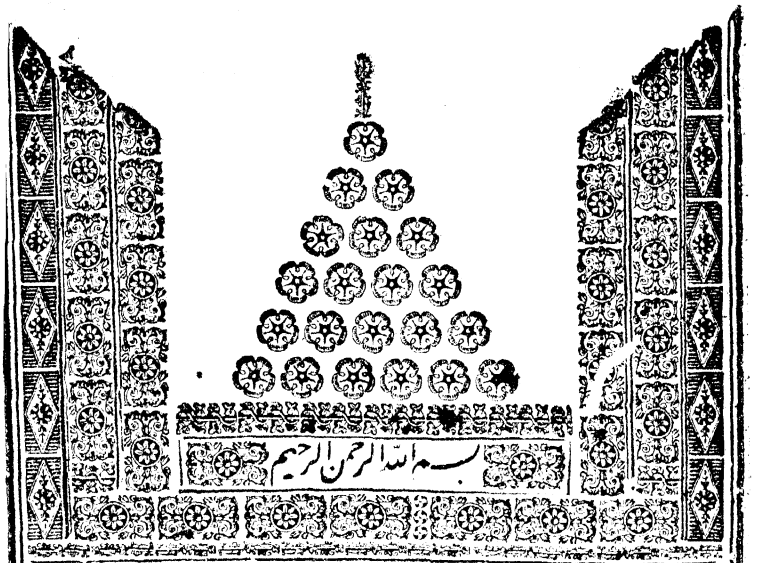
٢٨٥ فصل فى ماولا ولات وان المشبهات بليس

٢٩٥ أفعال المقاربة

٣٠٤ ان وأخواتها

تمت

الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان على
شرح العلامة الاشموني على ألفية
ابن مالك في النحو نفعنا الله
به وسائر المسلمين
آمين


بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم * ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الاسرار ومضمرات الحكم * ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدا ومبتدع * ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع * اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المتخفض لجلالك * وجبرت بالسكون البناء كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول راجي الغفران * محمد بن علي الصبان * غفر الله ذنوبه * وستر في الدارين عيوبه * هذه حواش شريفة * وتقريرات نحليلية منيفة * وتحقيقات فائقة * وتدقيقات رائقة * خدمت بها شرح المنظومة للعلامة أبي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي على ألفية الامام ابن مالك كل الخدمة * وصرفت في تحريرها نهاية * وتهذيب معانيها * جميع الهمة * ملخصا فيها ما بدا كتبه عليه المشايخ الاعيان * على كثير مما وقع لهم من أسقام الافهام وأوهام الاذهان * ضاما الى ذلك نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر * مضيفا اليه من عرائس بنات فكر ما تقر به عين الناظر * وحيث أطلقت شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة المدابغي أو قلت شيخنا السيد فمرادي به شيخنا المحقق السيد البليدي أو قلت البناني فمرادي به العلامة الفاضل سيدي يوسف الحفني رحمهم الله تعالى وجزاهم خيرا وما كان زائدا على ما في حواشيهم وليس معزوا لاحد فهو عالبا نماط وربما نسبته الى صريحا وعلى الله الاعتماد * انه ولي السداد (قوله أما بعد فان الله الخ) اعترض بأن هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهو

بسم الله الرحمن الرحيم
(أما بعد) حمد الله

الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة في ابتداء التاليف ويجاب أولا بأنا لا نسلم تلك الافادة لان القصد من قوله حمدا لله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة في قوة الجملة فكأنه قال أما بعد قولي أحمد الله منشئا للحمد وثانيا بأنا سلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها الان افادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لان يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا اذ المطلوب حصول الحمد مطلقا في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم في نكته عند قول المصنف * أحمد ربي الله خير مالك * مصليا على نبيه يعرف ما في كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا والجواب بحصول الحمد بالجملة غير نافع في الصلاة والسلام فان قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من أن الاخبار عن الحمد حمد أي صريح قلت ما تقرر انما هو في الاخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعني الحمد لله لانه ثناء بجميل صريح فهو حمد صريح بخلاف الاخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار بأنه شكر كما في أحمد ربي الله على أنه خير فتنا ومعنى تنبيه (قوله على ما فيه من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة في يا بيه والعائد محذوف و يظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجيح الثاني لان النكرة هي الاصل ولان شروط الموصول اذا لم يكن لتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقلما يحصل عهدها الا بتكلف فاحفظه أو موصول حرفي ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والمحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لان الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطة ومن ثم ذهب الاخفش و بعض الكوفيين أو تبعيضية تنكيتها الاشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى وأنع الاعطاء وبابه قطع وضرب والنعمة بالكسر العطية كما في المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير أي المنطوق بدلالة المعنى المصدري المراد بوصف الفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد بأسبابه جميع ما ذكر في حصوله كسلامة اللسان من الحبسة والفهاهة تسلامة من موانع افادة المراد الخ ومن ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كتصوره (الموضح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار ورشذ كسرتاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال وورد الفتح

على ما فيه من أسباب البيان
وتتبع من أبواب التبيان

أيضا فى التبيان كما فى القاموس وان كان كسره أكثر والتبيان كما قاله الخطابى أبلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الاصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد بأبوابه كل ماله دخل فى حصوله كالادراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالابواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو فى التبيان استعارة بالكناية والأبواب تخييل والفتح ترشيح وذكر المنح والاسباب فى جانب البيان والفتح والابواب فى جانب التبيان لان التبيان أبلغ كما مر فالوصول اليه أصعب يحتاج الى فتح أبواب مغلقة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أى الكائنين على من رفع أو حال منهما قال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده كما قاله الفاضل الرودانى بحسب التصريح التنازع المعنوى الذى هو مجرد الطلب فى المعنى لا العملى بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعنى مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون الا فى فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتى وما ذكر ليس كذلك أى لان الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتى أن المراد اسمان يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر ومن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يرد ما سيأتى على عدم جريان التنازع الاصطلاحى بين اسمى المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله والرفع الاعلاء والمراد به هنا الاظهار والاعزاز (قوله بماضى العزم) من اضافة الصفة الى الموصوف أى العزم الماضى قال فى المصباح عزم على الشئ وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اه لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى تنووا والماضى اما بمعنى النافذ يقال مضى الامر أى نفذ واما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق القلبى فتكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الايمان به مما ينبنى عليه غيره كعقائد التوحيد ونحوها فيكون فيه الجمع عليهما أو جميع ما وجب الايمان به سواء بنى عليه غيره أولا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة فى حديث بنى

* والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الايمان

(قوله حقيقة كذا بالاصل ولعل صوابه حقيقة اه)

الاسلام

الاسلام على خمس وعليه فى الكلام تلميح الى هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة بعمل الشئ به فان قلت عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية قلت التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وانما ورّى بخفضه الذى لا يقع فى الغربية للاشارة الى أن ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام واضافتها الى البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أى المختار نعت لمحمد لا من لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدّم على بقية التوابع عند اجتماعها (قوله من خلاصة معدّ ولباب عدنان) خلاصة الشئ بضم الخاء وكسرها ما خلص منه ومعناه اللباب فى عبارته تفنن ومعدّ بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه قال الجوهرى وهو أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان فعلم وجه ذكر معدّ وعدنان ويحتمل أنه أراد بمعدّ وعدنان ذرية معدّ وذرية عدنان المسماتين باسمى أبويهما وانما أخر عدنان ذكرا مع تقدّمه وجودا لانه لو قدّمه لم يكن لذكر معدّ فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معدّ ولا عكس (قوله أحرزوا) أى حازوا وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه اليها أخذها عند سابقة فمن الكلام استعارة تمثيلية ان شبه حال الصحابة فى غلبتهم لمن قاوأهم فى الاحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم الى قصبة السبق بجامع مطلق حوز مابه الشرف أو استعارة مكنية ان شبه فى النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات المضمار أى الميدان تخييلا واحراز قصبات السبق ترشيحا أو استعارة مصرحة ان شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان اما معناه الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك أو مطلق الطاعة وخذ أقرب (قوله وأبرزوا) أى أظهروا وقوله ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد المضمر المستور الذى كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحى الواقع فى قوله

وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان محمد المنتخب من خلاصة معدّ ولباب عدنان *وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق فى مضمار الاحسان *وأبرزوا ضمير القصة والشان

تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله فى الكلام حذف مضاف أى مفسر ضمير الخ لان الذى أظهروه مفسره وهو لا اله الا الله أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بسنان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرمح والتركيبان امامن اضافة المشبه به الى المشبه أى اللسان الذى كالسنان فى التأثير والسنان الذى كاللسان فى كثرة استعماله أو من الاستعارة بأن يكون شبه فى التركيب الاول كلام اللسان بالسنان فى التأثير وشبه فى النفس السنان فى التركيب الثانى بالانسان فى صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلا أو شبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان فى كثرة استعماله وجعل أيضا اطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لا تجوز فيه ممنوع لانه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره وفى قوله بسنان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع أخرى كبراعة الاستهلال والتورية فى الفتح والرفع والماضى ونحوها والطباق فى الرفع والخفض والايمان والهتان والافراط والتفريط والجناس اللاحق فى الاسعد والجسد والتحقيق والتدقيق والمخل والممل وكذا بين الادراج والابراج كما قاله شيخنا والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لما سيأتى والجناس المضارع فى خلا وعلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف ان كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان فى جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا فى جنسه ويختلفا فى شخصه (قوله فهذا) اسم الاشارة راجع الى الالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الاوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به فى كمال اتقان المسير أو للسامع اياه حتى كأنه مبصر عنده وهل استعارة اسم الاشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى المجازات والفاء واقعة فى جواب أما وجواب الشرط لابد أن يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار اليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلابد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده فى التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوى على أنه مصدر بمعنى الشارح أى خارجا لم يحتج الى التقدير لان الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الرودانى فى حواشيه على التصريح انما يحتاج الى التقدير لو أريد بالشرط الذى تضمنته أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شئ لشئ ولو سلم فالتعليق قد يكون فى الاستقبال وقد يكون فى الماضى كما فى شرط لو فليكن هذا منه اه نعم قال يس يندفع بتقدير

بسنان اللسان ولسان السنان فهذا شرح

القول اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمدا ولم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اه وهو مبني على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الاحسن مع أن هذا الاشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوى لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن فى الهمع مايدل على أن بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه فى محله فتنبه (قوله لطيف) يعنى لانه يحجب ماوراءه من المعانى مجازا عما لا يحجب ماوراءه من المحسوسات (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع لا على مثال سابق فانه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق فى الحسن على غيره من الشروح ويجى عبديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والارض (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أى دال على ألفية ابن مالك أى على معانيها أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أى كاشف كما قاله البعض وفيه أنه يلزم على هذا ذهاب المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا (قوله مهذب الخ) التهذيب التنقية والمقاصد المعانى والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف اليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) فى الكلام مبالغة والا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن متمايزان وأشار بهذه السجعة الى مافى شرحه مما لابد منه فى بيان المتن وبالسجعة الثانية الى مازاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفى هذا تنقيص لبقية الشروح لانا نقول مقام المدح لا ينظر فيه الى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء وكسرها لان حل بمعنى نزل يجوز فى حاء مضارعه الوجهان كما فى القاموس وبهما قرئ فى السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبى فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير وأما حل ضد حرم فحاء مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى فك حاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حال أى كائنا منها الان حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الاسد أى كائنة من الاسد * ولعل معنى كائنا منها وكائنة من الاسد منتسبا اليها ومنتسبة الى الاسد ولا يبعد أن من فى الموضعين بمعنى فى لا يقال الظرفية فى الاول غير ظاهرة لانا نقول لما امتزج بها كأنه حل

لطيف بديع على ألفية ابن مالك * مهذب المقاصد والمسالك * يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد * ويحل منها محل الشجاعة من الاسد

فيها وقوله محل الشجاعة أى حلولها فمحل مصدر ميمى أى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجسد نشر التحقيق الخ) النشر الرائحة الطيبة والتحقيق يطلق على ذكر الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بدليلها مع ردّ قوادحه والأدراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما فى القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الا للذكية كما فى المصباح ففى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق فى نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح قال شيخنا السيد وفى العبارة قلب أى من عبارات أدراجه اه ونكتة القلب الاشارة الى قوة النشر حتى سرى من العبارات الى محلها المكتوبة فيه (قوله وبدر التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات المسئلة بدليلين أو أكثر وعلى اثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشئ على وجه فيه دقة والابراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثنى عشر المسماة بالبروج وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمراعاة أدراج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومعنى وعلى كل ففى كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة كمال الاقمار بجامع الكمال والبدر تخييل والاشراق والابراج ترشيحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى العلو والمتانة ولك أن تجعل الابراج استعارة مصرحة لعبارات الاشارات أى المعانى الدقيقة ان شبهت بالابراج فى أن كلا محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعانى والابراج محل للكواكب أو تخييلا لاستعارة مكنية ان شبهت الاشارات بالسموات فى الرفعة والمتانة ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا قلبا أى من اشارات أبراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى (قوله خلا من الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أى خلا من الافراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية المعانى وعبر فى جانب الافراط بخلا وفى جانب التفريط بعلا لان التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا وأخرها تين السجعتين مع أنهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات على النفى وشرف الوجود على العدم والمعل والمخل وصفان لازمان لان المراد الذى شأنه الاملال والذى شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أى عدلا وأفرد اسم الاشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للافراد حصول الاقتباس

* تجسد نشر التحقيق من أدراج عبارات يعبق * وبدر التدقيق من أبراج اشاراته يشرق خلا من الافراط المعل * وعلا عن التفريط المخل * وكان بين ذلك قواما

(قوله

(قوله وقد لقبته) أي سميته وانما آثر التعبير بالتلقيب لما في هذا الاسم من الاشعار بالمدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع عيد وعبهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التي هي واو وماضيه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة ألوكدلو وألوك علو كما في القاموس وان كان بمعنى المنع ألوكدلو كما في حاشية شيخنا السيد لكن في حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازي مشهور للألو لا حقيقي ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الأول قوله جهدا أي اجتهادا منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادي على الاسناد المجازي أو نزع الخافض أي في اجتهادي أو حال بمعنى مجتهدا وعلى الثاني مفعول به وعلى الاخير مفعوله الثاني وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا جهدا وعن أبي البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى جاهدا والذي يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريبه) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله مفعول قدم لافادة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن يجعله مفعولا ثان وان كان بمعنى استفهم تعدى للاول بنفسه وللثاني بعن نحو يسألونك عن الانفال أو ما بمعناها نحو فاسأل به خبيرا أي عنه (قوله سليم) أي سالم من الحقد والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقي الا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يوهم الآلة فلا يحسن ضربي بزيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربي من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبني للمجهول حيث قال أي وما كوني موفقا الا بعونه وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أي اعتمدت في جميع أموري كما يؤخذ من حذف المعمول أو في الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر لان الاعتماد في جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد في بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أي أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روعي متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف أو تأليفي فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفي بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مؤلفه

* رتبته بمنهج السالك * الى ألفية ابن مالك * ولم آل جهدا في تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم * انه قريب مجيب * وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب (بسم الله الرحمن الرحيم قال محمد هو) الامام

المشهور بالجلالة في العلم والاخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا الان الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر في أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا لقبه أي مجمل أهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا فكيف تحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما يجئ بعض المتأخرين ونصه والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وأن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كانف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب أو كان مصدرا بأب كأبي عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأم عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميرا فريقية في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسم لا كنيته نقله شيخنا عن الشنواني وحاصل الجواب أن اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب (قوله ابن عبد الله ابن مالك) قد يتوهم من سنيع الشارح أنه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر الى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه فان قلت في قول المصنف هو ابن مالك الباس لايهامه أن مالكا أبوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه في اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها فافهم وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها في ونادوا يا مالك في المصحف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائي نسبا) سيأتي في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب (قوله الجياني منشأ) نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس فكان الاولى تأخيره عن قوله الاندلسي اقليما ليكون للتأخر فائدة وجواب شيخنا السيد بأنه قدم الجياني اهتماما بالاخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسي اقليما لمن لا يعلم كون جيان

العلامة أبو عبد الله جمال الدين بن عبد الله (ابن مالك) الطائي نسبا الشافعي مذهبا الجياني منشأ الاندلسي اقليما الدمشقي دارا

من

من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا فى شرح ميارة على متن العاصمية فى فصل المزارعة ثم قال وهى جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر محيط بها من جهاتها الا الجهة الشمالية وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان اندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه اه من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضى عياض أن الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فنهاما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ماقاله ميارة ببعض حذف أى ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصا بضم الهمزة والدال أيضا (قوله ووفاة) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها ووفاته والاولى أحسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ماذهب اليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبى لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته فى الجميع ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لان تمييز المفرد عين ممزه فى المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام اثنين الخ) أى عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها قال المغرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم اه وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذى يحكى بقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثانى خلاف مقتضى الظاهر كما فى المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات فى نحو قال انى عبد الله ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد (قوله ربى الله خير مالك) ذكر فى عبارة حمده الفعل والذات والصفة اشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمربى وهو أولى هنا لذلك ولان المالكية مذكورة فى قوله خير مالك الا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لى أنه من الخير مصدر خار يخير أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الاول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى ان رسم الاول بغير ألف كما هو الاكثر فى مالك العلم فان رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فاطلاق

ووفاة الاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربى الله خير مالك) أى أثنى عليه الثناء

البعض كونه لفظ الخطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه اشارة الى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته اشارة الى قوله ربي لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا أن يقال ماتقدم والجلال العظمة ولا يتعين كون اضافته الى مابعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما توهمه كلام البعض بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج الى تأويل الجلال بالجليل (قوله وجزيل نعمته) من اضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار اليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله التي هذا النظم أثر من آثارها لانه ليس أثر للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده اه ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به ويترتب عليها ذلك الاثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الاثر (قوله واختار صيغة المضارع) أي على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لا حاجة اليه بل هو لبيان الواقع اذ المنفي لا يتأتى هنا (قوله لما فيها من الاشعار) أي بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددي أي الذي هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد الخ وقوله التجددي أي الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أي وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددي أصلا فان الاولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الارجح والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وان أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الاخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهي ثبوت الحمد له تعالى اذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع في النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وبعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى أحمد لك أثني عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها فالمضارعية أكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعني التربية المفهومة من قوله ربي على ماتقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضي أن المصنف أوقع حمده في مقابلة نعمة مع أنه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذي يغلب وقوع الحمد في مقابلته (قوله دائما) توكيد لقوله لا تزال تتجدد وقوله كذلك تأكيد

الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التي هذا النظم من آثارها واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددي وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أي كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد في حقنا دائما كذلك

لقوله كما (قوله نحمده بحامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر تأكيد لان الحمد الانشائي ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بأن اشعارها بالتجدد باعتبار حالها الاصلي الثابت لها قبل نقلها الى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الاشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم (قوله رأيضا) هو مصدر آض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول أرجع الى التعليل رجوعا وعلى الثاني أقول راجعا الى التعليل وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويعنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا (قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل انما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الاول ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الاصل) أي أصل الجملة الاسمية (قوله لحذف الفعل) أي وجوبا ان ذكر بعده وشكرا وشرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا ان ذكر وحده كما سيأتي في باب المفعول المطلق واطلاق شيخنا الوجوب في غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا يقتضي أنه لو لم يعدل الى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضي في باب المبتدا لان بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفي في افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضي في باب المصدر وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدا على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر لكن الاوجه ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي لعمله في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ولئن سلمناه فجعل افادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه ذكره الغزي (قوله لقصد الدلالة) أي لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر هذا اذا أريد بمدخول اللام العلة الغائية فان أريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند

نحمده بحامد لا تزال تتجدد وأيضا فهو رجوع الى الاصل اذ أصل الحمد لله أحمد أو حمدت حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ثم أدخلت عليه أل

للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلا والا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس (قوله والله علم) أى بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه فى رسالتنا الكبرى فى البسملة وسيأتى فى المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية (قوله الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لايضاح الذات المسمى لا لاعتبارهما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه للذات المعينة فقط على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد فى كونه لله (قوله أى لذاته) يحتمل وجهين الاول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أى الموجود لذاته والثانى أنه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى ليس وجوب وجوده لغيره كما فى الحوادث المتعلق علم الله بوجودها (قوله وهو عربى عند الاكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فعرب بحذف ألفه الاخيرة وادخال أل (قوله وقد ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الاعظم ووجه الدلالة أن من أحب شيأ أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الاعظمية لكان اسم المهيمن أولى بها لانه لم يذكر الا مرة واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر فى المواضع الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم أنه قال لانه لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل بالذكر فى المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه فى الثلاثة وهو ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو فى ثلاث سور فى البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أى بالاسم الاعظم أو بكل شئ (قوله تنبيه) الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص لموضوع له خاص قال اذا الكتاب الذى هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا متعينا لا متعددا اه ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالحوائم والعوالم وكثير من الناس يضمها الجنابل وأسماء العلوم لان مسمياتها وهى الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد التعقل وهذا التعدد

لقصد الاستغراق * والرب المالك والله علم على الذات الواجب الوجود أى لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى هل تعلم له سميا أى هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله وهو عربى عند الاكثر وعند المحققين أنه اسم الله الاعظم وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلثمائة وستين موضعا واختار الامام النووى تبعا لجماعة أنه الحى القيوم قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع فى البقرة وآل عمران وطه والله أعلم

تنبيه

تدقيق فلسفي لا يعتبره أيضا أرباب العربية هذا هو المتجه عندي وان اشتهر الفرق فتأمل والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم اجمالا من البحث السابق قيل أو على بحث بديهي فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الايقاظ الذي هو المعنى اللغوي (قوله أو وقع الماضي موقع المستقبل) أي على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله الخ وكون المراد وأستعين الله على اظهار ألفية أو الانتفاع بها فلا ينافي تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لقوله أي الذي سيحصل في الخارج منزلة ما حصل أي في الخارج وعلى هذا التنزيل بعلتين ذكر الاولى بقوله اما اكتفاء أي في التنزيل بالحصول الذهني يعني أنه لما حصل في الذهن قوله نزله منزلة ما حصل في الخارج فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظرا أي في التنزيل الى ما قوي عنده الخ يعني أنه لما قوي ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا في المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل في الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح في العلتين اما لحصول مقوله ذهنا أو لتحقق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر والذي أراه أن التنزيل في كلام النحاة بمعنى التشبيه في كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما الا في العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة في مثل ما نحن بصدده لا يكفي عن التجوز في اللفظ بل يقتضيه والا لزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمل في غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالاسد في الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو في غاية البعد أو باطل وبهذا مع ما قررنا به أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أو وقع الخ لا يصح لا على طريقة النحاة لان التجوز في مثل ذلك على طريقتهم انما هو في التنزيل ولا تجوز في الماضي فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانيين لانه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بأن قول الشارح اما اكتفاء الخ لا يصح أيضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أي وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه لا يناسب قوله ما قوي عنده فتأمل (قوله معترضة) بكسر الراء ويفتحها على الحذف والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تميز المصنف عن غيره ممن شاركه في اسمه وتجويز جماعة كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو

أو وقع الماضي موقع المستقبل تنزيلا لقوله منزلة ما حصل اما اكتفاء بالحصول الذهني أو نظرا الى ما قوي عنده من تحقق الحصول وقربه نحو أتى أمر الله فلا تستعجلوه وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الاعراب

بعيد وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فحملها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة وادفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم أنها من قطع النعت نقول يكفي في جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم (قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد (قوله تقديرا الخ) فقد اجتمع في أحمد ربي الاعراب اللفظي في أحمد والتقديري في ربي والمحلي في الياء والفرق بين التقديري والمحلي أن المانع في الاول من ظهور الاعراب قائم بآخر الكلمة وفي الثاني قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي كما قاله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدماميني أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أي لرب لانه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا في عبارته مرتين ورجح المعرب الثاني من جهة أن المبدل منه توطئة للبدل وفي حكم الطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لان بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه المعرب امتناعها مع ما في جعله بدلا من ربي ان جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما في جعله بدلا من الله ان جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الابدال من البدل وكونه حالا أي لازمة فيه كما قاله ابن قاسم أيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالاولى جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع الجملة) أي جملة أحمد ربي الله خبر مالك أي والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله وأستعين الله في ألفيه وعبارة السندوبي وجملة أحمد ربي الى آخر الكتاب في محل نصب لانها محكية بالقول اهو يظهر لي حمل الاول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فانه نفيس وانما لم يقل مفعول به ليجري على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت في الكلام على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدا انمنا (قوله مصليا) هذه الحال وان كانت مفردة الا أنها في قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم

ولفظ رب نصب تقديرا على المفعولية والياء في موضع الجر بالاضافة والله نصب بدل من رب أو بيان وخبر نصب أيضا بدل أو حال على حد دعوت الله سميعا وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناها الانشاء أي أنشئ الحمد (مصليا) أي طالبا من الله صلاته

و يلزم على الوجه الاول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمل وانما لم يأت بجملة صريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة افراد أحدهما عن الآخر بل اذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندي وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما الان الواو لا تقتضي ذلك (قوله أي رحمته) أي اللائقة بمقامه فالاضافة للعهد (قوله بتشديد الياء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النبء بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أي ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبا بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النبي من النبوة يكون واوي اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أي الرفعة) فيه مسامحة اذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذي الرفعة (قوله لانه مخبر عن الله) أي ولو بكونه نبأه فلا يرد أن النبي على الاصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى اليه (قوله فعلى الاول الخ) يصح على كل من الاول والثاني أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول فهي كلامه احتمالان (قوله حال) اعترض بأن الحالية تقتضي تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها انما تقتضي تقييد حمده في هذا المكان بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع (قوله منوية) هي المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة غير ممكنة في حال الحمد لاشتغال موردها حينئذ بالحمد وفيه أنه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة ليست صلاة فالاولى أنها مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفي لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوي لا العرفي لحدوثه بعد زمنه صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمده بلساني وأصلي بقلبي يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة) كذا بالتاء في نسخ وعليها فتذكير الضمير في قوله وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشيء واحد واحداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وفي نسخ من الصفو بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها (قوله وهو الخلوص من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى في الاصل الخالص من

أي رحمته (على النبي) بتشديد الياء من النبوة أي الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله تعالى فعلى الاول هو فعيل بمعنى مفعول وعلى الثاني بمعنى فاعل ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أي ناويا الصلاة على النبي (المصطفى) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص من الكدر قلبت تاؤه طاء

الكدر فقوله ومعناه المختار أى معناه المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أى لانها من حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء اذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء (قوله أى أقاربه) الانسب هنا تفسيره بأتباعه فى العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف اهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الاقارب ولا عموم الاتباع ولو فى أصل الايمان لعدم ملاءمته لقوله للمستكملين الشرفا وما اشتهر من أن اللائق فى مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الاتباع لست أقول باطلاقه بل المتجه عندى التفصيل فان كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يستدعى تفسير الآل بالاتقياء حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك فان خلت مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك (قوله المستكملين) صفة لازمة للآل والسين والتاء اما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فاشرف بفتح الشين مفعول المستكملين أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بانه قياسى ومما يدل على أن ثم قولا بقياسيته قول الشمس الشوبرى فى حواشيه على التحرير الفقهى لراجح أن النصب بنزع الخافض سماعى اه أو يقال ان المصنفين نزلوه منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك أو للصيرورة كاستحجر الطين أى الذين صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بأنهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح دعوى اشتكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة اشارة الى أنهم لعلو مرتبتهم فى الشرف كأنهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا أى كل شرف أو كل مجد مثلا وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لان المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثانى من الاول (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلا لقلبها ألفا فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلبها همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لان الهمزة أقوى من الهاء فتأمل ولم تقلب النهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما

لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وآله) أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى العلو (تنبيه) أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما

قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير الى أن الحرفين تقارضا (قوله كما فى آدم وآمن) مثل بمثالين من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على أهيل) ضعف باحتمال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للاول وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضى أنهم لا يقدمون على التعيين الا بدليل (قوله وهو يشهد للاول) ان قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم باصل ذلك الحرف فى المكبر على وجود الاصل فى المصغر أجيب بان توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالاصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف الا الى ذى شرف) لا ينافى هذا تصغير آل المقتضى الحقارة لان شرف المضاف اليه لا ينافى تصغير المضاف ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضى شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر وقوله الى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال والاسكوف لغة فيه والجمع أساكفة (قوله فمنعه الكسائى والنحاس) لعل شبههم أن الآل انما يضاف الى الاشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لان الضمير كمرجعه فى الدلالة اه نجارى على المحلى (قوله آنه) أى المذكور من الاضافة (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرهة بالفيل الى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته الى غير الناطق فينافى ما تقدم ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة (قوله وأستعين الله) أى أطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماه اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسبا وقدرة الله تعالى ايجادا وتأثيرا اذ لا يصدق على هذه الاعانة الاعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل ليسهل أفاده الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها الى ما قبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقعديه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا القيام كما قالوه فى اقرأ باسم ربك على بعض التقارير (قوله فى نظم قصيدة) قدر نظم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة لتجرى عليه الصفة أعنى ألفية لكن فى تسميته هذه الالفية قصيدة ما تستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الالف ستة أبيات فلينظر فان جماعة ممن أثق بهم أخبروني بعد التحرى فى عدها بأنها ألف (قوله أو الفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذ أن يقول

قلبت الهمزة هاء فى هراق الاصل أراق ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائى أصله أول كجمل من آل يؤل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقد صغروه على أهيل وهو يشهد للاول وعلى أويل وهو يشهد للثانى ولا يضاف الا الى ذى شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الاسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فان له شرفا باعتبار الدنيا واختلف فى جواز اضافته الى المضمر فمنعه الكسائى والنحاس وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب

وانصر على آل الصليب
وعابديه اليوم آلك

وفى الحديث اللهم صل على محمد وآله (وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى عدة أبياتها ألف أو ألفان

الفينية لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على أنها الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامل يكون مثلا

قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربي الله خير مالك

بيتا مصرعا أعني مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا وأحمد ربي الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الارجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الابيات قصيدة للزم وجود الاكفاء والاجازة والاقواء والاصراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك في هذه الاراجيز عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا في الدماميني على الخزرجية ومنه يعلم ما في قول الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض وفي كونها من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن في بمعنى على) فتكون لفظة في استعارة تبعية لمعنى على كما في ولأصلبنكم في جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا لان الاستخارة قبل الفعل للتردد والمصنف جازم بشروعه في الفعل ولان ارتكاب التجوز في الحرف أخف منه في الفعل لا على قوله ان في بمعنى على اذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوي وهو اشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البياني وهو تقدير حال تناسب الحرف لانا نمنع كون التضمين النحوي ظاهرا عن البياني للخلاف في كون النحوي قياسيا وان كان الاكثرون على أنه قياسي كما في ارتشاف أبي حيان دون البياني فاعرفه (قوله لان الاستعانة) أي أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه في الآية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة (قوله انما جاءت) لم يثن الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها في تصرف أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أي الى المستعان عليه لا المستعان لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبالباء كما في قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى أستخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للتردد (قوله أي أعراضه) هذا تفسير بحسب

بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة أحمد والظاهر أن في بمعنى على لان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدية بعلى قال تعالى وأعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون أو أنه ضمن أستعين معنى استخير ونحوه مما يتعدى بفي أي واستخير الله في ألسنة (متاصد النحو) أي أغراضه وجل

اللغة

اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسير للمراد أشار به الى أن مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التنافي بين ماهنا وقوله آخر الكتاب * نظما على جل المهمات اشتمل وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها أن ماهنا في حيز الطلب وما يأتي اخبار عما تيسر له وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطي في آخر نكته وصرفوا ماهنا الى مايأتي دون العكس لان مايأتي هو المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما (قوله بها أي فيها) من ظرفية المدلول في الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد تلك المعاني ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أي محوية لتعاطيها بسببها (قوله محويه) اسم مفعول وأصله محووية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الواو الاولى التي قبل الياء المدغمة لمناسبة (قوله النحو في الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الامور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركيبها كحركات الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطا في الكلام وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن وفي كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطا هو الفائدة وله أيضا وجه وفي الاصطلاح اما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المبتدا واما لغو متعلق بمعنى النسبة التي اشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أي القواعد المعلومة أي التي من شأنها أن تعلم لا ماعلم بالفعل لان النحو له حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة في الاول التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفي الثاني الأول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أي الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال مالم تعلمه وأما اطلاقه على الادراك فحقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أي المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما نقله البعض عن سري الدين والمجاز على المجاز

مهماته (بها) أي فيها
(محويه) أي محوزة * (تنبيه) * النحو في الاصطلاح هو العلم

جائز عند البيانيين والاصوليين الا الآمدى كما فى البحر المحيط فى الاصول للزركشى فنقل شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظر والباء فى قوله بالمقاييس للتصوير وماذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد وانباء للتصوير هو اللائق هنا لا الادراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة أو جعلناها للتصوير اذ لا يصوران بها ولا الفروع وان قال به البعض لانه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه مافيه بل الظاهر أنها هى النحو فتأمل وخرج بالمستخرج العلم المنصوص فى الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغير همز لاصالة الياء الاولى كما فى معايش جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشئ ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقراء كلام العرب) من اضافة الصفة الى الموصوف أى من كلام العرب المستقرأ أى من أحوال أجزائه ففى العبارة حذف مضافين وان أوثرت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها من بعد الصدر الاول كما أن استنباطها من الصدر الاول فاندفع ما يقال لاستنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الاحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال يقتضى تأخرها عنه وفى هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا انما يرد اذا جعل الضمير فى قوله أجزائه راجعا الى عين كلام العرب أما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان أحكام ما تكلموا به عرفت بنظرهم فلا تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفته غير المتأخر معرفته حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثانى اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعانى والبيان ونحوهما (قوله أحكام أجزائه) المراد بالاحكام ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية (قوله التى ائتلف منها) صفة للاجزاء والضمير فى ائتلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند أمن اللبس وقال البعض نقل الراعى فى باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتى أن البصريين فصلوا فى وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه فى الاول دون الثانى اه وهو مخالف لما فى الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور (قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف (قوله مرادف قولنا علم العربية) أى المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وان أطلق على ما يشمل اثنى عشر

المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو مرادف قولنا علم العربية

علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لاقسما برأسه واضافة علم الى العربية من اضافة العام الى الخاص (قوله لاقسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف بانه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلام اعرابا وبناء وموضوعه الكلام العربية من حيث مايعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال البهوتى انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا قال البعض لامانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اه وأقول وقع فى قوله تعالى هذا عطاؤنا كما يفيده كلام البيضاوى (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه (قوله وجاء فى اللغة لعان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض كأكلت نحو السمكة وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح قيل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحى وان كان الانسب تقديم اللغوى (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب اطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى ما مر (قوله الديلى) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو قال فى التصريح وقد تظافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الاسود وأنه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفى الدار بصرى المنشأ والموات وقد أسن واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية (قوله وشيأ من الاعراب) أى حيث قال الاشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته قال السيرافى يعنى اسم الاشارة (قوله الخ وهذا النحو يا أبا الاسود) روى أن مما ذكره أبو الاسود حكم ان وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكن فأمره الامام كرم الله وجهه أن يزيدها ففعل (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب اليها مجاز عقلى من باب الاسناد الى الآلة اذ الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف (قوله أى الابعد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الابعد والبعيد لان البعد مقول بالتشكيك وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعف بانه لا يلزم ذلك لانها قد تهم بالابعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لان المعهود سببيا للتقريب البسط لا الايجاز قال سم ويصح

لاقسيم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المنحو كالخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وان كان كل علم منحوا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الاحكام الشرعية الفرعية وان كان كل علم فقها أى مفهوما أى مفهوما وجاء فى اللغة لعان خمسة القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أى مثلك والجهة نحو توجهت نحو البيت أى جهة البيت والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أى أقسام وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الاسود الديلى أن يضع علم الاسم والفعل والحرف وشيأ من الاعراب قال انح هذا النحو يا أبا الاسود (تقرب) منه الالفية للافهام (الأقصى) أى الابعد من المعانى (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع أى تفعل ذلك

كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالالفاظ الوجيزة التى من شأنها تبعيدها ولا اشكال فى كون الايجاز قد يكون سببا للايضاح اذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الايجاز (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والاصل مع وجازتها وأنت خبير بأن الاتحاد انما يأتى اذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفى المصباح أن الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أى الاعطاء يعنى تكثر افادة المعانى ففيه استعارة اما تمثيلية بأن يكون شبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعد أو مصرحة حيث شبه افادة المعانى ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية حيث شبه الالفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح (قوله وهو) أى البذل اشارة الى ما تنحه أى الى منح ما تنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أى الاعطاء ويحتمل أن هذا اشارة الى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولا بالعطاء بالنظر الى معناه الاصلى وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة (قوله بوعد منجز) الباء بمعنى مع أو سببية فان قلت الاعطاء بدون وعد أبلغ فى المدح فلم قيد بالوعد قلت كأنه لانه الواقع لان فهم المعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكأنها تهيئ للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا قاله سم ويمكن أن يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للاشارة الى عزة معانيها لان الموعود به تتشوف اليه النفس فتكون أحرص عليه فيكون هو أعز عليها وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله ووعد للخير) أى عند الاطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لمخلف ايعادى الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله وتقتضى أى تطلب) أى من الله أو من قارئها أو منهما معا واسناد الطلب اليها مجاز عقلى من الاسناد الى السبب اذ الطالب فى الحقيقة ناظمها ويحتمل أنه شبه الالفية بعاقل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة المكنية واثبات الطلب تخييل ويحتمل أنه أراد بالاقتضاء الاستلزام على التجوز (قوله رضا) كسر رائه سماعى كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لان فعلهما كفرح يفرح (قوله محضا) كأنه زاده تمهيدا لقوله

مع وجازة اللفظ أى اختصاره (وتبسط) أى توسع (البذل) بالمعجمة أى العطاء وهو اشارة الى ما تنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى موفى سريعا ﴿تنبيه﴾ قال الجوهرى أوعد عند الاطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد

وانى وان أوعدته أو وعدته
لمخلف ايعادى ومنجز موعدى

(وتقتضى) أى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رضا) محضا (بغير سخط) يشوبه

بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا وقوله يشوبه أى يتخلل بين أزمنة الرضا أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم أن قوله وتقتضى رضا الا يغنى عن قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها لاخذ الثار والمراد منه فى حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائقة) أى عالية فى الشرف وانما فاقتها لانها من بحر واحد وألفية ابن معطى من بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز ولانها أكثر أحكاما من ألفية ابن معطى (قوله الحنفى) فى حواشى الشيخ يحيى أنه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على أبى موسى الجزولى ثم تشفع كان مالك وأبى حيان حين الخروج من الغرب اه ويمكن أنه تحنف بعد أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالحرف كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص (قوله لاقراء الادب) اسم لما يشمل الاثنى عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها (قوله فى سلخ) أى آخر (قوله على شفير الخندق) أى حرف الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلا بالبحر المالح (قوله ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف ان جعل مولد مصدرا ميميا بمعنى الولادة أى كائن فى سنة وبرفعها على الخبرية ان جعل اسم زمان (قوله فى فائقة) أى فى هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضى) لم يجعلها من ألفية لانها وان كانت نكرة تخصصت بالوصف أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضى (قوله خبر المبتدا محذوف) أى والجملة حالية أو استئنافية (قوله بالجملة) أى جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما فى المتن (قوله وأوجبه بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك فى الآية خبر مبتدا محذوف اه وأحسن منه أن يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) أى على فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول اشارة الى أنه لم يجز الفصل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب (قوله حائز تفضيلا) أى فضلا من اطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبنى للمفعول فاندفع الاعتراض بان التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يجوزه المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بان الحيازة فى كل شئ بحسبه فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثانى والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل فى نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال سم أى مستحق اه ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أى مصيرا الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه

(فائقة ألفية) الامام العلامة أبى الحسن يحيى (ابن معطى) بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر ونصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب الى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة

﴿تنبيه﴾ يجوز فى فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضى والرفع خبر المبتدا محذوف والجر نعتا لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مباركا فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجبه بعضهم (وهو) أى ابن معطى (بسبق) الباء للسببية أى بسبب سبقه اياى (حائز تفضيلا) على (مستوجب) على (ثنائى الجميلا) عليه لما يستحقه

السلف الخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهي السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أي لكون السبق علة للاستحقاق لكن لا يظهر التعليل الا بتقدير مضاف أي لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر أثنى ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف (قوله اما صفة) أي لازمة أو مخصصة على القولين في الثناء وعلى الوصفية يحتاج الى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائي أو بدل منه أي كائنا عليه أو ثنائي عليه لا بثنائي المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أي على أنه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أي ثنائي الثناء الجميل أو على أنه مفعول به له على التوسع باسقاط الخافض والاول أولى لان الثاني سماعي على الاصح (قوله أي يحكم) فسر القضاء في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كما في شرح الموقف ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره ايجاده اياها فيما لا يزال على ما هي عليه فيه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزي فيرجع الى التقدير (قوله أي عطيات) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا للسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح (قوله أي تامة) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدي يقال وفر الشيء يفر وفورا أي تم ووفرته أفره وفرا أي أتممته (قوله لي وله في درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهبات وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطي بعد موته انما يتأتى بها دون درجات الدنيا (قوله قال في الصحاح) بفتح الصاد ومعناه في الاصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع (قوله هي الطبقات من المراتب) أي عليه أو دنية فهو أعم من تفسير أبي عبيدة قاله البعض وردّ جعل بعضهم كلام أبي عبيدة بيانا لما في الصحاح (قوله والمراد) أي من درجات الآخرة وأشار بهذا الى أن الاضافة في درجات الآخرة على معنى في (قوله وصف هبات الخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة في الافراد حاصلة تأويلا فقوله لتأوله بجماعة أي وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معنى (قوله وان كان الافصح وافرات) أي محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وان زائدة ويظهر لي في الجواب عن المصنف أن الافراد لاستعماله جمع القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان هبات جمع قلة) أي بناء على مذهب سيبويه أن جمعي السلامة للقلة والذي ارتضاه السعد التفتازاني والدماميني أن جمعي القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع

السلف من ثناء الخلف وثنائي مصدر مضاف الى فاعله وهو الياء والجميل اما صفة للمصدر أو معمول له (والله يقضي) أي يحكم (بهبات) جمع هبة وهي العطية أي عطيات (وافرة) أي تامة (لي وله في درجات الآخرة) الدرجات قال في الصحاح هي الطباق من المراتب وقال أبو عبيدة الدرج الى أعلى والدرك الى أسفل والمراد مراتب السعادة في الدار الآخرة ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب ﴿تنبيه﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وان كان الافصح وافرات لان هبات جمع قلة

القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان فى المبدا مختلفان فى المنتهى والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين فى المبدا والمنتهى وعلى هذا يأتى استشكال القرافى الذى ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه اذا قال له علىّ دراهم كان اقرارا بثلاثة احماعا وحقه باحد عشر لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان أجيب عنه ببناء الاقارير على العرف وأما على ما مر عن السعد والدماميني فلا مجاز ولا استشكال (قوله والافصح فى جمع القلة الخ) وجه ذلك بأن العاقل منظور اليه فاعتنى بشأنه فى المطابقة بخلاف غيره وطوبق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة وقال شيخنا السيد المطابقة فى جمعى العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها فى جمع الكثرة لغيره لانه لا خطاطة عن العاقل فى حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك فى جمع القلة جبرا للقلة (قوله مما لا يعقل) أى من جموع ما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لعالم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد فى شرعنا ما يقرره على ما رجحوه فى مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وانما ذكره استئناسا (قوله لما عرفت) أى من ارتكاب خلاف الافصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سم لعله عمم فى اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام فى أنه هل يطلب التعميم فى الكتابة أيضا وهو محل نظر اه أقول الاقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل

﴿الكلام وما يتألف منه﴾

أى والكلام بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة للفظ ما (قوله أى هذا باب شرح الكلام الخ) لا شك أن شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام أولا متعريفه والكلام الثلاث التى يتألف منها ثانيا بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف وللاشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح فى المعطوف على أنه كما قال الرودانى تقدير معنى لا تقدير اعراب وان أوهمه صنيع الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح أن العامل فى المعطوف نفس العامل فى المعطوف عليه لا مقدر مثله وما أشار اليه من أن الكلام خبر مبتدا محذوف تبعا للموضح غير متعين اذ يجوز كما قاله الشنوانى رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا الا هالك كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وفى قوله ما يتألف الكلام اشارة الى رجوع ضمير يتألف فى كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الضمير لامن اللبس المجوز لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله

والافصح فى جمع القلة مما يعقل وفى جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومنكسرات والهنودات والهنود أنطلقن ومنطلقات والافصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة *(خاتمة)* بدأ بنفسه لحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام رب اغفر لى ولوالدى وعن موسى عليه السلام رب اغفر لى ولأخى وكان الاحسن أن يقول رحمه الله تعالى

والله يقضى بالرضا والرحمة لى وله ولجميع الامة لما عرفت ولان التعميم مطلوب

﴿الكلام وما يتألف منه﴾

الاصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه

المختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقا كزيد أو تقديرا كالضمير

المختصر) قيل على التدريج لانه أنسب بالقواعد وأوقع فى النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه محكم العمد فلم ينب الكلام عن المبتدا على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على القول الاول بل هو على القولين حال فى مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شئ فتجويز البعض نيابته عن المبتدا على الثانى غير صحيح فتدبر (قوله كلامنا) أتى بالاضافة وان كان مستغنى عنها بكون التأليف فى النحو كما صرح به فى الخطبة للاشارة الى اختلاف الاصطلاحات فى الكلام وللاشارة الى أن المصنف من مجتهدى النحاة (قوله أيها النحاة) أى مبنية على الضم فى محل نصب بأخص محذوفا وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ ويظهر لى أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعا لضم لفظ أى فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة أن النعت موافق للمنعوت فى اعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتى فى محله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر اذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص (قوله تحقيقا الخ) تعميم فى الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف أى محقق تحقيقا أو مقدر تقديرا أو بمعنى محققا أو مقدرا حال ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة قال الرودانى واستعماله فى كل منهما حقيقة لا أنه فى المقدرة مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على ماقاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبر وا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقول المعربين فى استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت أى تصويرمعناه تقريبا وتدريبا أنت قال البعض وحينئذ فليس فى اضرب مثلا الا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ فى جعله جزء الكلام الملفوظ لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون

واجبا

واجبا وتارة يكون ممكنا جسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجامى ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلا ليس على ماينبغى أفاده العصام (قوله المستتر) أى وجوبا او جوازا فيما يظهر (قوله مفيد) أى بالوضع فاندفع ما أورد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلا أو طبعا مع أن المراد بالفائدة فى تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان مايطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على مافى المتن أصلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان مايقال المفيد يصدق بما يفهم معنى تاما ولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح ويحسنه عدّ السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج فى استفادة المعنى من اللفظ الى شئ آخر ليكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربىّ الذى هو قيد لا بدّ منه فى تعريف الكلام كما قال الشاطبىّ وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه ادرجه فى الافادة كما سيأتى لكن لا وجه لزيادته فى بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه فى نفس التعريف فكان الاولى زيادته فى التعريف أيضا ثم جعل الوضع على الوضع العربى مبنىّ على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعىّ فهو المراد فى التعريف (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهى أخرج به (قوله من الدوال مما ينطلق الخ) من الاولى بيانية والثانية تبعيضية اذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دلّ أولا لان الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاما فى اللغة وغيره يفهم خروجه بالاولى (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما فى المصباح فعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله وبالمفيد الخ) أخرج به أمورا خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الاضافى (قوله والمركب الاسنادى المعلوم الخ) جرى فى اخراج الضرورى وغير المقصود من الكلام على ماذهب اليه المصنف ونقله فى شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه كما ذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الاخبارية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أولا قصدها المتكلم الكلام أولا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر أريد به اسم المفعول) أى لا اسم جنس جمعى للفظة حتى يرد اعتراض أبى حيان على التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعى ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدريته حتى

المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فانه لفظ مفيد بالوضع فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه فى اللغة كلام كالخط والرمز والاشارة وبالمفيد المفرد نحو زيد والمركب الاضافى نحو غلام زيد والمركب الاسنادى المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة وغير المستقل كجملة الشرط نحو ان قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهى والنائم ﴿تنبيهات﴾ الاول اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أى الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق * الثانى يجوز فى قوله كاستقم

يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوى ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله فى التعريف قلت صار حقيقة عرفية فى الملفوظ به كهجر النحاة معناه الاصلى وهو الرمى مطلقا أو من الفم فلا اشكال فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقى على مجازيته لعدم هجر معناه الاصلى وهو الايجاد انما هو فى مجرد اطلاق المصدر وارادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أى فقط وعليه فهو خبر لمبتدا محذوف أى وذلك كاستقم (قوله وهو الظاهر) أى من العبارة خلافا لنا فى أن كونه تمثيلا وتتميما كما أشار اليه ابن الناظم أولى وانما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشئ ايراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر فى شرح الكافية) أى والالفية كخلاصة الكافية (قوله نظرا الى أن الافادة تستلزمهما) أى لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الامركبا ولا ترد الاعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصد الما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه أيضا (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر وأما التركيب فلذكره بدله الاسناد المفسر كما فى شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى أو ما يجرى مجراها بحيث يفيد أن مفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين وأرجع بعضهم الاول الى الثانى بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أى لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط فى تحقق الكلام لاجزء منه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى قال الشيخ يس والشيخ يحيى ووقع الخلاف أيضا فى الفضلات هل هى خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذفها مضرا كنساؤه طوالق الاهند او عبيده أحرار الا زيدا دخلت والا فلا اه وسيأتى لهذا مزيد بحث (قوله من الكلم) أى الكلمات ومن تبعيضية وهى ومجرورها فى موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح بأحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالاخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط فى الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط فى الخط أفاده فى الهمع (قوله لاخراج نحو قام أبوه الخ)

أن يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظرا الى أن الافادة تستلزمهما لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته قال لاخراج نحو قام أبوه من قولك جاءنى الذى قام أبوه

أى لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية (قوله وهذا الصنيع) أى التصريح بأجزاء الماهية فى الحد (قوله لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بان الظاهر أن التركيب والقصد اخلان فى مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة فى الحدود ولو سلم أنها التزامية فهجرها انما هو فى الحدود الحقيقية التى بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد يناز ع فيما استظهره وفى قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا أفاده شيخ الاسلام فى آخر مبحث الكليات من شرحه على ايساغوجى نقلا عن الامام الرازى (قوله ومن ثم) أى من هنا أى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعنى ابن الناظم (قوله تتميما للحد) أى من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين فى الكلام أى وتمثيلا أيضا من جهة الايضاح به للحدود لا تمثيلا فقط ولا يأتى ذلك قول ابن الناظم فى آخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل لان معناه أنه اكتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتضمن لهما على أنه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ماقاله فى آخر كلامه على المعنى الذى ذكرناه وأن تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط مانقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض على الشارح بأن فى آخر كلام ابن الناظم مايأتى فى ماأسنده اليه الشارح وان كان فى أول كلامه مايشير اليه فتأمل والظاهر على كونه تتميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ وقول البعض هو فى موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع أنه يضاربه قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم اه لان مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتا لمفعول مفيد محذوفا والاصل مفيد فائدة كفائدة استقم فعليك بالانصاف (قوله انما بدأ بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتتألف الكلام منها والنكات لا تتزاحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى واحد قال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسنا احداهما الى الاخرى أو اضافتها اليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها

وهذا الصنيع أولى لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميما للحد

الثالث انما بدأ بتعريف الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم الرابع انما قال ومايتألف منه ولم يقل وما يتركب لان التأليف كما قيل أخص اذ هو تركيب وزيادة وهى وقوع الالفة بين الجزأين (واسم وفعل ثم حرف الكلم)

بدون شئ من ذلك كقام جاء قاله الشنوانى أى وليس المراد بها تناسبهما فى المعنى لئلا يخرج نحو الحجر مأكول (قوله الكلام مبتدأ الخ) أى كما يقتضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر واعلم أن الشارح حمل الكلام فى عبارة المصنف على الكلام الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه الآتى فى غير موضع وان كان قوله أى الكلام الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلام على الكلمات لان تألف الكلام منها لا من الكلام الاصطلاحى فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحى الذى هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد به جزؤه أى جزء ما صدق عليه وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الاول مفهوم واحده لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثانى جنس واحده لان جزأه فرد من أفراد الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من افرادها ثم انقسام الشئ باعتبار شئ آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبتقرير ناكلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه ولك أن تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلم الى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده الى الكلم بمعنى الكلام الاصطلاحى على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أى الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاحى كلمة وهذا أولى لعدم احواجه الى تقدير (قوله لان المقسم) أى محل القسمة يعنى المقسوم (قوله صادق الخ) قال يس الصدق فى المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بمعنى فيقال صدق الحيوان على الانسان وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بمعنى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الامر أى متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى أجزائه تحليل المركب الى أجزائه التى تركب منها وتقسيم الكلى الى جزئياته ضم قيود الى أمر مشترك لتحصل أمور متحدة بعدد القيود والتقسيم حقيقى ان تباينت أقسامه والا فاعتبارى (قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) أى باجتماعها أى لتحققه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أى وان كانت من نوع الاسم فقط أو من نوع الاسم والفعل فقط أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات فى الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلام على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم

الكلام مبتدأ خبره ما قبله أى الكلام الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده الى ثلاثة أنواع نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الاقسام الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف وليس الكلام منقسما اليها باعتبار ذاته لانه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل الى أجزائه لان الكلام ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا

الكل الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركيبه من مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلام فى الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل (قوله ودليل انحصار الخ) أخذ الانحصار من تقديم الخبر فى قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والا فيمكن أن يقال لا نسلم أن مالا يصلح ركنا للاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط وما يقبله بطرف هو الفعل فقط (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما أن تصلح الخ) اما حرف تفصيل وأن تصلح فى تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أى ذات صلوح أو تأويل المصدر باسم الفاعل أى صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم ان أى حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذ الكلام فى تقسيم نفس الكلمة لا فى تقسيم حالها ولانه فى وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم ان يحتاج معه فى صحة قوله الثانى الحرف الى تقدير أى ذات الثانى الحرف أو الثانى حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر فى الصلوح وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال من رجع الى المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثانى قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما وسيأتى لهذا مزيد بيان فى آخر الموصول (قوله أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا اليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثانى الفعل (قوله الاول الاسم) أورد عليه أن من الاسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التى لا تتصرف وما لا يقع الا مسندا كأسماء الافعال وما لا يقع الا مسندا اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده فى الاشباه (قوله على هذا) أى انحصار الكلمة فى الثلاثة (قوله الامن لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه مخالفة والحق أنه من أفراد الاسم (قوله الى كيفية تأليف) الاضافة للبيان أى كيفية وحالة هى تأليف وقوله بأنه فى موضع الحال من التأليف والباء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد أنه ذكر فى التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التأليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التى يحسن السكوت عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أى التأليف وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله فى شرح

ولا من تقسيم الكلى الى جزئياته وهو ظاهر ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة أن الكلمة اما أن تصلح ركنا للاسناد أولا الثانى الحرف والاول اما أن يقبل الاسناد بطرفيه أو بطرف الاول الاسم والثانى الفعل والنحويون مجمعون على هذا الا من لا يعتد بخلافه وقد أرشد بتعريفه الى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة الى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم وأقل ما يكون منه ذلك

القطر مع الاشارة الى ردّ ما دل عليه قول ابن الحاجب لانه لا يتأتى الا من اسمين أو اسم وفعل و يوافقه قول الرضى وكان على المصنف يعني ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اه لكن قال السيد قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول إسناده أو الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال في محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) أي حقيقة كما مثل به أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر في الوصف كالعدم لانه لا يبرز في تثنية ولا في جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (قوله نحو ذا زيد) اعترض بأن الاولى نحو ذا أحمد لان التنوين حرف معنى ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف في تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة (قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدّمه في الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضي وفاعله الظاهر لان الماضي على تقدير أن فيه ضمير الايسمى كلاما على الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده في التصريح وناقشه يس بأنه لا شك في أن قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) أي الجملة النداية فانه أي عند الجمهور من الثاني أي المركب من فعل واسم لان يا نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال ان يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثاني فان قلت قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون الخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثاني قلت لعله يشترط في الاكثر الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة نحو زيد أبوه قائم وان قام زيد فقط فلا يلزم عد المنادى من الاجزاء حتى يناقش فيما سلف لعدم توقف افادة أدعو على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء انشاء وأدعو اخبار على أنه لا مانع من أن يقال انما نابت يا عن أدعو بعد نقله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا ألا ماء لانه كلام مركب من حرف واسم

اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء ولا نقض بالنداء فانه من الثاني

لان ألا التي للتمني لا خبر لها الا ظاهرا ولا مقدرا ويمكن دفعه بما قيل في يا زيد (قوله ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتدا على حد ما أجازه سيبويه في قول الشاعر * لميـة موحشا طلل * اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده واما صفة للمبتدا بأن يقدر متعلقه معرفة أي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اه وما ذكره في قول المغني مع الكتاب يأتي مثله في قول الشارح في قوله ثم حرف (قوله اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقتسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها وقوله ويكفي في الاشعار الخ فيه أن ثم أدل على ذلك لان المتأخر ذكرا قد يكون أشرف كما في آية لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله أن الكلم اسم جنس على المختار) أي لدلالته وضعا على الماهية من حيث هي وللهروي اعتراض بتنا في كلام الشارح نقله البعض وأقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلم مبتدأ فلا تغفل (قوله وقيل جمع) رد بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه وقوله وقيل اسم جمع رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فالمختار أنه اسم جنس جمعي الجمعي صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادي ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعي ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم قال اللقاني اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك منافٍ لكونه جمعيا وجوابه ما في الرضي في باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعي

﴿تنبيه﴾ ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام ويكفي في الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفا (واعلم) أن الكلم اسم جنس على المختار وقيل جمع وقيل اسم جمع وعلى الاول فالمختار أنه اسم جنس جمعي لانه لا يقال الاحلى ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد

استعمالا قال الرودانى لكن يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال انه مستعمل فى الجنس فى ضمن أفراد كذا قيل وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل فى زيد ان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص التشخص فحقيقة وان كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا ثلم فيه اه وأقول الاولى أن يقال انه غلب استعماله فى ثلاثة افراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يعد حمل كلام المتنى على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل فى الجمع وغلب استعماله فى الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقى أن تقسيم اسم الجنس الى افرادى وجمعى غير حاصر اذ منه ما ليس جمعيا ولا افراديا كأسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل لا يقال) أى الكلام لانه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعى (قوله أى يقال على الكثير والقليل) هذا بناء على أنه مادل على الماهية من حيث هى وأما على أنه مادل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم اطلاقه على الكثير الا من أل مثلا ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا قاله يس (قوله يجوز فى ضميره) أى الكلام لا مطلق اسم الجنس الجمعى لان المحدث عنه الكلام ولان من اسم الجنس الجمعى ما يجب تذكير ضميره كغنم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز فى ضميره الامران كبقر وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائز الامرين كركب كذا قال أرباب الحواشى وفى غالبه خلاف نذكره ان شاء الله تعالى فى باب العدد (قوله واحده كلمة) قال سم أى واحد معنى الكلام يسمى كلمة اه ومراده بواحد معناه جزء ما صدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحده مفرده الاصطلاحى كما مر (قوله ومن المخلوقات) أى ما ليس للعبد دخل فيه والا فالعبد وصنعه مخلوقان لله تعالى (قوله فاسم الجنس الجمعى) قال البعض تفريع على قول المصنف واحده كلمة اه وفيه أنه لا تعرض فى كلام المصنف لكون الكلام اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعى يفرق الخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار أنه اسم جنس جمعى مع قول المصنف واحده كلمة لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل فى التفريع ولك أن تجعل الفاء فصيحة أى اذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعى فاسم الخ والجمعى صفة لاسم كما مر (قوله هو الذى يفرق الخ) أى ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع (واعلم) أن فرق بالتضعيف والتخفيف فى الاجرام والمعانى وما نقل عن القرافى من تخصيص المضعف بالاجرام والمخفف بالمعانى لعله أريد به الاولوية لان الفرق لما كان أظهر فى الاجرام ناسبه التضعيف عكس

وقيل لا يقال الا على ما فوق العشرة وقيل افرادى أى يقال على الكثير والقليل كماء وتراب وعلى الثانى فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة ويجرى هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه وقد أنشد ابن معطى فى ألفيته فقال واحدها كلمة وذكره الناظم فقال (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ومن المخلوقات نبق ونبقة فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبا

المعانى

المعانى والا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل كسرته وكسرته فى المعانى والاجرام مطلقا أفاده الرودانى فان قلت يرد على التخصيص وان حمل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرّقوا دينهم واذ فرقنا بكم البحر قلت أريد فى الآية الاولى افادة التكثير وانما يؤتى بالمخفف اذا لم ترد تلك الافادة وفى الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعانى أتى فيه بالمخفف (قوله والاحتراز بغالبا) أى الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاى وفتحها طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن حدّ وتطابقهما ظاهر وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه فى الاصل مصدرا لا يثنى ولا يجمع وان أريد به هنا القول لان اعتبار الاصل جائز فى مثله انما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم والتاء فى الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافى كلية الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على المحدود وزاد فى التسهيل فى حدّ الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المصنف وذهب الرضى الى أنها كلمات (قوله وتطلق فى الاصطلاح مجازا) وكذا فى اللغة وخص الاصطلاح بالذكر لانه أهم لان وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب اسقاط قوله فى الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح فى ذلك والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية وماذكره الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثانى أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره فى العربية من خلط اصطلاح باصطلاح (قوله وتجمع) أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ماسبق من اختياره أنه اسم جنس جمعى لا جمع (قوله كسدر) أى بسكون الدال وأما بفتحها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع أيضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما فى القاموس وغيره (قوله فى كل ما كان على وزن فعل) أى من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة أى زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا فتسمية اللغة الاخيرة رابعة ليست بالنسبة الى الاسماء فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الى الافعال التى وسطها حرف حلق أيضا قال السعد فى شرح تصريف العزى فى نحو نعم وشهد أربع

والاحتراز بغالبا عما جاء منه على العكس من ذلك أى يكون بالتاء الاعلى الجمعية واذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكمأة وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومى وزنج وزنجى وحدّ الكلمة قول مفرد وتطلق فى الاصطلاح مجازا على أحد جزأى العلم المركب نحو امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فان كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا

لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية فى كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اه ومثله للشارح فى باب نعم وبئس فان لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس فيه الا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا (قوله والقول) أى المقول (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتى قولين والثالث أنه مرادف للكلمة والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السيوطى فى جمع الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ مايشمل الحقيقى كالكلمات القرآنية لانها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر والمراد بالدال مايدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل أو النوعى كالمركبات والمجازات ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور فى تصريحه فانظره (قوله على معنى) أى واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمى بمعنى المفعول أى المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا) أى عم كلا من الثلاثة عموما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة الخ وبدليل قوله أما كونه الخ وحمل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم احواجه الى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه مايستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح وبه يعلم مافى كلام البعض فانظره ومثل جعله أفعل تفضيل فى البعد يل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة (واعلم) أن عم كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن (قوله ولا عكس) أى بالمعنى اللغوى (قوله وقد بان لك) أى من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تعلم المصنف على الكلام والكلم اذ لا قرينة على هذه الارادة فسقط مانقله البعض عن البهوتى وأقره من اعتراضه بقوله هذا أى قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر أن اعراب الكلم مبتدأ خبره مابعده لانه حينئذ مستعمل فى معناه الاصطلاحى وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدأ خبره ماقبله كما مشى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهى الاسم والفعل والحرف اه مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم فى عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحى غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين بتعريفهما الا بتعريف الكلام

نحو شهد (والقول) وهو على الصحيح لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلم مختص بهذا الثالث وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهى مختصة بالمفرد وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة وقد بان لك أن الكلام

ومجرد أن واحد الكلم كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية على أعرابه مبتدأ خبره ماقبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا الاعراب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص ﴿فائدة﴾ قال ابن جماعة لابد في اللذين بينهما عموم وجهي من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر أنه يستغني عن معرفته (قوله قد عرفت) أي من تعريف القول (قوله على الصحيح) احترز بقوله على الصحيح من بعض الاقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافي أنه أخص من اللفظ على بعض الاقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا للشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم (قوله فكان من حقه) أي القول أي مما يستحقه أو المصنف أي من الحق المطلوب منه أي على وجه الاولوية والا فأخذ البعيد في التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أي الى الكلام لانه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلي وقال الفاكهي يطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قديم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وجملة قديم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قديم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبر الجملة بعده) أي جملة كلام قديم التي هي اسمية مركبة من مبتدا ثان وخبر وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر المبتدا الثاني وهو بها للضرورة (قوله للتنويع) قال سم حمل الكلمة على التنويع يقتضي أنه أراد بها هنا لمعناها دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها هنا نفس اللفظ أي ولفظ كلمة الى آخره وحينئذ فما قاله المكودي لا يصح لا أنه غير محتاج اليه فقط ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة اذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا فكأنه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قديم فصح ما قاله المكودي اه ببعض تصرف (قوله احدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان

و الكلم بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الافادة والكلم بالعكس فيجتمعان في الصدق في نحو زيد أبوه قائم وينفرد الكلام في نحو قام زيد وينفرد الكلم في نحو ان قام زيد

﴿تنبيه﴾ قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه أن يأخذه جنسا في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لانه أقرب من اللفظ ولعله انما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قديم) أي يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده قال المكودي وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لانه نوعها الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام انتهى

أوفق (قوله وهو معرفة) أي بالعلمية لان كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الالفاظ موضوعة لأنفسها تبعا لوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت فليست بالوضع اه . والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه في أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضي موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظني (قوله يطلق لغة) أي اطلاقا مجازيا كما في التصريح وغيره ويشير اليه الشارح بذكره العلاقة بقوله وهو من باب الخ فما نقله البعض عن بعضهم من أن هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أي جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال يس ليس بقيد فان العلاقة الآتية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر في كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفعل والذي تفيده العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل (قوله انها) أي جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) أل للجنس (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عمر في الاسلام دهرا وكان يقول أبدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته يا لبيد أنشدني شيأ من شعرك فقال ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت

ما عاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله اذ لم يأتني أجلي * حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

(قوله ألا كل شئ ما خلا الله باطل) أي ذاهب فان أي جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من ايراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو * وكل نعيم لا محالة زائل واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول وأجيب بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أو لا دوام لها وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم أي لا بد وقيل لا حيلة (قوله وهو) أي الاطلاق المذكور من باب الخ أي فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء

ولا حاجة الى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة أي هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل شئ ما خلا الله باطل وهو من باب تسمية الشئ باسم بعضه كتسميتهم

الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل فلا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة والامر هنا ليس كذلك قال الا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لان الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصل تلك بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ربيئة القوم) كذا فى بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز وفى بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافيته) لانها أشرف أجزائه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن بن أوس فى ابن أخته

أعلمه الرماية كل يوم * فلما استد ساعده رمانى
وكم علمته نظم القوافى * فلما قال قافية هجانى

واستد بالسين المهملة أى قوى كما فى شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة) أى انهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل انه من أمراض الالفية التى لا دواء لها وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله أن أهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لان اهمالهم انتفاء فيتأكد التنبيه عليه ويكون قد فى عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ فى المعنى المجازى يصدد أن تدعو حاجة اليه فيرتكب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرته فى نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى المعنى الحقيقى (قوله وهذا) أى الشروع فى الكلام الآتى ليصح الحمل ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام بتقدير مضاف فى الخبر أى ذو شروع (قوله فى العلامات) العلامة يجب اطرادها أى وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاؤه عند انتفائها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان أو رسما الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص (قوله لشرفه) أى لوقوعه محكوما عليه وبه ولانه لا غنى لكلام عنه (قوله بالجر) هو على أن الاعراب لفظى الكسرة وما ناب عنها وتعريفه بالكسرة التى يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه وان أجيب عن الثانى بأنه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فان العلامات تزيد على ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لان التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بأن

ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة ﴿تنبيه﴾ قد فى قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبى أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة الى استعمالها فى المفرد لا قليل فى نفسه فانه كثير وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالجر) ويرادفه الخفض قال فى شرح الكافية وهو أولى

الاولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لان المدخول اسم تأويلا لتأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أى المضاف ليجرى على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف ولم يقل والتبعية لان الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهما (قوله وهو فى الاصل) أى اللغة (قوله أى أدخلت نونا) أى أوصوت فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) فى العبارة اختصار والتقدير ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لان العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلى وغلب استعماله فى بعض جزئياته والنون التى غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من ادخال النون اذهى مباينة له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلى بأن التنوين نعل المنون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن الرودانى وقوله لفظا قال يس يعنى للواقع لا للاحتراز وقوله لا خطا أى لان الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الالف فى الوقف نصبا كتبت الالف والمراد باللحوق خطا المنفى لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب فى الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لان عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون لنفسعا حينئذ بقوله لا خطا لكن يرد على طرده نون اذا على الصحيح من أنها تكتب ألفا فى الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا ولو زاد قيد الزيادة فى التعريف كغيره لخرجت ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر كذا فى الرودانى (قوله مخرج للنون) أى الاولى المتحركة المزيدة فى آخر ضيف وأخرجها الرودانى بقيد تلحق الآخر نظرا الى أنها آخر ضيفن لا أنها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للالحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين (قوله فى نحو ضيفن) كرعشن للمرتعش اليد (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والاول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفى فلا تفضحون قاله الدنوشرى (قوله للقوافى) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثنى عشر قولا أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الاخفش بأنها الكلمة الاخيرة واعترض قوله للقوافى

ن التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والاضافة (والتنوين) وهو فى الاصل مصدر نونت أى أدخلت نونا ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فقيد لا خطا فصل مخرج للنون فى نحو ضيفن اسم للطفيلى وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة أى التى

المطلقة بأنه يلحق الأعاريض المصرعة أيضا وبأن المراد آخر القوافي وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا أنه لحقها وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافي ما يشمل الأعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز وعن الثاني بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي القافية كذا في الرودا ني ولا يرد عليه ما اذا وصل الروي بالهاء نحو مقامه لان المراد لحوق التنوين روي القافية ولو مع فصل بينهما نعم يرد ما اذا كان الروي مدة أصلية فان الظاهر حينئذ حذفها والاتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا لروي القافية في هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول لاجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله في لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما في لغة الحجازيين فلا تلحق (قوله كقوله) أي الشاعر المفهوم من السياق وان لم يفهم بخصوص اسمه لكثرة شهرته والنابغة فيما بعده (قوله عاذل) منادى مرخم وأصبت بضم التاء كما في التصريح وهو الاقرب وبكسرها كما في الشمني أي ان أردت النطق بالصواب بدل اللوم وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولي (قوله أقد) في رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح ولما نافية وترتل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكأن قد أي كان قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي لكن رحالنا لم ترتل بالفعل مع عزمنا على الترحل (قوله على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدة تجانس الروي (قوله تجانس الروي) أي حركة الروي والروي الحرف الذي تنسب اليه القصيدة (قوله أحار الخ) حار منادى مرخم حارث وخمر بفتح فكسر أي مخمور أي مستور العقل مغلوبه ويعدو يسطو والواو استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة الى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب الاخفش والكوفيين ما يأتمرن ما مصدرية أي ائتماره لامر غير رشيد قال في التصريح والمشهور تحريك ما قبله أي ما قبل التنوين الغالي بالكسرة كما في صه ونزال واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول السا كنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الاصل (قوله وقاتم) أي ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق بفتح

آخرها خرف مدعوضا عن مدة الاطلاق في لغة تميم وقيس كقوله

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان أصبت لقد أصابن

الاصل العتابا وأصابا وقوله

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن

الاصل قدى ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أي قطع الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروي ويخرج أيضا النون اللاحقة للقوافي المقيدة وهي التي رويها ساكن غير مد كقوله

أحار بن عمرو كأني خمر

ويعدو على المرء ما يأتمرن

الاصل خمر ويأتمر وقوله

وقاتم الاعماق خاوي المخترق

الاصل المخترق وقوله

العين وضمها ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والحاوى الخالى والمخترق الممر الواسع لان المار يخترقه أى يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أى قطعته (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع الى البعل أى الزوج وجواب الشرط الاول محذوف تقديره ترضين به والثانى حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان فقيرا رضيت به (قوله فان ها تين النونين) أى اللاحقة للقوافى المطلقة واللاحقة للقوافى المقيدة وقوله فان ها تين النونين الخ ان جعل تعليلا لاخراج قيدا لخطا ها تين النونين وجعل قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى الثبوت وقفا فى قوة التعليل لاخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فان ها تين النونين لحقتا خطا كما لحقت نون ضيفن خطا لان القيد المذكور فى التعريف المخرج به ماذكر قولنا لا خطا لا قولنا وقفا فالمناسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما فى القوافى فيكون قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى مطلق المخالفة للتنوين الحقيقى هذا وكان الاولى أن يؤخر هذه الجملة والتى بعدها أعنى قوله وليستا الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالى الخ كما فعل الموضح لتعلق ماذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان ها تين الخ وتعلق ماذكره أولا بالنونين معا بقى أن الدمامينى نقل عن الزمخشرى أن تنوين الترنم لا يؤتى به وقفا (قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر مالم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما فى الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهما فى الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو فى آخر البيت كالخزم بمعجمتين فى أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له أو أن التنوين الغالى ليس قليلا وان أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه واختلف فى فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسما لتنوين الترنم وهذا التما يتجه على القول الثانى الذى لم يجر عليه الشارح فى قولهم تنوين الترنم وقيل الايذان بالوقف اذ لا يعلم فى الشعر المسكن آخره للوزن أو اصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أى من خروجهما من تعريف التنوين (قوله مجاز) أى بالاستعارة علاقته المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة كما بين فى محله ومن هذا يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط) وهى نون التوكيد الخفيفة التى قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لا نونا أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لا خطا

قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان فان ها تين النونين زيدتا فى الوقف كما زيدت نون ضيفن فى الوصل والوقف وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفى الفعل والحرف وفى الخط والوقف وحذفهما فى الوصل ويسمى التنوين الغالى زاده الاخفش وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن وزعم ابن الحاجب انه انما سمى غاليا لقلته وقد عرفت أن اطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يرد ان على الناظم وقيد لغير توكيد فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط نحو لنسفعا وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين

كما خرج به التي قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد لغير توكيد أفاده شيخ الاسلام (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين مالا ينصرف في قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وكتنوين المنادى المضموم في قوله * سلام الله يا مطر عليها * وتنوين الشذوذ كحكى هؤلاء قوما بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ وتنوين المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسلا مع أن بعضهم أدخل الاولين في تنوين التمكين زاعما في القسم الاول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكي بعدها بقي على كونه تنوين صرف وردّه الدماميني بأنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف ألا ترى أن الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة اعراب وزاعما في النوع الاول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف ورده الدماميني بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه مستند على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الامكنية وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة قد أباحت التنوين أباحت الاعراب ويرد بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الامكنية) من اضافة الدال الى المدلول وكذا يقال فيما بعده وتنوين الامكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال له تنوين الخ) ويقال له تنوين الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكين) أي التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن (قوله كرجل وقاض) أي وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل برجل ردّا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير فقد ردّ بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا لشيء لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب (قوله

وهي أربعة الاول تنوين الامكنية ويقال له تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض سمي بذلك

لانه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية أي انه لم يشبه الحرف فبني ولا الفعل فيمنع من الصرف والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا أردت غير معين قلت سيبويه وايه بالتنوين والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض باضافة بيانية وبه عبر في المغني وهو أولى وهو اما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوار وغواش

لانه لحق) هذا التعليل أنسب بالاسم الاول (قوله أي أنه) بيان للشدة (قوله فبني) منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب النفي (قوله لبعض المبنيات) يعني العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا كما في التصريح ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير (قوله تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا) أي فهو حينئذ معرفة بالعلمية (قوله وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات اه وقوله أي الحديث المعهود المناسب أي الزيادة المعهودة أي التي هي من حديث معين وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره وقال محشيه الرودانى قوله لان جميع الافعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له اه أي علم شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضا ولا يخفى أن ماذكر من علمية اسم الفعل جار في المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل يظهر لي في التخلص عن ذلك أن المنون اسم للفظ الفعل المراد به أي فرد من أفراد حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أي حديث وأن معنى كون الثاني نكرة أنه في حكم النكرة ومشبه لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل لانه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة الاسماء فأجروه مجراها ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفي كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل (قوله استزدت) السين والتاء للطلب (قوله باضافة بيانية) لان بين المتضايفين عموما وجهيا (قوله وهو أولى) لعله لان البيانية أشهر من اضافة المسبب الى السبب وقيل الاول أولى لان الاضافة عليه حقيقية على معنى اللام (قوله نحو جوار وغواش) أي من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعيم تصغير

أعمى (قوله عوضا عن الياء المحذوفة) أى لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فانه حال للكلمة فأصل جوار جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء ليندفع طمع رجوعها أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ماقاله المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر على الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل فانه عوض عن ألف الاصل جندال على ماقاله ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف أفاده فى التصريح ببعض زيادة (قوله لاذ فى نحو يومئذ وحينئذ) قال المصنف اضافة يوم الى اذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدماميني للبيان كشجر أراك وكأن الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف اليه والثانى اعتبره وماذكراه ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع الطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضى أو كان المراد منه مابين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضى فالاضافة للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه مابين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل الى الجزء أو زائدا عليه فمن اضافة الجزء الى الكل وأما حينئذ فانما تضاف كاضافة يومئذ اذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذا اذا على ماجنح اليه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا لآتيناهم اذا لامسكتم وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال غدا آتيك اذا أكرمك بالرفع أى اذا أتيتنى أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا فى هذه الامثلة

عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور وسيأتى الكلام على ذلك فى باب مالا ينصرف مبسوطا ان شاء الله تعالى واما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لاذ فى نحو يومئذ وحينئذ فانه عوض عن الجملة التى تضاف اذ اليها فان الاصل يوم اذ كان كذا

الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم (قوله فحذفت الجملة) أي جوازا للاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله وردّ بملازمتها للبناء) أي على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هي دعوى مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى أن يحذفها. ويقول وردّ بأنها تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف أي باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله في قوله نهيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حينئذ حذف المضاف وبقي الجر كما في قراءة بعضهم والله يريد الآخرة أي ثواب الآخرة أفاده في المغني وبضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية أي حال كونك متلبسا بعافية وكذا وأنت أذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني قال الشمني وهو بناء على أنها بالفاء وقدر أبناه بالتاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة وعليه فبعافية متعلق بنهيتك أي بذكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قيل ومن تنوين العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم ولا خلاف بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك والتمكين لان مدخوله معرب منصرف ومثلهما أي (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم) قال في التصريح قال الرضي معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اهـ وقوله أولا الذي في الواحد يرد عليه أن الجمع بالالف والتاء قد لا يكون في واحده تنوين كما في فاطمات الا أن يجعل التنوين في كلامه شاملا للفظي والتقديري ثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور ركونه في رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون أقوى وأجلد بسبب حركتها ومانقله الاسقاطي عن البيضاوي في قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات من أن أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة تزيفه حواشيه (قوله للربعي) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كما في يحيى على المرادي (قوله وهو ما سمي به مؤنث) لاجتماع مانعي الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلمين ولي فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ماقبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى مابعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر الى الحالتين

فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت اذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما وزعم الاخفش أن اذ مجرورة بالاضافة وأن كسرتها كسرة اعراب وردّ بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما الى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شئ يقتضي الجر في قوله * نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحيح * قيل ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما يضافان اليه ذكره الناظم * والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء سمي بذلك لانه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين وليس بتنوين الامكنية خلافا للربعي لثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمي به مؤنث كاذرعات لقريبة ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات ولا تنوين عوض وهو ظاهر وما قيل انه عوض عن

فافهم

فافهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر (فائدة) قال فى المغنى يحذف التنوين لزوم الدخول أل وللاضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا فان قدر خبرا فحذف التنوين للبناء وان قدرت اللام مفتحة والخبر محذوفا فهو وللاضافة ولمانع الصرف وللوقف فى غير النصب أما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف والكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فأما قوله * جارية من قيس بن ثعلبة * فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله * فألفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة ليماثل المتعاطفان فى تعين التنكير لاحتمال ذاكر الماضى فقيده اضافته التعريف وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد بترك تنوين أحد لتماثل الكلمات فى ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ما قبل العاطف فى ترك التنوين وفى الحركة اه بايضاح والاصل فى تحريكه لنا كن يليه الكسر ومن العرب من يضمه اذا ولى الساكن ضم لازم نحو هذا زيد اخرج اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيد ابنك هم (قوله والندا) قال فى المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر اه فعلم أن لغاته أربع وأن القصر فى عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور الممدود مصدر قياسى وغيره سماعى لان قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الرود انى لغة الضم والمد بابه لما تقدم المشاركة فى نادى كما لا يخفى كان فى معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرخ كثير كالجوهرى والمرادى بأن المضموم اسم لا مصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أى طلب أقبال مدخول الاداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر (قوله يا رب سار) أى عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ماتوسدا أى لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها لمجرد التنبيه) أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعى منبها والمنبه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفى فى ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له فى نظم الكلام لانه لا يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا (قوله تقديره يا هؤلاء) أى فى الآيتين وأما فى البيت فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى

الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها (والندا) وهو الدعاء سواء أواحدى اخواتها فلا يرد نحو يا ليت قومى يعلمون يا رب سار بات ماتوسدا ألا يا اسجدوا فى قراءة الكسائى لتخلف الدعاء عن يا فانها لمجرد التنبيه وقيل انها للنداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس فى الأمر كالآية وفى الدعاء كقوله

مع كون حرف النداء ياخاصة (قوله ألا يا اسلمى) تقدير المنادى ياهذه ومى قيل ترخيم مية للضرورة وقيل مى اسم آخر لا ترخيم مية وعلى بمعنى من (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم هـ همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كما فى شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائى الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائى وهمزته وصل زائدة معتد بها فى الوضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثانى التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالالف واللام أفاده المرادى (قوله ويقال فيها أم فى لغة طىء) يمكن جعل فى الاولى بدلية كالباء فى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفى الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل أم فى لغة طىء فلم يلزم تعلق حرفى جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول كما قاله السيوطى على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما يسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى (قوله وسيأتى الكلام على الموصولة) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) أى الماضى كما فى التصريح (قوله لندرتها) أى والنادر كالعدم (قوله ومسند أى محكوم به) فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثى ونحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه فى الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافى الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جر ويصح تسمية الاسناد فى نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوى لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها المعبر عن السعد التفتازانى أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظى لان المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثانى (فائدة) اذا أسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع كسكون آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر واذا كان ثانى

ألا يا اسلمى يادار مى على البلا
(وأل) معرفة كانت كالفرس والغلام أو زائدة كالحرث وطبت النفس ويقال فيها أم فى لغة طىء ومنه ليس من امبر امصيام فى امسفر وسيأتى الكلام على الموصولة وتستثنى الاستفهامية فانها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب وانما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أى محكوم به من اسم أو فعل أو جملة نحو أنت قائم وقد وانا نحن نزلنا الذكر

الكلمة الثانية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتحول فى لواو وفى فى ى وفى ماماء بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يعد اذا كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين وسيأتى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة الى أخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتى مصدرا مميما لافعل كأسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل مسندا من أول الامر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الاقامة (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور المتعلقين به وهما اليه واحتاج الى تقديرهما لان الاسناد يقطع النظر عنهما لاختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل اذ كل منهما يكون مسندا (قوله اعتمادا على التوقيف) أى التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف وردّه زكريا بان الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام فى للاسم بمعنى الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقول البعض لا حذف فى الكلام على هذا غير صحيح الا أن يريد نفى حذف متعلق مسند فقط (قوله ولا يسند الا الى الاسم) أى على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وهو على الاول مؤول بأن فى بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل (قوله تسمع بالمعيدى) تصغير معدّى منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر المنظر (قوله فحذفت أن) أى ورفع الفعل قال الشمنى وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسيا على المختار اه وجزم الرودانى بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى اضمارها الان المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) أى مطية الحاكى قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا

﴿تنبيه﴾ حمل الشارح لفظ مسند فى النظم على اسناد فقال ومسند أى اسناد اليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف فان تركه على ظاهره كاف أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها ولا يسند الا الى الاسم وأما تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع مسند لك مع أن المحذوف مصدر والاصل أن تسمع أى سماعك فحذفت أن وحسن حذفها وجودها فى أن تراه وقد روى أن تسمع على الاصل وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى ارادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض فكل

ويحتمل أن المراد مطية الكاذب الى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية فى التوصيل الى المقصود ويروى مظنة بالظاء المشالة والنون (قوله اسم للفظ) أى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة وضرب زيد كما مر مفصلا (قوله تمييز) أى تمييز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدأ أو الجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الاوجه فى اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم ومنها أن يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز وللاسم متعلق بحصل وأوصلها أرباب الحواشى الى سبعين وجها أو أكثر وفى كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبوه (قوله الممنوع) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وان أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أى الممنوع تنكيره لان الصفة متأخرة فى الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ماهو فرعها عليه ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفى هذا تكلف كثير وفى الذى قبله الفصل بين الممنوع والنعت بأجنبى وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم الممنوع (قوله مخبر عنه فى المعنى) فزيد فى مررت بزيد أو جاءنى غلام زيد مخبر عنه فى المعنى على الاول بانه ممرور به وعلى الثانى بأن له غلاما وانما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر فى المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه (قوله معانيه الاربعة) أى الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهى دلالته على أمكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة على تقدير مضاف أو هى لادنى ملابسة والاطلاق معنى الشئ على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير فى كلامهم (قوله لا تتأتى فى غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك وأما كونه عوضا فلان العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة أو عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما أو عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف (قوله فلان المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى

ثم زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر (للاسم تمييز) عن قسميه (حصل) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا وانما ميزت هذه الخمسة الاسم لانها خواص له أما الجر فلان المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم وأما التنوين فلان معانيه الاربعة لا تتأتى فى غير الاسم وأما النداء فلان المنادى مفعول به

ولا تقدير اه وفى حاشية السيوطى على المغنى أن بعضهم ذهب الى أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون الا اسما) أورد عليه أمران الاول أنه كان ينبغى حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدى بخلاف كون الكلمة منادى وبحث فيه سم بأنه ان أراد بكون الكلمة منادى مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا اقباله فنى ادراك المبتدى اياه دون المفعولية نظر ظاهر * الثانى أن المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبى الله وأجيب بأنها مفرد فى المعنى لان المعنى أظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول ويدل لهذا ما سنقله أن التحقيق أن الخبر فى نحو نطق الله حسبى من قبيل الخبر المفرد فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا فى المعنى غير متجه (قوله وهو لا يكون الا الاسم) لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل (قوله بتاء الفاعل) أشار الشارح بهذا الى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال فى قوله ويا افعلى ونون أقبلن وقوله نحو الخ يقتضى ضم التاء فى عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله آثر الاعرف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الضم أو أشار الى صحة غير المروى ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة المطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه ذلك كضربت ومت وماضربت ومامت وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحى للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل فى بابه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوى وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء فى نحو ماضربت ومامت وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء فى نحو ماقام الا أنت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أنا والتاء حرف خطاب فقط لكن بقى أنه لم تدخل التاء اللاحقة للبس حتى ينهض ما سيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية أخواتها عليه نص على ذلك المصنف فى تسهيله بل هى تاء من نفى عنه الخبر اللهم الا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هى تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه ويتعين القصر فى قول الناظم بتا للوزن وان كان فى نحو الباء والتاء والثاء المد والقصر كما فى الهمع (قوله

والمفعول به لا يكون الا اسما وأما أل فلان أصل معناها التعريف وهو لا يكون الا للاسم وأما المسند فلان المسند اليه لا يكون الا اسما * تنبيه * لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفى أن يكون فى الكلمة صلاحية لقبولها (بتا) الفاعل متكلما كان نحو (فعلت) بضم التاء أو مخاطبا نحو تباركت يا الله بفتحها أو مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرها

وأنت) عطف على تا فعلت بتقدير مضاف أى وتاء أنت أو على فعلت مع جعل التاء فى قوله بتا من استعمال المشترك فى معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضى اتحاد تاء فعلت وتا أنت مع أنهما نوعان متباينان (قوله التأنيث) أى تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتى من رد زعم حرفيتها بالحاق تاء التأنيث اذ ليست التاء فى نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر الا أن يجاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر آنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفى لا على ما يأتى عن السيد فتنبه ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء فى نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء اذ المتصف به المتكلم الا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى فى الاصل قارب كما يأتى وهند مثلا هى المتصفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبئست فان معناهما ان كان أمدح وأذم فاعلهما المتكلم والتاء ليست له أو حس وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار الثانى ويقال لما كان ممدح الجنس لاجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل (قوله الساكنة) هذا القيد للاخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال فقوله بعد والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة أى عن خروج ذى الحركة العارضة وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله قالت امة ننقل الخ) هو رواية ورش عن نافع فهى سبعية (قوله من التقاء الساكنين) أى للتخلص من التقائهما (قوله بفتحها لذلك) أى للتخلص من التقاء الساكنين * واعلم ان لفتح التاء جهتين جهة عموم وهى جهة كونه حركة وجهة خصوص وهى جهة كونه فتحا فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا فى فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب) بأن كانت حركة بناء كما فى قوة أو حركة بنية كما فى تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو ربت وثمت) أى على لغة تحريك تاءيهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة وليس من الحروف ما أنث بالتاء الا هى كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقانى (قوله رد على من زعم من البصريين الخ) أجاب الفارسى بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل فى كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان ورافعا وناصبا كذا فى الدماميني ومثله يجرى فى عسى (قوله حرفية ليس) أى

(و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو (أنت) هند والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء وقالت امرأة العزيز بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا بفتحها لذلك أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل ان كانت حركتها اعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وان كانت غير اعراب فلا تختص بالفعل بل تسكون فى الاسم نحو لا حول ولا قوة الا بالله وفى الفعل نحو هند تقوم وفى الحرف نحو ربت وثمت وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسى حرفية ليس وعلى من زعم من الكوفيين

قياسا على ما النافية نقل الرودانى أن السيد ذكر فى العباب أن ليس عند من جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه أى انتفاء وصف ما أسندت اليه وعليه الجمهور وأن القول بأنها للنفى قول بحرفيتها إلا ان النفى معنى فى الاسناد اه (قوله حرفية عسى) أى قياسا على لعل نقل الرودانى أن السيد ذكر فى العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الاصلى قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهى للترجى (قوله فى لحاق) بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال فى التصريح هذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس اه ورد بأن هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة فى فعل يصلح لدخولها (قوله ويا افعلى) بقصر يا اللوزن ولم يقل وياء الضمير أو وياء المتكلم للحوقهما الاسم والفعل والحرف نحو مربى أخى فأكرمنى وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشرى بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلى امر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون ان خوطب بهما مؤنث (قوله يعنى ياء المخاطبة) أى لا خصوص اللاحقة للامر وان أوهمته العبارة وانظر لم لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة فى الامر نحو افعلى والمضارع نحو أنت باهند تقومين ولعله للتفنن (قوله ليسجنن وليكونا) قيل أكدت فى الاول بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفى الثانى بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها فى ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضى فى قوله

دام من سعدك ان رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيده صدر البيت * ياليت شعرى منكم حنيفا * أى ياليتنى أعلم حال كونى حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل البعض تبعا للعينى حنيفا مفعول شعرى فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى أتأتينى أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعرى والخبر محذوف وجوبا بلا سادمسده لكثرة الاستعمال اه فأصله أشاهرون فادخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالى الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقاتلن كما يفيده كلام العينى وروى أقاتلون وقوله الشهودا أى على أن الولد الذى حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطى فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لأعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لان الاصل فى الاسم الاعراب

حرفية عسى وبالثانية قرر
على من زعم من الكوفيين
كالفراء اسمية نعم وبئس
(تنبيه) اشترك التا آن
فى لحاق ليس وعسى
وانفردت الساكنة بنعم
وبئس وانفردت تاء الفاعل
بتبارك هكذا مشى عليه
الناظم فانه قال فى شرح
الكافية وقد انفردت يعنى
تاء التأنيث بلحاقها نعم
وبئس كما انفردت
تاء الفاعل بلحاقها تبارك
وفى شرح الآجرومية
للشهاب البجائى أن تبارك
تقبل التاء من تقول تباركت
يا الله وتباركت أسماء الله
(ويا افعلى) يعنى ياء المخاطبة
ويشترك فى لحاقها الامر
والمضارع نحو قومى ياهند
وأنت ياهند تقومين
(ونون) التوكيد ثقيلة
كانت أو خفيفة نحو
(أقبلن) ونحو لنسفعا وقد
اجتمعتا حكاية فى قوله
ليسجنن وليكونا وأما لحاقها
اسم الفاعل فى قوله
* أشاهرن بعدنا السيوفا *
وقوله * أقاتلن أحضروا
الشهودا *

بخلاف الفعل وبحث الدماميني في الاستشهاد بالاخير بأنه يجوز أن يكون الاصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين في النون وفي هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى (قوله قصد الجنس) أي في ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التي يقبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الامر أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك فسقط بقولنا في ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج وبقولنا بعض أنواعه الخ ما قيل ان الجنس يوجد في ضمن جميع أفراده وجنس الفعل في ضمن جميع أفراده لا ينجلي بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شيء منها يلحق الانواع الثلاثة جميعا وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة أي الاسم والحرف (قوله وبتا متعلق بينجلي) ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جارا ومجرورا والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه اشارة الى أن الباء في قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) أي بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل ينجلي بكل مما ذكر وقوله لا بالمجموع أي الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله أي كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أي الفعل ينجلي بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدأ وان قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح (قوله أي سوى قابلي العلامات) أشار بذلك الى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعا وأورد عليه سم في نسكته أنه علم من قوله واسم الخ أيضا قطعا أن الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير محتمل أيضا الا أن يقال ان في هذا التقدير اشارة الى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أي علامة الحرفية الخ فهو بيان للمقصود

فشاذ (فعل ينجلي) مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم تمرة خير من جرادة وبتا متعلق بينجلي أي يتضح الفعل ويمتاز عن قسميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره الا في شذوذ كما تقدم ﴿تنبيه﴾ قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة (سواهما) أي سوى قابلي العلامات

من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه الى أقسامه الثلاثة لا يقال هذا شامل للجملة لانها لا تقبل شيأ من علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هي وان كان بعضها حروفا في الواقع الا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أولا وانما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام احالة على مجهول وأورد على كلامه أن من الاسماء ما لا يقبل شيأ من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز في الجملة وما قيل من أنه يؤدي الى خطأ المبتدي اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغني عنه المبتدي كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل الايراد بأنا لا نسلم أن ماذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه (قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ماذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودي وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وماهنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) اشارة الى نكتة تعداد المصنف الامثلة وتلك أن تجعل نكتته الاشارة الى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الشارح بالانواع الانواع اللغوية وهي الاصناف من الشئ لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف ثم الانواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي أو غير الخاص كان وأخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الاصل لا يسئل عنه وما جاء على خلافه يسئل عن حكمة مخالفته الاصل وسيذكر الشارح ذلك (قوله لا نظرا الى أصلها من الاختصاص)

التسع المذكورة (الحرف) لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيأ من علامات الاسماء ولا شيأ من علامات الافعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالاسماء نحو (في و) مختص بالافعال نحو (لم) ﴿تنبيهان﴾ الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أنتم شاكرون وهل يستطيع ربك لا نظرا الى أصلها من الاختصاص

بالفعل) انما كان أصلها ماذكر لانها فى الاصل بمعنى قد كما فى هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص (قوله ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو فى ألم نشرح لان الاستفهام التقريرى حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما فى ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف عبده أو نفى كما فى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله لاحمل المخاطب على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والاورد مثل هذه الآيات وانما أولى الهمزة ضد المقرر به فى مثل هذه الآيات لنكتة كسكون ايراد الكلام على صورة مايزعمه الخصم أبعث له على اصغائه اليه واذعانه للحق الذى هو المقرر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار أى لانكار نفى الرؤية (قوله كيف وجب) الجملة فى محل نصب لسدها مسد مفعولى ترى المعلق بالاستفهام وكيف فى محل نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله فى نحو هل زيدا أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفى فى هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائى ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد فى حيزها لايجوز أن يليها لفظا اسم فى الاختيار وأنه لايكفى حينئذ أن يليها تقديرا فعل (قوله وذلك) أى المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف فى هل زيدا أكرمته ووجوب الرفع على الفاعلية لمحذوف فى هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغى فهم العبارة وما قاله البعض فى حلها غير ظاهر (قوله فى حيزها) أى قرب حيزها الاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أى التركيب التى هى فيه (قوله ذاهلة) أى غافلة عنه تركاله فى مقابلة تركها (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف (قوله لسابق الالفة) أى للالفة السابقة (قوله الا بمعانقته) أى ولو تقديرا على مامشى عليه الشارح قبل من مذهب الكسائى أما على مذهب سيبويه فلا ترضى الا بمعانقته لفظا (قوله حق الحرف المشترك الاهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لاعدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف فى القبيل المختص به (قوله لعارض الحمل) أى لعارض هو الحمل فالاضافة للبيان أو للحمل على ليس العارض فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه افادة كل النفى (قوله لها التنبيه) بالقصر ولايجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فتذكر وأضيف الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو مد اقتضى أن لناها ء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس (قوله وأل المعرفة)

بالفعل ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو هل زيدا أكرمته كما سيجىء فى بابه ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لانها اذا لم ترا الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة وان رأته فى حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بمعانقته * الثانى حق الحرف المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وانما عملت ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على أن من العرب من يهملهن على الاصل كما سيأتى وانما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالاسماء ولاقد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالافعال

تدل واما اسم

تنبيهات

لتنزيلهن بمنزلة الجزء من مدخولهن وجزء الشئ لا يعمل فيه وانما لم تعمل ان النون كذلك

قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها فى الاصل المعرفة فهى داخلة فى عبارته فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لتنزيلهن) أى الستة ووجه التنزيل فى ها التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يخطاها ويعمل فيما بعدها ووجه فى قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله ومقابليها يفيد ان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره لكن فى كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيلهن الخ أورد عليه بعضهم أن وكى المصدريتين أعملهما فى المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لانهما موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لمدخولها والمخصص للشئ كالوصف له والوصف لا يعمل فى الموصوف فتأمله (قوله لما ذكر فى موضعه) أى من شبهه ان وأخواتها بالافعال فى المعنى فان وأن يشبهان أؤكد وليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ولكن أستدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو (قوله وانما عملت لن النصب الخ) هذا السؤال يجرى فى أن وكى وادن الناصبات للمضارع أيضا ودون الجواب فتدبر (قوله لانها بمعناها) أى ملابسة لمعناها أى لجنس معناها وهو مطلق النفى فلا يرد أن لا لنفى الجنس وان لمطلق النفى (قوله لشرفه) ولسبق الاستقبال على المضى فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا فان كان متعددا كأمس وغدا فالماضى سابق كذا قال الشمنى وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعته الاسم) أى المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له فى السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على أحد الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضى الافعال) الاضافة على معنى من التبعيضية (قوله بالتاء المذكورة) أى فأل للعهد الذكرى والمعهود التاء المتقدمة منوعيها على أنها من باب استعمال المشترك فى معنييه كما مر ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الراعى (قوله فهم من اللفظ) أى باعتبار وضعه فلا يرد الامر المستعمل فى غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة انما تمنع ارادة المعنى الحقيقى لا فهمه أى تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح فى قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمعا بها قاله الرودانى فيجوز هاتين وتعالين باعادة اللام مفتوحة كما تقول ارم من

النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة مضارع وماض وأمر أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم أى بمشابهته كما سيأتى بيانه فقال (فعل مضارع بلى) أى يتبع (لم) النافية أى ينفى بها (كيشم) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم هذه اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن الاعرابى ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها (وماضى الافعال بالتا) المذكورة أى تاء فعلت وأتت (مز) لاختصاص كل منهما به ومز أمر من مازه يميزه يقال مزته فامتاز وميزته فتميز (وسم) أى علم (بالنون) المذكورة أى نون التوكيد (فعل الامر ان أمر) أى طلب (فهم) من اللفظ أى علامة فعل الامر مجموع شيئين افهام الكلمة الامر اللغوى وهو الطلب وقبولها نون التأكيد

واخشين (قوله فالدور) أى الحاصل من أخذ الامر فى تعريف فعل الامر منتف وهذا تفريع على تفسير الامر فى قوله ان أمر فهم بالامر اللغوى الذى هو الطلب فالمعلم الامر الاصطلاحى والمعلم به اللغوى (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب (قوله كما ستعرفه) أى فى بابه (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر اشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سهوا عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقتضيا فان لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان خبرا والجزاء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندى ثم رأيت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * فيحمل ما نقله البعض فى الحالة الاولى على السعة وبقى حالة ثالثة وهى أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفى خبره حينئذ ثلاثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول فيكون من الخبر المفيد بما بعده فافهم (قوله أى اللفظ الدال) أى بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفى كلامه اشارة الى أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى دال الامر وأن المراد بالامر الامر اللغوى لا الاصطلاحى فلا منافاة بين المبتدا والخبر وفى عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى وفى قوله الآتى فان معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق

بالفعل الآتى

فالدور منتف فان قلت الكلمة النون ولم تفهم الامر فهى مضارع نحو هل تفعلن أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد فان أحسن لفظه لفظ الامر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والامر) أى اللفظ الدال على الطلب

(ان لم يك للنون محل * فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) اما مصدر نحو فندا لزريق المال أى اندل واما اسم فعل أمر (نحوصه) فان معناه اسكت (وحيهل) معناه أقبل أو قدم أو عجل ولا محل للنون فيهما * (تنبيهات *) الاول كما يتفى كون الكلمة يتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول نم كأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر و ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الاولى أن يقول * ومايرى كالفعل معنى واخترل * عن شرطها اسم نحوصه وحيهل * ليشمل أسماء الافعال الثلاثة ولعله انما اقتصر فى ذلك على فعل الامر لكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه * الثانى انما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات فان كان لعارض فلا وذلك كما فى أفعل فى التعجب وماعدا وماخلا وحاشا فى الاستثناء وحبذا فى المدح فانها لا تقبل احدى التاءين مع أنها أفعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الافعال فانها غير قابلة للتاء لذاتها (الثالث) انما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات

ويرادبها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا ليطلق و يقصد به نفس اللفظ كما فى الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذى هو اسم لاسكت الذى هو فعل أمر فى قولك اسكت فعل أمر اه و بقى قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالاقوال أربعة كما فى الرودانى (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى حلول (قوله اما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الامر قاله الرودانى و يمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال (قوله نحو صه وحيهل) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوشيح لكان أحسن لان اسميه قصه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين وفى حيهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هى ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الاول بعلى وعلى الثانى بنفسه وعلى الثالث بالباء (قوله ولا محل) أى حلول كما مر (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما (قوله فكان الاولى أن يقول) قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

ومايكن منها الذى غير محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

أى ومايكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطها) أى علامته (قوله أسماء الافعال الثلاثة) يصح جر الثلاثة ونصبها (قوله كما ستعرفه) أى من قول الناظم فى باب اسم الفعل

ومابمعنى افعل كآمين كثر * وغيره كوى وهيهات نزر

(قوله اذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة (قوله وماعدا الخ) أى وعدا وخلا من ماعدا وماخلا وحبذا من حبذا (قوله لان عدم قبولها التاء عارض الخ) أى كما عرض لسجان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الاسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها فى التعجب الخ) أى من استعمالها

فما ذكر استعمال الامثال التي تلزم طريقة واحدة (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أي وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم ينفرد عن الاخص (قوله فهي مطردة الخ) اطراد الشئ استلزام وجوده وجود شئ آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شئ آخر فقول الشارح أي يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها احتراز ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علة لقوله دل (قوله مساوية للازم) أي لازمها وهو المعلم أي والملزوم المساوي للازمه مطرد منعكس فقولهم العلامة غير منعكسة محله اذا لم تكن مساوية للمعلم وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم عن عدمه العدم (قوله وهي أخص) لم يرد بالاخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله وهذا هو الاصل) أي الغالب

﴿المعرب والمبني﴾

أي من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبني من الفعل أيضا بقوله وفعل أمر ومضى بنيا * وأعربوا مضارعا الخ والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطرادا يا تعسف لا حاجة اليه وان سلكه شيخنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبني اسما مفعول الخ) لم يضمر لان الترجمة للمعرب والمبني المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحي واللغوي ولانهما في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله المعرب والمبني اسما مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أي عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففي كلامه تابع الى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففي تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من عرف أولا قابل الاعراب وغير قابله تأتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره قال

خ العلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهي كالانسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي أخص منه اذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل في العلامة

﴿المعرب والمبني﴾

المعرب والمبني اسمان مفعول مشتقان من الاعراب والبناء فوجب أن يقدم بيان الاعراب والبناء فالاعراب في اللغة

سم فتأمله فانه فى غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وقيل انما قدم المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال وفى حواشى العضد أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الاعراب مع أنه سيأتى فى قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الايهام ممنوعة كما علم من صدر القولة (قوله أى أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الاعراب لفظى كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على أنه معنوى التغيير (قوله أى أظهر) أتى به لان أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعربت الدابة أى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها الى آخر (قوله أو أزال عرب الشئ) بفتحتين يقال عرب يعرب عربا من باب فرح أى فسد كذا فى القاموس (قوله أو أعطى العربون) بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فسكان وبابدال العين همزة فى الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أو لم يلحن فى الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية الا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أواخرها (قوله ماجىء به) أى شئ نطق به ولو لم يكن طارئا ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشرى (قوله لبيان مقتضى العامل) أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما فى الحرف والاعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والاعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لزم الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب فى تعريف العامل وأخذ العامل فى تعريف الاعراب قال الا أن يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم كما مر فان فسر بالطالب لاثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الرودانى كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعارا للفظ بهما الان من سمعه ينقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما (قوله والحركات) أى وجودا وعدما ليدخل الحذف وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل أى فى الجملة والا فقد تكون فرعا كفتحة مالا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة

مصدر أعرب أى أبان أى أظهر أو أجال أو حسن أو غير أو أزال عرب الشئ رهو فساده أو تكلم بالعربية أو أعطى العربون أو ولد له ولد عربى اللون أو تكلم بالفحش أو لم يلحن فى الكلام أو صار له خيل عراب أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتحببة الى زوجها وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظى واختاره الناظم ونسبه الى المحققين وعرفه فى التسهيل بقوله ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه واختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه

الحروف (قوله تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول الموردان الاعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة ويدل على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الاصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لامباينة لها فالذى ينبغى ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الاصل من أخصية المعانى الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ماقبل النقل كما نقول بالنقل و باعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ماقبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منونة مع أن التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم ان أول اللزوم فى تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار مابعد النقل أيضا لكن يرجح ماقدمناه تناسب القولين عليه وتوارد هما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم فى أنه معنوى أو لفظى اذ فعل الفاعل معنوى قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة فى أواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضى توقف تحقق الاعراب على تغيير ثلاث أواخر مع أنه ليس كذلك وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة

بأنه تغيير أواخر الكلم

أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها الا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهي ليست الآخر حقيقة لانها بعد الفاعل وهو انما يأتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما في المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما في جمعه المنصوب والمجرور وانما جعل الاعراب والبناء في الآخر لانهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنوائي ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتي وأل في العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه اياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الاولى أنهما راجعان الى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما في زيد وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظا كما في جاء زيد وتقديرا كما في زيد اضربنه وجعل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار دالته من الحركة ونحوها والاظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وان ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سمائي أي على الراجح ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير أي تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب الى الصواب) يقتضي أنه ليس بصواب لان الاقرب الى الشيء غير ذلك الشيء ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الاول الذي هو الصواب باعتبار ظننا أقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضي أن الثاني قريب الى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضي فساد الثاني لاقربه الى الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللاشارة الى امكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار اليه البعض من تناف في كلام الشارح ولا حاجة الى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على بابه فان قلت بعد التأويل السابق كانا متساويين لا أقربية لاحدهما على الآخر قلت أقربية الاول حينئذ باعتبار عدم احواجه الى تأويل بخلاف الثاني (قوله لان المذهب الثاني) أي لان تعريف أهل المذهب الثاني أو المراد لان المذهب الثاني يقتضي باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير الاول) أي الانتقال من الوقف الى الرفع (قوله لم تختلف بعد) أي الآن أي حين

لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا والمذهب الاول أقرب الى الصواب لان المذهب الثاني يقتضي أن التغير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك والبناء في اللغة ومنع شيء على شيء

التغيير الاول أى لان حقيقة إختلاف الاشياء أن يخلف كل منها الآخر (قوله على صفة) أى حال والجار والمجرور حال من وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله الثبوت أى مدة طويلة فأل للعهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لايهامه الدوام الحقيقى فان قلت التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله ونسع شئ على شئ فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر فسكون أو بفتحتين أى مشابهه فى كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن بيان لما (قوله وليس) أى ماجىء به وقوله حكاية الخ أى لاجل الحكاية كما فى من زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا أو الاتباع كما فى الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام أو النقل كما فى قول أوتى بنقل ضمة الهمزة الى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما فى اضرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا بنا فى هذا ماسيأتى من عدهم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لان ماهنا فيما اذا كان التابع والمتبوع والساكن فى كلمتين وماسيأتى فيما اذا كان ذلك فى كلمة وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن درج على التعريف بالاعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الاولى اسقاط آخر لان المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن فى آخر حيث لغات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا وأمثلة الاربعة هؤلاء كم لارجلين ارم فدخل فى تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما دام منادى واسم لا يحتمل تخصيص التعريف بالبناء الاصلى فلا يرد ان لعروض بنائهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كاذى بناء على اعرابها كما سيأتى فى الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح فى الاول ومتعلق الظرف فى الثانى والابتداء فى الثالث (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتى وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة الى قوله أو اعتلال فى اخراج ماذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر وداخلا بحسبه فى اللزوم أتى بما يخرجه صريحا هذا وفى كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله

على صفة يراد بها الثبوت وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل ماجىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين فعلى هذا هو لفظى وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال وعلى

لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى الامرين (قوله والمناسبة في التسمية) أي تسمية الاعراب والبناء باللفظي على المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني (قوله ظاهرة) لان ما جيء به للبيان أولا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة (قوله أي بعضه) تفسير من ببعض أقرب الى مذهب الزمخشري الجاعل من التبعضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدأ ومعرب خبر وهذا أحسن في المعنى وأيما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بما الحاصل المعنى (قوله على الاصل) أي الراجح والغالب (قوله ويسمى متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا أمكن (قوله ومنه أي وبعضه) دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبني على شيء واحد ومن أن المعرب والمبني معا بعض وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من أن علة البناء شبه الحرف شبها قويا وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه قال السندوبي وكما لا تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تصنع في من التبعيضية فانها تقتضي ذلك قلت هي هنا على حد قوله تعالى فمنهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم منا ظعن ومنا أقام اذ ليس في الآية والشاهد الا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من التبعيضية انما تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على حدته مدخول لها الا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبني فالذي تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع الا أنه راعى قوله على الاصح فقط فترك التفريع (قوله على الاصح) وقيل المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم الى أن الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الاسماء (قوله ويعلم ذلك) أي عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الاسماء الخ) أي مع قوله هنا ومبني لشبه الخ (قوله وبناؤه) أي الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتي في باب الاضافة أن من أسباب البناء الاضافة الى مبني لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبني ليتوافق قسما التقسيم في الاطلاق فيتناسبا وليفيد انحصار البناء في كونه لشبه الحرف على حد الكرم في العرب لان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام ولهذا قال الشارح يعني أن علة بناء الاسم منحصرة الخ (قوله لشبه من الحروف مدني) اعترض على التعليل بأنه يقتضي تقدم وضع

هذا هو معنوي والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة (والاسم منه) أي بعضه (معرب) على الاصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه أي وبعضه الآخر (مبني) على خلاف الاصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الاصح الذي ذهب اليه الناظم ويعلم ذلك من قوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف وبناؤه (لشبه من الحروف مدني) أي مقرب لقوته يعني أن

الحرف على وضع الاسم والالزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب بانا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر الى حكمه من اعراب أو بناء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبهه الحرف باعتبار تعقل الواضع ومارتبه فى عقله بأن يكون تعقل أولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفى فى بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف فى منع الصرف بشبه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة الا فى الجنس الأعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف فى البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى فى نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف اذا أشبه الاسم كمبنى الاسم اذا أشبه الحرف لعدم فائدة الاعراب فى الحرف وهى تمييز المعانى المتواردة على اللفظ المفتقرة الى الاعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى (قوله منحصرة فى مشابهته الحرف الخ) أى خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبهة الفعل كما فى نزال المشابه لانزل وشبه شبه الفعل كما فى حذام المشابه لنزال لانزل والوقوع موقع الضمير كما فى المنادى والتركيب كما فى اسم لا وكل هذه فى التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذى عارضه الخ) كما فى أى فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الاضافة التى هى من خواص الاسماء (قوله كالشبه الوضعى) نسبة الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت قال سيبويه اذا سميت بياء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وقال غيره قلت رب بالاتيان بما قبل الحرف وبالاعراب وهذا ينافى اقتضاء الشبه الوضعى للبناء قلت لا منافاة لان شرط تأثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعى منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظى الانسب فى مقابلة المعنوى ولعل الاتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر فى الاعراب بالحركات كيدودم فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوى وسكت عليه من استشكال الاتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضعى مع انكار كثيرين له تقديما للحسى أو اهتماما به لكونه فى مظنة المنع (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول

علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبها قويا يقربه منه والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسم (كالشبه الوضعى) وهو أن يكون الاسم موضوعا على صورة وضع الحرف بأن يكون

والاضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها (قوله فى اسمى حتنا) الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فى الاضافة التى على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف أفاده الرودانى (قوله قولك) ذكره لزيادة الايضاح لا لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لان المراد حينئذ لفظ حتنا والذى يراد لفظه علم كما سلف فتسكون التاء ونافيه كالزاى من زيد لا اسمين لان المراد اسمى مسمى حتنا التى نطق بها المصنف وهو حتنا المستعمل فى معناه كما فى قولك حتنا يزيد والتاء ونافيه اسمان لا نفس حتنا التى نطق بها المصنف حتى يلزم ماذكر على أن ارادة لفظ حتنا ثانيا تتقدير القول أيضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبى ولو جرى عليه لقال كما ولا (قوله والاصل فى وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول المصرفيين الاصل فى كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصلى الملائم للطبع (قوله أو حرفى هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبى وقيده الشاطبى بكون الثانى حرف لين كما سيذكره الشارح (قوله وأعرب نحو يدودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها الخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لاصله كما راعوه فى التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا وفى النسب على ما سيأتى فقالوا فى التصغير يديه ودمى وفى النسب يدوى ودموى وكذا راعوه فى التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطى فى جمع الجوامع قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل فى التثنية أى على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرفى التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين فى النسب الى يدودم لان ياء النسب بحرفين وفى تصغير يد لان المؤنث بلا تاء اذا صغر لحقته التاء كما سيأتى مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك اعادتها فى التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يدودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبه (قوله قال الشاطبى) هو أبو اسحق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الامانى فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبى قال يس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبى (قوله وضعا أوليا) احترازا عن نحو شربت ماء القصر والوقف لان وضعه على حرفين ثانوى عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به (قوله فان شيأ) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع

قد وضع على حرف أو حرفى هجاء كما (فى اسمى) قولك (حتنا) وهما التاء ونا اذ الاول على حرف والثانى على حرفين فشابه الاول الحرف الاحادى كباء الجر وشابه الثانى الحرف الثنائى كعن والاصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفى هجاء وما وضع على أكثر فعلى خلاف الاصل وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فما عدا فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق البناء وأعرب نحو يدودم لانهما ثلاثيان وضعا ﴿تنبيه﴾ قال الشاطبى نا فى قوله حتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فان شيأ

خاص بالحرف لان شيأ الخ (قوله من الاسماء) أى المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كالموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدماميني المراد الاسماء البحتة أى التى لا تؤدى مع المعنى الاسمى معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده فى الاسم معرب نحو مع بناء على القول بانها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية وضعا وأصلها معى ونحو قد الاسمية التى بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا يعينه) أى كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثانى حرف لين (قوله على من اعتل الخ) أى فالصحيح على ما ذكره الشاطبى أن علة بناءكم الشبه المعنوى لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوى ان كانت استفهامية أو شرطية والافتقارى ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) أى أقول قولا مشتملا على الجملة أى الاجمال أو جملة الاحوال وجميعها قال المنوفى وكأن حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف فى وضعه (قوله قد تضمن معنى) أى زيادة على معناه الاصلى الموضوع له أولا وبالذات ولكون وضعه له أولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الاولى وانما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوى أيضا والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين (قوله من معانى الحروف) أى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحروف وهى النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجانى ونقله شيخنا السيد فى باب النكرة والمعرفة عن الشاطبى عن جميع النحاة الا أبا حيان من أن معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذى تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية وقال الرودانى المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التى حقق السيد أنها معنى الحرف اه والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما فى فن البيان ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف) أى بحيث يكون الحرف منظورا اليه جائز الذكر لكون الاصل فى الموضع ظهوره وانما نفى التضمن بهذا المعنى لانه بهذا المعنى لا يقتضى البناء (قوله خلف حرفا فى معناه) أى فى افهام معناه أى بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور اليه وغير جائز الذكر مع الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم فى قوله وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ

من الاسماء على هذا الوضع
غير موجود نص عليه
سيبويه والنحويون بخلاف
ما هو على حرفين وليس
ثانيهما حرف لين فليس
ذلك من وضع الحرف
المختص به ثم قال وبهذا
يعينه اعترض ابن جنى على
من اعتل لبناء كم ومن
بأنهما موضوعان على
حرفين فأشبها هل وبل ثم
قال فعلى الجملة وضع الحرف
المختص به انما هو اذا كان
ثانى الحرفين حرف لين على
حد ما مثل به الناظم فما
أشار اليه هو التحقيق
ومن أطلق الوضع على حرفين
وأثبت به شبه الحرف
فليس اطلاقه بسديد انتهى
(و) كالشبه (المعنوى)
وهو أن يكون الاسم
قد تضمن معنى من معانى
الحروف لا بمعنى أنه حل
محلا هو للحرف كتضمن
الظرف معنى فى والتمييز
معنى من بل بمعنى أنه خلف
حرفا فى معناه أى أدى به
معنى حقه أن يؤدى بالحرف
لا بالاسم سواء تضمن معنى
حرف موجود كما (فى متى)
فانها تستعمل للاستفهام
نحو متى تقوم وللشرط نحو

حى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الاول ومعنى ان فى الثانى

(قوله

(قوله أوغير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود (قوله فما فعلوا) قال يس نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا أو خارجا وهى حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا اه وأجيب بأن المراد بالاشارة التى لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهى ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد والرأس والاشارة بأل ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبى على كما فى نسكت السيوطى أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كما مر وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدى الخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكنيابة) أى وكشبه نيابة أى شبه فى نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعى ومثله يقال فى قوله وكافتقار أصلا (قوله فى العمل) زاد فى التصريح والمعنى (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الاثر الذى هو الاعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه الحرف فى مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الاعراب ويقولان بحسب وضعه ومعناه ندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الاثر الذى هو الاعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت ولان عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سببا له يقتضى تقدمه وهذا تناف وأجيب أيضا بان المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بان عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل فان قلت وجه الشبه ينبغى أن يكون فى المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف قلت لاشك أن عدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف دون الاسم لان الاصل فى الاسم الاعراب فيتسلم أن النيابة عن الفعل أصل فى كل من الاسم والحرف لا فى الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه فى المشبه به باعتبار أحد جزأى وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغى تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما فى صنيع البعض *(فائدة)* قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل اه أقول لم قيل بنقل اعراب لا الى تأثر وتقدير اعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة الى تأثر وأن جر تأثر اعراب له لا لا الا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل اعراب الاسم غير الى ما بعدها كما فى لو كان

وكلاهما موجود أو غير موجود (و) ذلك كما (فى هنا) أى أسماء الاشارة فانها مبنية لانها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا لان الاشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه (وكنيابة عن الفعل) فى العمل (بلا * تأثر)

فيهما آلهة الا الله لفسدتا فتأمل (قوله و يسمى الشبه الاستعمالى) الضمير يعود الى معلوم من السياق أى يسمى الشبه فى النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالى ومثله يقال فى قوله و يسمى الشبه الافتقارى (قوله وذلك موجود فى أسماء الافعال) فكلها مبنية للشبه الاستعمالى وفتحة نحو وراء لفتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية الى اسمية الفعل خلافا لابن خروف فى جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه كنصب المصدر (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أى لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لانه ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير

فلنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج فى الذعر

لانه من الاسناد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كالجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها فى المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كالجماعة منهم المازنى وانظر ما علة البناء على هذين القولين (قوله نائبتان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما لا أن الاصل ذكر الفعلين فتركوا وأقيم مقامهما الحرفان كما فى نيابة حرف النداء عن أدعو (قوله كالمصدر النائب الخ) مبنى على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا وانما قيدنا النائب لانه العامل لزوما وغيره وان كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا (قوله أصلا) ألفه للاطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة وافتقار لصح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه عارضة فى بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فان نيابته عنه متأصلة حقيقة فى المرتجل كآمين وتنزيلا فى المنقول كوراءك (قوله وهو) أى الشبه الافتقارى أن يفتقر الاسم أى ذو أن يفتقر الاسم أو الضمير راجع الى افتقار (قوله الى الجملة) أى آو ما قام مقامها كالوصف فى أل الموصولة أو عوض عنهما كالتنوين فى اذ اه دنوشرى ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا اياه للتنويع لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما الى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أى قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيأ هكذا ينبغى تقرير المقام ومنه يعلم ما فى كلام البعض (قوله أى لازما) تفسير مراد اذ المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد

بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالى وذلك موجود فى أسماء الافعال فانها تعمل نيابة عن الافعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب كما سيأتى فأشبهت ليت ولعل مثلا ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل والاحتراز بالانتهاء التأثر عما ناب عن الفعل فى العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فانه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصلا) ويسمى الشبه الافتقارى وهو أن يفتقر الاسم الى الجملة افتقارا مؤصلا أى لازما

به اللازم فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) انما افتقر الحرف فى افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتأدية معانى الافعال أوشبه الافعال الى الاسماء (قوله كسبحان) أى على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله * سبحان من علقمة الفاخر * أى براءة منه قال عبد الحكيم فى حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو مصدر من الثلاثى استعمل بمعنى مصدر الرباعى كما فى أنبت الله الشئ نباتا او يجوز أن يكون مصدر سبح فى الارض والماء كمنع اذا ذهب وأبعد أى أبعد من السوء ابعادا أو من ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز أن يكون من سبح سبحانا كمنع أوسبح تسبيحا اذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اه سيع بعض ايضاح وزيادة من القاموس وفى كونه علم جنس على التنزيه أوغيره علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب أما أى فلا يبنى وجوبا أعم من أن لا يبنى أصلا كما فى سبحان أو يبنى جوازا كما فى يوم وبنائه على الفتح قرأ نافع (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا فى نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفى نسخ الوصفية وهو لا يناسب ماقبله الا أن يجعل المصدر من المبنى للمفعول فيكون بمعنى ما فى النسخ الاولى (قوله انما أعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر الى أى الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوى وبالنظر الى أى الموصولة واللذان واللتان على الشبه الافتقارى (قوله من لزوم الاضافة) أى الى المفرد فخرج باللزوم كم فانها قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الى الجملة ولدن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الا تحتم البناء وبهذا الاخير يجاب عن ايراد قد الاسمية لان فيها أيضا لغتى الاعراب والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالاعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه فى اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الاصح حكم بأنها صورية لان مفرد ماذكر مبنى لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالاعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لان قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان وتيان واللذان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة (قوله وهما) أى الاضافة والتثنية (قوله وانما

كالحرف كما فى اذ واذا وحيث والموصولات الاسمية أما ما افتقر الى مفرد كسبحان أو الى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أى غير لازم كافتقار المضاف فى نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الى الجملة بعده فلا يبنى لان افتقار يوم الى الجملة بعده ليس لذاته وانما هو لعارض كونه مضافا اليها والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر الى المضاف اليه ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر اليها نحو هذا يوم مبارك ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فانها مفتقرة اليها لكن افتقارا غير مؤصل لانه ليس لذات النكرة وانما هو لعارض كونها موصوفة بها والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر الى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار (تنبيهان) الاول انما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى أى من لزوم الاضافة وفى

 البواقى من وجود صورة التثنية وهما من خواص الاسماء

وانما بنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا ثم لنتزع من

بنيت أي الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فيما يأتي وانما بنى الذين الخ (قوله وبنصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الايراد وهذه القراءة شاذة (قوله كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية) أما الاول فللتنزيل المذكور وأما الثاني فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا ومصب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا فتأمل (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبهه الحرف في الافتقار اللازم الى جملة (قوله فمن لاحظ ذلك) أي التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أي وجود المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلو حذف ما تضاف اليه) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أي كما أعربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أي مقام ما تضاف اليه ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفق على اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا الخ وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيآن رد هما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش (قوله وان كان الجمع) أي اللغوي فلا ينافي أنه اسم جمع والواو للحال (قوله لانه لم يجر على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية في ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع في الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فاحفظه فانه نفيس (قوله لانه أخص من الذي) لان الذي يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا في العاقل (قوله ومن أعربه) أي بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظر الى مجرد الصورة أي الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفرده (قوله على هذه اللغة) اسم الاشارة يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافي قوله بعد مبني الخ أو الى لغة من ينطق بالواو في حال الرفع المعلومة من المقام (قوله ومن أعرب ذوو ذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقاري (قوله الشبه الاهمالي) أي شبه الاسم الحرف المهمل في اهماله عن العمل أي كونه لا عاملا ولا معمولا قال في التصريح وأدخله ابن مالك في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي اه وانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوي والاستعمالي خصوص معناهما السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الاهمالي وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودي والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالي بمعنى يشمله لا بخصوص معناه

كل شيعة أيهم أشد قرئ بضم أي بناء وبنصبها لانها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة اليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب فلو حذف ما تضاف اليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كما في كل وزعم ابن الطراوة أن أيهم مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدأ وخبر ورد بأن هم الضمير متصلا والاجماع على أنها اذا لم تضف كانت معربة وانما بنى الذين وان كان الجمع من خواص الاسماء لانه لم يجر على سنن الجموع لانه أخص من الذي وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده ومن أعربه نظر الى مجرد الصورة وقيل هو على هذه اللغة مبني حمي به على صورة المعرب ومن أعرب ذوو ذات الطائيتين حملهما على ذي وذات بمعنى صاحب وصاحبة (الثاني) عد في شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الاهمالي

السابق

السابق وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا يغني حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظي مجوز للبناء لا محتم له فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقدم هذا (قوله ومثل له) أي للمشتمل عليه بفواتح السور أي نحو ص وق والم وهذا مبني على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يقصها عامل أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية لمحذوف أي اقرأ أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو موازن مفرد كحم موازن قابيل جاز اعرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي وحواشيه وفي الهمع أن المفرد إذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتأنيثه وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الاعجمي وان ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزأين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع اضافة أول الجزأين لثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اه بتصرف وبقولنا ولم يقصها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضي عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه (قوله والمراد) أي بما بني للشبه الاهمالي وقوله الاسماء أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وأين وقوله مطلقا أي فواتح السور أولا والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الاسنادي والاضافي (قوله وبعضهم الى أنها معربة حكما) أي قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لان الاول لا ينفي قبولها للاعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو في التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها من شبهه وقال في شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فللمعرب معنيان أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثاني مقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة وبين المبني والمعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اه ببعض تلخيص وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته فالمعرب أي من الاسماء المركب الذي لم يشبه مبني الاصل أي المبني الذي هو أصل في البناء

ومثل له بفواتح السور والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وذهب بعضهم الى أنها موقوفة أي لا معربة ولا مبنية وبعضهم الى أنها معربة حكما

ماذصه اعلم أن صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العاربة عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجردا الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه وأما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة اه وهو حسن ينبغى أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولاجل سكوته عن هذا النوع أشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه (ومعرب الاسماء ماقد سلما * من شبه الحرف) الشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح يظهر اعرابه (كأرض و) معتل يقدر اعرابه نحو (سما) بالقصر لغة فى الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشر سماة وقد جمعتها فى قولى

لغات الاسم قد حواها الحصر * فى بيت شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزه والقصر * مثلثات مع سماة عشر

(تنبيه) بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى

ولاجل سكوته عن هذا النوع أشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه (ومعرب الاسماء ماقد سلما * من شبه الحرف) الشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح يظهر اعرابه (كأرض و) معتل يقدر اعرابه نحو (سما) بالقصر لغة فى الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشر سماة وقد جمعتها فى قولى

لغات الاسم قد حواها الحصر * فى بيت شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزه والقصر * مثلثات مع سماة عشر

(تنبيه) بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى

(قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التمثيل (قوله ومعرب الاسماء) قال يس الاضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة حمل الثانى على الاول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الرودانى من أن صحة الحمل شرط أغلبى لا لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع انفهامه من قوله ومبنى لشبه من الحروف مدنى توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله ماقد سلما من شبه الحرف) ماواقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه (قوله الشبه المذكور) أشار به الى أن الاضافة فى شبه الحرف للعهد الذكرى والمعهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض ويجعل الاضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لان فيها شبها بالحرف (قوله يظهر اعرابه) أى ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت فى هذا البيت

سم سمة اسم سماة كذا سما * سماء بتثليث لاول كلها

(قوله فى الذكر) أى ذكر قسمى الاسم ولو قال فى التقسيم لكان أوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم (قوله وفى التعليل) المراد بالتعليل مايشمل الصريح كما فى المبنى والضمنى كما فى المعرب لان قوله ومعرب الاسماء ماقد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل اعراب الاسم والمراد أيضا مايشمل التعليل بعلة تامة كما فى المبنى والتعليل بعلة ناقصة كما فى المعرب فلا يرد أن علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله

فلان) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى فى التعليل (قوله أفراد معلول علة البناء) أى أفراد موصوف معلول علة البناء لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبنى وأفراده النوعية محصورة لانها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة والاسماء الموصولة وأسماء الافعال وأسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لا ان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصلى والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام فى البناء الاصلى والاورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أى أفراد معلول علة الاعراب أى أفراد موصوف معلولها (قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها) أى فيما يأتى وكان الاولى حذفه لان تبيين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل (قوله وفعل مضى) فيه اشارة الى جر مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلته المعطوف عليه وأبقى المضاف اليه بحاله وأن قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض ويحتمل أن ألف بنيا للاطلاق وأن ضميره يرجع الى فعل مرادبه الجنس فى ضمن نوعيه فعل الامر وفعل المضى وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة (قوله الاول على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الاناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما بنائه باتصال نون الاناث والامر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما بنائه باتصال نون التوكيد والامر الذى لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الاولين بأن المضارع الذى اتصلت به نون الاناث أو نون التوكيد فى محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الاخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغنى عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبيا وقال شيخنا السيد التحقيق أن هات له مضارع يقال هاتى يهاتى مهاتاة كناجى يناجى مناجاة اه (قوله من سكون) أى ظاهر أو مقدر كمر بزيد وقوله أو حذف أى حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه الا حركة كما فى قل أصله قول أى عد نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت (قوله لمشابهته المضارع) أى

وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الاعراب فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (وفعل أمر وفعل مضى بنيا) على الاصل فى الافعال الاول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف والثانى على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى وبنى على الحركة لمشابهته المضارع

والمضارع معرب والاصل فى الاعراب الحركة (قوله فى وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس (قوله وأما نحو ضربت الخ) أشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التى يعرض فيها سكون آخر الماضى وهى اتصاله بتاء الضمير أو نا التى للفاعل أو نون النسوة (قوله كراهتهم توالى أربع متحركات) أى فى الثلاثى وبعض الخماسى كانطلقت وحمل الرباعى والسداسى و بعض الخماسى كتعظمت عليه اجراء للباب على وتيرة واحدة وانما حمل الاكثر على الاقل لان فى حمله على الاقل دفع المحذور بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لانه ممنوع الان عن أصلهما وهو علابط وجنادل ولا نحو شجرة لان تاء التأنيث على تقدير الانفصال و يرد عليه أن نحو للنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقديرانفصالها والاوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لانضمام الواو المنطرفة المضموم ماقبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة فى الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالى للاربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه فى نحو ضربت لا فى نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء فى الكل (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (قوله وكذلك ضمة ضربوا الخ) ليس من هذا القبيل على الاوجه فتحة ضربا بل هى أصلية لمناسبة الالف والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك فى مررت بغلامى والفرق أن كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستحجب بعد الاضافة اليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستحجب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستحجب بعدها هكذا ينبغى تقرير الفرق (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه غزوا وقضوا حيث لم يضم ماقبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا اذ الاصل غزو واو وقضيو اقلبت الواو فى الاول والياء فى الثانى ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أى والاخفش ومما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار ولهم منع ذلك فى لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أى دفعا للبس بالمضارع الخبرى الصحيح العين واللام فى الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كتقوم وارم والصحيح فى الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) أى

فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وبنى على الفتح لخفته وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو ﴿تنبيه﴾ بناء الماضى مجمع عليه وأما الامر فذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال فى المغنى وقولهم أقول لان الامر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف

نسبي بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وانما حذف النعت لأخذه من قوله فحقه الخ فاتضح قوله فحقه الخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدى بالحرف فان المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخو النهى) أى نظيره فى مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهى طلب ترك على كلام بين فى محله وبحث شيخنا السيد فى هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذى هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أى العرب بمعنى نطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا باعرابه (قوله على الاسم) أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله فى الابهام الخ) ذكر لشبهه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الاول والثانى فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكروا فى باب الاضافة أن المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان الا فى الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم فى التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور فى باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من وتقديره لا يكون فى الفعل أو يقال ماهنالك بالنظر للامرين معا أى التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا فى الاسم أو المراد أن ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظاهر مما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الاقوال ثانيها أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطى لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة ولان الاول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك فى أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضى صيغة الفعل الماضى وللمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضى والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى حال مع أن بعض أفعال صلاته مضى وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات المتتالية واقعة فى الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من أن زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به اما باعتبار الامر والطلب فحال (قوله والجريان) أى ولو باعتبار الاصل ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار

ولانه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف انتهى (وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم لمشابهته اياه فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل

الاصل لان أصله يقوم نقلت حركة الواو الى ماقبلها للثقل (قوله فى الحركات) أى مطلقها من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول والزوائد) أى تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو شخصه كما فى يضرب وضارب وينطلق ومنطلق (قوله وقال الناظم فى التسهيل) أى لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده فى شرحه بأن الوجه الاول والثانى يأتيان فى الماضى فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تختص بالقرب والثالث أيضا يأتى فى الماضى فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل فى جميع ماذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة فى نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة لحكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع أن شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد الخ بأن وجود علة حكم الاصل فى الفرع انما يشترط فى قياس العلة وهو يصح أن يكون ماهنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو فى غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم فى الاعراب بجامع توارد المعانى التركيبية التى يميزها الاعراب على كل وان أمكن تميزها فى الفرع بغير الاعراب كما سيأتى ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعانى التى لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود فى المضارع لا يسلمها المصنف (قوله بجواز شبه) أى مشابه والباء سببية متعلقة بشابه فى كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ أى بسبب جواز قبول المضارع المعانى المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعانى المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى نحو ما أحسن زيد امقصورة عليه لا تتعدى الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالنهى عن كل من الفعلين فى المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهى عن المصاحبة والنهى عن الاول واباحة الثانى غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لان أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعانى المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدمامينى على ذكر شبه بأنه فاسد وسقط ماقد يقال المتصف بالوجوب والجواز الاعراب لا قبول المعانى نعم يرد على المصنف أن الماضى أيضا قابل للمعانى التركيبية المختلفة نحو ماصام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ماصام وما اعتكف وماصام معتكفا وماصام ولكن

فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الاصول والزوائد وقال الناظم فى التسهيل بجواز شبه ماوجب له يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الاعراب

لا التبست وأشار بقوله بجواز الى أن (٨١) سبب الاعراب واجب للاسم وجائز للمضارع لان الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الاعراب وضع أسم مكانه كما فى نحو لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا فانه يحتمل المعانى الثلاثة فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن ويغنى عن الاعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ولا تعن بالجفاء ما دحا عمرا ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى أن الاعراب أصل فى الافعال كما هو أصل فى الاسماء قالوا لان اللبس الذى أوجب الاعراب فى الاسماء موجود فى الافعال فى بعض المواضع كما فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن ازالته بغير الاعراب كما تقدم وانما يعرب المضارع (ان عريا * من نون توكيد مباشر) له نحو ليسجنن وليكونا (ومن * نون اناث كيرعن) من قولك النسوة يرعن أى يخفن (من فتن)

اعتكف وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لا التبست) أى فى بعض الاحيان وانما قيد نائب بعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لا التباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا على ما فيه الالتباس ليجرى الباب على سنن واحد اه دماميني بقى له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال لا الالتباس لاحتمال المعانى حينئذ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه أنه ليس من مقاصدهم فى مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لان معانيه) أى المعانى المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه) أى لا تحصل الا بلفظه فتعين اعرابه طريقا لبيانها (قوله لا تعن) بصيغة المجهول على المشهور لانه بمعنى تهتم بخلاف الذى بمعنى تقصد فبنى للفاعل (قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو الخ) ومثل ذلك يقال فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أى اعرابه أصلا والمضارع أى اعرابه فرعا (قوله خلافا للكوفيين) أى ولن ذهب الى أن الاعراب أصل فى الفعل فرع فى الاسم لوجوده فى الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الاعراب فيهما تواردا المعانى (قوله ان عريا) بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى أى خلا وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض (قوله مباشر) أى ولو تقديرا كقوله

لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره (قوله ومن نون اناث) أى نون موضوعة للاناث وان استعملت مجازا فى الذكور كما فى قوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب (قوله لم يعرب) أى لفظا وهو معرب محلا ان دخل عليه ناصب أو جازم كما فى يس وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك الا أن يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا فى باب اعراب الفعل نقل عن سم أنه محل رفع فى حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه وجزم بأنه ليس له فى حال التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبى وغيره (قوله لمعارضة الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج الى التعليل ويجاب بان المضلوع لما أشبه الاسم فى الامور المتقدمة كان كان الاعراب متأصلا فيه فاذا خرج عنه فكأنه خرج عن الاصل فلهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الافعال) أى القوى بتنزيله منزلة الجزء الخاتم

فان لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الافعال

للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الافعال لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل الا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم (قوله لتركيبه معها الخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لاصل البناء لانه ذكر له الآن التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لان المراد هنا خصوص التركيب العددي كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجي والتركيب العددي يصلح علة للبناء كما ستعرفه في بابه وانما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف بالفتح وقال شيخنا السيد ماذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث عاز بالشرح الكافية انما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لاصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففي عزوه الى شرح الكافية نظر (قوله حملا على الماضي المتصل بها) أي في كون كل ساكن الآخر لفظا لا في البناء على السكون لئلا يناقض ماسبق من كون الماضي المتصل بنون الاناث مبنيا على فتح مقدر وان درج شيخنا على المنافاة أخذا بظاهر العبارة وانما علل سكونه مع أن الاصل في المبني السكون لانه لما استحق الاعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الاناث الى وجه (قوله لانهما) أي الماضي والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضي في سكون الآخر لفظا لا في البناء على السكون لما عرفت (قوله مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الاصل الاصيل في الافعال البناء وفي المبني السكون فان قلت اذا كان الماضي والمضارع مستويين في اصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي قلت المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه (قوله لتوالي الامثال) أي الممنوع وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جئن لان الزائد المثل الاخير فقط (قوله لقوات المقصود منها بحذفها) أي لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها وان أتي بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة الى حذف الواو والياء للتخلص منه ويمكن دفعه بأنه وان كان جائزا لا يخلو عن ثقل ما فالحذف

فرجع الى أصله من البناء فبني مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها لانهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل ملفوظ به كالف الاثنين أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة نحو هل تضربان يا زيدان وهل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند الاصل تضربانن وتضربونن وتضربينن حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ولم

للتخلص من الثقل الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد الف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف (قوله بنى لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا مادرج عليه الناظم فى شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم (قوله لم تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها فى قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى فى باب لا وأجيب هنا بأن لا انما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشئ الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخال نون التوكيد (قوله بين المباشرة) أى بين نون التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة (قوله الى البناء) أى على الفتح حتى فى المسند الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض (قوله الى الاعراب مطلقا) لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أى سكون ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الاعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى فى أصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه (قوله الذى به) أشار به الى الجواب عن الاعتراض بان كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن أل فى البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاصل فى الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا البناء كل حرف واستحقاق بنائه الحاصل له ويجاب أيضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله لشبهه من الحروف مدنى والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بنائه الحاصل له (قوله لا يعتوره) أى لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعانى الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتعتور الحرف لكن لا تميز بينها بالاعراب (قوله والاصل فى المبنى) أى الراجح فيه أو المستحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله أى السكون) فسر أن يسكن بالسكون لانه عبارة النحاة لا تأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وان توهمه شيخنا والبعض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعا أى كونه مسكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل بقى شئ آخر أورده السيوطى فى نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر

تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب والضابط أن ما كان رفعه بالضمة اذا أكد بالنون بنى لتركبه معها وما كان رفعه بالنون اذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لان العرب لم تركب ثلاثة أشياء

﴿تنبيه﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا وأما نون الاناث فقال فى شرح التسهيل ان المتصل بها مبنى بلا خلاف وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى الى أنه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى

(وكل حرف مستحق للبنا) الذى به بالاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لانه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج الى الاعراب (والاصل فى المبنى) اسما كان أو فعلا أو حرفا (أن يسكنا) أى السكون لخفته وثقل

والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل والامر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والالف في نحو لا وتران في ليلة وعن الكسر الفتح في نحو سحر على رأى من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف في نحو يازيدون ويازيدان اه وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو سحر نظر فتأمل (قوله والمبني ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلي كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبني من الاسماء للشبه المعنوي كمتى (قوله ومنه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبني ما بني على حرف كزيدان ويازيدون ولا رجلين وما بني على حذف كاغزو اخش وارم واضربا واضربوا واضربي (قوله ذو فتح) قدمه لان الفتح أخف الحركات ويليه الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فان قلت من أين يعلم أن الناظم أتى بها مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الاشهر أرجح (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فمبني على فتح مقدر والضمة للمناسبة كمر وأمار دبضم الدال فمبني على سكون مقدر وضمته للاتباع وأما نحو وق فمبني على الحذف والكسرة كسرة بنية وأمار دبكسر الدال فمبني على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الاول فلان الضم انما يحصل باعمال العضلتين معا والكسر باعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثاني فلتركب معناه من حدث وزمان فيه ونسبة على ما بين في محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله وبني أمس عند الحجازيين) أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب مالا ينصرف أن يراد به معين وأن لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف في الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وينبيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو اليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا واذا تون كان صادقا على كل أمس وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذا نكرت عرفت

الحركة والمبني ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أي من المبني ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأين) وضرب ورب وذو الكسر نحو (أمس) وجير وذو الضم نحو (حيث) ومنذ (والساكن) نحو (كم) واضرب وهل فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الاصل وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها الى السكون وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل وبني أين لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كان استفهاما وان كان شرطا وبني أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف

ومراده بالاول حالة اقترانه بأل وبالثانى حالة بنائه فاعرفه فان قلت العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم قال الشنوانى والفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز معه اظهار أل بخلاف التضمن اه فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الامس مع النظر الى أل وجواز ذكرها (قوله لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لايهامه أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمن المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم (قوله وبنى كم للشبه الوضعى) أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أو لتضمن الخ أى على مذهب الشاطبى أيضا (قوله ومابنى من الافعال) أى غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسئل عنه اذا بنى على السكون سؤالان لم بنى ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح ومابنى منهما على حركة الخ محله أيضا فى غير المضارع وان سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسئل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب الذى الاصل فيه الحركة ويرد على ماذكر أنه لا يسئل عن سكون المبنى من الاسماء ويسئل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة اللهم الا أن يقال لما ضعفت أصالة المضارع فى الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البناء فربما توهم عدم تأصله فى الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لاشعار ذلك بأن له أصالة ما فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم فى الاعراب فانها قوية غير محتاجة الى ذلك فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال وأسباب تحرك المبنى لكان أوضح ونظير ذلك يقال فى قوله وأسباب البناء على الفتح ومابعده (قوله التقاء الساكنين) أى دفعه وأو ردهنا ايراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه

لانه معرفة بغير أداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار اللازم الى جملة وبنى كم للشبه الوضعى أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير ﴿تنبيه﴾ مابنى من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى ومابنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا ومابنى من الافعال أو الحروف على السكون لا يسئل عنه وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا وأسباب البناء على الحركة خمسة التقاء الساكنين كائن

لفظى (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والسكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما فى تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو عرضة لأن يبتدأ بها) اعترض بانه يغنى عنه ما قبله لانه من أفراد ما قبله ويجاب بانه بصدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها يصلح سببا باعتباله ولوقع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا للبناء على حركة وان لم تكن عرضة لان يبتدأ بها كتاء الفاعل هكذا ينبغى تقرير الاعتراض والجواب (قوله أو لها أصل فى التمكن) أى حالة فى التمكن أى أنها تعرب فى بعض الاحوال وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنا فاته حكمهم بأن المبنى غير متمكن (قوله كأول) أى اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه كما لا بد أن من أول بالضم (قوله أو شابهت المعرب كالماضى) لان بناءها على الحركة أقرب الى الاعراب من بنائها على السكون (قوله بامضار) أى على لغة من ينتظر ونظر فيه الشنوانى بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التى الكلام فيها بل هى فتحة بنية وحركة البناء على هذه اللغة انما هى الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال فى الموضعين الآتيين (قوله والفرق بين معنيين) أى كالمستغاث به والمستغاث له فى المثال المذكور وقوله باداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أى منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لان الفرق باختلاف الحركة لا بالاداة ألوا حدة (قوله نحو يا لزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق المحبوب بالمناسبة وهى هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة (قوله نحو كيف) ان قلت لم مثل للفتح مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين مع أنه يصح العكس وكون الفتح فى كل للامرين معا لان الاسباب قد تتعدد أجيب بأن وجه ما صنعه أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع (قوله التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الا مع التنوين أو أل أو الاضافة قاله يس وعبارة الدمامينى على المغنى قالوا وانما كان الاصل فى ذلك الكسر لان الجزم فى الافعال عوض عن الجر فى الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما

وكون الكلمة على حرف واحد كبعض الضمائر أو عرضة لأن يبتدأ بها كتاء الجر أو لها أصل فى التمكن كأول أو شابهت المعرب كالماضى فانه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا كما تقدم وأسباب البناء على الفتح طلب الخفة كأين ومجاورة الالف كأيان وكونها حركة الاصل نحو يامضار ترخيم مضار اسم مفعول والفرق بين معنيين بأداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو والاتباع نحو كيف بنيت على الفتح اتباعا لحركة الكاف لان الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين وأسباب البناء على الكسر التقاء الساكنين

التعاوض وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اه
(فائدة) الساكنان يلتقيان فى الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا يلتقيان فى الوصل الا أولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن الاول حرف لين حرك كما فى اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما فى اضرب الرجل بفتحها تريد انثر بن بنور التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثانى مدغما حرك كغلاماى ومن سكنه من القراء فى ومحياى فللوصل بنية الوقف ولو لم يكن الثانى متصلا حذف الاول نحو دعوا الله يقولوا التى أفى الله شك وربما ثبت كقراءة عنه تلهى باشباع الهاء وتشديد التاء مالكم لا تناصرون باثبات ألف لا وتشديد التاء وربما فر من التقائهما فى المتصل بابدال الالف همزة مفتوحة قرئ ولا جأن ولا الضألين بالهمزة قال أبو حيان ولا يقاس شئ من ذلك الا فى الضرورة على كثرة ما جاء منه هم بتلخيص وزيادة (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه الا أن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبى ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لان الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما اذا كانتا للعطف والخطاب (قوله حملا على لام الجر) أى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به (قوله فانها) أى لام الامر حالة كونها فى الفعل نظيرتها أى لام الجر حالة كونها فى الاسم أى فى أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله (قوله والاشعار بالتأنيث) أى لان الكسر المعنوى يناسب المؤنث فيكون فى الكسر اللفظى اشعار به (قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفى بالزيدين لعمرو جعل الاداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من نوع حرف الجر (قوله كسرت فرقا بينها الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الاغلب • (قوله نحو لوسى عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدث عنها (قوله ومشابهة الغايات) هى الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية فى النطق اه فاكهى وانما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين (قوله نحو يا زيد) أى فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذى هو من معانى الحروف وأما كونه على حركة فلان له أصلا فى التمكن أى حالة فى الاعراب (قوله وقيل من جهة الخ) لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافى معنى فقول شيخنا انه بمعنى قول السيرافى غير صحيح (قوله لا تكون له الضمة حالة الاعراب) أى وهو

كأمس ومجانسة العمل كاء الجر والحمل على المقابل كلام الامر كسرت حملا على لام الجر فانها فى الفعل نظيرتها فى الاسم والاشعار بالتأنيث نحو أنت وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضارب اسم فاعل والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو لوسى عبد والاتباع نحو ذه وته بالكسر فى الاشارة للمؤنثة وأسباب البناء على الضم أن لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم ومشابهة الغايات نحو يا زيد فانه أشبه قبل وبعد قيل من جهة أنه يكون متمكنا فى حالة أخرى وقيل من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الاعراب

منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الاول فظاهر وأما الثانى ففى حالة الاستغاثة به باللام (قوله وقال السيرافى) هذا عين القول الاول (قوله ومن هذا حيث) أى مما ضم لمشابهة الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فانها انما ضمت الخ (قوله كالواو) أى فى كون كل يكون علامة رفع ومن واو واحد (قوله كنحن الخ) حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهم وضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو فى نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهم لعدد أقله ثلاثة كانت هم أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ماذكر أحد أقوال (قوله نحو اخشوا القوم الخ) حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لانقلا لان الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التى هى لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشئ على نظيره فوجه الشبه بين الضمتين كون كل فى آخر الفعل أعم من أن يكون آخرا حقيقة أو تنزيلا وأورد على الشارح أن ضمة الواو ولما سبتها لها كما قالوا فى لتبلون فهى ضمة مناسبة لا ضمة بناء وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهى ضمة اتباع لا ضمة بناء وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا فى أسباب ضم البناء فكان الاولى اسقاط هذا الاخير ﴿فائدة﴾ ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور وسمع كسرها وفتحها كما سمع الضم فى غير واو الجمع نحو لو انطلقنا كذا فى الهمع (قوله وقد بان لك) أى من قوله والاصل فى المبنى أن يسكنا ومنه الخ (قوله أن ألقاب البناء) أى ألقاب أنواع البناء الاصلية فاندفع أنواع الاعتراض بان هذه الالقاب ليست للبناء الذى هو جنس كلى لان حق ألقاب الشئ اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لانواعه المخصوصة بمعنى ان كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ ويجرى الاعتراض والجواب فى قوله ثم ألقاب الاعراب أيضا وبالاصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر فى الاربعة فان منه البناء على حرف كما فى يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما فى اغزو اخش وارم واضربا واضربوا واضربى (واعلم) أن أنواع البناء وأنواع الاعراب وان اتحدتا فى الصورة مختلفتان فى الحقيقة كما اختلفتا فى الاسماء فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا وخفضا وجزما وفى البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم

وقال السيرافى من جهة أنه اذا نكر أو أضيف أعرب ومن هذا حيث فانها انما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كما أثر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وكونها حركة الاصل نحو يا حجاج ترخيم حجاج مصدر نحاج اذا سمى به وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها كنحن ونظيرتها هم وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها نحو اخشوا القوم ونظيرتها قل ادعوا والاتباع كمنذ وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ويسمى أيضا وقفا * وهذا شروع فى ذكر ألقاب الاعراب وهى أيضا أربعة

نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الاعراب لدلالتها على المعانى كالفاعلية والمفعولية والاضافة وتغيرها انما هو لعارض أو كل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لانه أشرف اذ هو اعراب العمدة ولا يخلو منه كلام وثنى بالنصب لانه أوسع محالا فان أنواعه اكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لانه مختص بالاسم الذى الاعراب فيه أصل لاتجه أيضا اه دماميني (قوله وعن المازنى أن الجزم ليس باعراب) وجهه أن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) اعترضه السيوطى بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك فى عدة مواضع كقوله * والفاعل المعنى انصبن بأفعلا وقوله وبه الكاف صلا وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضى اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى وينبغى حمل امتناع التقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا وحينئذ يندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لانا نقول ذكر الجر هنا لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الاعراب خاص بالاسم (قوله لان عامله) أى عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفى باضمار أن وقوله غيره عليه أى غير الجر فى الاسم وهو الجر فى الفعل لو كان على الجر فى الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب أى فى الاسم فانهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه (قوله كما قد خصص الخ) الكاف قد تأتى لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا (قوله أى بالجزم) فسر أن ينجزم بالجزم لانه الواقع فى عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الاصلى للجزم (قوله لكونه فيه حينئذ) أى حين اذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعراب اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر فى عدم استقلال العامل أصالة لان الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الاشرف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وان اغتر به المذكور فان قلت كان القياس خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الاضافة جر المضاف اليه وجزم

رفع ونصب وجر وجزم وعن المازنى أن الجزم ليس باعراب فمن هذه الاربعة ما هو مشترك بين الاسماء والافعال وما هو مختص بقبيل منهما وقد أشار الى الاول بقوله (والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل) فالاسم نحو ان زيدا قائم والفعل (نحو) أقوم و (ان أهابا) والى الثانى أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) أى فلا يوجد فى الفعل قال فى التسهيل لان عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (كما * قد خصص الفعل بأن ينجزما) أى بالجزم لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله فى التسهيل

معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة والى ذلك الاشارة بقوله (فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر) فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم والاسم الكريم مضاف اليه وهو مجرور بالكسر وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم أشار الى مابقى وهو الجزم بقوله (واجزم بتسكين) نحو لم يقم

(تنبيه) لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعرابا اذهى اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص (وغير ماذكر) من الاعراب بالحركات والسكون مما سيأتى فرع عما ذكر (ينوب) عنه فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها فالاعراب بالفرع لانه

الاسم الذى لا ينصرف لشبه الفعل فلم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت أما الاول فلان الاضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما الثانى فلما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الاصل الخ) توطئة للمتن (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الاعراب لفظى وسيأتى للشارح كلام آخر (قوله وانصبن فتحا وجر كسرا) الاقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم وقوله بتسكين وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد عندى أن محل كونه سماعيا على هذا القول اذا لم يصرح بالخافض فى نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء) يعنى الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن اعرابا الان جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما يظهر فى الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظى هى نفس الاعراب وعلى أنه معنوى علامات اعراب وقوله وجعلها علامات اعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب والمعنى فارفع معلما بضم الخ وان احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من أصلها كما مر وكلامه يقتضى أن القائل بأن الاعراب لفظى يجوز جعل هذه الاشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلى بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك وان كان المشهور أن القائل بان الاعراب لفظى يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بأنه معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا بقى شئ آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت اعرابا أو علامات اعراب ويمكن أن يقال فى عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه (قوله من الاعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سيأتى بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أى على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من غير ماذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا حل اعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح

لانه المقابل صريحا لقوله سابقا والاصل فى كل معرب أن يكون اعرابه الى قوله رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن الهروى وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جاأخو بنى عمر) بقصر جا للضرورة بل لكثرة حذف احدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعا وعمر بفتح فكسر أبو قبيلة من العرب (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجمع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو) يعنى القياس من حذاه يحذوه اذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم الاشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحذو أو منصوب مفعولا لذوف أى احذ الحذو (قوله والمجموع على حده) أى حد المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أى اذا علمت ذلك فبدأ والاولى الواو قاله شيخنا أى لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولان اعرابها على الاصل الخ) أى لان الاصل فى المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فان الاول جاء على الاصل فى الجر والثانى جاء عليه فى الرفع والجر (قوله وارفع بواو) المناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر نوب الخ والواو توهم أنه أجنبى منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق لمحذوف أى تنوب هذه الاحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لاحد لتنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدهما بالعمل فيه نظرا الى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث الا أن تجعل أل للجنس (قوله مما من الاسما أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الاخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون المعامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير حينئذ فيما بعد وان كان فضلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة فى معناها وهى هنا المراد بها اللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لابانا لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر واشتراط كون الشاغل ضميرا أكثرى لا كلى أو الضمير مقدر قاله يس وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولا مقدما لابانا فقد ولى ان الفعل الظاهر تقديرا (قوله لا ذو الموصولة) احترز عنها مع أن الكلام فى

النائب (نحو جاأخو بنى عمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو (واعلم) أن النائب فى الاسم اما حرف واما حركة وفى الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فبدأ بالاسماء الستة لانها أسماء مفردة والمفرد سابق المثنى والمجموع ولان اعرابها على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه فقال (وارفع بواو وانصبن بالالف * وأجرر بياء) أى نيابة عن الحركات الثلاث (ما) أى الذى (من الاسما أصف) لك بعد (من ذا) أى من الذى أصفه لك (ذوان صحبة أبانا) أى أظهرلا ذو الموصولة الطائية فان الاشهر فيها

المعرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدى الذى لا يعرف أنها مبنية دخولها فى قوله ذو (قوله والفم حيث الميم منه بانا) استعمل حيث فى الزمان على رأى الاخفش أو فى المكان الاعتبارى أعنى التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم أن الاصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه ان لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم أن الاصل الواو قال الناظم الصحيح أن للفم أربعة مواد ف م ى ف م و ف م م ف وه كذا فى الرودانى وبأن الفم اذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمعرب هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم ففى عبارته حكم على مالم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ماثبت له الحكم وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أى ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال يعم ما معه ميم وما معه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الاولى اسقاطه لتدخل الحركات المقدرة فى لغة القصر (قوله وفيه حينئذ) أى حين اذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام فى شرحه على الشذور ما نصه الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر فى التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا اه فأنت تراه ذكر فى الفم بالميم اثنتى عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهى اعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء واسقاط لغة اتباع فائه لميمه فاذا ضمت الى الاثنتى عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الاسلام ذكرها فى شرحه على الشذور لا أصل له وبقى لغات ثلاث نقلها الدماميني وغيره وهى فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعه (قوله تنقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) أى اعرابه بالحركات مقدرة على الالف كما فى فتى (قوله اتباع فائه لميمه) أى فى حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لانه معرفة لان المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذا الخبر أى كما ذكر من ذوو الفم فى كون كل مما أضف فقول الشارح مما أضف بيان لحاصل معنى قوله كذا الخ والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أى كذا (قوله عن أسماء الاجناس) كان ينبغى حذف أسماء لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها قال الجوهرى الهن كناية ومعناه شئ تقول هذا هنك أى شيئك ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا يسكنى أى بدلا عن أسماء الاجناس فصح كلام الشارح (قوله عما يستقبح ذكره) أى فرجا كان أو غيره (قوله ولهذا ثنى به) أى لكونه متعين الاعراب بالحروف لا مطلقا بل فى حالة عدم الميم (قوله أحسن) أى أكثر استعمالا يس (قوله من تعزى الخ) قال الموضح فى شرح

عليها وفيه حينئذ عشر لغات نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه لميمه وفحاهن فتح فائه منقوصا و (أب) و (أخ) و (حم كذا لك) مما أضف (وهن) وهى كناية يكنى بها عن أسماء الاجناس وقيل عما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج خاصة فهذه الاسماء الستة تعرب بالواو رفعا و بالالف نصبا وبالياء جرا وهذا الاعراب متعين فى الاول منها وهو ذو ولهذا ثنى به وفى الثانى منها وهو الفم فى حالة عدم الميم ولهذا ثنى به وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما وهى أب وأخ وحم لكنه الاشهر والاحسن فيها (والنقص فى هذا الاخير) وهو هن (أحسن) من الاتمام وهو الاعراب بالاحرف الثلاثة ولذلك أخره والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهى النون وفى الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا ولقلة الاتمام فى هن أنكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وفى أب وتاليه)

شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاى مشددة أى من انتسب وأنتمى وهو الذى يقول يا لفلان ليخرج الناس معه فى القتال الى الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة أى قولوا له عض على هن أسك أى على ذكر أبيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذى أراده أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت اليه عساه أن ينفعك فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أى لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن بل اذكروه صريحا سمه وهو الاير بفتح الهمزة وسكون التحتية اه وقوله أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت اليه الخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أسك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من اخوتك (فائدة) قال ابن الحديث المذكور فى الجامع الصغير عن الامام أحمد والنسائى لكن بلفظ اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه الخ وقد اقتصر ابن الاثير فى النهاية على ما فى الشرح اه (قوله فما ظلم) أى ما حصل منه ظلم فى المشابهة لانه لم يشابه أجنبيا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا فى الصفة المشابه فيها لكونها صفة أبيه فالمفعول محذوف ابذانا بالعموم أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو ما ظلم أمه باتهامها فيه اذ الم يشابه أباه (قوله وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الافراد ثم بضمير الجمع اشارة الى جواز الامرين وان كان الافصح فى الثلاث الى العشرة ونحوها فيما فوق العشرة كما يشير اليه الافراد أولا والجمع ثانيا فى قوله تعالى ان عدة الشهور الآية ذكره السيوطى فى كتابه المسمى بالشمارين فى علم التاريخ فما فى حاشية شيخنا السيد من أن العشرة كما فوقها ليس على ما ينبغى (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفى أب وتاليه ندر أى النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافى الندرة التى هى قلة الاستعمال وأشهر أفعل تفضيل وشاذ لانه اما من شهر المبنى للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثى (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد لان المتن لم يصرح بالاكثرية وكأن الشارح يشير الى أن فى كلام المتن حذفا (قوله أكثر وأشهر الخ) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن الا أن يقال الندرة فى كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاتمام فلا تنافى كثرته فى نفسه (قوله ان أباها الخ) الشاهد فى الثالث صراحة وفى الاولين بقرينة الثالث اذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد فى الثالث فقط أراد الشاهد صراحة وقوله غايتاها على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير الى المجد وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل أو غاية المجد فى النسب وغاية المجد فى الحسب وقيل الالف بعد التاء الفوقية للاشباع لا للتثنية (قوله مكرره

وهما أخ وحم (يندر) أى يقل النقص ومنه قوله
بأبه اقتدى عدى فى الكرم
ومن يشابه أبه فما ظلم
(وقصرها) أى قصر أب وأخ وحم (من نقصهن أشهر) قصرها مبتدأ وأشهر خبره ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أى بالالف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أى محذوفة اللامات معربة على الاحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة ومن القصر قوله
ان أباها وأبا أباها
قد بلغا فى المجد غايتاها
وفى المثل مكره

أخالك) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخالك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والاخفش من أنه لا يشترط فى الوصف اعتماده على نفى أو شبهه قال فى التصريح قيل أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة على فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه على رضى الله تعالى عنهم وذكر الاخ للاستعطاف (قوله وأن فى هن لغتين) زاد فى الهمع ثالثة دونهما وهى تشديد النون (قوله وزاد فى التسهيل الخ) ذكر الرودانى أنه يجوز فى الاب والاخ المشددين اعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والاعراب بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب (قوله كقرء) القرء بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الحيض والطهر وقد تضم قافه كما فى القاموس (قوله وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء) أما الاول فلانقلاب لامها ألفا فى نحو ذوا تا وقيل ذاتا أيضا بلا رد اللام كما فى التسهيل وأما الثانى فلان يائى اللام أكثر من واويه والحمل على الاكثر أرجح وأصلها ذوى حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ثم حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفى حال النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لا وجه للثقل والاتباع فى حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا قلت يقدر ذهاب فتحهما الاصلى وفتح الواو بفتحة الاعراب التى كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتسكون حالة النصب كحالتى الرفع والجر على قياس ما سيأتى للشارح ترجيحه فى أب قبيل التنبيه الآتى ولك أن لا تتكلف ذلك على قياس مقابله الآتى (قوله فعل بالاسكان) أى مع فتح الفاء واستدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها الا بثبت وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم اذا حذفت لامه ثم ثنى لا ترد عينه الى سكونها قاله بس أى فالمقتضى لقلب اللام ألفا موجود (قوله ولامها واو) انظر ما دليله على أن لامها واو ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فولك واوفا جرى الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أى من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء (قوله وأصله ذوو) حذفت الواو المثانية اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو الاولى وفعل بالكلمة ما تقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لان حركة العين زيادة فلا تثبت الا بثبت ولا يرد جمعه على أفعال لان ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال اذا كان معتل العين كثوب وسيف (قوله وأصله فوه) حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة فى الخفاء وقربها منه فى المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لانها من

أخالك لا بطل وحاصل ما ذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الاعراب بالاحرف الثلاثة والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وأن فى هن لغتين النقص وهو الاشهر والاتمام وهو قليل وزاد فى التسهيل فى أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفى اخ التشديد وأخو باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفى حم حموا كقرو وحما كقرء وحما مخففا فيكون فيه ست لغات

﴿تنبيه﴾ مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل أن وزنها فعل بالاسكان ولامها واو فهى من باب قوة وأصله ذوو وقال ابن كيسان تحتمل الوزنين جميعا وقول وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين وأصله فوه

مخرجها وأخف من الياء وتارة لا فتنقل حركة الاعراب الى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم (قوله لامها هاء) بدليل قولهم فى الجمع أفواه وفى التصغير فويه (قوله بسماع قصرها) لان قصرها يوجب فتح العين اذ لا مقتضى لقلب اللام ألفا لانحركها مع انفتاح ماقبلها (قوله وبجمعها على أفعال) أى لان ماعلى فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال بل على أفعل كما سيأتى فى قول الناظم * لفعل اسما صح عينا أفعل * لكن هذا لا ينهض على الفراء الا فى حم لا فى أب وأخ لان مذهبه أن ماعلى فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا فى سماعه (قوله فيه يستدل) أى لاما ذكره الشارح كما يفيده تقديم المعمول لما علمت من رده (قوله وشرط ذا الاعراب بالاحرف الثلاثة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الاعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان فى صرف اسم الاشارة عن رجوعه الى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يضفن) أى ولو نية فى فانصبا كما فى التسهيل وجمع الجوامع للسيوطى كقول الحجاج * خالط من سلمى خياشيم وفا أى خياشيمها وفاها قال فى الهمع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوّزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله ورأيت بخط الشنوانى عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير فامن فوو فى وبقية الاسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط فى ذوو الفم بلا ميم تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة وأجيب بأن الشرط ينصرف الى ماهو محتاج اليه بدلالة العقل والمحتاج اليه هنا هو ماعداهما فقول الشارح فى الكلمات الست فيه مافيه ولا يرد على اشتراط الاضافة لا أبالك لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه فى الحقيقة نعم انجر ارما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله فى المغنى وعلله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف فى المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا الى الضمير لكان معربا فيجب الرفع وتكرارا لا كما سيأتى فى باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظرا الى عدم الاضافة بحسب الظاهر والحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعملنا لا فيه ولم نكررها أقول بقى أن يقال لم أعربنا لا أبالى بالحرف مع اضافته فى الحقيقة للياء وعدم اضافته أصلا فى الظاهر والقاطع للاشكال من أصله ماذكره بعضهم من حمل ماذكر على لغة القصر وانما ترك التنوين للبناء وسيأتى بسط ذلك فى باب لا (قوله لا لليا) معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير أن يضفن لأى اسم لا لليا ولم يقيد الياء بياء

لامها هاء وذهب الفراء الى أن وزنه فعل بضم الفاء وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو وذهب بعضهم الى أن لام حم ياء من الحماية لان أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم فى التثنية حموان وفى احدى لغاته حموذهب الفراء الى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالاسكان وردّ بسماع قصرها وبجمعها على أفعال وأماهن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية واعترضه ابن اياز بأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث وفى هنوات لكونه مثل جفنات فتح لاجل جمعه بالالف والتاء وان كانت العين ساكنة فى الواحد وقد حكى بعضهم فى جمعه أهناء فيه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (وشرط ذا الاعراب) بالاحرف الثلاثة فى الكلمات الست (أن يضفن لا * لليا)

المتكلم لان الاضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لاختصاصها بالفعل (قوله مع ماهن عليه الخ) أشار به الى دفع اعتراض على المصنف فى سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله أنواع غير الياء) أى أنواع المضاف اليه المغاير للياء (قوله عما اذا لم تضف) أى تلك الاسماء أى القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد أن ذوو والفم بلا ميم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لى أنه ليس بقيد بالنسبة الى أب وأخ وحم لاطلاقهم جواز قصرها مثلا فتقطن ولا يرد عليه قوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * لان لفظ المضاف اليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أى خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس فى الفم بالميم بل ليس فى ذى والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضفن وما ذكرناه عند قول الشارح عما اذا لم تضف فافهم (قوله عوّض من عينه وهى الواو وميم) وجه التعويض أن الاضافة اذا زالت يأتى التنوين فيدخل على واو هى ساكنة فتحذف للساكنين فعوّضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني وتقدّم وجه ايثار الميم دون غيرها (قوله وقد تثبت) أى على قلة اجراء لحال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله يصبح) أى الحوت المذكور قبل وجملة وفى البحر فمه حالية (قوله لخلوف فم الصائم) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما فى تحفة ابن حجر بل قيل خطأ أى تغير رائحته بعد الزوال ومعنى أطيبيته عند الله أحقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على المعتمد وذكره فى رواية مسلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدّرة) أى على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة فى أبى وأخى وحمى وهنى بلا رد للام ما لحذوفة كما هو الشائع أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للادغام فى الاربعة بردّ لاماتها وقلبها ياء وادغامها فى ياء المتكلم وفى فى فجب قلب عين فى ياء وادغامها فى ياء المتكلم معربا بحركات مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به الرضى (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلى معرفا أو منكرا وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغى تقرير

مع ما هن عليه من الافراد والتكبير (كما أخو أبيك ذا اعتلا) فكل واحد من هذه الاسماء مفرد مكبر مضاف واضافته لغير الياء وقد احتوت هذه الامثلة على أنواع غير الياء فان غير الياء اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة والاحتراز بالاضافة عما اذا لم تضف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أبٌ ورأيت أخا ومررت بحمٍ وكلها تفرد الاذو فانها ملازمة للاضافة واذا أفرد فولك عوّض من عينه وهى الواو ميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله يصبح ظمآن وفى البحر فمه ولا يختص بالضرورة خلافا لابى على لقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا لليا عما اذا أضيفت لليا فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة لليا وكلها تضاف لليا الاذو فانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة

ومخالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما اذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فانها تعرب أعرابهما وان جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة وبكونها مكبرة عما اذا صغرت فانها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة (واعلم)

عبارة الشارح ووجه ماذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمثنى غنى عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة (قوله ومخالف ذلك فهو نادر) كاضافته الى العلم فى نحو أنا الله ذو بكة والى الجملة فى نحو اذهب بذى تسلم أى اذهب فى وقت صاحب سلامة وفى نكت السيوطى أن اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفى يس أنه أضيف الى الضمير شذوذا (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أى بالواو والنون أو الياء والنون ان أريد بها من يعقل أو بالالف والتاء ان أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أبوات وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذى جمع مذكر سالم قيل وهن وحم وفم بلا ميم أيضا (قوله وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهى بيان مقتضى العامل ولا محذور فى جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه فى المثنى والمجموع على حده من نفسها (قوله وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر) ان قلت لم أتبعوا فى هذه الاسماء دون نظائرها من الاسماء المعتلة نحو عصا ورحا قلت الفرق أن للاتباع فى هذه الاسماء فائدة وهى الاشعار بأن ماقبل الآخر كان فى غير حالة الاضافة فحرف اعراب نحو ان له أباشجاع كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشئ اذا لزم شيأ من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد قولك ذومال (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أى لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سيأتى فى محله من أنه يشترط أصالة الفتح وأجيب بأن حركتها فى الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديرى ارتكبناه اجراء للباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم عروضها فى الحقيقة يقال لما حلت محل الاصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني (قوله وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح) أى لان الاصل فى الاعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لانه فى الاعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ماذكر ينوب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثنى عشر مذهبا ساقها السيوطى فى همع الهوامع فراجعها

النحويين منهم الزجاجى وقطرب والزيادى من البصريين وهشام من الكوفيين فى أحد قوليه قال فى شرح التسهيل وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر فاذا قلت قام أبوزيد فأصله أبوزيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبوزيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أبازيد فأصله أبوزيد فقيل تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا قيل وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر فى الاتباع واذا قلت مررت بأبى زيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبوزيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما فى نحو ميزان وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب فى اعراب هذه الاسماء وهما أقواها

(قوله انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى والمناسب لقوله فى السؤال الثانى وانما اختيرت هذه الاسماء أن يقول هنا انما أعرب بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور اليه فى السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة وهى كونها بعضا من الاسماء المفردة لا جهة خصوصها وهى كونها هذه الاسماء بأشخاصها (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقى) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم محبوبا والفم يستلزم صاحبه وكذا الهن (قوله ارفع المثنى) سيأتى شروط المثنى (قوله والمثنى) أى اصطلاحا أما لغة فهو المعطوف كثيرا (قوله اسم) أى معرب بدليل أن الكلام فى المعرب فلا يرد على التعريف أنها (قوله ناب عن اثنين) أى اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعى تكسير كالجمالين أو اسمى جمع كالركبين أو اسمى جنس كالغنمين والمراد ناب عنهما فى الحالة الراهنة لان معنى الفعل غير معتبر فى التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل فى الكثرة لان نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة (قوله فى الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذى يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لاحد معنييه نحو عندى عينان منقودة ومورودة وبجمعه كذلك ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقة ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بأن الاصل فى التثنية والجمع العطف وهو فى المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصار فاذا جاز فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسا قال فى شرح الجامع وبعضهم بنى المسئلة على جواز استعمال المشترك فى معنييه أى واللفظ فى حقيقته ومجازه فان قلنا به جاز والا فلا اه وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد وزيد ممتلا فى غير ضرورة أو شذوذ الا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج انا ابن محمد ومحمد فى يوم أى محمد ابنى ومحمد أخى وأل فى العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففى كتاب العسكرى لا يجوز فى قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لان النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان فى لفظ واحد كذلك

نعتاهما

﴿تنبيه﴾ انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك انهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الالفة وانما اختيرت هذه الاسماء لانها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذا البواقى وانما اختيرت هذه الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالالف ارفع المثنى) نيابة عن الضمة والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف

نعتاهما كذا فى الدمامينى وعلى هذا لا يجوز بالطريق الاولى جاءنى زيد فعمرو الظريفان وعندى أنه يجوز جاءنى زيد فزيد الظريفان وجاءنى زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس المانع من جواز جاءنى الزيدان فى جاءنى زيد فزيد أو فعمرو ولانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فعليك بالانصاف وأل فى المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لان المعطوف ليس من لفظ المثنى (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن اخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على أقل من اثنين كرجلان أى ماش ولما دل على أكثر كصنوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس كالكلبتى الحداد أو علم كالبحرين لمكان وجعله اتفاقى فى الوزن قيد أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنس ناب عن اثنين فصلا أول مخرجا لما مر (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليبا للمذكر ولم يغلبوا المؤنث الا فى مسئلتين قولهم ضبعان بفتح فضم فى تثنية ضبع للمؤنث وضبعان بكسر فسكون للمذكر ونحو قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وشابطه أن يكون معلم عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بين كذا فى المغنى قال الدمامينى ومن أمثلة المسئلة الثانية اشتريت عشرا بين جمل وناقة ثم قال ووقع تغليب المؤنث فى غير تينك المسئلتين ففى التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالى وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا مشعر بأن المراد بالعشر الايام فأنث تغليبا لليالى وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث فى قوله حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عينى فى الصلاة اهتماما بالنساء وهذا الحديث رواه النسائى عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اه أقول عد فى آخر المغنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين فى الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث (فائدة) أذكرنى ذكر القمرين قول القائل

رأت قمر السماء فأذكرتنى * ليالى وصلها بالرقتين

كلانا ناظر قمرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعينى

قال الدمامينى هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازى لمشابهته وجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد اليه اه أى لان معنى رأيت بعينها الخ أنى رأيت القمر الحقيقى وهى رأت القمر المجازى لانى رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى وهى رأت قمر السماء وهو القمر المجازى

فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقى كالزيدين وغيره كالقمرين واثنين واثنتين وكلا وكلتا والالفاظ الموضوعة للاثنين

قال الصلاح الصفدى وهذا أحسن ما يقال فى معنى البيتين وذهب بعضهم الى أن نحو القمرين مثنى حقيقة وأن التثنية انما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا وهو مبنى على جواز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه (قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما انقسم متساويين ومثلهما زاز كما يقال خسا أوز كا أى فردا أوزوجا قاله الرودانى (قوله فخرج بالقيد الاول نحو القمرين) يصح ضبطه بالفتح فالاسكان تغليبا للاخف وبالضم فالفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك يعنى عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذى هو أبو جهل تغليبا للاشرف الذى سبقت له السعادة فيكون فى الحديث رمز الى أنه الذى يسلم قال الدمامينى يغلب الاخف لفظا ما لم يكن غير الاخف مذكرا أو قول أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه فى العمرين بالضم فالفتح وما نقلناه عن الدمامينى نقله الشمنى عن التفتازانى ثم نقل الدمامينى عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الأدنى على الأعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى وضعفه (قوله وبالثانى نحو العمرين) كان الاولى أن يقول نحو الزيدين فى زيد وعمرو لان المثال الذى ذكره خارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث كلا وكلتا الخ) قال شيخنا أى خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغنى عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه اهـ فالاول نحو كلا وزوج وشفع والثانى نحو كلتا واثنان واثنتان اذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت ومن هذا يعلم أنه كان ينبغى للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث الا أن يقال تركهما للقايسة وأنه كان ينبغى له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفرد لها الا يهامه أن فيها زيادة لكن لا تغنى عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتأمل (واعلم) أن اخراج زوج وشفع بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الشارح فى دخول شفع وزوج فى قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه *(فائدة)* قال فى التصريح ويشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط * أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وان ثنى غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر * الثانى الاعراب فلا يثنى المبنى وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يا زيدان ولا رجلين لان البناء وارد على

كزوج وشفع فخرج بالقيد الاول نحو العمرين فى عمرو وعمر وبالثانى نحو العمرين فى أبى بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت وأما قوله * فى كلت

المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبنى * الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الاصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما أضيف اليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون تثنية المزجي قال بعضهم يقال معديكربان وسيبويهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيبان وأما العلم الاضافي فانما يثنى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدي العلم * الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال جاءني الزيدان ويازيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والأم فتغليب وتقدم بيانه السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ وأورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما أنه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردي أحد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم اذ ليس شئ من معانيه جنسا وقدم أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر * السابع أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سيّ فقالوا سيان لا سواآن أي قياسا فلا ينافي أنه شذ سواآن وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بلحق المثنى نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية * الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقدم بيانه اه مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدي العلم كالمزجي وزاد بعضهم كالسيوطي في الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وأحد وعزيب ودينار لافادة الجميع العموم وردّ زيادته بأنه يغني عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى أفعل من وردّ بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب أي مع من فلا يعتدّ به اذ هو في حدّ ذاته يصح أن يثنى (قوله سلامي) هي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العيني (قوله وكلا) هذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المثنى وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء وقيل الالف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق وقيل للتانيث فان قلت اذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو

رجليها سلامى واحده * فانما أراد كلتا فحذف الالف للضرورة فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في اعرابه وليست منه (وكلا *

اذا بمضمر مضافا وصلا) الالف للاطلاق أى وارفع بالالف كلا اذا وصل بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر
حملا على المثنى الحقيقى و(كتا كذاك) أى ككلا فى ذلك تقول جاءنى الرجلان

أصلية فالألف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون اعرابا أجيب بأن الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما فى الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غيرهما على شئ كما فى الاسماء الستة وبعد دخوله اعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغيرا صفة فتدبر (قوله بمضمر) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر وقوله مضافا حال من الضمير المستتر فى وصل العائد الى كلا مؤسسة احترز به عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لان الاتصال يشمل القبلى والبعدى فعلم ما فى كلام شيخنا (قوله أى وارفع الخ) اشار الى أن كلا معطوف على المثنى وأن مضافا حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه (قوله كتا كذاك) مبتدأ وخبره هذا هو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) أى حالة الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقا) أى سواء أضيفا الى مضمر أو ظاهر (قوله عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كما فى المختار والاسناد فى جدّ بنا المسير مجاز عقلى والاصل جددنا فى المسير (قوله ملازمان للاضافة) أى الى المعرّف الذى يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتى فى الاضافة (قوله كلاهما) أى القرسين وقوله جدّ الجرى مجاز عقلى والاصل جدّا فى الجرى وقوله قد أقلعا أى كفا عن الجرى وقوله رابى أى منتفخ والشاهد فى أقلعا ورابى (قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه نصا لان الضمير فى قوله تعالى وفجرنا خلالهما نهرا لا يتعين رجوعه الى كلتا من قوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنتين وان كان رجوع الضمير الى المضاف أكثر من رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير الى كلتا قال الدمامينى ويتعين الافراد مراعاة للفظ فى نحو كلانا غنى عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه قال فى المغنى وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدّر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدّر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه (قوله اثنان واثنتان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما

المضاف

بالحركات والاضافة الى المضمر فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر أصل المضمر
فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة (اثنان واثنتان) بالمثلثة

المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لا فرق فى ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى ويؤيده تصريح بعضهم كما فى الرودانى بجواز اثنا كما اذا أريد بالاثنين أمران غير المخاطبين مضافان اليهما كعبدين لهما وأما نقله فى التصريح عن الموضح فى شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنية لانها اضافة الشئ الى نفسه فغير ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التثنية) أى من الاسماء الدالة ونصا على اثنين (قوله كابنين وابنتين الخ) قال بعضهم لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه بحريان أى فى الرفع بالالف أفاده فى النسكت (قوله مطلقا) أى سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان أى شهادة اثنين ليصح الاخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو وأنفجرت منه اثنتا عشرة عينا أو أضيفا نحو اثنا كم واثنتا كم (قوله وتخلف اليا الخ) أى تقوم مقامها فى بيان مقتضى العامل لا فى النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا (قوله فى هذه الالفاظ جميعها) جعل الشارح جميعها تأكيدا لمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا أن يقال هو حال معنى لا حال اعراب (قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الالف الذى هو مفتوح لان التصريح أقوى فى البيان ولافادة علة فتح ما قبل ياء المثنى وهى ألفة الفتح مع الالف كما فى نسكت السيوطى فقوله قد ألف فى معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه أن قصر ذى الألف من أسماء حروف التهجى لغة لا ضرورة الا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن (قوله نصب على الحال) فيه أن مجئ المصدر حالا وان كان كثيرا مقصورا على السماع فالاولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جر ونصب كما فى آتيك طلوع الشمس (قوله أى مجرورة ومنصوبة) لم يقل أى مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بنى وهو لفظ جميع مذكر لان الغالب مراعاة ما أضيف اليه كل وجميع لا لمجرد اكتساب التأنيث من المضاف اليه وان اقتضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) أى ابقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر (قوله خلف عن الألف) انما كانت الألف أصلا لان الرفع أول أحوال الاعراب ومثلها الواو فى الجمع (قوله والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا) فى معنى التعليل للاشعار (قوله لزوم الالف) أى والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها

اسمان من أسماء التثنية وليسا بمثنيين حقيقة كما سبق (كابنين وابنتين) بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة (يجريان) مطلقا فيرفعان بالالف وينصبان وشبه اثنتين ثنتان فى لغة تميم (وتخلف اليا فى) هذه الالفاظ (جميعها) أى المثنى وما ألحق به (الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف) اليا لما عمل تخلف قصره للضرورة والالف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور بفى أى مجرورة ومنصوبة وسبب فتح ما قبل الياء الاشعار بأنها خلف عن الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها * تنبيهان * الاول فى المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهى لغة بنى الحرث بن كعب وقبائل أخر وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة قال الشاعر

ومررت بالزيدان بكسرها وهي لغة قليلة جدا كذا في الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة أخرى كالوصفية في نحو صالحان فتأمل (قوله لهما) أي عض ونيب (قوله وجعل منه ان هذان لساحران) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر ان واعترض بأن حذف ضمير الشان شاذ الا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فانهم استسهلوه معهما لكونه في كلام مبني على التخفيف فذفه متبع لحذف النون ورب شئ يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وانما كان مع غيرهما شاذا لان فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لانه موضوع لهم يفسره ما بعده فاذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدا ثابت في التأكيد لان تأكيد الشئ يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم توارد هما على محل واحد لان التأكيد للنسبة والحذف للمبتدا ولان المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباي أنفسهما وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسهما قاله الدماميني وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الاشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لان الاصل في المبني أن لا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لالف ساحران وانما قال الاكثر هذين جرا ونصبا نظرا لصورة التثنية (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيابين) تثنية اشهيباب وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها (قوله وارفع بواو) أي ظاهرة كما في الزيدون أو مقدرة كما في صالحوا القوم أو منقلبة الى الياء كما في مسلمي على التحقيق (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الاصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني اذ لو كان الاول لوجب الاضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا أي نابت الياء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لأجله لقوله اجرر وقوله

فأطرق اطراق الشجاع ولو رأى
مساغا لنابا ه الشجاع لصمما

وجعل منه ان هذان لساحران ولا وزان في الية * الثاني لو سمي بالمثنى ففي اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الالف ويمنع الصرف وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيابين لم يجز اعرابه بالحركات (وارفع بواو) نيابة عن الضمة (وبيا اجرر وانصب) نيابة عن الكسرة والفتحة

والفتحة أى ونيابة عن الفتحة مفعولا لأجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الاخير وأضمر فى الاولين ضميره وحذفه واضافته الى جمع من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين ويشترط فى هذا الجمع زيادة على ما يأتى شروط التثنية كما قاله الرودانى وغيره وسيأتى الكلام على جمع التكسير فى بابه (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا ايهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب فى جمع واحد وانما لم يبال المصنف بهذا الايهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف الى متعدد انما تجب فيه المطابقة اذا خيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) أى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فانهما يقال فيهما زينبون وحبلون وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والارجح الثانى لان السلامة فى الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنوانى (قوله لسلامة بناء واحده) أى بنيته أى لغير اعلال فدخل فى جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة فى الفعل يجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلى (قوله علما) أى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسى بالواو والنون أو الياء والنون الا ما كان علما على الشمول التوكيدى نحو أجمع فانه يقال فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة فى أصله لانه أفعل تفضيل أصالة قاله الرودانى ثم اشتراط العلمية للاقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به فى قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أى المهيئة لقبول الجمعية وهى لا توجد مع الشروط وبهذين الجوابين يحصل لغز الدمامينى المشهور الذى ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين وانما لم يعتبروا المعنى فى طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه فى الصفة قوله تعالى قالتا أتينا طائعين رأيتهم لى ساجدين والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبى غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر فى التسهيل أنه يكفى فى ذكورة

(سالم جمع عامر) جمع (مذنب) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى لان كلا منهما يعرب بحرف عنه بعده نون تسقط للاضافة وأشار بقوله (وشبه ذين) الى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل

بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أى لامع اختلافها فلا يقال رجلان فى رجل وامرأة ولا عالمون فى عالم وقائمتين قال سم وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير فى التثنية أيضا فليحرر اه أقول فى الدماميني على التسهيل أن ادخال المثنى فى هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق فى اللفظ مأخوذ فى تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب (قوله خاليا من تاء التأنيث) مالم تكن عوضا عن فاء أو لام كما سيذكره الشارح أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصور وقلب همزة الممدودة واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيث لانها ان حذفت فى الجمع التبس بجمع مالا تاء فيه وان أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وانما اغتفر وقوعها حشوا فى التثنية لانه ليس لتثنية ذى التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية مالا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه اه ولك أن تقول لادليل على أن كلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا فى شروطه أعم من أن تخصه أو لا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه (قوله بحرفين) فيه مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك تسمحا أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو فى حال الرفع والياء فى حالى النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) أى مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثانى فيقال سيبون (قوله أو الاسنادى) فاذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمى باحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الاضافى لانه يثنى ويجمع جزؤه الاول وجوز الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما قال الرودانى لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله واحد اه (قوله كالزيدين أو الزيدين علما) أى ان أعربا اعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة فان أعربا بالحركات جاز جمعهما (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما فى وانا الموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون لانه سماعى لان أسماءه تعالى توقيفية والكلام فى الجمع المقيس قال الدماميني معنى الجمعية فى أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم

خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الاسماء غير علم كرجل أو علما لمؤنث كزينب أو لغير عاقل كلا حق علم فرس أو فيه تاء التأنيث كطلحة أو التركيب المزجى كمعديكرب وأجازه بعضهم أو الاسنادى كبرق نحره بالاتفاق أو الاعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علما والصفة لما كان كذنب صفة لمذكر عاقل

للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما وردكوارثون اه (قوله خالية من تاء التأنيث) أى من التاء الموضوعة له وان استعملت فى غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث (قوله أفعل فعلاء) بالاضافة التى لادنى ملابسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال فى نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب أفعل أهلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكمر لكبير كمرة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كلحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما الخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وانما اعتبر فى الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو فى الفعل الذى هو أخوها فى الاشتقاق فى الدلالة على الجمعية كما مر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتنكير (قوله كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد فى فعول اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفى فعيل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا لا ينافيه ما سيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لانه جمع سلامة حقيقة لا ما هنا فيما اذا جعل علما وما سيأتى فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع) أى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعنى أن لا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون فى اشتراط أن لا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضا كما فى الهمع (قوله ما ان طر) ما نافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من باب مر أى نبت وتضم بهذا المعنى أيضا وبمعنى قطع والعانس من بلغ أوان التزوج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى والامرد من لم يبلغ أوان الانبات وليس مكبر رامع قوله ما ان طر شاربه لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما جعنى حين زيدت بعدها ان لشبهها فى اللفظ بما النافية انتهى عينى

المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر وشذ قوله

فما وجدت نساء بنى تميم
حلائل أسودين وأحمرينا

أو من باب فعلان فعلى كسكران فان مؤنثه سكرى أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فانه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح

تنبيهات

الاول أجاز الكوفيون أن يجمع بنحو طلحة هذا الجمع

* الثانى يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة أو من لامه نحو ثبة فانه يجوز جمعه هذا الجمع

* الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون

* الرابع لم يشترط الكوفيون الشرط الاخير مستدلين بقوله

منا الذى هو ما ان طر شاربه
والعانسون ومنا المرد والشيب

* فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ

بتلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب فلا يكون قسيما له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أي والشيب ضد العانسين (قوله وبه عشرونا الخ) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين وأولي وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين وجموع سمي بها كعلبين وجموع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي نظيره وتوله الى التسعين الغاية داخلة (قوله ألحق) أفرد ولم يثن على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) أي الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشري والرودانى (قوله وعشرين) أي وانطلاق عشرين (قوله وهو) أي اللازم باطل أي فكذا الملزوم (قوله وان كان جمعا) أي غير مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة وأورد عليه الوصف به فى قولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام فى الاهل بمعنى القريب لا المستحق فان هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقي لا ملحق كذا قالوا ولى فيه بحث لانه ان كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا لما الفارق الداعي الى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المستحق صفة الا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل ثم رأيت الرودانى ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين الى الجارة فى الرسم نصيبا وجرا وحمل عليهما الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا لعالم) أى بل يكون اسم جمع له (قوله على كل ماسوى الله) أى على مجموع ماسوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقيه والاطلاق الثانى اطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام العلة والمتجه عندى أن هذا كلى لا أغلبى وأنه لا يجوز أن يكون مساويا للمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا له لم يكن فى الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا فأين الشمول وما استندا اليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وأنصف (قوله أو يكون جمعا له) أى غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار اطلاق

(قوله الشائب صوابه الاشيب اه)

واحد ولا جمعة لهم فى البيت الشذوذه (وبه) أى وبالجمع السالم المذكر (عشرونا وبابه) الى التسعين (ألحق) فى الاعراب بالحرفين وليس بجمع والا لزم صحة اطلاق ثلاثين مثلا على تسعة وعشرين على ثلاثين وهو باطل (و) ألحق به أيضا (الاهلونا) لانه وان كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (أولو) لانه اسم جمع لا جمع (و) ألحق به أيضا (عالمون) لانه اما أن لا يكون جمعا لعالم لانه أخص منه اذ لا يقال الا على العقلاء والعالم يقال على كل ماسوى الله ويجب كون الجمع أعم من مفرده أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل

العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفرده لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن المفرد أعم ولا مساويا بل الاعم الجمع لما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثانى وأنه لا محذور فى ذلك لان كون الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لانا نقول فرق بين الصدقين لان صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا العموم الشمولى والا لزم أن غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهما ان كون الجمع أعم أغلبى هذا تحقيق المقام فاحفظه عليه والسلام (قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اه وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا (قوله لانه ليس بجمع) أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل انه فى الاصل جمع علم كسكيت من العلو ثم سمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لأعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله تعالى كتاب مرقوم أى محل كتاب وفى الكشاف أنه اسم لديوان الخير الذى دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله ان كتاب الابرار مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الابرار (قوله وأرضون) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة (قوله شذ قياسا) أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وانما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع الملحقات شاذة قياسا وانما كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه أن عالمين وأهلين مستويان فى الشذوذ وأن أرضين وسنين أشذ منهما اه وقولنا مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذه

فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به (عليون) لانه ليس بجمع وانما هو اسم لأعلى الجنة (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شذ) قياسا لانه جمع تكسير ومفرده مؤنث

درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه اذا جعل اسما لا علما لم ينقل عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرده في الاصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه اذا سمي بالجمع على سبيل النقل يعني عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعني التي سيذكرها الشارح في الجمع المسمى به ثم قال الدماميني نعم لو قيل ان علمين غير علم بل هو جمع علق وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذ العدم النقل (قوله بدليل أريضة) وبدليل ياعبادي ان أرضي واسعة (قوله كذلك) أي مثل أرضين في الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر سنة قيود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتي في أخذ المحترزات عرف أن الشارح ألغى آلقيد الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو اوزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضي أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز (قوله ولم تكسر) أي تكسيرا تعرب معه بالحركات والا فسنون جمع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو أيضا به التبس المؤنث بالمذكر (قوله اطرد فيه الجمع) أي كثر وشاع استعمالا فلا ينافي قوله آنفا شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أو للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا لثبوت أصالة كل منهما بدليل (قوله لقولهم في الجمع الخ) اعترض بان فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد على ثبوته في الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف في المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف (قوله وفي الفعل سانيت) أي والفعل المسند الى التاء يرد الاشياء الى أصولها (قوله وأصل سانيت) جواب عما يقال ماذكرت من الفعل يدل على أن الاصل الياء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) أي كالاعضاء في التفرقة فقوله أي مفرقا سان لحاصل المعنى (قوله أي مفرقا) أي مفرقا فيه أي مفرقة أقوالهم في شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياء لمجاورتها مطرفة ثلاثة أحرف فقوله تعضية مصدر الاول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون وقوله أي فرقته تفرقة تفسير لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا أقاويلهم فيه) علة لقوله

جعلوا

جدليل أريضة وغير عاقل
(و) كذلك (السنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وبابه) كذلك شذ قياسا والمراد بباب كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا نحو عضة وعضين وبرة وبرين وثبة وثبين وقلة وقلين قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال عزين وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم في الجمع سنوات وسنهات وفي الفعل سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاورت مطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضة عضو من العضو واحد الاعضاء أي أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أي مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضية أي فرقته تفرقة قال ذو الرمة * وليس دين الله بالمعضى * أي بالمفرق لانهم فرقوا أقاويلهم فيه

جعلوا القرآن أعضاء أى فمنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الاولين (قوله أوعضه) ويدل له تصغيره على عضيهة (قوله من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه والبيت يعطى أن النافثات غير السحرة الا أن يكون من الاظهار فى مقام الاضمار (قوله عزو) فى التصريح عزى فلامه ياء (قوله وهى الجماعة) أى لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثانى تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع فى محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن (قوله وشذا ضون) بكسر الهمزة أى شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتى فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله واحرّون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع احرّة بكسر الهمزة وفى التصريح أن أحرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرّة احرة حذفت همزته وأن هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا أى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع احرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن (قوله ولا فى نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعدو وزن وورق وولد ووحش بكسر الواو فى الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوّض عنها هاء التأنيث (قوله وهى الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهى الترب) أى المساوى فى السنّ (قوله لعدم التعويض) أى من لامهما المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم اه تصريح وحكى فى المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو (قوله وشذ أبون وأخون) أى وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر قال الدماميني نحو أبون يحتمل وجهين الاول أن يكون الاصل أبوون أى بردّ اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا فى المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثانى أنهم لم يردّوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان فى حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) أصل الاول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوّض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الرودانى حذفت اللام وعوّض عنها تاء التأنيث لاها وُه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الرودانى فعل به ما مر وقيل أصل الكلمتين بفتحتين كما ذكر بهما وهو مفاد كلام الشارح فى النسب قال فى التصريح والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف

وأخت لان المعوّض غير الهاء اذ هو فى الاول الهمزة وفى الثانى التاء

بالميم من أعضه الرباعى اه) أو عضه من العضه وهو البهتان والعضه أيضا السحر فى لغة قريش قال الشاعر

أعوذ بربى من النافثا ت فى عقد العاضه العضه

وأصل عزة وهى الفرقة من الناس عزو وأصل ارة وهى موضع النار ارى وأصل ثبة وهى الجماعة ثبو وقيل ثبى من ثبيت أى جمعت والاول أقوى وعليه الاكثر لان ما حذف من اللامات أكثره واو وأصل قلة وهى عودان يلعب بهما الصبيان قلو ولا يجوز ذلك فى نحو تمرة لعدم الحذف وشذا ضون جمع أضاة كقناة وهى الغدير واحرّون جمع حرّة واحرّون جمع احرّة والاحرة والحرة الارض ذات الحجارة السود واو زون جمع اوزة وهى البطة ولا فى نحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء وشذ رقون فى جمع رقة وهى الفضة ولدون فى جمع لدة وهى الترب وحشون فى جمع حشة وهى الارض الموحشة ولا فى نحو يدودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا فى نحو اسم

هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه (قوله وشذ بنون فى جمع ابن) قال فى التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة اه قال الرودانى هى أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنو ون لانهما يردان الاشياء الى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراوله هراوة ففعل بهما مافعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانثقال من كسرة الهمزة فى الجمع الى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما السكونه ليسكونه حاجزا غير حصين كالفاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل قال فى التسهيل يقال فى المسرابه من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذوون اه أى وأما المراد به مالا يعقل فيجمع بالالف والتاء (قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال فى التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقيت الواو هاء التأنيث فلزم انقلابها فقلبت ألفا فصار شاة ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الرودانى لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لان اعلالا واحدا أولى من اعلالين ولكان كشفة اذ أصله شفهة اه وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الرودانى فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها (قوله على شياه) أصله شوياه قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها (قوله فى جمع ظبة) بكسر الظاء كما فى التصريح وبضمها كما فى القاموس ولامها واو كما فى التصريح قال لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (قوله وأظب) أصله أظبو كأرجل (قوله كسرت فاؤه فى الجمع) أى مالم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون فى حرة أو يقال الكلام فى المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام فى باب سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الافصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن فى جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الافصح فى الاولين الكسر وهل هما فى الثالثة على حد سواء أولا والذى يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطى أنهما سواء حيث قال وكسر فاء كسرت أو فتحت فى مفرد أشهر من ضمها وساغا ان ضمت اه وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففى جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر اه وهى ليست نصا فى أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالاكثرية على الكسر فى ثبين فقط ففى نقل البهوتى عن شرح التوضيح أكثرية

وشذ بنون فى جمع ابن وهو مثل اسم ولا فى نحو شاة رقبة لانهما كسرا على شياه وشفاه وشذ ظبون فى جمع ظبة وهى حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبى بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين ✽ تنبيه ✽ ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الافصح

الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم الا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو فى غاية البعد والذى يتجه عندى رجحان الضم فى حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر فى حالى النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو مئين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح فى النسكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث باء كما صرح به فى المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أى ورودا مثل ورود حين أى فى الاعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للاضافة لكن فى باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه كما فى التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال فى شرحه على التسهيل علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اه وانظر ما علة منع الصرف وبقى فى باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطى فى جمع الجوامع أحدهما أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيهما أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات (قوله دعانى) أى اتركانى وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد فى قوله فان سنينه لانه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للاضافة (قوله فى احدى الروايتين) والرواية الأخرى سنين كسنى يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله أى مجىء) لو قال أى ورود لكان أحسن لانه المتقدم ضمنا فى قوله يرد الا أن يقال أشار بذلك الى أن الورود بمعنى المجىء وقوله الجمع يعنى جمع سنة وبابه واضافة مجىء الى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجىء مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد فى جمع المذكر السالم فلا ركاكة فى حل الشارح لانها انما تكون اذا أريد بالجمع فى قوله أى مجىء الجمع جمع المذكر السالم القياسى (قوله عرندس) أى قوى شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفى قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد فى ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الاصل ضاربين ضاربى القباب على الابدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره (قوله مخالف للقياس) أى الاصل (قوله من حيث ان رفع المثنى) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معموليها فى تأويل مبتدا والخبر محذوف أى من حيث ذلك

والضم نحو ثبين وقلين (ومثل حين قدير د* ذا الباب) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله دعانى من نحدفان سنينه لعين بنا شيبا وشيبننا مردا وفى الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى احدى الروايتين (وهو) أى مجىء الجمع مثل حين (مطرد) من النحاة منهم الفراء (يطرد) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله رب حى عرندس ذى طلال لا يزالون ضاربين القباب وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين* والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع *(تنبيهان)* الاول قد عرفت أن اعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثانى من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الاول فلأن المثنى

موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فان جرينا على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جازا لفتح من غير تقدير خبر (قوله وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد الخ) هذا التوجيه يقتضي أن سبب اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف اعراب بعض الآحاد بها لانهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد سبق عنه أن سبب اعراب بعض الآحاد بها ارادة اعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لاعرابهما بها وفي هذا دور فافهم (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفرد هما وبأن هذا يقتضي اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الاول بأنهما فرعان عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون ونحوهما فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثاني بأن ماذكر حكمة فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) أي وجد وجواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفي بعض النسخ باسقاط لما وهي ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى بعض) أي خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أي بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أي أخف من وجودها ملغاة وهي صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة أي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقرير هذا المحل (قوله فلأن حروف الاعراب) أي في الاسم فلا يرد النون في الافعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) أي رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها في الجمع (قوله في نحو رأيت زيدا الخ) أي من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الالف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ماقبلها في المثنى وكسره في الجمع فقول البعض أو الياء سهو (قوله بقي الآخر بلا اعراب) ان كان المراد بقي الآخر بلا اعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالي حينئذ لجواز اعراب الآخر بحرفين فقط وان كان المراد بلا اعراب على حد اعراب الاسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير اعراب الاسماء الستة بأن يعرب بحرفين وان كان المراد بلا اعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا أن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الأحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رفعا لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بلا اعراب رافع للالتباس لائق لكن هذا يؤدي الى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا الاحد

فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل ولانهما لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الاعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة وأما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الاعراب ثلاثة والاعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعرابهما بها على حد اعراب الاسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رأيت زيدا ولو جعل اعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا اعراب فوزعت عليهما وأعطي المثنى الالف لكونها مدلولا بها على

الدائر والآخر الدائر فتأمل (قوله اسما) حال من الضمير في بها العائد على الالف (قوله لان كلا منهما فضلة) أي اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لان كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أي والتقارب المخرج (قوله لان الفتح الخ) اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لان الحركة بابعة للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد ذاتها أن كانت فتحة فلها ميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا الى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين (قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة للتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير الرابط في الخبر ✽ (فائدة) ✽ تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خليلي ما ان أنتما الصاد قاهوي ✽ اذا خفتما فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير مجزى الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وماهم بضاري به من أحد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني وفي المغني يحذف النونان لشبهه الاضافة نحو لا غلامي لك ولا مكرمي العمرو اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وسيأتي بسط اعرابهما في باب لا (قوله فافتح) أي ضما ما قبل الواو ولو تقديرا في نحو وأنتم الاعلون اذ أصله الاعلوون وكسرا ما قبل الياء ولو تقديرا في نحو وانهم عندنا لمن المصطفين اذ أصله المصطفوين (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا (قوله وفرقا) أي وزيادة فرق اذ أصل الفرق حاصل في نحو المصطفين بحذف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفي غيره بحركة ما قبل الياء (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء قال في التصريح ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس (قوله لغة) أي لا ضرورة كما قيل به (قوله وجزم به) أي بكونه لغة وهذا هو الراجح (قوله

الجمع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل اسما في نحو اضربوا وحرفا في نحو أكلوني البراغيث وجرا بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج لان الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين ✽ الثاني ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب الى الزجاج والزجاجي قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى أن اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف (ونون مجموع وما به التحق) في اعرابه (فافتح) طلبا للخفة من ثقل الجمع وفرقا بينه وبين نون المثنى (وقل من بكسره نطق) من العرب قال في شرح التسهيل يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة وجزم به في شرح الكافية ومما ورد منه قوله

زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد بهم الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (قوله خذ الاربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفى فيه الاحتمال كما صرح به وان زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثالا (قوله وهو اثنان واثنتان وثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المصحوبة بالنون وان كان الملحق المصحوب بالنون لا ينحصر فى الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنايين وما سمى به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذلك) أى بخلافه لان الكثير هنا قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوى قطعا فما حكاه البعض من أنه لا لغوى ولا منطوق غير صحيح (قوله على الاصل فى التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس التقاء الساكنين اذا كان الاول حرف لين أن يحذف كما قال

ان ساكن التقيا اكسر ما سبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد يقبغى فيه التخفيف والساكن أخف (قوله على أحوذيين) تثنية أحوذى وهو خفيف المشى لحذقه وأراد بهما هنا جناحى قطاة يصفها بالخفة والضمير فى استقلت أى ارتفعت يرجع اليها وقوله فما هى الا لمحة أى فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب أى بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع الى سلمى فى البيت قبله كما قاله العينى والجيد العنق وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر أو بكسرها ففى البيت تلفيق من لغتين وفى البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى فى قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفى قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدمامينى فى قوله ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا يتنفى التلفيق الثانى والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وبضمهما وظبيان اسم رجل على ما صوبه العينى زادا على من جعله تثنية ظبى كالدمامينى وعلى ما قاله العينى فانظر هل المراد أشبهها منخرى ظبيان فى الكبر أو أشبهها نفس الرجل فى العظم أو القبح (قوله أرقنى) أى أسهرنى والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قذذ كبطل

والقذة

*عرفنا جعفرا وبنى أبيه
وأنكر زارعا ونفر آخرين
وقوله * وقد جاوزت حد
الاربعين (ونون مائتى والملحق
به) وهو اثنان واثنتان
وثنتان (بعكس ذلك)
النون (استعملوه)
فكسروه كثيرا على الاصل
فى التقاء الساكنين
وفتحوه قليلا بعد الياء
(فانتبه) لذلك وهذه اللغة
حكاها الكسائى والفراء
كقوله
على أحوذيين استقلت عشية
فما هى الا لمحة وتغيب
وقيل لا تختص هذه اللغة
بالياء بل تكون مع الالف
أيضا وهو ظاهر كلام
الناظم وبه صرح السيرافى
كقوله
أعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين أشبها ظبيانا
وحكى الشيبانى ضمهما مع
الالف كقول بعض العرب
هما خليلان وقوله
يا أبتا أرقنى القذان
فالنوم لا تألفه العينان

والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم أفصح (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذى اختاره المحقق الرضى وغيره أن النون عوض عن التنوين فى المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان سيبويه يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل قلت قال الرضى انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير وفى ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أى الظاهر أو المقدر كما فى الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الامور الآتية فى قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا) لا وجه لقوله أيضا لان المنظور اليه فى عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا أن يكون المراد كما نظر الى التعويض بها عن التنوين فى الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذى اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) أى وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ وأجيب بالفرق بأنه فى الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا فى الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب لان ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله فى نحو جاءنى هذان) مبنى على أنه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى فى أول التنبيه هو وما ألحق به (قوله طلبا للفرق) أى بين نونى المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح الا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر فى المثنى لكونه الاصل فى التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وأن

﴿تنبيه﴾ قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف مع الالف واللام وان كان التنوين يحذف معهما نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ودفع توهم الافراد فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثنى على الاصل فى التقاء الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا

خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم (قوله وقد مر ذلك) أى مر أن علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه فى نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف فى الجمع وقلبها ياء فى التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط فى حال اضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا مبالغة فى الفرق لكان أتم (قوله من الاسماء) بيان لما مشوب بتبعيض (قوله ماناب فيه حركة عن حركة) لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا لان ماناب فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف ماناب فيه حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه أفراد ثلاثة أنواع هى المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتاء وأما الثانى فأفراد نوع واحد هو مالا ينصرف (قوله بوما) أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ماقيل يلزم تحصيل الحاصل ان أوقعت ما على جمع واعراب المفرد فى حالة النصب والجر بالكسر مع أن المعرب به الجمع ان أوقعت ما على مفرد (واعلم) أن الجمع بالالف والتاء يطرد فى خمسة أنواع مافيه تاء التأنيث مطلقا ومافيه ألف التأنيث مطلقا ومصغر مذكر مالا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبى فقال

وقسم فى ذى التا ونحو ذكرى * ودرهيم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغيرذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات ويستثنى من الاول خمسة ألفاظ لا تجمع بالالف والتاء امرأة وأمة وشاة وشفة ونعلة زاد الرودانى وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثانى فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا أفعل له كحمراء ورقناء فقال ابن مالك يجمع بالف وتاء لان المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حزام فى لغة من بناه قاله الرودانى وغيره (قوله بتا) بالتنوين لانه مقصور للضرورة على ما مر والمقصور اذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ولم يوقف عليه ينون فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لان حذف الالف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الاعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف (قوله بسبب ملابسته) أشار بقوله بسبب الى أن

*للخفة وقد مر ذلك وانما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا التخلفه فى نحو المصطفين * ولما فرغ من بيان ماناب فيه حرف عن حركة من الاسماء أخذ فى بيان ماناب فيه حركة عن حركة وهو شيآن ماجمع بألف وتاء ومالا ينصرف وبدأ بالاول لان فيه حمل النصب على غيره والثانى فيه حمل الجر على غيره والاول أكثر فقال (وماتا وألف قد جمعا) الباء متعلقة بجمع أى ما كان جمعا بسبب ملابسته للالف والتاء أى كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (بكسر

الباء سببية و بقوله ملابستهما الى أن فى عبارة المصنف تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتى هنا من التعسف ويجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانهما انما يكونان سببا فى الجمعية اذا كانتا مزيدتين (قوله فى الجر) انما ذكره مع أنه جاء على الاصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى أن النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا هنا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد (قوله ليجرى على سنن أصله) ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا قلت تحملها ثم لغرض فقدهنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى فى جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء (قوله مطلقا) أى حذفت لامه أولا (قوله وهشام فيما حذفت لامه) لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع فى ردّ الاشياء الى أصولها وجبر الحذف لامه (قوله سمعت لغاتهم) أى بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى حذفت اللام وعوّض عنها هاء التأنيث (قوله فان ردّ اليه نصب بالكسرة) لانتفاء العلتين المذكورتين (قوله انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم الخ) أجيب عمن عبر به بأنه صار علما فى اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله وسرادقات) جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما فى القاموس (قوله نحو بنات وأخوات) لم تردّ اللام فى بنات وردّت فى اخوات حملا لكل على جمع مذكره وهو أبناء واخوة لعدم الردّ فى أبناء والردّ فى اخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردّوا اللام فى أبناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الالف الزائدة كما فى كساء الا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم تردّ (قوله لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة (قوله كذا أولات) أى مثل ما جمع بألف وتاء فى اعرابه السابق أولات فقول الشارح يعرب هذا الاعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وان اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان مافيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث

فى الجر وفى النصب معا) كسر اعراب خلافا للاخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه وانما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم ومحل هذا القول ما لم يردّ اليه المحذوف فان ردّ اليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات (تنبيه) انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر كحمامات وسرادقات وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات واخوات ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة لان الالف والتاء فيهما لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية (كذا أولات) وهو اسم

كما سننقله عن شيخنا وبهذا يعرف ما في كلام البعض وأصل أولات أألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح قال الرودانى فيه أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أنا لم نجد زيادتهما في غير المفرد بمعنى الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهمات فلو كانتا زائدتين لكان جمعا اه (قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظير أولى في المذكر الا أن أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات (قوله وان كن) أصله كون بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما يأتي ثم نقلت ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله والذى اسما) أى علما لمذكر أو مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه التنوين كما في اللغتين الأخيرين اذا سمي به مؤنث فان سمي به مذكر لم يمنع التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل من التأنيث اللفظى لان ما فيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سيأتي (قوله كاذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس (قوله أيضا) أى كما قبل في أولات كذا قيل وبعده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن حمله على هذا المعنى يؤدى الى عدم فائدة له والمفيد الذى يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الاعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) أراد القبول القياسى لانه انما يتكلم في الأصول القياسية اه يس (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الاصلية فقط وقال المرادى انما بقى تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أى اذا كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اه أى وتنوين المقابلة يجامع علتى منع الصرف (قوله من يمنعه التنوين) أى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف في الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أى مراعاة للحالة الاصلية ففى هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى في جره ونصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة لا في حال الجر وان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كأرطاة) والمراعى في هذه اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله واذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعنى فلا يرد أن المنع انما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوى موجود أيضا

جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الاعراب الحاقا له بالجمع المذكور قال تعالى وان كن أولات حمل (والذى اسما قد جعل) من هذا الجمع (كأذرعات) اسم قرية بالشام وذاله معجمة أصله جمع أذرعة التى هى جمع ذراع (فيه ذا) الاعراب (أيضا قبل) على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة واذا وقف عليه قلب التاء هاء وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله

(قوله

(قوله تنورتها) أي نظرت بقلبي لا بعيني الى نارها لشدة شوقي اليها وجملة وأهلها يثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العمالية وقد ورد النهي عن تسميتها يثرب لانه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وأدنى دارها مبتدأ وانظر عالي خبره والكلام على حذف مضاف اما من المبتدا أي نظر أدنى دارها أو الخبر أي ذو نظر عالي والمعنى أن نظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف بنظري نفس دارها (قوله جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه (قوله قد تقدم) أي في الشرح أي وتقدم حكم اعراب المسمى بما جمع بألف وتاء في المتن وأورد عليه أنه تقدم في المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم بسائر أوجهه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين في كونه ذا زيادتين الياء والنون (قوله منونة) أي ان لم يكن أعجميا فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب مالا ينصرف نحو قنسرين اه تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم الى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث المعنوي أفاده البعض وقد كتب الرودانى على قول المصرح فان كان أعجميا الخ ما نصه هذا كلام ظاهري فان ضمير كان عائد الى ما سمي به من الجمع وما ألحق به وقنسرون وسائر الاعجميات ليس واحد منها بل هي أسماء مرتجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع في أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كاسمين أو علما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن جدا لما كان يلوح ببالي (قوله وشبه العجمة) لان وجود الواو والنون في الاسماء المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ يحيى (قوله أن تلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة على الواو ولا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الالف ويكسر نونه ويقدر الاعراب على الالف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الاعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت في الاصل أعني في حالة

تنورتها من اذرعات وأهلها
بيثرب أدنى دارها نظر عالي

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين (تنبيه) قد تقدم بيان حكم اعراب المثنى اذا سمي به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه الاول كاعرابه قبل التسمية به والثاني أن يكون كغسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة والثالث أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونة والرابع أن يجري مجرى هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة والخامس أن تلزمه الواو وفتح النون ذكره السيرافي وهذه الاوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله وشرط جعله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف فان تجاوزها كاشهبيا بين تعين الوجه الاول قاله في

الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا مالا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كاحمد والمقدرة كموسى وأورد اللفاني على قوله وجر بالفتحة الخ أنه منقوص بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والمحق به بناء على أنه معرب باعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله سابقا والذي اسما قد جعل الخ فافهم (قوله وهو مافيه علتان) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة (قوله لانه شابه الفعل) أي في اجتماع علتين فرعيتين احداهما لفظية والاخرى معنوية كما سيأتي بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فاذا تون للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع بتعاقبه وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بان تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظرا الى أنه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أي تناوبهما على معنى واحد وهو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك أنك اذا قلت عندي راقود خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندي راقود خل احتمل أن يكون خل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما أن راقودا ان نون لم يجر خل بل ينصب تمييزا والا جر باضافة راقود اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما في زكريا (قوله نحو فحيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذي العلتين وذي العلة (قوله مالم يضف الخ) أي مدة عدم الاضافة والردف لال لان النفي مع العطف بأو يفيد نفي كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فاله سم فهو من عموم السلب (قوله ردف) ليس حشوا لان البعدية لا تقتضي الاتصال اه يس (قوله فان أضيف) أي الى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو ابدأ بأيهم أفضل في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنواني (قوله ضعف

التسهيل (وجر بالفتحة) نيابة عن الكسرة (مالا ينصرف) وهو مافيه علتان من علل تسع كأحسن أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتي في بابه لانه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما في اختصاصهما بالاسماء ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقود خلا وراقود خل فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة نحو فحيوا بأحسن منها وهذا (مالم يضف أو يلك بعد ألردف) أي تبع فان أضيف

وما أنت باليقظان ناظره اذا ذميت بمن تهواه ذكر العواقب * بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتي والزائدة كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ومثل أل أم في لغة طيئ كقوله

أن شمت من نجد بريقا تألقا تبيت بليل أم أردت اعتادا أولقا * ﴿تنبيهان﴾ الاول ما الاولى موصولة والثانية حرفية وهي ظرفية مصدرية أي مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل * الثاني ظاهر كلامه أن مالا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافي وابن السراج الى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو الاقوى واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه اذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحسنكم * ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعها في الفعل فقال (واجعل لنحو يفعلان)

شبه الفعل) أي لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي أل أو الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف أي في الجملة فلا ترد أل الزائدة والاضافة اللفظية ونقولنا المؤثرة في معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جر مالا ينصرف بالكسرة اذا صحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله لمحذوف أي ومثلنا بالاعمى والاصم واليقظان لانا بنينا على الخ أو مفعول مطلق لمحذوف أي والتمثيل به بنى بناء أو الرفع خبر محذوف أي والتمثيل به بناء على الخ أي مبني (قوله أن شمت الخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أي نظرت وبريقا تصغير برق وتألق لمع والأولق الجنون وجملة اعتاد أولقا حال من المضاف اليه أو نعت له لانه نكرة في المعنى كما في كمثل الحمار يحمل أسفارا كذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير في يضف وما بعده يرجع الى مالا ينصرف ومفهومه أنه اذا أضيف مالا ينصرف أو تبع أل جر بالكسرة ولا شك أن المحكوم عليه في هذا المفهوم مالا ينصرف (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبني على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة وانما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله في الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل أو الاضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبني على أن الصرف هو الجر بالكسرة ان كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا) أي زالت منه علة أولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناظم (قوله اذا زالت منه علة) أي بأن كانت أحدى علتيه العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر (قوله فمنصرف) أي ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الاضافة (قوله واجعل لنحو يفعلان الخ) انما أعربت هذه الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراهما في الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما ولانها لو أعربت بالحركات لكانت امامقدرة على الضمائر أو على ما قبلها

لا سبيل الى الاول لان الضمائر كلمات فى ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة أخرى ولا الى الثانى لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكان ماقبلها حشوا والاعراب لا يقع حشوا ولمن يعربها بحركات مقدرة على ماقبل الضمائر أن يقول ان سلم أن ماقبلها كالحشو لا يسلم أن الاعراب لا يكون على ماهو كالحشو بدليل أن البناء الذى هو نظير الاعراب يكون على ماهو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو والياء الموجودات لانها أسماء والاسماء لا تكون حروف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لأذهبها الجازم كما فى سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف اعرابها النون لشابهتها حروف العلة لانها تدغم فى الواو ونحو من وال وفى الياء نحو من يقنت وتبدل ألفا فى الوقف على المنصوب المنون فى اللغة المشهورة وفى الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفى الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون فى حالة الرفع وجوبا فتقدر كما فى نحو هل تضربان هل تضربن يازيدون هل تضربن ياهند وجوازا بكثرة فى الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمروني بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية واذا لم تحذف جاز الفك والادغام وبالاوجه الثلاثة قرئ تأمروني وبقلة فى غير ذلك

نحو أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

وفى الحديث والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران يظاهرا أى يتظاهرا ان فأدغم التاء فى الظاء وحذف النون كذا فى التصريح وغيره لكن قال الدمامينى وشارح الجامع انه شاذ وقال فى الهمع لا يقاس عليه فى الاختيار (قوله ألف اثنين) أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين (قوله اسما) بان كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامى المصنف لانه جعل أولا النون اعرابا وثانيا الحذف علامة اعراب والمناسب جعلهما معا اعرابا أو علامة اعراب وأرجع ماهنا الى ماسيأتى من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع أن فى العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها لبعد التأويل فى الثانى بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل فى الاول ولا ينافى التأويل فى الاول مذهب المصنف من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشئ اعرابا وجعله علامة

أى من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (النونا * رفعا) الاصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يدل على ذلك مابعده والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (و) النحو (تدعين) من كل

اعراب لان جعله اعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لانها لا تكون الا اسما (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوى وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفى نسخ واو الجماعة وهى ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفريع على ما يفيده تعميم الشارح فى الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا على تعميمه فى ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لان المعروف أن عدها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الالف والواو وحرفيتهما ويدل على ماذكرناه قوله وهى يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أى جارية على كل من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين فى غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند الى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والالف فى الاولين اسم فقط وفى الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وان نظر الى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس والى كون المؤنث حقيقى التأنيث أو مجازه بزاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لانه ليس المقصود هى بخصوصها بل هى وما ماثلها فى اتصال الالف أو الواو أو الياء * (فائدة) * اذا قلت هما تفعلان تعنى امرأتين فهل يفتح الفعل بناء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو ياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الاول قول ابن أبى العافية تلميذ الاعلم وهو الراجح الذى ورد به السماع والثانى قول ابن أبى الباذش قاله الدماميني (قوله بثبات النون) أى بثبوتها أى بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم وهذه النون تكسر مع الالف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الالف أيضا قرئ أتعدانني أن أخرج بفتحها وذكر ابن فلاح فى المغنى أنها تضم أيضا قرئ شاذا الا يأتيكما طعام ترزقانه بضمها قاله الرودانى (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر (قوله مظلمة) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لانه الاصل) أى الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وانما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذى هو الاصل الاصيل فى الجزم ووجه المناسبة كون كل عدل شئ فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل

مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا فالامثلة خمسة على اللغتين وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فهذه الامثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وحذفها) أى النون (للجزم والنصب سمه) أى علامة نيابة عن السكون فى الاول وعن الفتحة فى الثانى (كلم تكونى لترومى مظلمة) الاصل تكونين وترومين فحذفت النون للجازم فى الاول وهو لم وللناصب فى الثانى وهو أن المضمرة بعد لام الجحود ﴿تنبيهان﴾ الاول قدم الحذف للجزم لانه الاصل

(قوله والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص (قوله وهذا) أي اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور الخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اه دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتي الجزوم والمرفوع لابه والجازم انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعفون) أي في الامور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفوا) أي بواو ين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الاولى فحذفت ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن في ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخرا كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمى ويغزو ويسمى الاول مثالا لمماثلة الصحيح في عدم اعلال الماضي واسمي الفاعل والمفعول والثاني أجوف وذا الثلاثة لانه في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الاخير وقفا وجزما من بعض أفراده كاغز ولم يغز ولنقص الاعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا الاربعة لانه في الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون في الفعل أصلا بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من التضعيف والهمز فسالم والا فلفكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذي حرف اعرابه ألف الخ) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتف بكون الالف عند الاطلاق تنصرف الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب في التعاريف الايضاح (قوله لازمة) أي في الاحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كما في المقصور المنون واعترض بأنه لا يشمل الالف المنقلبة عن الهمزة كالمقرا اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أي التي هي الاصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين العربي والعجمي ولا بين العاقل وغيره (قوله

والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام الفعل * الثاني انما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى الا أن يعفون لانه ليس من هذه الامثلة اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فانه من هذه الامثلة اذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفوؤا ولما فرغ من بيان اعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان اعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال (وسم معتلا من الاسماء ما) أي الاسم المعرب الذي حرف اعرابه ألف لينة لازمة (كالمصطفى) وموسى والعصا أو ياء لازمة قبلها

كالداعي والمرتقي) أشار بزيادة الداعي الى أنه لا فرق بين الثلاثي والمزيد أو الى أنه لا فرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقي أو منقلبة عن واو كالداعي ولم يذكر المصنف في معتل الاسماء ما آخره واو كما ذكره في معتل الافعال لانه لا يوجد اسم معرب عربي آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبني كندو الطائية والاعجمي قال في الهمع كهندو ورأيت بخط ابن هشام السمندو اه وما واو عارضة التطرف نحو ياثمو مرخم ثمود أو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية (قوله يعل) أي يغير آخره بالقلب أي دائما فلا يرد أن الثاني قد يعل آخره بالقلب كما في الداعي فان ياءه منقلبة عن واو كما مر (قوله والثاني يعل آخره بالحذف) أي حذف يائه للتنوين وفيه أن الاول يعل آخره بحذف الالف للتنوين أيضا (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمي وفي نظرا الى أن شأن الجنس أن لا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا الى أن الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي كما هنا قد يخرج بكل ما دخل في الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في الاسم (قوله وغلاميك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء عنه حينئذ بما بعده ولان الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وانما الاخراج بالسابق (قوله نحو ظبي وكرسي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير في قدرا العائد الى الاعراب أو نائب فاعل قدر أو تأكيد للاعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ولا يحزنك ويرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفاصل في الآية معمول العامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه انما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سيبويه (قوله على الالف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله والقصر) أي في اللغة (قوله لانه محبوس عن المد) أي الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يخشى ولا على الثاني بوجوده في نحو غلامي على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامي ليس ذاتيا (قوله لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرمي كما مر (قوله ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزء الاول من مركب مزجي أعرب اعراب المتضايفين نحو معديكرب وقالي قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف استحسانا

﴿تنبيه﴾ انما سمي كل من هذين الاسمين معتلا لان آخره حرف علة أولان الاول يعل آخره بالقلب اما عن ياء نحو الفتى أو عن واو نحو المصطفى والثاني يعل آخره بالحذف فخرج بالمعرب نحو متى والذي ويذكر الالف في الاول المنقوص نحو المرتقي ويذكر اللينة المهموز نحو الخطا ويذكر الياء في الثاني المقصور نحو الفتى ويذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أحالا وجاء الزيدان في الاول ومررت بأخيك وغلاميك وبنيك في الثاني وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبي وكرسي (فالاول) وهو ما كان كالمصطفى (الاعراب فيه قدرا * جميعه) على الالف لتعذر تحريكها (وهو الذي وقد قصرا) أي سمي مقصورا والقصر الحبس ومنه حور مقصورات في الخيام أي محبوسات على بعولتهن وسمي بذلك لأنه محبوس عن المد أو عن ظهور الاعراب (والثاني) وهو ما كان كالمرتقي (منقوص) سمي بذلك لحذف لامه للتنوين أولانه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر) على الياء

لحقته نحو رأيت المرتقي ومرتقيا وأجيبوا داعي الله وداعيا الى الله باذنه (ورفعه ينوى) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدع الداعي لكل قوم ها دفعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و (كذا أيضا بجر) بكسر منوى نحو أجيب دعوة الداعي وأنهم في كل واد وانما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لحكمهما حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضي بأن هذه الاضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث إن احداهما عقب الأخرى لكن في حواشي شيخنا عن سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها (قوله لحقته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورمى فانه للزومه الياء لو أبقي استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل (قوله ورفعه ينوى) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوى دفع توهم أن المراد ينوى جوازا (قوله بكسر منوى) أي اذا كان منصرفا والا فتدرت الفتحة حال الجر (قوله غير ماشى) أي وناء غير نافذ بل مقطوع (قوله ولو أن واش الخ) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور (قوله وهو من أحسن ضرورات الشعر) الاصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء (قوله وأى فعل) أي مضارع ولم يقيد به لان الكلام في المعرب (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل الا على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير ان ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد اللهم الا أن يكون ذلك في غير الضرورة (قوله اما ناقصة شأنية) أي اما ناقصة أي اسمها ضمير الشان وقوله أو ناقصة أي غير شأنية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشأنية من الناقصة على الأصح فلا تحسن مقابلتها بها وفي بعض النسخ أو غير شأنية والامر عليها ظاهر (قوله جملة من مبتدا وخبر خبرها) فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل لاضمير الشان (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقوله أووا وأوياء خبر مبتدا محذوف أي أو هو واو وأوياء فلا اشكال في رفعه (قوله وخبر المبتدا جملة الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله في المغني (قوله حال منه) أي من الضمير المستكن في عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثاني وهذا أولى لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى أنه حل معنى لا حل اعراب

هي وجملة الجواب معا وقيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أي فعل كان آخره حرفا من الاحرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف أنوفيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر

ولكن أقضي مدة العمر عاجل ﴿تنبيه﴾ من العرب من يسكن الياء في النصب أيضا قال الشاعر

ولو أن واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا * قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر (وأى فعل) كان (آخر منه ألف) نحو يخشى (أو واو) نحو يدعو (أو ياء) نحو يرمى (فعتلا عرف) أي شرط وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف اليه وكان بعده مقدرة وهي اما شأنية وآخر منه ألف جملة من مبتدا وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها و وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدا جملة الشرط وقيل

الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وأبد) أى أظهر (نصب ما) آخره واو (كيدعو) أو ياء نحو (يرمى) لخفة النصب وأما قوله * أبى الله أن أسمو بام ولا أب * وقوله * ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول فضرورة (والرفع فيهما) أى الواوى واليائى (انو) لثقله عليهما (واحذف جازما ثلاثهن) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تقض حكما لازما) نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعولية لانو وفيهما متعلق به واحذف عطف على انو وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله وجازما حال من فاعل احذف وثلاثهن مفعول به اما لاحذف والضمير فى ثلاثهن لاحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف وهى الافعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الافعال الثلاثة المذكورة أو يكون معمولا للحال والضمير للافعال ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض مجزوم جواب احذف وحكما مفعول به ان كان تقض

اعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شائعة وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى (قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره) أى معنى لا لفظا والتقدير اقصد الالف أو اعتبر أو لابس (قوله أبى الله الخ) يعنى أن علوه وسيادته من نفسه لا تصافه بالاوصاف الحميدة لا أنها وراثة من آبائه (قوله ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا فى شرح الشواهد للعينى والذى فى القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط فى كثير من النسخ (قوله ثلاثهن) من اضافة الصفة الى الموصوف وانما جاز حذف الآخر فى الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى لان شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذى فى الآخر والرفع الذى فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى الآخر الا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لانه فرق بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم فى الفعل المعتل كما ألحق به فى الافعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافى أن ما آخره ألف من المعتل معتذر الحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لاجزما لان الجزم ذهاب الحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذى هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة الا أنها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت الالف بقيت الحركة التى هى الفتحة بلا حرف (واعلم) أنه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقرى ويوضوفان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسى لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل أخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والاكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله اما لاحذف (قوله ان كان تقض الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به واعلم أنه لا ينحصر تقدير الاعراب فى الاسم المعتل والفعل اذ منه فى الاسم ما سكن آخره للادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام الدال فى الجيم أو للوقف أو للتخفيف والمحكى نحو من زيد المن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادى على مختار السيد وسيأتى فى العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا

وكالياء بدلها نحو يا غلاما ويا أتنا ويا أتنا ومنه فى الفعل ماسكن للادغام نحو زيد يضرب بكرا أو للوقف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز فى النثر على الصحيح وماحرك لالتقاء الساكنين كم يكن الذين كفروا وما أدغم فى آخره كلم يشد وماحرك من القوافى نحو * وأنك مهما تأمرى القلب يفعل * وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما فى الاسماء الستة أو المثنى أو الجمع اذا أضيف الى كلمة أولها ساكن (قوله قد ثبت حرف العلة) أى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضرورة وقيل بل حذف الخ أى فقيل حرف العلة الموجود هو الاصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الاصلى بل الاصلى حذف ثم أشبعت الفتحة الخ فلا حاجة الى ما تكلفه البعض هنا وفى الهمع أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة (قوله فى قوله وتفعلى الخ) وأما قراءة قنبل انه من يتقى ويصبر باثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع أو لاجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة (قوله شيخة عبشمية) أى عجوز منسوبة الى عبد شمس وبمانيا أصله يمنيا حذفت أحدى ياءى النسب وعوض عنها الالف (قوله والأنباء تنمى) بفتح الفوقية أى الاخبار تزداد وتنتشر يقال نما الشئ ينمو وينمى ازداد ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا فى القاموس قال العينى والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو مالاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتى وتنمى فى مالاقت وأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الاول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال فى المغنى والمعنى على الاول يعنى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمى بها ذا وبغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة (قوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الانكار عليه فى الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة (قوله فقيل ضرورة) وعليه فجزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

﴿النكرة والمعرفة﴾

هما فى الاصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمى جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لاعلمين وان وقع فى كلام شيخنا قيل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضا لان الماهية المتخصصة بقيد ظهورها فى فرد ما

فالشيوع

معنى تؤدى ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم ﴿خاتمة﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله

وتفعلى منى شيخة عبشمية
كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا * وقوله

ألم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد * وقوله

هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع * فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى ترفنشأت ألف والكسرة فى تأتك فنشأت ياء والضمة فى تهجو فنشأت واو وأما ستقرئك فلا تنسى فلا نافية لا ناهية أى فلست تنسى

﴿النكرة والمعرفة﴾

فالشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح فى كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الرودانى (فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصيح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضيء أو بين السحاب أو فى الافق وبعد النكرة التى كالمعرفة أو المعرفة التى كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبنى الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان المعرف الجنسى كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على اطلاقه كذا فى المغنى وأسلفنا عن الدمامينى جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة (فائدة ثانية) قال فى المغنى قالوا ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى وان أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله ان مع العسر يسرا وان احتمل التأكيد فيكون أخذ اليمين من جعل تنوين يسر للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون فى الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذى كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر فى أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازانى فى تلويحه المذكور أولا اما نكرة أو معرفة وعلى كل اما أن يعاد نكرة أو معرفة فالاقسام أربعة وحكمها أن الثانى ان كان نكرة فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا فى الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة اهـ وكلامه مخالف لكلام المغنى فى صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء بن السبكى فيها قولين كما فى الشمنى فكل منهما مشى على قول ثم قال التفتازانى واعلم أن المراد أن هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام من القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب انزلناه مبارك الى قوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو انما الهكم اله واحد اهـ ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغنى يسألك

أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل أل الخ) أورد عليه أنه غير جامع لخروج الاسماء المتوغلة في الابهام كأحد الملازم للنفي وهو ماهمزته أصلية وبمعنى انسان لما يقع في الاثبات والنفي وهو ماهمزته بدل من واو شذوذا وبمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعبريب ودينار وغير وشبه لانها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وأفعل من لانها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد الى نكرة كجاءني رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فانهما يقبلان أل مع أنهما معرفتان اذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كانسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلا والحال وما بعدها قابلة لأل في حالة الافراد ولا يضر عدم قبولها أل في تلك التراكيب وعن الثاني بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم ومنع أن يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وانما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وهما حينئذ نكرتان (قوله كرجل وفرس الخ) لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله أو واقع الخ) أو للتنويع أي لتنويع مفهوم النكرة الى نوعين فهي موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو مادل على شائع في جنسه كما قاله ابن هشام (قوله كذي بمعنى صاحب) أورد عليه أن صاحبا الذي يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء الجامدة وأل الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو في الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة باعتبار معناه الاسمي وان لم يكن معناه عند وقوع ذي موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذي هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل أل بواسطة وقال الرودانى تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وأن صاحب لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أي مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون أل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون أل في الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب

(نكرة قابل أل مؤثرا) فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر (أو واقع موقع ما قد ذكرا) أي ما يقبل أل وذلك كذي بمعنى صاحب ومن وما في الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان في

بما مر اه ملخصا وهو حسن (قوله فانهما عنده معرفتان) لان جوابهما معرفة نحو زيد وقاؤك في جواب من عندك وما دعاك الى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال وردّ بجواز أن يقال في الجواب رجل من بني فلان وأمرهم كذا في شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خلوهما) جواب عن ايراد على قوله ومن وما يقعان الخ (قوله موصوفتين) أي بمفرد كمثل أو بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رأيت أي بانسان قام وبشيء رأيت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين لان الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكوتا وانكفافا) أي النائبين عن اسكت وانكفف أي اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما ويجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المرادهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه فاندفع اعتراض اللقاني بانه ان أريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لان اسكت انما يدل على طلب السكوت من حيث هو وأوغيرا النائب فات الطلب على أن قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضي دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ماذكره الشارح مبني على أن مدلول اسم الفعل هو المصدر والذي عليه الجمهور أن مدلوله الفعلي قال الرودانى والذي نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم (قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتي كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مسوغ وعلل ذلك بان التعريف غير محمول على المعرف لاستحالة مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج أي لا حكم معه كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذ التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى أن التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغي حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل (قوله قصد الجنس) أي في ضمن الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقبل المسوغ الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل أل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدا لان قابل صفة لمحذوف أي اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهي الاولى بالابتداء (قوله أولمح وصف) لو قال أولمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فانه في الاصل اسم عين للدم (قوله لانها الاصل) أي الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن المعرفة أشرف لان النكرات لا تتزاحم

الاستفهاميتين فانهما عنده معرفتان فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها اذ الاولى تقع موقع صاحب ومن وما يقعان موقع انسان وشيء ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام فان ذلك طارئ على من وما اذ لم يوضعا في الاصل له ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك وبما معجب لك فانهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع انسان وشيء وكلاهما يقبل أل وكذلك صه ومه بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا ولا يشعر ذلك ونكرة مبتدأ والمسوغ قصد الجنس وقابل أل خبر ومؤثرا حال من المضاف اليه وهو أل وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها واحترز بمؤثرا عما يدخله أل من الاعلام لضرورة أو لمح وصف على ما سيأتي بيانه فانها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة

﴿تنبيه﴾ قدم النكرة لانها الاصل اذ لا يوجد

ولان الانسب اعتبار كون الاسبق فى الوجود هو الاسبق فى الذكر (قوله الاوله) أى لمدلوله (قوله ويوجد كثير من النكرات) كأحد وعريب ودينار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده أن الثلاثة لها معرفة بأل (قوله والمستقل الخ) من تمام علة الاصالة ومراده بالمستقل ما يفرد فى بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عبر بدله بالاكثر لكان أوضح (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون المتأخر كبيرا فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهى فكمذكور أى ماشأنه أن يذكر معلوم أى ماشأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكانسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل يبقى النظر فى الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهى والظاهر أنهما فى رتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاط ثم نام والاولى أولى (قوله ثم عالم) أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار غالب ما ذكره اذ الطرف الاعلى ليس فوقه شئ فتأمل (قوله وغيره معرفة) فى الاخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وانما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوله بالمذكور وقول البعض لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من أن افراد الضمير انما هو بعد أو التى للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين أو الامور لا التى للتنويع لانها بمنزلة الواو (قوله اذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم فى المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف (قوله بحد النكرة) أى تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لا حد على أنا قد منا رده فى بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة فى قوة قولك المعرفة ما لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا وأجيب بأن المراد عن حدها مصرحا به فلا يأتى فى أنه يفهم من كلامه ضمنا (قوله دون استدراك) أى اعتراض عليه الضمير الى من أو حد ومن جملة ما علل به المصنف أن من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما فى قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كأسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق أى لان الاول فى الاصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل

معرفة الاوله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له والمستقل أولى بالاصالة وأيضا فالشئ أول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمى اذا ولد فانه يسمى انسانا أو مولودا أو موجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وأنكر المنكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل انسان الى آخره (وغيره) أى غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (معرفة) اذ لا واسطة واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة قال فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة المضمر (كهم و) اسم الاشارة نحو (ذى و) العلم

والثانى مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرّف غير واحد المعرفة بما وضع لشئ بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف الى معرفة) أى اضافة محضة كما يشير اليه المثال (قوله المنادى المقصود) أى المنكر المقصود نداؤه بعينه وانما سكت عنه هنا لذكره له فى باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنوّن وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الاول فى بابه والثانى فى باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يردّ الاربعة الى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره وأما المعرّف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل تعرّف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيرى (قوله بأل) أى الحضورية وناب حرف النداء منابها (قوله فات على الناظم) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى عسر (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع كسمع رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما فى القاموس واعلم أنه قد يعرض للفوق ما يجعله مساويا لفائقه كالموصول والعلم فى سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا عليه كالعلم والضمير فى جواب طارق الباب للفائل من باب نبه عليه الشارح فى شرحه على التوضيح (قوله على الاصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى والخلاف فى غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف اجماعا قال الشنوانى ويليه ضميره (قوله ثم العلم) وأعرفه علم المكان ثم علم الآدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف فى بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص قال شارح الجامع ولا بدّ منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة اه يعنى فليس بعد العلم وقبل اسم الاشارة وانظر مرتبته فتأمل (قوله ثم اسم الاشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجىء الموصول للثلاثة كأل والاضافة (قوله ثم المحلى) وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظا قلت التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الرودانى فى أول الباب (قوله وقيل هما فى مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذى فى مرتبة الموصول عنده هو المحلى بال العهدية

نحو (هند و) المضاف الى معرفة نحو (ابنى و) المحلى بأل نحو (الغلام و) الموصول نحو (الذى) وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كارجل واختار فى التسهيل أن تعريفه بالاشارة اليه والمواجهة ونقله فى شرحه عن نص سيبويه وذهب قوم الى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم رتبها فى التبويب على ما ستراه فأعرفها المضمر على الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى وقيل هما فى مرتبة واحدة

كما أشار اليه الدماميني (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذى انما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب اليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله فى رتبة العلم) أى لا الضمير لانه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دونه كذا قالوا والاظهر عندى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا كما ذهب اليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وأن قولهم فى علة استثناء الضمير ان الصفة لا تكون أعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى فى باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر أن اشتراط كونه دونه أو مساويه مذهب الاكثر ورأيت الشارح أيضا فى باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف اليه مطلقا بنحو وواعدنا كم جانب الطور الايمن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفا (قوله ثم الغائب السالم عن الابهام) فسر فى التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فمثال غير السالم جاءنى زيد وعمرو فاكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول والثانى لعدم ما يعين رجوعه الى أحدهما بخصوصه وان كان عوده للثانى راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدماميني من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا وقد اختلف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فاكرمته بخلاف ربه رجلا ويا لها قصة وربه رجل وأخيه واختاره الدماميني وعلله بأن فى الضمير فى الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس فى المظهر النكرة ألا ترى أنك اذا أردت تفسير الضمير فى جاءنى رجل فاكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الابهام فغير

وقيل المحلى أعرف من الموصول وأما المضاف فانه فى رتبة ما أضيف اليه مطلقا عند الناظم وعند الاكثر أن المضاف الى المضمر فى رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الابهام وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلم

السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فما وضع) قدر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أو حضور أى مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور فخرج بما التى أوقعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذى غيبة او حضور ضمير الفصل وياء الغيبة لانهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذى الغيبة أو ذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لانهما وضعا للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لانها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور الاسماء الظاهرة المستعملة فى غائب أو حاضر هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تندفع الايرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا والمعنى فما وضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فأكرمته وضرب زيد اغلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيد أو لتضمن الكلام السابق اياه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو لابويه لكل واحد منهما السدس أى الميت بقرينة ذكر الارث أو بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب أى الشمس على قول بقرينة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا فى الخطائى وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فان المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الاولان فظاهران وأما الثالث فلانه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير بالمفسر نحو هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ان هى الا حياتنا الدنيا وجوز الزمخشرى تفسير الضمير بالتمييز بعده فى غير باب

(فما) وضع (لذى غيبة) تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما على ما سيأتى فى آخر باب الفاعل (أو) لذى (حضور) متكلم أو مخاطب

نعم ورب نحو فسوّاهن سبع سموات فقضاهن سبع سموات جوز كون سبع تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل ايضاحه أنهم انما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفخيم بذكر الشئ أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون آكد وفي الهمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

أي نصف حمام آخر بقدره عندي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه قال الدماميني كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصائغ وهو خطأ اذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله ﴿فائدة﴾ قال في التسهيل ولا يكون أي مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الا بدليل اه قال الدماميني وينبغي أن يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الا بدليل ثم قال فان قلت هذا أي ما ذكره المصنف اذا لم يمكن عود الضمير الا الى أحدهما أي الشيئين المتقدمين كما في قولك جاء في زيد وعمرو وأكرمته وأما اذا أمكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معا كما في قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغي أن يجري على مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتأمله (قوله كأنت وهو) ليس من جزء الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كأنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير ليس (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال وقوله والمضمر مفعل من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كنحن والثاني على البارز بتغليب غير هما عليهما (قوله رفع ايهام الخ) أي رفع قوته وأضعفه والا فالتمثيل ليس نصا في الرفع (قوله مالا يبتدأ به ولا يلي الا) أي مالا يؤتى به في افتتاح النطق ولا يقع بعد الا بحسب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وانما لم يبتدأ به ولم يل الا لان وضعه على أن يلي عامله نعم كان القياس أن يلي الا على القول بانها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلي الا باقيا على حالته التي كان عليها قبل الابتداء وتلوّ الافادفع ما أورده اللقاني من أن الضمير في ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصل ويبتدأ به ويقع بعد الا نحو هما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب الا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وانما يرد

(كأنت) وأنا (وهو) وفروعها (بتم) في اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضمر وسماه الكوفيون كناية ومكنيا ﴿تنبيه﴾ رفع ايهام دخول اسم الاشارة في ذي الحضور بالتمثيل (وذو اتصال منه ما لا يبتدا)

لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضي وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تلوا لا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الا الوصفية التي بمعنى غير في نحو مررت برجل الا لئ أي غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه وربما اقتضى كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن الا اذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا اه (قوله الا لئ) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار (قوله كالياء والكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر ياء وهاء سليه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بألف وكسرتهما ساء لغة ردية لربيعة فيجوز عليها قتا ورأيتكاوقتي ورأيتكي وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين وانما ضمت التاء اجراء للميم مجرى الواو لتقارب بهما في المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين اذا ولى الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دامعيني ملخصا قال الرضي زيد للاناث نون مشددة لتسكون بازاء الميم والواو في الذكور واختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم اه ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها غير مدة (قوله والهاء) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص وما أنسانيه وبما عاهد عليه الله وحمزة لاهله امكثوا وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الاول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصل في الاصل الهاء المتحرك كساكن حذف جزما نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم أو بناء نحو فألقه جازت الاوجه الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم

به (ولا يلي الا) الاستثنائية (اختيارا أبدا) وقد يليها اضطرارا كقوله

وما بالى اذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاورنا الا لئ ديار

وذلك (كالياء والكاف من) قولك (ابني أكرمك والياء والهاء من) قولك (سليه ما لك) فالاول وهو

الاسباب وباشياع دوبه نحو وفيهم احسان أسهل من ضمها وان كان الضم أقيس لانه حركوا والجماعة وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك لأشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم وأنعمت عليهم بسكونها دماميني ملخصا (قوله مجرور) أي في محل جر وكذا يقال في نظائره (قوله وكل مضمر الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعي في اسمي حيثما وان زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكره هذا بعد قوله كالشبه الخ اذ المستفاد من قوله كالشبه الخ بناء التاء وناقط (قوله يجب) أي يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل في قوله وكل حرف مستحق للبنا (قوله وهي من معاني الحروف) أي من المعاني النسبية التي حقها أن تؤدى بالحروف قال ابن غازي وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق في نحو ايأى اياانا ياك اياه بناء على أنها حروف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي كما قدمنا (قوله مشابهته في الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البنا الا اذا كان الى جملة (قوله في الجمود) أي عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف في لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأما هما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة دماميني (قوله الاستغناء عن الاعراب) أي مشابهة الحرف في الاستغناء الخ قال سم فيه بحث اذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فائدة لذلك اه وقد يجاب بأن اثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام في قوله لاختلاف المعاني لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت واياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كأن للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم له في الرفع تاء مضمومة وفي النصب والجر ياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفي النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل اه بايضاح ولا يخفى أنه لا داخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء

الياء ضمير متكلم مجرور والثاني وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع والرابع وهو الهاء ضمير الغائب منصوب وهي ضمائر متصلة لا تتأتى البداءة بها ولا تقع بعد الا (وكل مضمر) متصلا كان أو منفصلا (له البنا يجب) باتفاق النحاة واختلف في سبب بنائه فقيل لمشابهته الحرف في المعنى لان كل مضمر فيه معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب الاول مشابهة الحرف في الوضع لان أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الاكثر (والثاني) مشابهته في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة أو غيرها (والثالث) مشابهته له في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به (الرابع) لاستغناء عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني

عن الاعراب فالانسب حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كانت واياه ونحن واياك وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لان ماذكر هو الذي له دخل في استغناء الضمير عن الاعراب فتأمل هذا ولا يضر في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحيتها للاحوال الثلاثة كما لا يضر اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم ومالا ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني أغلبيا (قوله ولعل هذا الخ) قال المحشوفي يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا (قوله عقبه بتقسيمها) أي الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب أي المحلي فلا اعتراض بأن المضمر مبني وبان تقسيمها بحسب الاعراب يقتضي أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه انما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحيتها للاحوال الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي أن يكون سببا للاعراب الا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع الخ (قوله كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء) لانه اذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغني عن الاعراب فتبنى (قوله ولفظ ماجر) الاضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للاعراب وانما قال ولفظ ماجر كلفظ مانصب ولم يقل ولفظ مانصب كلفظ ماجر لينبه من أول وهلة على أن كلامه في المتصل اذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ماجر من الضمائر المتصلة كلفظ مانصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ مانصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحو انه وله) ونحو بي واني (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا لجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفعلي متصرفا كما هنا وان لم يجز تقدم عامله الذي هو الخبر الفعلي وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبي (قوله وجر) عطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد وألف والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة في باب العطف (قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال انما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا

قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال (ولفظ ماجر كلفظ مانصب) نحو انه وله ورأيتك ومررت بك (للرفع والنصب وجرنا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه

اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ماقبل الروى عليه (قوله كاعرف بنا) أى اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) أى بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما الياء وهم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نابذكر الصلاحية للاحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضا صالحان لها (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه الخ) اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لان الياء تكون بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة فى نحو أعجبنى كونى مسافرا الى أبى فانها فى الجميع للمتكلم ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث وهم يكون ضميرا متصلا فى الاحوال الثلاثة فى نحو أعجبهم كونهم مسافرين الى آبائهم فانها ضمير متصل فى الجميع ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر فى محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة (قوله والواو) بدر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله

فلو أن الاطبا كان حولى * وكان مع الاطباء الاساء

وكقراءة طلحة قد أفلح المؤمنون بضم الحاء والجرى على لغة أكلونى البراغيث كما فى الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول أبى حيان ان ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الامر أيضا أفاده الدماميني (قوله ضمائر رفع بارزة) أى اذا اتصلت بالافعال كما فى مثاله فالالف والواو فى نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر (قوله ماله وجود فى اللفظ) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فان له وجودا فى اللفظ بالقوة لا مكان النطق به بخلاف المستتر فانه لا وجود له فى اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم امكان النطق به بل هو أمر عقلى فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقانى فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اه ومن ثم كان المستتر فى حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا سمى بيضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل واذا سمى بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى اذ ليس جملة كما قاله الرودانى (قوله ومستتر) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة (قوله أى لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا أى استتارا ذا وجوب أو ذا جواز (قوله لا يخلفه ظاهر) أى لا يحل محله بأن لا يرتفع بعامله (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز وقوله

موضع نصب بان وفى نلنا فى موضع رفع بالفاعلية وأما الياء وهم فانهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه فان الياء وان استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها الا أنها ليست فيها بمعنى واحد لانها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو انت ربى وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لى وانى وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد الا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجر والنصب ضمير متصل (وألف والواو والنون) ضمائر رفع بارزة متصلة (لما * غاب وغيره) أى المخاطب فالغائب (كقاما) وقاموا وقمن (و) المخاطب نحو (اعلما) واعلموا واعلمن ﴿تنبيه﴾ رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل ولما كان الضمير المتصل على نوعين بارز وهو ماله وجود فى اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك وقدم الكلام على الاول شرع فى بيان الثانى بقوله (ومن ضمير الرفع) أى لا النصب ولا الجر (ما يستتر) وجوبا أو جوازا فالاول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد

المخاطب بيان للواقع وأما هي الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله أو بمضارع) أي مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتي (قوله أو بتاء المخاطب نحو انت تشكر) لا يخفى انه يحتمل أن تكون التاء في مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجروه مجرى الامثال التي تلزم طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أي في غير مسئلة الكحل وبندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر بالطراد في مسئلة الكحل وبندور في غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هي له فعلا أو غيره لان بروزه بوهم جريانها على غير من هي له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطي واجب الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى المضي) أما الذي بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار لانه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيهات العقيق هيهات منه أي تأكيد الجمل (قوله كنزال ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كانا للمفرد المذكر أو غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يخلفه الظاهر) أي يحل محله بأن يرتفع بعامله (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أي غير ما تقدم من فعلي الاستثناء والتعجب (قوله المحضة) أي التي لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أما غير المحضة كالأبطح والأجرع فغير محتملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على أنه من تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فانما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الرودانى وفيه نظر لان الاختلاف انما هو في تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما أظن أحدا يمنعه فتأمل ولعل الشارح لم يرده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبي حيان (قوله وفيه نظر) قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم

المخاطب (كافعل) يا زيد أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم (أو افق) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نقسط) أو تاء المخاطب نحو (انت تشكر) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون في نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيدين أو بأفعل التفضيل نحو هم أحسن أثاثا أو باسم فعل ليس بمعنى المضي كنزال ومه وأف وأوه والثاني هو الذي يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة قال في التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار في نحو زيد قام

وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه اه مع بعض تلخيص (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أي حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث في هذا النفي بأن سيبويه أجاز في قوله تعالى أن يعمل هو وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيدا وان استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلا اذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما في تأييد البعض النظر من النظر (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير) أي المستتر كما يؤخذ من المقام أي بطريق الاصالة فلا يرد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر (قوله والى ما يرفعهما) أي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح والى ما يرفعه وغيره ولو أتى بهما لكان أحسن (قوله يجب ذكره) أي لفظا أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير (قوله ولا داعي الى تقدير وجودهما) أي غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع الى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذوا ارتفاع) أي محلا وكذا يقال فيما بعد قال الرودانى ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة والا طرادحتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت فانه قليل ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتي في باب التوكيد فانه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لانه في محل نصب فان ذلك شاذ لا مطرد اه (قوله أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو (قوله هو) قال في التسهيل وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما قيس وأسد وتشددهما همدان اه بزيادة كلمة من الدماميني (قوله والفروع عليها) أي المتفرعة عليها (قوله في انفصال) أي مع انفصال والظاهر أن قوله هنا في انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن (قوله اياي) قال الغزي في شرحه

واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية وأما زيد قام أبوه أو ما قام الا هو فتركيب آخر والتحقيق أن يقال تقسيم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير كأقوم والى ما يرفعهما كقام انتهى (تنبيه) انما خص ضمير الرفع بالاستتار لانه عمدة يجب ذكره فان وجد في اللفظ فذاك والا فهو موجود في النية والتقدير بخلاف ضميري النصب والجر فانهما فضلة ولا داعي الى تقدير وجودهما اذا عدما من اللفظ (وذوا ارتفاع وانفصال أنا) للمتكلم و (هو) للغائب (وأنت) للمخاطب (والفروع) عليها واضحة (لا تشتبه) عليك (وذوا انتصاب في انفصال جعلا * اياي)

اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو ايالك والغائب وهو اياه كما فعل فى المرفوع أى مع أن الثلاثة أصول فى الموضعين لان جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وانما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة فى آخره فلذلك قال والتفريع أى على اياى ليس مشكلا اه ولا بعد فى جعل الاصلين فرعين لاياى قال فى الهمع وفى اياسبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور (قوله والتفريع) لما ذكرهنا أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة (قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار الى المرفوع المتصل بقوله وألف الخ وقوله ومن ضمير الخ والى المرفوع المنفصل بقوله وذوارتفاع الخ والى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف الخ وقوله ولفظ ماجر كالفظ الخ والى المنصوب المنفصل بقوله وذوانتصاب الخ والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب الخ (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الاول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربت ضربتم ضربتن ضربت ضربا ضربا ضربوا ضربن أضرب نضرب تضرب اضربى وأما اضربا وضربتا فهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيهما وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين مع اضربى وكذا أضرب مع تضرب والاثنا عشر الاول تجرى نظائرها فى الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما فى كلام البعض وغيره من القصور (قوله مذهب البصريين الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا سميناه به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس (قوله هو الهمزة والنون) أى وزيدت الالف وقفا لبيان الحركة فهى كهاء السكت (قوله والثالثة هنا) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الاولى فى الالف الاخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والاقرب الاول (قوله فانه قلب أنا) أى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه واستشكل الدمامينى كونه قلبا بأن الحرف وشبهه برىء من الصرف والقلب نوع منه (قوله حكاها) أى اللغة الخامسة (قوله وأما هما وهم وهن) أى المنفصلات (قوله وقيل غير ذلك) هو مذهب اليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهى الضمير والواو والياء اشباع وهو ضعيف ومذهب اليه جمهور البصريين من أن الميم والالف فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله

ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور ولا يكون الا متصلا ﴿تنبيه﴾ مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الاحرف الثلاثة وفيه خمس لغات ذكرها فى التسهيل فمنهن اثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهى لغة تميم والثالثة هنا بابدال همزته هاء * والرابعة آن بمدة بعد الهمزة قال الناظم من قال آن فانه قلب أنا كما قال بعض العرب راء فى رأى * والخامسة أن كعن حكاها فطرب وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هى وأما هما وهم وهن فكذلك عند أبى على وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل وقيل غير ذلك

(قوله وأما اضربا وضربتا أى وكذلك يضربان وتضربان وقوله وكذا اضربوا أى ويضربون وتضربون وقوله واضربن أى ويضربن وتضربن وبقى عليه أن يزيد على ماذكره يضرب مع ضرب وتضرب للغائبة مع ضربت تأمل اه)

فالضمير عند البصريين أن الخ) وذهب الفراء الى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن همع (قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوانى وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الايراد والجواب المذكورين يجرى فى اياى وأجيب أيضا عن الايراد فيها بأن اياما مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهى اللواحق فانتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لا يا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب (قوله كالاسم) أى كالتاء الواقعة اسما فى نحو ضربت وقوله وتصرفا أى فى الجملة اذ تاء أنت لا تصرف ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج الى قولنا فى الجملة (قوله وذهب الخليل الخ) وقيل الضمير هو اللواحق وايا عماد أى حرف زائد تعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وايا اسم ظاهر أضيف اليها (قوله الى أنها ضمائر) أى وايا مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة فى قوله فاياه وايا الشواب اضافة العام للخاص لان اياما مشتركة كما مر وردّ بانه لو صح ذلك لوجب اعرابها لان المبنى اذا لزم الاضافة أعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناظم) وجعل اضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى * علا زيدنا يوم النقار أس زيدكم (قوله وفى اختيار) مفهومه أنه فى حال الضرورة يجىء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع فى الشعر وان كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل الا أن يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فانه لم يأخذ له مفهوما وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبقى عليه أسباب أخر ذكرها فى التصريح منها أن يرفع الضمير مصدر مضاف الى منصوب نحو ينصركم نحن كنتم ظافرين أو يرفع بصفة جارية على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفى نحو ما هن أمهاتهم وأن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وأن يلى واو المصاحبة كقوله

وأما أنت فالضمير عند البصريين أن والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا وأما اياى فذهب سيبويه الى أن اياه هو الضمير ولواحقه وهى الياء من اياى والكاف من اياك والهاء من اياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة وذهب الخليل الى أنها ضمائر واختاره الناظم (وفى اختيار لا يجىء) الضمير (المنفصل * اذا تأتى أن يجىء) الضمير (المتصل) لان الغرض من وضع المضمرات انما هو الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه الا حيث لم يتأت الاتصال لضرورة نظم كقوله

فما ليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون وإياها بها مثلا بعدى

وأن يلى اما المكسورة نحو اما أنا واما أنت ومن الاسباب التى عدّها فى التصريح أن ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك وردّه الدمامينى بجواز اتصاله فاصلا بين المتضايفين كأن يقال عجبت من ضربك الامير بحر الامير (قوله فاذكرهم) بالنصب جوابا للنفى وبالرفع عطفا على أصاحب والضمير يرجع الى قومه لا الى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصاحب قوما فأذكراهم قومى الا يزيدون قومى حبا الىّ لكثرة ثنائهم على قومى والشاهد فى هم الاخير الذى هو فاعل يزيد كذا فى المغنى واستقرب الدمامينى أن الذكر قلبى بمعنى التذكر وأن زيادتهم قومه حبا اليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمنى أن يكون فاعل يزيد ضمير ما يرجع الى الذكر القلبى المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيدا للمتصل لانه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا (قوله بالباعث) الباء متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه على حدّ قوله * بين ذراعى وجبهة الاسد * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثانى وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهاريرقال فى التصريح بمعنى الشدائد اه وتبعه شيخنا والبعض والذى فى القاموس الدهاريرأول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد والسالف ودهور دهاريرمختلفة اه وقال العينى وقولهم دهر دهاريرأى شديد كليلة لياء ويوم أيوم وساعة سوعاء والاضافة فيه مثل جرد قطيفة اه والموافق لمصدر عبارته أن يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه محصورا) أى فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا وأجاب شيخ الاسلام بان هذا مصطلح علماء المعانى أما النحاة فانما يكون الحصر عندهم بانما أو ما والا (قوله أنا الذائد) بالذال المعجمة أى المانع والحامى من الحماية وهى الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مما يحمد من الحساب لانهم يحسبونه ويعدونه عند المفاخرة قال السعد التفتازانى لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى انما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود (قوله اياك والشر) أصله احذر نفسك والشر (قوله وصل أو افصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة فى قوله وفى اختيار الخ وقوله أو افصل أى اثت بالضمير المنفصل بدلها الان

وما أصاحب من قوم فأذكرهم
الا يزيدهم حبا الىّ هم

وقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض فى دهر الدهارير

الاصل الا يزيدونهم وقد ضمنتهم أو تقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو كونه محصورا الا أو انما نحو أمر أن لا تعبدوا الا اياه ونحو قوله * أنا الذائد الحامى الذمار وانما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى لان المعنى لا يدافع الا أنا أو كون العامل محذوفا أو معنويا نحو اياك والشر وأنا زيدا لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى (وصل أو افصل هاء سلنيه وما * أشبهه) أى وما أشبه هاء سلنيه من كل ثانى ضميرين

هاء سلنيه لا يمكن فصلها إلا نها الا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل اشارة الى رجحانه مع الفعل الذى صرح به فى عبارته (قوله أولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل فى نحو ضربونا والفصل فى نحو أعطاه اياك أو اياه وأعطاك اياى أو اياك كما ستعرفه (قوله وغير مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو حبيبك فى البيت الآتى لانه وان كان فى محل رفع هو فى محل جر أيضا بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته أما اذا كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الاول المرفوع الامستترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب اياك عند من يعرب اياك مفعولا لا مضافا اليه أما عند من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله أنلزمكموها ان يسألكموها) الواو فيهما تولدت من اشباع الضمة اه شنوانى (قوله اذ يريكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام فيما اذا كان العامل فى الضميرين غير ناسخ للابتداء ويرى فى الآية حلمية وهى من نواسخ الابتداء فكان ينبغى ذكرها فى أمثلة باب خلتنيه وأجيب بان النسخ فى الآية انما هو للمفعول الثانى والثالث لا للاول والثانى اذ الاول فاعل فى الاصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفى فى قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معا فتأمل وفى الهمع اذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت (قوله ان الله ملكنكم اياهم الخ) ساقه فى التصريح حديثا والشاهد فى هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله والانفصال حينئذ أرجح) لان عمل الاسم لشبهه الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه فى اتصال الضمير به (قوله لئن كان الخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العينى والشيخ خالد زاد العينى وتسمى المؤذنة أيضا لانها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التى دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ماذكره البعض فى البيت الآتى أعنى قول الشاعر لئن كان اياه الخ من أن الموطئة هى لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العينى انه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد فى الشطر الثانى فقط وقول العينى الشاهد فيه وفى الاول لا يلتفت اليه كما نبه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العينى وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان أى ومنعيكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس

أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما ضمير ناسخ للابتداء سواء كان فعلا نحو سلنيه وسلنى اياه والدرهم أعطيتكه وأعطيتكاه اياه والاتصال حينئذ أرجح قال تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسألكموها اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا ومن الفضل ان الله ملكنكم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم أواسما نحو الدرهم أنا معطيكه ومعطيكاه اياه والانفصال حينئذ أرجح ومن الاتصال قوله

لئن كان حبيبك حقا يقينا

وقوله * ومنعكها بشئ يستطاع و (فى) هاء

تسمى سكاب مذكورة في الابيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياها والباء اما صلة المنع ويستطاع خبر منع أي منعك اياها مني بأي شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجه همتك العلية اليها وامازائدة في خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وأبيت اللعن كانت تحية الملوك في الجاهلية أي أبيت أسباب لعن الناس لك والواو في ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور في لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء من شرح شواهد المغني للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما (قوله وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كان زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو ما قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الا فكما لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا في ندور وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسي وليسك شاذ (قوله الخلف) أي في الراجح من الوجهين كما يشير اليه قول الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لعمر ابن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنا منه أنه الدجال ولعل هذا الترديد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها الخ) قبله

دع الخمر يشربها الغواة فاني * رأيت أخاها مغنيا بمكانها

يخاطب غلاما له ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر في يكنها يرجع الى أخيها والبارز اليها وقوله أو تكنه بالعكس والمراد بأمه شجرة الكرم (قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لاما هنا ولو قال عطفا على قوله لانه الاصل ولمشابهة خلتنيه الخ لكان حسنا (قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لان كلا من الضميرين في البابين منصوب وأولهما أخص (قوله بلغت) الظاهر أنه بناء المتكلم أي أخبرت بصنع امرئ بر بفتح الباء أي محسن اخا لكه بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس (قوله لان الضمير الخ) رده الناظم في شرح الكافية بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الاول بل رجحانه لأنه مبتدأ في الاصل وهو ممتنع بالاجماع وأجاب الرضي بان قرب الاول من الفعل منع من رعاية الاصل (قوله وكلاهما) أي البابين أي فصلهما مسموع (قوله لئن كان اياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول (قوله أخي حسبتك اياه) الظاهر أن أخي مبتدأ وحسبتك اياه خبر وأن الكلام

كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ للابتداء (واتصالا * أختار) في البابين لانه الاصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله وقول الشاعر فان لا يكنها أو تكنه فانه أخوها غذته أمه بلبانها وأما الاتصال في باب خال فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله بلغت صنع امرئ برا خالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا * وأما (غيري) سيبويه والاكثر فانه (اختار الانفصالا) فيهما لان الضمير في البابين خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع فمن الاول قوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ومن الثاني قوله

أخي حسبتك اياه وقد ملئت * أرجاء صدرك بالأضغان والاحن

(تنبيه) وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال لانه خبر مبتدا في الاصل وقد جوزه عن الفعل منصوب آخر

بخلاف ما كنته فانه خبر مبتدأ في الأصل ولكنه شبيه بما عشر بشبه في أنه لم يحجزه الاضمير مرفوع والمرفوع لم يحجز عن الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير الاخص منهما وجوبا (في) حال (اتصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال (وقدم من ماشئت) من الاخص وغير الاخص (في انفصال) نحو سلني اياه وسله اياي والدرهم أعطيتكه اياه وأعطيته اياك والصديق كنت اياه وكان اياي وهكذا الى آخره ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم ويتنبه بما حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان أو احدى اخواتها أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع فخرج بمثل الكاف من نحو أكرمتك ودخل بمثل الهاء من نحو قوله

ومنعكها بشئ يستطاع

فان الهاء ثاني ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لانه مجرور باضافة المصدر اليه (وفي اتحاد الرتبة) وهو أن لا يكون فيهما أخص بأن يكونا معا ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة (الزم فصلا) نحو سلني اياي وأعطيتك اياك وخلته اياه ولا يجوز سلنيني ولا أعطيتكك ولا خلتهه (وقد

من باب الاشتغال لا أن أخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنوشري قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية والارجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والاضغان والاحن جمعا ضغن واحنة بكسر أولهما وهما الحقد (قوله والمرفوع لجزء من الفعل) أي فالفصل به كلا فصل (قوله وقدم الاخص الخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الامرين في باب سلنيه بتقديم الاخص وأنه اذا قدم غير الاخص تعين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيده صريحا لجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الاعرف أفاده سم وانما وجب تقديم الاخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قدموه على القوي في نحو ضربني لتقوي به توغله في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا (قوله في الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كضربونا (قوله وحسبتنيك) كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الياء أي في مثال آخر غير ما تقدم فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أي الا ما ندر من قول عثمان أراهم في الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في ركن (قوله وقدم من ماشئت في انفصال) أي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو يزيد أعطيتك اياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الاخص في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخيرة منه واجب فافهم (قوله أو ثاني ضميرين الخ) أي سواء كان العامل فيهما ناسخا أو لا فدخل باب أسأل وخال (قوله وفي اتحاد الرتبة) متعلق بباب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم (قوله الزم فصلا) أي على الصحيح كما يصرح به قول المرادي أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أي سواء اختلف ضميرا الغيبة فيما يأتي أو اتفقا (قوله وخلته اياه) وانعقاد المبتدا والخبر من مفعولي خال هنا

يصح الغيب) أي كونهما للغيبة (فيه) أي في الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وأنضره هموها وقوله * لوجهك في الاحسان بسط وبهجة * أنالهما ه قفوا كرم والد وقوله * وقد جعلت . (١٥١) نفسي تطيب لضغمة * لضغمهما ها يقرع العظم نابها

على حد شعري شعري كما قاله زكريا (قوله أي كونهما للغيبة) كان الظاهر أن يقول أي وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير ضائعا لعلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميري غيبة (قوله وأنضرهموها) الضمير الثاني للوجوه وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فاما أن يجري على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة (قوله لوجهك في الاحسان) أي في وقت الاحسان والبسط البشاشة والبهجة الحسن والقفو الاتباع والمراد أن ذلك وراثة من آبائه وليس عارضا فيه (قوله وقد جعلت نفسي الخ) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتكي من قريبين له يؤذيانه والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لعض الانسان عند ها على يده واللام في لضغمة بمعنى الباء وفي لضغمهما ها للتعليل والضميران مفعولان لضغم الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أي لأجل ضغم الدهر القريبين اياها أي مثل الضغمة التي ضغمت بها ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا والاضافة في نابها لادنى ملابسة (قوله أن يختلف لفظاهما) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا أو مثنى والآخر جمعا كما يفيده ما بعده (قوله ولم يكن الاول مرفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيدا أعطاه والزيدون العمرون أعطوهم فلا يجب الفصل هنا لان استتار الضمير الاول في الاول ونحو الفتاه للثاني لفظا في الثاني مانع من توالي المثلين المستثقل واختلاف المحل مانع من ايهام التأكيد ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضربه عمرو فقد أخطأ من وجهين لانه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد (قوله لم يجز) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير في كلامهم أعطاه اياه وينبغي أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الاشباع كما في عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت بها تعين الانفصال (قوله وكذا) أي كاتفاقهما في الافراد والتذكير في نحو اعطاه اياه (قوله وتقاربت الها آن) وبالاولى اذا توالتا نحو اعطاهها (قوله ازداد الانفصال الخ) يقتضي أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم (قوله على معنى نوع الخ) أي

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما في هذه الشواهد قال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فأعطاه اياه ولو قال فاعطاهوه بالاتصال لم يجز لما في ذلك من استثقال توالي المثلين مع ايهام كون الثاني تأكيدا للاول وكذا لو اتفقا في الافراد والتأنيث نحو أعطاها اياها أو في التثنية أو الجمع نحو أعطاهما اياهما أو أعطاهم اياهم أو أعطاهن اياهن فالاتصال في هذا وأمثاله ممتنع هذه عبارته في بعض كتبه ثم قال فان اختلفا وتقاربت الها آن نحو أعطاهوها واعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة لان فيه تخلصا من قرب الهاء من الهاء اذ ليس بينهما فصل الا بالواو في نحو اعطاهوها وبالالف في نحو اعطاهاه بخلاف أنضرهموها وأنالهماه وشبهه * (تنبيه) * قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ (وقبل يا النفس) دون غيرها من المضمرات

ووكل بيان ذلك النوع الى الموقف (قوله مطلقا) أى ماضيا أومضارعا أوأمرا متصرفا أوجامدا كما مثل (قوله نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها فى حروف المعانى وأن المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الرودانى بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأى حرف لو فرض الحجز به وقال الدنوشرى الظاهر أنها حرف مبنى وذكر المغنى لها فى أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى (قوله مكسورة) أى مناسبة لياء المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر فى ماخلا وماعدا الوجود ما المصدرية التى لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة فقوله ان قدرتهن أفعالا لا يظهر الا فى حاشا كذا فى يس عن اللقانى ولهذا قال فى المغنى وحاشا ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل (قوله وعليه رجلا ليسنى) فى المغنى أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن انسانا تهدده أى ليلزم رجلا غيرى اه فدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغى أن لا ينوب عنهما الاسم (قوله وندر ليسنى بغير نون) وانما جاز حذف النون فيها لانها لا تتصرف فاشبهت الحروف الآتى بيانها ذكريا (قوله اذ ذهب الخ) صدره * عددت قومى كعديد الطيس * بفتح الطاء أى الرمل الكثير وفى قوله ليسى شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء (قوله نحو تأمروننى) بنون واحدة مخففة (يقوله فالصحيح أن المحذوفة الخ) لانها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا فى قراءة السوسى * وما يشعركم بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى وللاحتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون الوقاية لانها منشأ الثقل فهى أولى بالحذف ولانها للامر استحسانى ولا دلالة لها على شئ بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل بقى ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال فى البسيط اجماعا وقال المصنف فى شرح التسهيل على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يحوز حذفه أفاده الدماميني (قوله لانها تقى الفعل الكسر) أى الذى يدخل مثله فى الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أى والكسر أخو الحرف عنه الفعل كما سيين عن الجر أما الكسر الذى ليس بهذه المثابة فلا حاجة الى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا فى شرح الجامع قال زكريا والتعليل المذكور ظاهر فى غير المعتل أما فيه نحو دعاورمى فلا فكان ينبغى أن يزاد وألحق المعتل بغيره طرد اللباب اه وكان ينبغى أن يزاد أيضا وتقى ما تتصل

(قوله تهدده الصواب يهدده من هدد كما فى كتب اللغة اه)

(مع الفعل) مطلقا (التزم نون وقاية) مكسورة نحو دعانى ويكرمنى وأعطنى وقام القوم ماخلانى وما عدانى وحاشانى ان قدرتهن أفعالا وما أحسننى ان اتقيت الله وعليه رجلا ليسنى وندر ليسنى بغير نون كما أشار اليه بقوله (وليسنى قد نظم) أى فى قوله

اذ ذهب القوم الكرام ليسى * وجوز الكوفيون ما أحسنى بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل وأما نحو تأمروننى فالصحيح أن المحذوف نون الرفع * تنبيه * مذهب الجمهور أنها انما سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل الكسر وقال الناظم بل لانها تقى الفعل اللبس فى أكرمنى فى الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة ففعل الامر

به غير الفعل من تغيير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل (قوله ثم حمل الماضي الخ) قال البعض ظاهره أنه لا لبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في نحو ضربني اذ لولا النون لالتبس الماضي بالاسم فان الضرب نوع من العسل اه وفيه أنه انما يتجه اذا كان مراده مطلق اللبس أما اذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله في نحو أكرمني الخ فلا فتدبر (قوله لمشابهته له) أي في المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالي الامثال فألل للجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قولي الناظم وان كان قوله الثاني انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخر مقابل لما في المتن ثم أشار الى ما في المتن مؤيدا له بموافقة الفراء فقال وقال الفراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعلى بلا نون والاقل لعلني ولو جرى على ما توافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلى بلا نون والضرورة لعلني ويمكن تطبيق قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقل الضرورة لكن قد يتوقف في كون لعلني ضرورة ثم رأيت ابن الناظم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل (قوله فالاكثر لعلى بلا نون والاقل لعلني) أفعل التفضيل في الموضعين على غير بابه (قوله فقلت أعيراني الخ) القدوم آلة النحت وأخط أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله لانها تستعمل الخ) ولتعدد المعارض فيها قوي على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فان المعارض فيها توالي الامثال فقط (قوله وحذفها لكراهة توالي الامثال) مبني على أن المحذوفة في اني نون الوقاية لانها منشأ الثقل وقيل الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل اللامات التي يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجري في انا فقيل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل أحد بعتدبه انها الثالثة لانها اسم كذا في الرودا في (قوله لست من قيس الخ) يجوز في قيس الصرف على ارادة أبي القبيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثاني أوفق بالقافية (قوله لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه يقال في لدن بالضم لدى بغير نون وفي لدن بالسكون لدني بالنون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز أن

ألحقوها من غيره ثم حمل الماضي والمضارع على الامر (وليتني) بثبوت نون الوقاية (فشا) حملا على الفعل لمشابهته له مع عدم المعارض (وليتي) بحذفها (ندرا) ومنه قوله كنية جابر اذ قال ليتي * وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتي وليتني وظاهره الجواز في الاختيار (ومع لعل اعكس) هذا الحكم فالاكثر لعلى بلا نون والاقل لعلني ومنه قوله فقلت أعيراني القدوم لعلني أخط بها قبر الأبيض ماجد ومع قلته هو أكثر من ليتي نبه على ذلك في الكافية وانما نسعفت لعل عن أخواتها لانها تستعمل جارة نحو

لعل أبي المغوار منك قريب

وفي بعض لغاتها العن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وكن مخيرا في) أخوات ليت ولعل (الباقيات) على السواء فتقول اني وانني وكأني وكأنني ولكني ولكنني فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة وحذفها لكراهة توالي الامثال (واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا) من العرب فقال

أيها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني

وهو في غاية الندرة والكثير

مني وعني بثبوت نون الوقاية وانما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وفي لدني) بالتشديد (لدني) بالتخفيف (قل) أي لدني بغير نون الوقاية قل في لدني بثبوتها ومنه قراءة نافع قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون وضم الدال وقرأ الجمهور بالتشديد (وفي *

تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغة وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر في كلام سيبويه لانها انما يؤتى بها في مثل ذلك لتقي الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التي تلحقها النون للمحافظة على سكون البناء الاصلي لا يحتملها ما في الآية لضم دال ما فيها وأما ما ذكره البعض تبعا للدماميني من الجواب بأن نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لا ضميرا فغير رده مامر في كلام سيبويه من أنه يقال في لدبا لضم لدى بغير نون اصراحته في أنه يضاف الى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبي) راجع للامرين قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فان ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي على ما يأتي فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اه زكريا قال الرودانيّ والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان (قوله قديني) أي يأتي وأشار بقد الى قله الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح (قوله قدني من نصر الحبيبين قدي) قيل أراد بهما عبد الله بن الزبير وأباه مصعبا على التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر ويروى الحبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير وقيل على ارادة أبي خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الاصل قدبا السكون وحركت بالكسر لاجل الروي فتسكون الياء للاشباع لا للمتكلم قال الرودانيّ أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من يبقيه على الكسر والياء للاشباع اه وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الاضافة لياء المتكلم (قوله وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويروى بعضها الى بعض (قوله والنون أشهر) راجع الى قول المصنف وفي قدني وقطني الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا مصغرا رودا بمعنى امهالا تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح في باب أسماء الافعال والاصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كما زعمه العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وملأن بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذي جوزه البعض يخرج الى تجوز (قوله بمعنى أكتفي) كان الصواب بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما في الجنى الداني لابن أم قاسم واستقر به الدماميني لان مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفي كلام التفتازاني مجيء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الافعال) أي التي تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية

قدني وقطني) بمعنى حسبي (الحذف) للنون (أيضا قديني) قليلا ومنه قوله جامعا بين اللغتين في قدني
قدني من نصر الحبيبين قدي
وفي الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها ويروى قطني قطني بنون الوقاية وقط قط بالتنوين والنون أشهر ومنه قوله امتلأ الحوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون الى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدي وقطي بغير نون كما تقول حسبي ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفي قال قدني وقطني بالنون كغيرهما من أسماء الافعال

لكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدراكني وعليكني وسمع الفراء مكانكني أي انتظرني وانما اتصلت بها نون الوقاية حملا لها على مدلولاتها وهي الافعال المتعدية وماذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الافعال هو ماصرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فانه قال وربما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا وصريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني أن يجعل يأتي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية) أي شذوذا (قوله ليرفد) بالبناء للمجهول أي يعطى (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبيه لأدخلوها على مالم يشابه الفعل من نحو غلامي فالاولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل (قوله فلما منعوها) أي للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفني عليكم) روي بحذف النون أيضا أي أخوف مخوفاتي عليكم فاندفع مايقال الحديث يقتضي أن الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما الان حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثي وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي صلى الله عليه وسلم لان أفعل التفضيل بعض مايضاف اليه نعم يبقى صوغ أفعل من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور ﴿فائدة﴾ حيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فانما يعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعي فمن لحن في غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول انه يأثم الا أن يقصد ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر

﴿العلم﴾

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل الى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لانه علامة على مسماه (قوله بعين المسمى) أي خارجا كعلم الشخص الخارجي أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتي أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا التعريف لخروجه بقوله بعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني أعني الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا في المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع لمجموع أبناء الاب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين

(خاتمة) وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود فهل أنتم صادقوني وقول الشاعر

وليس يمعفيني وفي الناس ممتع ... صديق اذا أعياعلي صديق

وقوله

وليس الموافيني ليرفد خائبا ... فان له أضعاف ما كان أملا

للتنبيه على أصل متروك وذلك لان الاصل أن تصحب نون الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها اخفاء الاعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل ومما لحقته هذه النون من الاسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب نحو ما أحسنني أن اتقيت الله والله أعلم

حينئذ فان المجموع لا وجود له الا في ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده يس والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لانه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق محذوف أي يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان المعرف هو الذي يجعل مبتدأ والتعريف هو الذي يجعل خبرا ولان علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتي (قوله بضميره) أي ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجردا عن القرائن الخارجية) أي الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كما في الرودانى (قوله النكرات) كرجل وفرس فانهما لا تعيين فيهما أصلا وكشمس وفرقانهما وان عينا فردين لكن ذلك التعيين لامر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع انما جاء من تعدد الاوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج في تعيين مسماه الى قرينة من وصف أو اضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية المعارف (قوله كأل) ولو للعهد الذهني لان المراد بمدخولها الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين (قوله كالحضور) أي في ضمير المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة أي ومرجع الغيبة يعني أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما اذا كان المرجع معرفة فالتعين ظاهر وأما اذا كان نكرة فلان معناه الشئ المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به الشئ المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشئ مبهمة فسقط ما للبعض هنا وكان عليه أن يقول أو حسية كالاشارة الحسية في اسم الاشارة لانها القرينة التي بها تعين مدلول اسم الاشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلا القرينة اسم الاشارة في قوله أو الحضور ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فتشمل الحسية فافهم (قوله لرجل) أي مخصوص وكذا يقال فيما بعده وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الارنب (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كما في القاموس (قوله وعدن لبلد) أي يساحل اليمن تصريح (قوله ولاحق لفرس) أي لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما تصريح (قوله وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين وقوله لجمل أي للنعمان ابن المنذر (قوله وواشق لكلب) قال في التصريح ذكر في النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم (قوله والمراد

ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعامله خبر ويجوز أن يكون عامله مبتدأ مؤخرا واسم يعين المسمى خبرا مقدما وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبا لكون المبتدا ملتبسا بضميره والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا أي مجردا عن القرائن الخارجية فخرج بقوله يعين المسمى النكرات وبقوله مطلقا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم اما لفظية كأل والصلة أو معنوية كالحضور والغيبة ثم العلم على نوعين جنسي وسيأتي وشخصي ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كجعفر) لرجل (وخرنقا) لامرأة وهي أخت طرفة من العبد لأمه (وقرن) لقبيلة ينسب اليها أو يس القرني (وعدن) لبلد (ولاحق) لفرس (وشذقم) لجمل (وهيلة) لشاة (وواشق) لكلب (واسما أتى) العلم والمراد

به هنا) أي بخلافه في تعريف العلم فان المراد به ماقابل الفعل والحرف ويطلق أيضا الاسم ويراد به ماقابل الصفة وقوله ماليس أي علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنيت أي سترت واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ واللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم في اللقب بمعناه وفي الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتسكنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الرودانى (قوله وهى ما صدر) أي علم مركب تركيبا اضافيا صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لان المركب الاضافى في الاول جزء العلم لا هو والثانى لا اضافة فيه أفاده الشنوانى (قوله بأب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم (قوله وهو ما أشعر) أي بحسب وضعه الاصلى لا العلمى اذ بحسب وضعه العلمى لا اشعار له الا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى والمتجه عندى أنه يشعر بحسبه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذ الاشعار الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ماذكر ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا ثم رأيت في التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الاسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل وأجيب بان ماوضع للذات أولا فهو الاسم أشعر أولم يشعر صدر أولم يصدر ثم ماوضع ثانيا وصدر فهو الكنية أشعر أولم يشعر ثم ماوضع ثالثا وأشعر فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور اليه في الموضوع أولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه في الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندى من هذا وجهان الاول أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ماصدرت بأب أو أم سواء وضعت أولا أولا أشعرت أولا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وانما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللقب عليه ماوضع ثانيا وأشعر وشمول الكنية عليه ماوضع ثالثا وصدر وعدم شمولهما على ذاك ماذكر فيلزمه عليه كون ماذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولان اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما في أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها الثانى ماقيل انه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وانما كان هذا أيضا أقرب من ذاك لما مر وفى الرودانى أن المفهوم من كلام الاقدمين أن الاسم ماوضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ماوضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ماوضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهى

به هنا ماليس بكنية ولا بلقب (و) أنى (كنية) وهى ماصدر بأب أو أم كابى بكر وأم هانئ (و) أنى (لقبا) وهو ما أشعر برفعة

متباينة اه ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله أوضعته) بفتح الضاد أو كسرها أي خسته وهاؤه عوض عن الواو (قوله يعني الاسم) تفسير للسوى وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره على الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتي بقوله لان اللقب في الاغلب الخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وان يكونا مفردين كما سيأتي للشارح لما يأتي عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم اذا لم يكن اجتماعهما على سبيل اسناد أحدهما الى الآخر والا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به (قوله لان اللقب الخ) وقيل لانه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لانه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الاغلب احتراز عن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لأوهم) يؤخذ منه أنه اذا انتفى ذلك الايهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم أفاده يس (قوله أنا ابن الخ) الشاهد في مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الرودانى وانما لقب به لانه كان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره وعمرو هذا من أحداد أوس بن الصامت قائل هذا البيت أخي عبادة بن الصامت وقوله وجدي أي من جهة الام وانما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو في الاصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومراد الشاعر أنه نسيب الطرفين (قوله بان ذا الكلب) أي صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها * عني حديثا وبعض القول تكذيب

قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها أولها

كل امرئ بحبال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر يتخذ منه القسي وببطن خبر أن اذا نصب خبرا على التعتية لعمرو وخبر ان اذا رفع على الخبرية لان (قوله وغيرها) أي اسما أو لقبا كما سيذكره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده * فاغفر له اللهم ان كان فجر * أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك واللقب والدبر رقة الخف وفجر حنث في يمينه كذا في التصريح (قوله هالك) أي ميت وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ سيد الاوس رضي الله تعالى عنه (قوله وكذلك يفعل بها مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادي الى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواه على ظاهره من

مسماه أو ضعته كزين العابدين وبطة (وأخرن ذا) أي أخر اللقب (ان سواه) يعني الاسم (صحبا) تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب في الاغلب منقول من غير الانسان كبطة فلو قدم لأوهم ارادة مسماه الاول وذلك مأمون بتأخيره وقد ندر تقديمه في قوله

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي أبوه منذر ماء السماء

وقوله

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا * ببطن شريان يعوي حوله الذيب

(تنبيه) لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

ومن تقديم الاسم عليها قوله * وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبي عمرو * وكذلك يفعل بها مع اللقب اه

العموم

العموم (قوله وقد رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواه أي وان يكن اللقب وسواه مفردين كما في الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون الامر كذلك كالكنية (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب كما أن المراد به في باب الاعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفي باب المبتدا ما قابل الجملة وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به وأما اطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فأضف حتما) لا يخفى أن الاضافة بالتأويل الآتي في الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى اسم المحدث في المعنى لانها على التأويل الآتي تكون من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى الاسم الاول الذات دون الثاني لان المقصود منه لفظه فمعناه اللفظ الواقع في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا فاضف حتما وقوله فيما سيأتي ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم والحاذق (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أي غالبا والا فقد يعكسون كما في كتب سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أي وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه في التسهيل (قوله على أنه بدل منه) أي بدل كل من كل وجوز الدنوشري وجها ثالثا وهو أن يكون تأكيدا بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنواني ونقله يس عن بعضهم وصرح به الرودانى وقال بعضهم لا يقطعان الا شذوذا (قوله باضمار فعل) أي جوازا وكذا قوله باضمار مبتدا فيجوز اظهارهما صرح به في التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضي لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذي ردف) أي تبع الاتباع الاول اصطلاحي والثاني لغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عيب وهذا الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافي ما صرح به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب ان الشرطية المدغمة في لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كأل) وكذا كون اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي قاله في التصريح (قوله عن شئ) أي معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شئ فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير

وقد رفع توهم دخول السكنية في قوله سواه بقوله (وان يكونا) أي الاسم واللقب (مفردين فأضف) الاسم الى اللقب (حتما) ان لم يمنع من الاضافة مانع على ما سيأتي بيانه هذا ما ذهب اليه جمهور البصريين نحو هذا سعيد كرز يتأولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم وذهب الكوفيون الى جواز اتباع الثاني للاول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا نحو ومررت بسعيد كرزا وكرز أي أعني كرزا وهو كرز (والا) أي وان لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو الاسم نحو عبد الله بطة أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الاضافة للطول وحينئذ (أتبع الذي ردف) وهو اللقب للاسم في الاعراب بيانا أو بدلا ولك القطع على ما تقدم وكذا ان كانا مفردين ومنع من

الاضافة مانع كأل نحو الحرث كبرز (ومنه) أي بعض العلم (منقول) عن شئ

مضاف فى الثانية أى معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف فى الاولى أى عن لفظ شئ الخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف بقى أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اهـ (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ما وضع لشئ ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كاسامة علما لشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوانى وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الرودانى من أن جعل أل للعهد الحضورى يقتضى أن سعادا مسمى به امرأة غير الاولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبولؤ حباب) أى جبان على ما قيل ولم أجده فى القاموس ولا غيره وفى القاموس أنهم سموا بضموم الحاء اناسا وشيطانا ويطلقونه على الحية وسموا بفتوحها ومكسورها اناسا وذكر للثلاثة معانى أخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله وبرده مفعول له وقد يقال لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل على الغالب مالم يصرفه عنه صارف وكذا يقال فى الشاهد بعده (قوله وذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم قاله الدماميني (قوله اذ لا واسطة الخ) علة لقدر أى وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا واسطة (قوله لا منقول ولا مرتجل) أما الاول فلان النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له وأما الثانى فلانه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلى لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم فى الآيات البينات (قوله كلها منقولة) أى لان الاصل فى الاسماء التنكير ولا يضر جهل المعنى الاصلى للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل (قوله كلها مرتجلة) مبنى على قوله ان المرتجل مالم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الاعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما أمر اتفاقى لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازانى العلم ما وضع

سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عنه مصدر (كفضل و) اسم عين مثل (أسد) واسم فاعل كحارث واسم مفعول كمسعود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر علم فرس قال الشاعر

أبولؤ حباب سارق الضيف برده * وجدى يا حجاج فارس شمرا * وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر

ويشكر الله لا يشكره وجملة وستأتى (و) بعضه الآخر (ذو ارتجال) اذ لا واسطة على المشهور وذهب بعضهم الى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وعن سيبويه أن الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة والمرتجل هو ما استعمل من أول الامر علما (كسعاد) علم امرأة

لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كاسامة علما لشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الاولى أن يقول ماوضع لشئ لم يسبق وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو كما فى أقتت فهو منقول من جمع لامرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع مايوهمه ظاهر المتن من عطفه على ماقبله المقتضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مركب مزجى والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدى لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أى ذؤابتاها (قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار فى البيت السابق وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة بأطرقا لان السالك فيها يقول لصاحبه أطرقا أى اسكتا مخافة ومهابة قاله العينى (قوله نبئت) أى أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التى نابت عن الفاعل الثانى أخوالى والى بنى يزيد بدل أو بيان لاخوالى الثالث جملة لهم فديد أى صياح وظلما مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا فى التصريح وأنت خبير بانه حيث كان العامل فى ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون كان هو والجار يجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة والشاهد فى يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال والمشهور فى يزيد فى البيت أنه بالياء التحتية وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب اليه البرود التريدية رده ابن الحاجب كما فى ذكر يا بأن الرواية انما صحت بالتحتية وبان تزيد بالفوقية لم يسمع الا مفردا لا جملة ونظير يزيد فى هذا البيت جلا فى قوله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * على القول بأنه علم محكى منقول من نحو زيد جلا فيكون من جملة لا من نحو جلا زيد والا كان مفردا منصرفا لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها كذا فى المغنى والدماميني (قوله ومنه اصمت) بهمزة قطع وميم مكسورة وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم و بهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لان الاعلام كثيرا مايغير لفظها عند النقل كما فى التصريح (قوله أشلى)

(وأدد) علم رجل (و) من المنقول ما أصله الذى نقل عنه (جملة) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحره وشاب قرناها أو ضمير بارز كأطرقا علم مفازة قال الشاعر

على أطرقا باليات الخيام
أو مستتر كيزيد فى قوله
نبئت أخوالى بنى يزيد
ظلما علينا لهم فديد
ومنه اصمت علم مفازة
قال الشاعر
أشلى سلوقية باتت وباتت بها
بوحش اصمت فى أصلابها أود

أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء فى بها بمعنى مع وقوله بوحش صفة أشلى وقوله فى أصلابها أو دأى عوج جملة فى محل نصب صفة لسلوقية وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان اصمت فى البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة بزيد فى البيت السابق وكون التحريك فى الضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عد اصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر وهو يشكر وهو يؤيد ما قلناه فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددى فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كزيد قائم كل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكر لانه شبيه بالمركب الاسنادى فكأنه داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا للمجرور وهو معطى ماله لو سمى به وحده بأن يضعف آخره ان كان لينا كنى ولا يضعف بل يجعل كيدودم ان كان صحيحا كمن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاضافة فى ثلاثى أو ثنائى صحيح كرب ومن والحكاية فى ثنائى معتل كنى فان كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما مكملا أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمى به وحده فيقال فى بزيد جاء بى زيد كذا فى الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب وقيل مبنى لا محكى وذكر فى التسهيل أنه ربما أضيف صدر فى الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاء برق نحره واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يحكى فيهما الا الحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا قت ورأيت قتا ومررت بقت أفاده الدماميني (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لمفهوم قوله سابقا وجملة فعليه (قوله ومن العلم) الاولى ومن المنقول (قوله بمزج) أى مع مزج (قوله منزلا ثانيهما) حال من ضمير جعلا الراجع الى الاسمين وقوله منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعترض اللقانى هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معديكرب ولا نحو سيبويه ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة فى أحوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا

تنبيه حكم العلم المركب تركيب اسناد وهو المنقول من جملة أن يحكى أصله ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدا وخبر لكنه بمقتضى القياس جائز اه (و) من العلم (ما مزج ركبا) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة تاء التأنيث مما قبلها نحو بعلبك وحضرموت

الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التأنيث التي قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت وأخت دون هاء التأنيث فتأمل (قوله ومعد يكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا لكن قال في باب النداء معنى معد يكرب عداه الكرب أي تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرمى فلا شذوذ في كسر داله لا مفعل فانه خلاف المعنى المذكور وقاله الرودانى ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه اذ القياس تشديدها كما في مرمى (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لانهما ليسا للبناء (قوله تشبيها بخمسة عشر) أي تشبيها بصنف آخر من المزجي وهو المركب العددي فلا يقتضي كلامه أن العددي ليس من المزجي كما زعمه البعض تبعا لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلي كما مر لكن قال يس اذا كان العددي من المزجي ورد أنه اذا سمي به يحكى كما صرح به اللقاني والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لان كلامه في المزجي غير العددي (قوله وقد يضاف صدره الى عجزه) فيخفض العجز و يعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز ويجرى الاول بوجوه الاعراب الا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معد يكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه دماميني بايضاح وزيادة من الهمع (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لان مراده بما سلف كون الكسر الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وأما أصل البناء فلان به اسم صوت وهو مبني لما سيأتي في بابه فيبنى سيبويه تغليبا لجانب الصوت لانه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله في الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) نبه على حكمة تعداد المثال ويحتمل أن تكون حكمته الاشارة الى أنه لا فرق في الجزء الاول بين أن يكون معربا بالحركات أو الحروف وفي الثاني بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غيره من المتضايفين) أي لانهم أجروا على كنيته أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزأين وأعطوا جزأه الاخير حكم العلم فمنعوا صرف أوبر وهريرة في بنات أوبر وأبي هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أي العرب واسناد الوضع للمبهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع على الاصح هو الله تعالى وفي كلامه اشارة الى أن علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسي لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله

ومعد يكرب وسيبويه و (ذا) المركب تركيب مزج ان (بغير ويه تم) أي ختم (أعربا) اعراب مالا ينصرف على الجزء الثاني والجزء الاول يبنى على الفتح مالم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح تشبيها بخمسة عشر وقد يضاف صدره الى عجزه والاول هو الاشهر أما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فانه مبني على الكسر لما سلف وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغيرويه (وشاع في الاعلام ذو الاضافه) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة التنوين وهو على ضربين غير كنية (كعبد شمس و) كنية مثل (أبي قحافه) واعرابه اعراب غيره من المتضايفين (ووضعوا البعض الاجناس) التي لا تؤلف غالبا كالسباع

والوحوش و الاحناش (علم) عوضا عما فاتهما من وضع الاعلام لاشخاصها لعدم الداعي اليه وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو (كعلم الاشخاص لفظا) فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا تنعت بالنكرة ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن آوى والزيادة في سحبان علم التسبيح وكيسان علم على الغدر وعلم مفعول بوضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ونقظا تمييز أي العلم الجنسي كالعلم الشخصي من حيث اللفظ (وهو) من جهة المعنى (عم) وشاع في أمته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وأنه في الشياع كأسد وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس

والوحوش) عطف عام لشموله مالا يعد وبنابه وقوله والاحناش بحاء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لان الحنش كما في القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الارض وهي صغار دوابها (قوله لعدم الداعي) علة للفوات والداعي هو الالفة (قوله وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدا محذوف والاولى أنه نعت لعلم (قوله فلا يضاف) أي ما دامت علميته فان نكر جازت اضافته وكذا يقال فيما بعده *(فائدة)* قد تنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات وينبغي أن يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر الى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون الا علم الشمول التوكيدي كأجمع فيقال أجمعون (قوله ويبتدأ به) أي بلا مسوغ وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) انما قيد به لان تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة (قوله في بنات أوبر) علم على ضرب ردي عمن الكلأة (قوله وابن آوى) علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الاظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري اه تصريح (قوله علم التسبيح) أي عند قطعه عن الاضافة كما عليه البيضاوي أو مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح كخاتم طيء وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضي لا دليل على علميته لان أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقد جاء باللام كقوله * سبحانك اللهم ذا السبحان * قالوا دليل علميته قوله * سبحان من علقمة الفاخر * ولا مانع من أن يقال حذف المضاف اليه ونوي وبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أي وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة وهكذا قوله علم على الغدر (قوله عم) فعل ماض كما أشار اليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله في أمته) أي جماعته وأفراده (قوله وانه في الشياع كأسد) أي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بين اسم الجنس) أي الذي هو النكرة كما للآمدي وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما في حواشي شيخنا السيد أن

النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الأشارة الى الفرق) أى بين علم الجنس واسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين والصحيح عندى منهما الثانى وان اقتصر البعض على الاول لان التعين سواء كان شخصيا كما فى علم الشخص أو ذهنيا كما فى علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به فلو كان جزأ داخلا فى مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيا أو جنسيا أمرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى اعتبارى وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة وكل من اللازمين فى غاية البعد ان لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر قال البعض ولى فيه وقفة لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا فى اجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول ال الجنسية فى قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة بنا فى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل اليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال العلامة سم فى الآيات البينات عند قول ابن السبكى العلم ما وضع لمعين الخ ما نصه فيه أى فى تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا اذ الواضع انما يضع لمعين فقوله أى المخلى خرج النكرة ممنوع ويجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فانه وان وضع لمعين لم يعتبر تعينه اه وقد عرف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه فتبين أن تعين الموضوع له حاصل فى النكرة أيضا وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين فى المعرفة وعدم اعتباره فى النكرة فوجود التعين المراد من الحضور فى عبارة من عبر به فى اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة واستناده الى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى من باب الاشتباه لان المراد بقولهم من حيث هى فى كلامهم على مدخول أل الجنسية

فى الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا وفى كلام سيبويه الاشارة الى الفرق فان كلامه فى هذا حاصله

عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لانه معتبر فى مدخولها كما صرح به السعد فى مطوله ومختصره فى الكلام على تعريف المسند اليه بأل وكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الاول على اعتبار التعين بجوهره والثانى بقرينة أل والمراد بقولهم من حيث هى فى تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبيهه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة نافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لان النكرة تطلق اطلاقين خاصا وعاما كما قالوه ليس وغيره فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص اذا أشرقت فى سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت الخلال وفقته بحدا فيرها والله ولى التوفيق وكثيرا ما يخطر ببالى فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والاضافة وهو فرق نفيس وفى ظنى أنى رأيت ما يؤيده فى كلام بعضهم والذى استوجهه الشيخ الغنيمى وتلميذه الشبراملسى أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتبارى وأن كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله فى فرقنا أيضا هذا وفى حواشى شيخنا السيد أن المراد بالذهن فى هذا المقام ذهن المخاطب لان المعتبر فى جميع المعارف تعينها وعهدها فى ذهن المخاطب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك فى دروسه ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الاول وهو المحقق الخبيصرى وشاهى شيخ القرافى صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك (قوله ان هذه الاسماء) أى أعلام الاجناس (قوله للحقائق المتحدة فى الذهن) أى المتوحدة فيه وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين فى علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب الى كلامه (قوله ومثله) أى نظيره وشبهه فى اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع الى الحقائق المتحدة فى الذهن وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الاسماء أى وتماثلها

أن هذه الاسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد

يقتضى

يقتضى أن ماثبت لأحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أى التى هى أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أى للمذكور من تلك الحقائق علم لان العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وايضاح لما قاله سيبويه فى علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أى حالة كون الواحد غير ملتبس بتعينه فى أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أى اطلاقا جاريا على أصل وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق بأطلقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ماقدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فاذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان اطلاقا حقيقيا والا كان مجازا وكذا يقال فى علم الجنس اذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله القاكهى وماذكر من التفصيل هو الذى قاله السعد فى مطوله والذى قاله الكمال ابن الهمام ونقله عن المتقدمين أن اطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقا (قوله واذا أطلقت أسامة على واحد) أى معين كما فى هذا أسامة مقبلا أو مبهم كما فى ان رأيت أسامة ففر منه (قوله فانما أردت الحقيقة) أى لاحظت حال اطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذى استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة فى الفرد ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فاذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه فى الاطلاق الحقيقى أى واذا أطلقت أسامة على واحد اطلاقا حقيقيا فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أى وجودها فى ضمن الافراد المستعمل فيها اللفظ وقوله لجاء التعدد أى تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أى لزوما من الاطلاق والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التى توجد فى ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أى باعتبار الاطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول لجاء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله وهى) أى مسئلة الفرق (قوله للفجره) لم يقل للفجور لان فعال من أعلام المؤنث (قوله بمعنى الفجور) أى لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت فى البيت قبله والخطة بالضم الخصلة وأما بالكسر فالارض التى يخط عليها للحاز وتبنى (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أى الى كيسان (قوله يكون للذوات والمعانى) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار المصدق لا المفهوم الذى هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعانى (قوله فجاء علم الجنس لما

بين الموضوع له علم قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة أن أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه فى أصل وضعه وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن فاذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه واذا أطلقت أسامة على واحد فانما أردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع قال الانبابى شارح الجزولية وهى مسئلة مشكلة (من ذا) الموضوع علما للجنس (أم عريط) وشبوة (للعقرب وهكذا ثعالة) وأبو الحصين (للثعلب) وأسامة وأبو الحرث للاسد وذؤالة وأبو جعدة للذئب (ومثله برة) علم (للبره) بمعنى البر و(كذا فجار) بالكسر كذام (علم للفجره) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق وقد جمعهما الشاعر فى قوله

أنا اقتسمنا خطتينا بيننا
فحملت برة واحتملت فجار

ومثله كيسان علم الغدر ومنه قوله * اذا مادعوا كيسان كانت كهولهم
الى الغدر أدنى من شبابهم المرد * وكذا أم قشعم للموت وأم صبور للامر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعانى ويكون اسما وكنية * خاتمة * قد جاء علم الجنس لما

يؤلف) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقولهم للبغل أبو الاثقال وللجمل أبو أيوب وللحمار أبو صابر وللدجاجة أم جعفر وللشاة أم الاشعث وللنملة أم الاحوال (قوله هيان بن بيان) هو من أسماء الاضداد لان لمجهولات مستصعبة خفية لاهينة بينة (قوله وهو قليل) لان الاشياء المألوفة توضع الاعلام لآحادها لا لأجناسها

﴿اسم الاشارة﴾

أي اسم تصحبه الاشارة الحسية وهي التي بأحد الاعضاء (قوله لمشار اليه) أي اشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لان الاشارة بذلك ذهنية ولا دور في التعريف لان أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر صرح بجميع ذلك الدماميني وأما الجواب بأن الاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فالاشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الاشارة حسية يستلزم كون المشار اليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله في غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف في ذلك بيناه في رسالتنا في الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله بحصر أفراده) أي أفراد اسم الاشارة وهي سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكر وعشرة للمفردة المؤنثة وذان وتان وأولى بالمد والقصر فقوله وهي ستة غير ظاهر الا أن يقال جعله أفراد اسم الاشارة ستة باعتبار المشار اليه وان كانت في نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار اليه يندفع ما يقال كيف عد اسم اشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بدا) تقديم الجار والمجرور للحصر الاضافي أي بالنسبة الى الصيغ المذكورة في المتن فالمعنى بدا لا بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافي أنه يشار الى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح وزاد في التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام قال الدماميني وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسئل عن هذا في باب النداء عند ذكر آ في حروف نداء البعيد فيقال في أي موضع يكون آ اسما اه باختصار (واعلم) أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الاصل لا ثنائي وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ولا ثنائي وألفه أصلية مثل ما كما يقوله السيرافي لغلبة أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شئ من الثنائي كذلك وأصله ذي بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت

يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب هيان بن بيان ولفرس أبو المضاء وللاحمق أبو الدغفاء وهو قليل

﴿اسم الاشارة﴾

اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده بالعد وهي ستة لانه اما مذكر أو مؤنث وكل منهما اما مفرد أو مثنى أو مجموع (بدا)

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعه وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه وما أشار اليه الشارح تبعا للكودى من أن ممتنعه خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا ممنوع كما تقدم بيانه فى قول المصنف والامر ان لم يك للنون محل الخ كذا قال البعض وهو مبنى على ماذكره هنالك من الضابط وقد أسلفنا هنالك أن صاحب المغنى جوز الوجهين فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفدهو الكلام * وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله وها ذانك وها تانك وهؤلائك) أى على الاصح عند أبى حيان وغيره وقيل لايجمع بين الكاف وها التنبيه فى مثنى أو جمع وعليه المصنف فى شرح التسهيل والقولان ذكرهما فى الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالامثلة الثلاثة الاخيرة (قوله لكن هذا الثانى قليل) أى لان المخاطب ربما لايبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه اذ لا ينبه أحد لمرى مالايمر ئى له ولهذا لاتجامع اللام التى لاقصى البعد قاله فى شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل أرادبهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الاضياف وقيل أهل الارض لان الغبراء اسم للارض وأهل عطف على الضمير المرفوع فى لاينكرونني وقد وقع الفصل بالمفعول والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الأدم وأراد بأهل الطراف الاغنياء قاله العينى (قوله وبهنا الخ) تقديم المعمول المفيد لحصر الاشارة الى المكان فى هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه الحيثية لايشار اليه الا بها فلا ينافى صلاحية أسماء الاشارة المتقدمة لكل مشار اليه مكانا وقع غير ظرف أفاده يس (واعلم) أن هنا ملازمة للظرفية أوشبهها لكن شبهه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما فى عندولدن وقبل و بعد بل الجر بمن أو الى كما فى أين قاله الدماميني ومثل هنا ثم كما فى شرح الجامع قال ولذا غلط من زعم أن ثم فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف اما اختصارا أى واذا رأيت ثم الموعود به أو اقتصارا أى واذا حصلت رؤيتك فى ذلك المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك فى التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والافراد كما نقله يس عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أو بثم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت وقد يجرى الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيته فى غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله وأزلفنا ثم) أى فى المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر الآخرين أى فرعون وقومه أى قربناهم من بنى اسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لاينجو منهم أحد (قوله أوهنا) هى والمكسورة تفتحها والكاف كما

(واللام ان قدمتها) التنبيه فهى (ممتنعة) عند الكل فلا يجوز اتفاقا فاهذا لك ولاها تلك ولاهؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد

تنبيه أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو هذا وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذا لك وها تيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك لكن هذا الثانى قليل ومنه قول طرفة

رأيت بنى غبراء لاينكرونني ولا أهل هذا الطراف الممدد

* (وبهنا) المجردة من ها التنبيه (أوهنا المسبوقة بها (أشر الى دانى المكان) أى قريبه نحو اناههنا قاعدون (وبه الكاف صلا * فى البعد) نحو وهنالك وههنالك (أوبثم فه) أى انطق فى البعد بثم نحو وأزلفنا ثم الآخرين (أوهنا) بالفتح والتشديد (أو بهنالك) أى بزيادة اللام مع الكاف (انطقن على لغة الحجاز كما تقول ذلك

نحو هنالك ابتلى المؤمنون ولا يجوز هنا لك كما لا يجوز هذالك على اللغتين (أوهنا) بالكسر والتشديد قال الشاعر

هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم * تروى الاولى بالكسر والثانية بالضم بتشديد النون فى الثلاث وكلها بمعنى وهو الاشارة الى المكان لكن الاولى للبعيد والاخيرة للقريب وربما جاء ان ومنه قوله

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار أجنت

﴿خاتمة﴾ يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الاشارة بضمير المشار اليه نحو ها أنا ذا وها نحن ذان وها نحن أولاء وها أنا ذى وها نحن تان وها نحن أولاء وها أنت ذا وها أنتما ذان وها أنتم أولاء وها أنت ذه وها أنتما تان وها أنتن أولاء وها هو ذا وها هما ذان وها هم أولاء وها هى تا وها هما تان وها هن أولاء وبغيره قليلا نحو * ها ان ذى عذرة وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ها أنتم هؤلاء والله أعلم

﴿الموصول﴾

فى همع الهوامع (قوله هنالك ابتلى المؤمنون) أى على أنها فى الآية للمكان كما عليه أبو حيان وذهب ابن مالك الى أنها فى الآية للزمان المذكور قبل فى قوله اذ جاؤكم الآية (قوله هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الاول وكسر الثانى وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الرودانى والضمير فى لهن للجن وفى بها أى فيها للارجاء فى البيت قبله وذات نصب على الظرفية بالعامل فى بها المقدر والشمائل جمع شمال على غير قياس والايمان جمع يمين والهينوم الصوت الخفى (قوله ور بما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة وأرجعه بعضهم الى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غيرها للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وضمة الاعراب قاله شيخنا وقوله ولات هنا حنت لات ههنا مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسى أى وليس فى هذا الوقت حنين وقوله أجنت بالجيم أى سترت والمراد بالذى أجنته محبتها وشوقها (قوله وبين اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وقيده فى التسهيل بالمجرد من الكاف قال الدمامينى وانما امتنع ها أنا ذا لسمع أن ها التنبيه تدخل على ذا لان لحاق ها له قليل فلم يحتمل التوسع اه وأفهم كلام الشارح منع ادخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذى ليس خبره اسم الاشارة وبه صرح الدمامينى نقلا عن ابن هشام فانه قال فى حاشيته على المغنى وقع للمصنف ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة كقوله فى ديباجة الكتاب وها أنا ناتج بما أسررته وقد نبهت المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا الى أن قول صاحب التسهيل (قوله وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل أو اسم اشارة معترض بأن ظاهره أن الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا اه كلام الدمامينى (قوله نحو ها أنا ذا) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدمامينى وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل اما مذكر أو مؤنث وكل اما مفرد أو مثنى أو جمع (قوله وبغيره) أى غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى فى القسم عند حذف الجار نحو ها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات ألف ها وحذفها قاله الدمامينى (قوله ها ان ذى عذرة) بكسر العين أى معذرة وأما بالضم فالبكارة وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة (قوله توكيدا) أى لتوكيد التنبيه

﴿الموصول﴾

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الاعم اذ لا يلزم الترجمة لشتى والنقص عنه ولان الكلام فى المعارف وأل فيه معرفة فلا موصولة لانسلاخ مدخولها عن

الوصفية

الوصفية (قوله موصول الاسماء) مبتدأ والذى مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الاول (قوله الى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ماسيأتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أى مؤول بها غيرها والمراد تأويل الغير بها كونه فى معناها كما فى صلة ألى أو تقديرها قبله كما فى الظرف والجار والمجرور (قوله فخرج بقيد الاسماء) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفى بقوله الى عائد أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسا بينها وبين الفصل عموم وجهى فيصح الاخراج بها وأجيب بأن مراده الاسماء التى هى مصدوق ما لا الواقعة فى حيز المعرف وسماها قيدا مع أنها جنس لانها من حيث الخصوص فصل ولذا صح الاخراج به وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لان المعهود فى التعاريف الافراد لا الجمع ولانها خبر عن موصول الاسماء الذى هو مفرد فتدبر (قوله حيث واذواذا) أى وضمير الشان (قوله فى رحمة الله) والقياس فى رحمته وان كان يجوز فى رحمتك كما سيأتى (قوله مما ورد) أشار الى أن الربط بالظاهر سماعى لا مقيس (قوله وأراد بالمؤولة الخ) قال البعض أورد عليه أن كلا من الثلاثة ليس جملة أو نعت بشئ آخر فالصواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة اه وقد علمت سقوطه مما كتبناه على قوله أو مؤولة فتنبه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلم جرا (قوله الذى) يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرته كتابتهما وان كان الاصل كتابتهما بلامين كما هو القياس فى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالالف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالاصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الفنرى فى حواشى المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخفف بحذف أحدى اللامين (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالفريق وقوله المذكر أى حقيقة أو حكما كالفرقة وكذا يقال فيما بعد ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الانثى التى (قوله عاقلا كان) الاولى عالما لاطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الرودانى والعجب كيف لا يحاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم انهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجازا لعلاقة اللزوم (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر

(موصول الاسماء) ما افتقر أبدا الى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة كذا حدوه فى التسهيل فخرج بقيد الاسماء الموصول الحرفى وسيأتى ذكره آخر الباب وبقوله أبدا النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله الى عائد حيث واذواذا فانها تفتقر أبدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد وقوله أو خلفه لادخال نحو قوله * سعادا التى أضنا لشحب سعادا * وقوله وأنت الذى فى رحمة الله أطمع مما ورد فيه الربط بالظاهر وأراد بالمؤولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة على ماسيأتى بيانه وهذا الموصول عند نوعين نص ومشترك فالنص ثمانية (الذى) للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره و (التى) المفردة لها عاقلة كانت أو غيرها وفيهما ست

المبتدا الاول الذى هو الانثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الانثى والمعنى الانثى للذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) أى الياء (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض (قوله اذا ما ثنيا) وكذا اذا جمع ولم يذكره لجيئه فى قوله جمع الذى الا الى الذين ولان سقوط الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره قيل كان عليه أن يقول فى غير تصغير لانك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان باثبات الياء والجواب أنه انما حكم على لفظ الذى والتى المكبرين (قوله لا تثبت) بضم التاء الاولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس فى كلامه ما يقتضى أن اذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند الى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اه يس مع زيادة والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الافراد (قوله بل ما تليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للاضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار اليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذيان الخ) ظاهر قول المصنف تثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنها تثنية حقيقية والى هذا ذهب بعضهم غير مشترط فى التثنية الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم الى أنهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدهما ويمكن اجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف اذا ما ثنيا اذا أتى بهما على صورة المثنى ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثنى والاصح أنهما مبنيان والظاهر أن بناءهما على الالف أو الياء (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى سم (قوله والنون ان تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسى هى الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هى الاولى لئلا يكثر العمل باسكان الاولى وادغامها قال فى التوشيح وشرحه والبحر وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد قال الفرزدق

أبنى كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

الهمزة

لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال أو التاء وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة (واليا) منهما (اذا ما ثنيا لا تثبت * بل ما تليه) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (أوله العلامه) الدالة على التثنية وهى الالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين باثبات الياء كما يقال الشجيان والشجيين فى تثنية الشجى وما أشبهه الا أن الذى والتى لما لم يكن لبنائهما حظ فى التحريك لبنائهما فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (والنون) من مثنى الذى والتى (ان تشدد فلا ملامه) على مشددها وهو فى الرفع متفق على

الهمزة للنداء وبني منادى والغل بالضم حديد يجعل في العنق اهـ مع حذف و بالحرث أصله بنو الحرث و بعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسي في النسب وشاهد حذف نون اللتان قوله

هما اللتا لو ولدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

وفيهما لغة رابعة لذا نون واللتان بحذف أل (قوله وقد قرئ واللذان) هي قراءة سبعية وكذا قد انك (قوله وأما في النصب) أي والجر وترك ذكره لعلمه بالمقايسة (قوله ربنا أرنا اللذين) ضبطه البعض بسكون الراء لان من يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلفيق من قراءتين جائز اذ المختل المعنى والاعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصدا وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما قصد بذلك الا التعويض فهو على حد شئ جاء بك أي ما جاء بك الا شئ وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغي على أن التشديد للتعويض أن لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اهـ وانما لم يعوضوا في يدين ودمين لان الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق (قوله على الاصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني (قوله الالى) يلزمه أن فلا يشتبه بالى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الاشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشتبه بالى الجارة (قوله وتبلى) الضمير راجع الى المنون في البيت قبله وهو الموت ويستلمون يلبسون اللأمة وهي الدرع وعلى الالى حال أي حالة كونهم على الخيول الالى الخ وللروع بالفتح الفزع والمراد الحرب و الحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهي الطائر المعروف والقبل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهي التي في عينها قبل بفتحتين أي حول قاله العيني (قوله للشم) قال العيني في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء أعلاه والقين الحداد والصقال الجلاء اهـ وكأنه يشير الى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ ففي الكلام حذف أي أبى الله ضرر الشم الخ وبحث الرودانى في الاستشهاد بالبيت على أن المد لغة باحتمال أنه ضرورة وقد يقال الاصل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا بالشك في التصريح أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعا ونطقا) وهل هو حينئذ معرب أو مبني حي عبه على صورة المعرب قولان الصحيح الثاني اذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذي للعاقل وغيره ولان الذي ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على اجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الاول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الاسماء

بالياء (مطلقا) أي رفعا ونصبا وجرا (وبعضهم) وهم هذيل أو عقيل (بالواو رفعا نطقا) قال

الصحيح فقد قرئ في السبع ربنا أرنا اللذين أضلانا (والنون من ذين وتين) تثنية ذا وتا (شددا * أيضا) مع الالف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قرئ فذانك برهانان واحدى ابنتي هاتين بالتشديد فيهما (وتعويض بذا لك) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا (قصدا) على الاصح وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس وألف شددا وقصدا للاطلاق انتهى حكم تثنية الذي والتي وأما (جمع الذي) فشيآن الاول (الالى) مقصورا وقد يمد قال الشاعر وتبلى الالى يستلمون على الالى * تراهن يوم الروع كالحدأ القبل

وقال الآخر

أبى الله للشم الالاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها * والكثير استعماله في جمع من يعقل ويستعمل في غيره قليلا وقد يستعمل أيضا جمعا للتي كما في قوله في البيت الاول على الالى تراهن وقوله

محا حبها حب الالى كن قبلها * والثاني (الذين)

فيعارض (قوله صبحوا الصباحا) أى صبحوهم أى أتوهم فى الصباح وذكر الصباح تأكيد لا نفهامه ممن صبحوا والتخيل بالتصغير وضع بالشام والغارة اسم مصدر من الاغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال والمحاح بكسر الميم الشديد الدائم هذا ملخص ما فى التصريح والعينى ويكتب اللذون على هذه اللغة بلا ميم لمشابهته المعرب الذى تظهر معه أل كما فى يس وقد مرت المسئلة عن الفترى بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) أى بالحذف وأل لتقدير اسم جمع الذى أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى افادة كل التعدد ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا تجوز (قوله فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا فى ابن الناظم وورد بأن عموم الذى لا يمنع جرى جمعه على سنن الجموع بل ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغيره منع كسائر الاوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فانها عامة للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والا فلا ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التى ذكرها الشارح بل من حيث ان الذى ليس علما ولا صفة والتثنية جارية على ما حقه أن يكون سنن تثنية المبنيات فان المبنى لا حظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الياء حق المعربات لا حق المبنيات كذا فى الرودانى ولك منع الرد بأن الذى ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الاوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما فى شرح الجامع ومثل للثانى بقوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم لتنزيل المشركين الاصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أى فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أى فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبنى على خلاف التحقيق كما مر بيانه (قوله باللات) الباء بمعنى على أو للآلة (قوله أى التى قد جمع باللاتى) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء اشارة الى أن اثبات الياء هو الاصل ويشير الى ذلك أيضا تقديمه اثباتها على حذفها فى قوله باثبات الخ (قوله على الأولى) أى فتكون الأولى مشتركة بين جمع الذى وجمع التى اه دماميني (قوله وتجمع أيضا على اللواتى) هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الرودانى والصحيح أن اللوائى واللواتى جمعان للائى واللاتى كالهادى والهوادى واللآت جمع اللائى اه ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللوائى بالمد واثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللآت بألفين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موقع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين

نحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا

﴿تنبيه﴾ من المعلوم أن الألى اسم جمع لا جمع فاطلاق الجمع عليه مجاز وأما الذين فانه خاص بالعقلاء والذى عام فى العاقل وغيره فهما كالعالم والعالمين انتهى (باللات واللاء) باثبات الياء وحذفها فيهما (التى قد جمعا) التى مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع أى التى قد جمع باللاتى واللائى نحو واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم واللاء يئسن من المحيض وقد تقدم أنها تجمع على الألى وتجمع أيضا على اللواتى باثبات الياء وحذفها وعلى اللواء ممدودا ومقصورا وعلى اللا بالقصر واللآت مبنيا على الكسر أى معربا اعراب أولات وليست هذه بجموع حقيقة وانما هى أسماء جموع (واللاء كالذين نزرا وقعا) اللاء

فى أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر

وانا من اللائين ان قدروا عفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كما سمع اللذون رفعا اه والتبادر الاول جرى عليه الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المغرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع وتزرا حال أخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن هنا يعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاء الخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذى والتى كالألى اه وقد يدعى أن استعمال اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى اللاتى بقلته التى صرح بها المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أى اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله بأمن منه) أى من هذا الممدوح واللاء الخ صفة لآباؤنا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبى وتجويزه قول (قوله وأل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجارى فى أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجرى فى الموصولة (قوله تساوى ماذكر) أى تساوى كلا مما ذكر سابقا أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله فى الموصولية) لو قال فى الاستعمال أى استعمالها فى المذكر والمؤنث والمفرد وفسميه لكان أولى اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر فى مجرد كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذى هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أى كهذا حال من الضمير فى شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أى ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وافراد اسم الاشارة بتأول المذكور (قوله بهذا) أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو بمعنى مصدره وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله وتستعمل فى غيره) أى مجازا بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيه أو مرسلا لعلاقة الجزئية واليه أشار بقوله أو تغليبه عليه لان التغليب مجاز مرسل لعلاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أو لعلاقة المجاورة واليه أشار بقوله أو اقترانه الخ هذا ما ظهر لى فى تقرير عبارته والضمير فى تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا الخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شئ وهو بيت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى يهوى كرمى يرمى فبمعنى سقط فنداؤه السرب وطلب اعارة الجناح منه يقتضى تشبيهه بالعالم (قوله ألا عم صباحا) قيل أصل عم انعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أى نعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ويصح ان يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم

مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق به وتزرا أى قليلا حال من فاعل وقع وهو الضمير المستتر فيه والالف للاطلاق والمعنى أن اللاء وقع جمعا للذى قليلا كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم ومن هذا قوله

فما آباؤنا بأمن منه

علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

والمشترك ستة من وما وأل وذو وذا وأى على ما سيأتى شرحه وقد أشار اليه بقوله (ومن وما وأل تساوى) أى فى الموصولية (ماذكر) من الموصولات (وهكذا ذو عندى طيئ شهر) بهذا فأما من فالاصل استعمالها فى العالم وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به كقوله

أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير * وقوله

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

أى تنعم وكذا يصح الوجهان فى قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أومن وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والطلل ماشخص من آثار الديار والبالى المشرف على العدم والاستفهام انكارى والعصر بضمتين لغة فى العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دمامينى ببعض زيادة (قوله فى اختلاط) أى فى حال اختلاط العاقل بغيره قال فى المغنى يغلبون على الشئ غيره لتناسب بينهما كما فى الابوين للاب والأم والمشرقين والمغربين الآن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم تسمية مخافقا مجاز لانه مخفوق فيه أى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر أو لاختلاط كما فى تغليب المخاطبين على الغائبين فى لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لان لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه فى أو لتعودن فى ملتنا بعد قوله تعالى لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا والا لقال يذرؤكم واياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اه مع اختصار وبعض زيادة من الدماميني (قوله نحو ولله يسجد) أى يخضع فلا اشكال فى وصف غير العاقل به وماذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال فى التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فانه يشمل الآدمى والطائر اه قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لانه ليس من الثانى بل من الاول يعنى التغليب (قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبير المغنى بالاختلاط فى هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم فى صورة التغليب على الكل المجموعى وفى هذه الآية على الكل الافرادى فافهم (قوله فصل بمن) أى الجارة هذا هو الاوجه لانها المتقدمة فى الذكر والاقرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بهما بالاضمار لان الكلام فيهما وفى التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشى الخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة الا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الانسان والطائر واقترانهما فى العموم السابق (قوله والاكثر فى

أو تغليبه عليه فى اختلاط نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض أو اقترانه به فى عموم فصل بمن نحو فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع لاقترانه بالعاقل فى كل دابة وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا والاكثر فى

ضميرها) أي من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنت ويحتمل كون الاكثر مراعاة اللفظ اذ لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمك لقبح الاخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هي أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لان الموصول وصلته كشئ واحد فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبح في الصورتين الأوليين أشد لان تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله * وان من النسوان من هي روضة * فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الرودانى عليه ومن الدماميني ولي فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذكر فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله من هي حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما في الدماميني ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والاسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمك فتدبر * (فائدة) * يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث الى قوله واذا تتلى عليه آياتنا وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعللوه بأنه يكون الباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيرا وأقره ابن هشام وغيره اه دماميني ملخصا لكن قال في الهمع ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شئ وينظر في أمرنا قوم لك اه وفي الرضي ما نصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لخفاء موصوليتها اه (قوله تعش) الخطاب لذئب وقوله لا تخونني أي على أن لا تخونني وقيل جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني (قوله فانها لغير العالم) أي موضوعة لغير العالم قال في التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم اه قال في شرح الجامع روى ذلك أي كونها لغير العقلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في كثير من كتب الاصول وغيرها أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لأخصمن محمدا فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد

ضميرها اعتبار اللفظ نحو ومنهم من يؤمن به ومن يقنت منكن ويجوز اعتبار المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومنه قوله

تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان * واما فانها لغير العالم

عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك مالما لا يعقل اه وهذا ان صح كان نصا في المسئلة (قوله نحو ما عندكم ينفد) قيل أي ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال في غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل في غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه اما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر الشارح الا الى الثاني بقوله اذا اختلط به أي بأن غلب غير العالم على العالم (قوله في صفات العالم) أي في ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة في المثال الاول لانه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهي من غير العالم كان كأنها مستعملة في غير العالم وانما قلنا أي في ذوات الخ لان ما في الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ النكاح في المثال الاول لا يتعلق الا بالذات والتنزيه في المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل في العالم نحو جاءني من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة وعبارة الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ما نصه وقيل ماذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء اه قال السعد في حواشيه عليه التفرقة أي بين من وما اذا أريد الذات أي لا مع ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة أي لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفي الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كمن تحكم الوضع على ما ذكره المصنف أي الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان أنكره البعض والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والثيب الى غير ذلك من الاوصاف اه ويوجد في بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أي الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أي أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الاولى يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل أي حقيقة كما في يس وقوله في المبهم أمره أي الذي لم يدر أنسان هو أو غيره انسا قال المصنف وكذا لو علمت انسانيته ولم يدر أذكر هو أو أنثى كقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا (قوله وتسكون بلفظ واحد كمن) أي والاكثر في ضميره اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشتركان فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان آخر كونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما في حيثما فان ما هيأت حيث للشرط معا مغيرة كما في لو ضربت زيدا فان ما غيرت لو من الشرطية الى التحضيض كثر في

نحو ما عندكم ينفد وتستعمل في غيره قليلا اذا اختلط به نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض وتستعمل أيضا في صفات العالم نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وحكى أبو زيد سبحان ما يسبح الرعد بحمده وسبحان ما سخركن لنا وقيل بل هي فيها لذوات من يعقل وتستعمل في المبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحا من بعد انظر الى ما أرى وتكون بلفظ واحد كمن ﴿تنبيه﴾ تقع من وما موصولتين كما مر واستفهاميتين نحو من عندك وما عندك وشرطيتين نحو من يعمل

في التسهيل ويوصف بها أي بما على رأي اه قال الدماميني نحو لأمرٍ ما جدع قصير أنفه أي لأمرٍ أي أمرٍ وهذه التي يعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام الحقارة نحو أعطه شيأ ما والفخامة نحو لامرٍ ما جدع قصير أنفه والنوعية نحو اضرب به ضرباً ما قال المصنف والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لان زيادتها عوضاً عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقاً انطلقت فزادوها عوضاً من كان وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجلٍ أي رجلٍ وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اه باختصار (قوله وما تفعلوا من خير يوف اليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض تغييره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول اما وما تنفقوا من خير يوف اليكم واما وما تفعلوا من خير يعلمه الله بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تكره) يجب فصل رب من ما لان الذي يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أي تكرهه وقوله فرجة بالفتح أي انفراج وقال النحاس الفرجة بالفتح في الامر المعنوي وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا في العيني وفي القاموس أن الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وان فرجة نحو الحائط بالضم والعقال بالكسر الحبل الذي تشد به الدابة لمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة قال في المغني ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أي قد تكره النفوس من الامر شيأ أي وصفا فيه أو الاصل من الامور أمرا وفي هذا النيابة المفرد عن الجمع وفيه وفي الأول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ جملة له فرجة الخ علة لمحذوف اه وقوله انابة الصفة الخ أي وهي لا تجوز اختيارا الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن أو في نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام (قوله فعلى رأي أبي علي) متعلق بمحذوف أي فتكون نكرة تامة على رأي أبي علي (قوله والفاعل مستتر) أي يعود على ذلك المميز كما سيأتي في قوله

ويرفعان مضمرا يفسره * مميز كنعم قوما معشره

(قوله سيأتي أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أي قول لفظ هو هو المخصوص فهو اما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى روى الممدوح مثلا في سر واعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور في محل نصب على الاصول واما خبر مبتدا محذوف على ما يأتي (قوله خبره هو آخر) أي والجملة صلة حصب مول والجار والمجرور متعلق بهو والمحذوف لما فيه من معنى الفعل أي ونعم من

الله فهو المهتدي وما تفعلوا من خير يوف اليكم ونكرتين موصوفتين كقوله

ألا رب من تغتشه لك ناصح

وقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه
قد تمنى لي موتا لم يطع

وقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن
لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

وقوله

رب ما تكره النفوس من الأمـ
ـر له فرجة كحل العقال * ومن ذلك

فيهما قولهم مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ويكونان أيضا نكرتين تامتين أما من فعلى رأي أبي علي زعم أنها في قوله ونعم من هو في سر واعلان تمييز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر

هو الموصوف بالفضائل فى حالتى سر واعلان قال ابن هشام و يحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله قال الدمامينى زر ابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اه وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا فان قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور أجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف اذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر واعلان وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح أى الممدوح فى سر واعلان كما جرينا عليه آنفا (قوله على حد قوله شعرى شعرى) أى على طريقته فى التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها و بهو الخبر الذات الموصوفة الفضائل (قوله الا الأخفش) اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوزه و يجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شئ عظيم (قوله وفى باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأى البصريين الخ وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم اذا أرادوا المبالغة فى الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة مثلا ان زيدا مما أن يكتب أى من شئ كتابة فما بمعنى شئ وأن وصلتها فى تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدمامينى (قوله فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما مساوية للضمير فى الابهام فكيف تميزه وأجيب بمنع المساواة لان معناها شئ عظيم و بهذا الاعتبار يحصل التمييز اه شمنى ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر فى نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو ومادرج عليه الشارح أحد أقوال فى ما هذه ستأتى فى باب نعم وبئس وقد درج عليه فى المغنى فى موضع ودرج فى موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أى المقدرة من لفظ اسم تقدمها هى وعاملها صفة له فى المعنى فتقديرها فى المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أى المقدرة بالشئ وهى ما لم يتقدمها ذلك بنحو ان تبدوا الصدقات فنعما هى أى فنعم الشئ هى والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهى الموصوفة وتامة وهى غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهى الموصولة وتامة كما مر (قوله هو مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أى فى الخارج والا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء بحسن فاكرمت المحسن قاله الرضى (قوله الى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لاقرئت مع ما بعدها بمصدر (قوله الى أنها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من أعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لابعادها

المحذوف على حد قوله شعرى شعرى وأما فعلى رأى البصريين الا الاخفش فى نحو ما أحسن زيدا اذ المعنى شئ حسن زيدا على ثالث يأتى بيانه فى بابه وفى باب نعم و بئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم الزمخشرى نحو غسلته غسلا نعما أى نعم شيأ فما نصب على التمييز وأما أل فللعاقل وغيره وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور وذهب المازنى الى أنها حرف موصول والاخفش الى أنها حرف تعريف والدليل على اسميتها أشياء الاول

عود الضمير عليها فى نحو قد أفلح المتقى ربه وقال المازنى عائد على موصوف محذوف ورد بأن لحذف الموصوف مظانا لا يحذف فى غيرها الا لضرورة (١٨٧) وليس هذا منها الثانى استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الكريم فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل فى نحو * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * والمعرفة مختصة بالاسم واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالمجرور ضارب ولا موضع لأل ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على أن الالف واللام حرف قولك جاء القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول وأجاب فى شرح التسهيل بأن مقتضى

لهما عن شبه الفعل كالتصغير ويدخولها على الجملة (قوله عود الضمير عليها) أى والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مظانا) أى مواقع وهى ثلاثة كون النعت صالحا للمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو فى نحو أن اعمل سابغات أى دروعا ومناطعن ومنا أقام أى فريق وفينا سلم وفينا هالك (قوله الا لضرورة) كقوله * ترمى بكفى كان من أرمى البشر * أى بكفى رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الاول لان النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الاصح فكان الاولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أى منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى حينئذ أى حين اذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه أى من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أى والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الاحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهى مبعدة له عن شبهه ومقربة له من الجوامد لانها حينئذ من خصائص الاسماء التى الاصل فيها الجمود لان أصل وضعها للذوات والتزم الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها) أى فى القولين الاخيرين (قوله لكان لها موضع من الاعراب) أى واستحق مدخولها عدم الاعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وايضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعنى عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أى لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أى لاخذه مقتضاه من العمل فى الموصول (قوله وأجاب) أى الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أى القياس على جعل الاعراب على عجز المركب المزجى الشبيه بمجموع الموصول وصلته أخذا مما يأتى قال الرودانى وانما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمزجى لعدم العلمية اه وبحث الدمامينى فى الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجى بأن المقصود الموصول وانما جىء بالصلة لتوضيحه فحق الاعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجى والدليل على ذلك ظهور الاعراب فى أى الموصولة واللذين واللتين على القول باعرابهما واللذين واللاتين على لغة وأجاب الرضى عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى لا التى بمعنى غير (قوله لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا

الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام فى اللفظ غير جملة جىء بها على مقتضى الدليل

لعدم المانع انتهى ويلزم فى ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم فى ضمير أل الخ) أى لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ اذا لم يقع خبرا أو نعتا نحو جاء الضارب (قوله وذو يواصلنى) عطف على خليلى وجملة يرمى الخ خبر ثان لذا الخ وقوله وامسله بكسر اللام وهى الحجر (قوله ساعيا) أى آخذ الصدقات الاموال والمشرفى السيف المنسوب الى مشارف موضع بأرض العرب والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الاعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله اعراب ذى بمعنى صاحب) أى بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وخص بعضهم الاعراب بحال الجر قال لانه المسموع كما فى التصريح (قوله ألحق بذو تاء التأنيث) أى بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالعزى أنها صيغة مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغى حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفى التوضيح وحكى اعراب ذات وذوات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الاضافة كما فى التصريح وحكى اعراب ذات اعراب جمع المؤنث السالم كما فى الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون فى ذات ثلاث لغات (قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أى أسألكم بالفضل وبه الاخيرة بفتح فسكون أصلها نقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمعتها) أى النوق المتقدمة فى البيت قبله والأينق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة فى التخفيف والموارق جمع مارقة أى سوابق وقوله ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهب الكوفيين الجوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فى المدح والذم أو خبر لمحذوف أى هن ذوات الخ ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف الى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كقولهم اذهب بذى تسلم أى بوقت ذى سلامة وقوله بغير سائق بالهمز من السوق (قوله اذا أريد) أى على لغة من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التى واللاتى بأن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع المذكور أى مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لاذو قال الرضى فى ذوات الطائية أربع لغات أشهرها ما مر أعنى عدم تصريفها أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه فى الاحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية الا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال كلها والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع تصريفاتها حملا على التى بمعنى صاحب وكل هذه

* وأما ذو فانها للعاقل وغيره قال الشاعر

ذا خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامسله

وقال الآخر

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفى الفرائض

وقال الآخر

فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

وقال الآخر

فان الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت

والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما فى الشواهد وبعضهم يعربها اعراب ذى بمعنى صاحب وقد روى بالوجهين قوله

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * (وكالتى أيضا لديهم) أى عند طيئ (ذات) أى بعض طيئ ألحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به (وموضع اللاتى أتى ذوات) جمعا لذات قال الراجز

جمعتها من أينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق

* (تنبيه) * ظاهر كلام الناظم أنه اذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال ذو لغات

لغات طائية اه والمصنف ذكر الاولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل في كلامه حذف والتقدير وكالتي واللتين لديهم الخ ولا يمكن هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول في تثنية الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى اطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيء بل أسنده اليهم جملة فعليه مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليها الشاطبي وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض لمؤاخذة المصنف اياه من جهة اثبات غير ذووذات وذوات وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لان في نقل هذا الاطلاق عن ابن عصفور نظرا قال ابن عصفور في المقرب وذووذات في لغة طيء وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم وقال السيوطي في النكت لم يذكر ابن مالك في جميع كتبه تثنية ذووجمعه فبان أن لا اطلاق في عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيء وأن ابن مالك انما نازع في الثبوت كذا في الرودانى وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية الخ (قوله على ذلك) أي على قوله بتثنية ذووذات وجمعهما (قوله لذلك) أي لكونه قاله قياسا على ماقالوه (قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلا لوازنتها ذا ولخفتها باختتامها بالالف فتدبر (قوله من أنها الخ) انما قصر وجه الشبه على ذلك لان من جملة ماتقدم كون ما لغير العاقل مع أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازي (قوله من استفهام) ففي المتن حذف من الثاني لدلالة الاول لكن في صنيع الشارح تجريك من مع سكونها في المتن (قوله على الاصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط وردّ بالسماع في كليهما (قوله اسما واحدا استفهما به) أي أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة فصور التركيب ثلاثة ويقال له الالغاء الحكمي والغاؤها الحقيقي جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأي الناظم تبعا لبيكو فيين المجوّزين زيادة الاسماء قالوا وذلك المجموع المجعول اسما واحدا مستفهما به مخصوص بجواز عمل ماقبله فيه نحو أقول ماذا ذكره الدماميني نقلا عن المصنف وغيره وكذا في الرودانى وغيره لما ذكره البعض من عدم عمل ماقبله فيه توهما منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح ويظهر أثر الالغاءين في نحو سألته عما ذا فتثبت الالف مع الجار على تقدير الالغاء الحكمي وتحذف معه على تقدير الحقيقي قاله الشيخ يحيى (قوله لانه مبتدأ أو ذا وصلته خبر) قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لان ذا معرفة حينئذ فتأمل اه وجاز هنا الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو وان حسبك الله على أن ابن هشام

على الاصل وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذووذات وجمعهما قال الناظم وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فأشربت عنه لذلك لكن نقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (ومثل ما) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد (ذا) اذا وقعت (بعد ما استفهام) باتفاق (أو) بعد (من) استفهام على الاصح وهذا (اذا لم تلغ) ذا (في الكلام) والمراد بالغائها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدا مستفهما به ويظهر أثر الامرين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب فتقول عند جعلك ذا موصولا ماذا صنعت أخيرا أم شرا بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدأ وذا وصلته خبر ومثله من ذا أكرمت أزيد

أم عمرو قال الشاعر

ألا تسألان المرء ماذا يحاول
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل * وتقول عند جعلهما اسما واحدا
فماذا صنعت أخيرا أم شرا ولو سمن ذا أكرمت
أزيدا أم عمرا بالنصب على البدلية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل في الجواب نحو يسألونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ أبو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا و الباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا فان لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة وأجازه الكوفيون تمسكا بقوله

عدس ما لعباد عليك امارة
نجوت وهذا تحملين طليق

وخرج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أي وهذا طليق محمولا (تنبيه) يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق أن لا تكون مشارا بها نحو ماذا التواني وما ذا الوقوف وسكت عنه ونبه (وكاها) أي كل الموصولات (يلزم) أن

أكثر في الاخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر (قوله قال الشاعر الخ) قال الدماميني يجوز في البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ أخبره يحاول والرابط محذوف أي يحاوله لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعول ليحاول ونحب خبر محذوف أي هو نحب (قوله يحاول) أي يطلب والنحب في الاصل المدة يقال فلان قضى نحبه أي مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل (قوله وتقول عند جعلهما اسما واحدا) يصح أيضا في هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو في موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف مع أنه يرد على الاول أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيده ما مر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف الضمير الشاغل قبيح كما سيأتي في باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل في الجواب) أي استحسانا لان حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أي الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجازه الكوفيون) أي كما أجازوا في بقية أسماء الاشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون وقوله تعالى وما تلك بيمينك أي الذين تقتلون والتي بيمينك وأجيب بجعل تقتلون و بيمينك حالا قاله الدماميني (قوله عدس) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالكسر الحكم والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأطفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريدا فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عني باختصار (قوله وتحملين حال) أي من ضمير طليق بناء على الاصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كما في شرح الجامع (قوله أن لا تكون مشارا بها) زاد البعض تبعا للشخ شرطا آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله اذا لم تلغ في الكلام لانها في هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذي خبر وفي الدماميني أن الالغاء يترجح في هذه الحالة أيضا ولا يتعين لانه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذي تأكيد له أو خبر لمبتدأ محذوف اه وفي البيضاوي أن من مبتدأ وذا خبر والذي بدل اه (قوله وكلها يلزم بعده صلة) قال في التسهيل وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف اه فالاشتراك فيما اذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما اذا لم تناسب الا واحدا منها والقسم

الأول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثاني داخل تحت قوله أو منوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما في الهمع والدماميني (قوله تعرفه) اعترض بان الموصول لو كان معرفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها وأجيب بأن تعين الموصول بصلته وضعي لوضعه معرفة مشارا به إلى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب بمعنى قولك لقيت من ضربته اذ كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها وأما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بضروبية المخاطب وان حصل بقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لأن انسانا موضوع لانسان ما بخلاف الذي ومن مثلا فانهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كقولك اعبد الها خلق السموات والارض اه دماميني بعض تلخيص وسيأتي قريبا جواب آخر فتنبه (قوله ولا شيء منها) أي ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذي قائم أبوه قال في التسهيل وقد يلي معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا أو أل وعلل في الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كايقاع كلة بين جزأي مصدر وكذا اشتد امتزاج أل قال المرادي وفصل في الحرف قوم فأجازوا في غير العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب ومنعوا في العامل كأن (قوله ففيه متعلق الخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل اذا كان ظرفا كما في الآية وعليه لا تقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا في جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد واختار السيوطي ما نقله في الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا (قوله فحذوف والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) وعلى هذا يكون من الزاهدين اما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر ثان لكان أفاده الدماميني (قوله دلت عليه صلة أل) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لان ذلك في باب الاشتغال قاله يس (قوله أن تكون

تكون (بعده صلة) تعرفه ويتم بها معناه اما ملفوظة نحو جاء الذي أكرمته أو منوية كقوله نحن الألى فاجمع جمو

علك ثم وجههم الينا

أي نحن الألى عرفوا الشجاعة بدلالة المقام وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دالة عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط في الصلة أن تكون

معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل مخل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول معهود فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفي الرودانى بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجي نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أي من حيث هي نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذى ينعق أو في ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد خارجي في الاول وذهني في غيره وأما نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أي الذى يعرف في الخارج أنه غشيهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد في الجميع وأن استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة المعهود) اجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار فاندفع قول سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت الصلة مع الابهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل في حصول التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة الا في مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهامها اهو على هذا الحاجة الى التنزيل المذكور (قوله في معرض التهويل) أي التخويف والتفخيم أي التعظيم أي المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيهم الخ مثال للتخويف وقوله فأوحى الخ مثال للتفخيم (قوله وأن تكون الخ) يلزم على صنيعه تغيير اعراب قول المصنف مشتملة (قوله أي مطابق له الخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما في المشتركة غير أل على ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية في الابتداء تأتي هنا اذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الاولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أي آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير

معهودة أو منزلة منزلة المعهود والا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو جاء الذى قام أبوه والمنزلة منزلة المعهود هي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فأوحى الى عبده ما أوحى وأن تكون (على ضمير لائق) بالموصول أي مطابق له في الافراد والتذكير وفروعهما (مشتملة) لحصول الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله

سعاد التي أضنا لحب سعادا

وقوله

والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدا وقيل غير ذلك (قوله فى رحمة الله) لو أضمر لقال فى رحمتك نظرا الى المبتدا أو رحمته نظرا الى الخبر واعتبارا لخبر أكثر وأقيس كما فى التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعينه فى الشاهد قبله لغيبة عدد الشاهد (قوله فلا اشكال فى العائد) اى فى مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الاكثر) أى فى غير أل على ما مر (قوله فان لزم لبس الخ) اعترض بأن اللازم فى المثال اجمال لا لبس ولا محذور فى الاجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الاجمال فى مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الاخبار عن مؤنث عن مذكر فى نحو من هى حمراء أتتك على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله وجملة) خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر وفى وصل ضمير يعود الى كلا هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم فى قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها الا أن يقال مراده بالجملة فى قوله وجملة الملفوظ بها او بشبهها الجملة المقدرة كما فى الدماميني والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص اذا دلت عليه قرينة كما قاله الدماميني ومثل له بأن يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أى يدلان عليه لانهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال فى المغنى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة أن يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد تماما على الذى أحسن لرفع لقلة ذلك واطراده هذا اولى فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر لمبتدا محذوف اذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذى فى الدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذ وظاهر اطلاقهم يخالفه ولعل هذا وجه عدول الدماميني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش الى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقى للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقى وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد فى شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الاصل قبل جعلها صلة وبجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية

﴿تنبيه﴾ الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال فى العائد وان خالف لفظه معناه فذلك فى العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر ومراعاة المعنى كما سبقت الاشارة اليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى (وجملة أو شبهها) من ظرف ومجرور تامين (الذى وصل به) الموصول (كمن عندى الذى ابنه كفل) فعندى ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذى وانما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لانهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند الى ضمير الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى استقر فى الدار وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاءنى الذى اليوم والذى بك فانه لا يجوز لعدم الفائدة

﴿تنبيه﴾ من شرط الجملة الموصول بها ما سبق أن تكون خبرية

الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا الى الجواب وأتم من يسميها انشائية نظرا الى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية فى جواز الوصل بها اذا كان جوابها خبرا والا فلا كذا فى الرودانى وانما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب الى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الانشائية ليست كذلك لان مضمونها لا يعلم الا بعد ايراد صيغها أفاده الدماميني ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الرودانى دفعا لتوهم أنها فى مقام التهويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذى اضربه الخ) المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثانى للانشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظا (قوله شطت نواها) أى بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه وفسر الدماميني والشمني نواها بجهة قصدها من السفر وعد فى القاموس من معانى النوى الدار والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا فى الثانى الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبرا الان نحو انى عسيت صائما دليل على أنه فعل خبرى واذا ثبت كونها خبرا فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اه (قوله لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وانما كانت جملة عسى انشائية لموافقة الخ (قوله وان كانت عندهم خبرية) أى بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال فانها بحسبه انشائية اتفاقا فحينئذ عدم استعمالها صلة لانها فى الاستعمال انشائية لا خبرية كذا فى الرودانى وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه وفيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وأن لا تستدعى الخ) بقى من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قاله يس نقلا عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال اذا قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشرى فى المفصل والسعد فى المطول أن الوصف مع مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله فى التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة فى المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان أريد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لانهما حينئذ صفة مشبهة اه يس (قوله وجه المنع) أى منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا فى مسئلة الكحل (قوله لانها للثبوت) أى والفعل

لفظا ومعنى فلا يجوز جاء الذى اضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى فى الكل وللمازنى فى الاخيرة وأما قوله

وانى لراج نظرة قبل التى لعلى وان شطت نواها أزورها

وقوله

وماذا عسى الواشون أن يحدثوا * سوى أن يقولوا انني لك عاشق * فمخرج على اضمار قول فى الاول أى قبل التى أقول فيها لعلى أزورها وأن ماذا فى الثانى اسم واحد وليست ذا موصولة لموافقة عسى لعل فى المعنى وأن تكون غير تجمية فلا يجوز جاء الذى ما أحسنه وان كانت عندهم خبرية وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياسا على جواز النعت بها وأن لا تستدعى كلا ماسبق فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم (وصفة صريحة) أى خالصة الوصفية (صلة أل) الموصولة والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة وفى الصفة المشبهة خلاف وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل لانها للثبوت

للتجدد والحدوث (قوله ومن ثم) أى من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث انها لا تؤول بالفعل وفيه أن هذا انما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق الا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثانى وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر بالطراد الا فى مسئلة الكحل بخلاف الصفة المشبهة فتدبر (قوله التى غلبت عليها الاسمية) أى بسبب كثرة استعمالها فى الذات بقطع النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو فى الاصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار اسما للارض المتسعة وأما أجرع فهو فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيأ وأما الصاحب فهو فى الاصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال الشاطبى والدليل على أن هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالمغيرات صبحا) أى فالحيول المغيرات فى الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) أى حق الموصولية فأدخلوها على ما هو فى معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسمه فى محل جر باعتبار الاضافة ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله أى صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أى وكون أل موصولة بمعرب الخ (قوله بمعرب الافعال) بحث الدماميني أن أل اذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل فى المفرد الذى يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على اطلاقه ورأيت بخط الشمنى عازيا لابن مالك ما نصه يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة انما يكون لها محل ان صح حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا صورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التى يصح حلوله محلها محل وقد بين الرضى أن صلة أل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشمنى وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر (قوله الترضى) بأدغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فانها يجب ادغامها فى التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم انها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وما قاله ابن مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه

ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وخرج بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الاسمية نحو أبطح وأجرع وصاحب فأل فى مثلها حرف تعريف لا موصولة والصفة الصريحة مع أل اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا وانما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وكونها) أى صلة أل (بمعرب الافعال) وهو المضارع (قل) من ذلك قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ومذهب الناظم

من أن يقول المرضي لكن ضعف مذهبه بأنه مامن ضرورة الا ويمكن ازالتها بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ماهو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها فى العادة فلا يرد عليه ما رد به عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن كان يخطر كثيرا لى (قوله ووفاقا لبعض الكوفيين) فى التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث فى المسئلة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح ووفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين فى الجواز اختيارا لا فى القلة لعدم قولهم بها والذى يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت فى كلام الرودانى ما يؤيده (قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من أن أل صلتها مفرد فى معنى الفعل فيكون مستثنى من اطلاقهم أن الظرف اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الاسقاطى وقوله حرأى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه فى قوله كما وأنه ناقص لان ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبنية دائمة وأيا مبنية فى حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وان زعمه البعض بل قوله كما مرتبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لاحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله * فسلم على أيهم أفضل * لان الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصريح بالمعنى وبحث فيه باحتمال أن تكون أى فى البيت استفهامية هى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوفا أى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى ماهى بنعم الولد ما ليلى بنام صاحبه وسيأتى جوابه قريبا فتفطن (قوله الا شرطا أو استفهاما) أى لا موصولة فالحصر اضافى اذ لا ينفى استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء ما فيه أل (قوله يثنونها ويجمعونها) يقال آيان وأيتان وأونن وأيات بالاعراب فى جميع الأحوال اعراب المثنى والجمع ولك أن تصرح بالمضاف اليه كأن تقول أيتهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وايلتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك وفى صرف أية وأيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العلمية خلاف قال الرودانى والجمهور على الصرف أى لان التعريف بنية الاضافة ليس من علل منع الصرف عندهم (قوله مالم تضف) أى مدة انتفاء اضافتها المقيدة أخذ من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو أى هو قائم

جوازه اختيارا ووفاقا لبعض الكوفيين وقد سمع منه أيات ﴿تنبيه﴾ شذ وصل أل بالجملة الاسمية كقوله

من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد

وبالظرف كقوله

من لا يزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه

و (أى) تستعمل موصولة خلافا لأحمد بن يحيى فى قوله انها لا تستعمل الا شرطا أو استفهاما وتكون بلفظ واحد فى الافراد والتذكير وفروعهما (كما) وقال أبو موسى اذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وأعربت) دون أخواتها (مالم تضف

وصدر وصلها ضمير الحذف) فان أضيفت وحذف صدر صلتها ابنيت على الضم نحو ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد التقدير أيهم هو أشد وان لم تضف أو لم تحذف نحو أى قائم وأى هو قائم وأيهم هو قائم أعربت وقد سبق الكلام على سبب اعرابها فى المبنيات (وبعضهم) أى بعض النحاة وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أعرب) أيا (مطلقا) أى وان أضيفت وحذف صدر صلتها وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لان التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب واحتج عليهما بقوله

اذا ما لقيت بنى مالك

فسلم على أيهم أفضل

بضم أى لان حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ذكر هذا الشرط ابن اياز وقال نص عليه النقيب فى الامالى ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم الى آخره أن بعض العرب يعربها فى الصور الاربع وقد قرئ

أو تقتفى الاضافة دون الحذف نحو أى قائم أو يقتفى الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفى اذا توجه الى مقيد يقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما اذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء فى الاخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا اضافة ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الأول وجود المعارض من الاضافة اللفظية فى الثالثة والتقديرية فى الاولين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف اليه معهود كما فى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدا (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال ان الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أى جاء أيهم زيد ضاربه فى مقام عهد فيه أن زيدا ضارب واحد من الجماعة سم ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان أنها اذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت اجماعا (قوله على الضم) للاشارة به لكونه أقوى الحركات الى أن للكلمة حالة اعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تضف) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله (قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ أضمته اعراب وأشد خبره والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول وبقى رأى ثالث للاخفش والكسائى وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما انها ترد فى الايجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو ونتزع ليس منها (قوله الذى يقال فيه) أى الفريق الذى الخ ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيأ آخر وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا للمعرف بل يدفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح بناء فيه تقدير هم القول فى قولهم ماهى بنعم الولد وقولهم على بئس العير وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولا فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان ما بعده فعل

وعبارة المغنى فى توجيه رد بيت الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اه بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق (قوله لا تضاف أى) أى الموصولة التى الكلام فيها أما الواقعة نعتا أو حالا فلا تضاف الا الى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى النكرة وكذا الى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجزائه أحسن وأى الدينار دينارك أى أى أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * أبى وأبيك فارس الاحزاب * وهما مع النكرة بمنزلة كل فيراعى فى الضمير المضاف اليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال أى غلامين أتيا أى غلمان أتوا أى الغلامين أتى أى الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أى أجيب بأن أيا لوضعها على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ما وقعت عليه والى تعريف عينه فالاول بالمضاف اليه والثانى بالصلة بخلاف غيرها فانه محتاج الى الثانى فقط فأى معرفة بالاضافة والصلة من جهتين كذا قالوا ولى فيه بحث لانه لا يأتى فيما اذا كانت أى الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التى تعرف بها صلة أى ما يعم قسم الجنس المعرف بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لانا نمنع ذلك فقد يتميز الشئ ببعض صفاته مع الجهل بجنسه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز اضافة العلم مع بقاء علميته وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد تعيينه واضافته الى النكرة تقتضى ابهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح وقال الناظم فى التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها فى البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لان العامل فيها حرف جر وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل فى المجرور محلا (قوله وسئل الكسائى) أى فى حلقة يونس نصريح (قوله أى كذا خلقت) أى وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بأن أيا وضعت على الابهام ولو قلت أعجبنى أيهم قام كان على التعيين وايضاحه أن معنى أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع القيام منه فى الماضى بالفعل واذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع القيام منه

شاذا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة ﴿تنبيهان﴾ الاول لا تضاف أى لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما فى الآية والبيت وسئل الكسائى لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت * الثانى تكون أى موصولة كما عرف وشرطا نحو أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واستفهاما نحو فأى الفريقين أحق بالأمن

خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الابهام فى يجيبنى أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن الامر يعمل فيها ولا ابهام فيه لانه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله فافهم وانما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر (قوله ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضى وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتى التعريف فاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام و يعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة لوضعهما مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا أن اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أى فكانت أدخل فى الابهام فلهذا جازيا هذا ولم يجز يا أى بل لزم أن يردفه ما يزيل ابهامه اه و بهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دالا على الكمال) أى فيما أضيفت اليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف فى الاول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف اليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى رجل قال الفارسى رجل الثانى غير الاول لان الاول واحد والثانى جنس لان أيا بعض ما تضاف اليه (قوله لجبتر) اسم رجل ويلزم فى هذين الوجهين أى كونها نعتا وكونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى انسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا يجوز كما فى التسهيل والهمع (قوله حذف العائد اذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله ان يستطل) أى يعد طويلا فالسين والتاء لعد الشئ كذا كاستحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أى يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة فى أى الملازمتها للاضافة لفظا أو نية فالطول بالاضافة لازم لأى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يجيبنى أى قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله وهنه وهو الذى فى السماء اله) فانه خبر مبتدا محذوف هو العائد وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز تقديره مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلو الصلة حينئذ من العائد على الموصول ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة واله الاول والثانى بدلين من الضمير المستتر فيه وفى الارض معطوف على فى السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه

ووصلة لنداء ما فيه أل ونعتا لنكرة دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل وقع حالا بعد المعرفة نحو هذا زيد أى رجل ومنه قوله

فأوميت ايماء خفيا لجبتر
فلله عينا جبتر أيما فتى

(وفى * ذا الحذف) المذكور فى صلة أى وهو حذف العائد اذا كان مبتدأ (أيا غير أى) من الموصولات (يقتفى) غير أى مبتدأ و يقتفى خبره وايا مفعول مقدم وأصل التركيب غير أى من الموصولات يقتفى أيا أى يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (ان يستطل وصل) نحو ما أنا بالذى قائل لك سوأ أى بالذى هو قائل لك وهنه وهو الذى فى السماء اله أى هو فى السماء اله (وان لم يستطل)

الوصل (فالحذف نزر) لايقاس عليه وأجازه الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر مما ما على الذى أحسن وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع وقوله * لاتنوالا الذى خير فما شقيت الا نفوس الألى للشر ناوونا وقوله

من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه * ولا يحد عن سبيل المجد والكرم * (وأبوا أن يحتزل) العائد المذكور أى يقتطع ويحذف (ان صلح الباقى) بعد حذفه (لوصل مكمل) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أوشبهها لانه والحالة هذه لايدرى أهناك محذوف أم لا لعدم مايدل عليه ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها فلايجوز جاءنى الذى يضرب أبوه قائم أو عندك أو فى الدار على أن المراد هو يضرب أبوه أبوه قائم أو هو عندك أو هو فى الدار ولا يجيئ أيهم يضرب أبوه أبوه قائم أو عندك أو فى الدار كذلك أما اذا كان الباقى غير صالح للوصل بأن كان مفردا أو خاليا عن العائد نحو أيهم أشد وهو الذى فى السماء اله جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف * تنبيهان * الاول ذكر ضمير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا أخر أحدها أن لايكون معطوفا نحو جاءنى الذى زيد وهو فاضل ثانيها أن لايكون معطوفا عليه نحو جاءنى الذى هو وزيد قائمان نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه

وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبرا لثلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف كذا فى التصريح والرودانى عليه والمغنى (قوله فالحذف نزر) الا فى لاسيما زيد فانهم جوزوا اذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لاسيما منزلة الا الاستثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فاذا قيل لاسيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (قوله وابن السماك) بالكاف على وزن العطار فان صدر باب فبالام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أى فى الآيتين أما بنصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهى علامة الجر كذا فى الرودانى وأما بنصب بعوضة فبعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة صفتها ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا و يضمر المبتدأ أى تقديره مثلا هو بعوضة كذا فى اعراب القرآن لابى البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه و يهمه حمد الناس له لرغبته فيه ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد اذا مال (قوله العائد المذكور) أى الذى هو صدر الصلة والاكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أولا كما سمع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لان الباقى بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أى للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أوشبهها) أى مشتملة على العائد (قوله لانه والحاله هذه الخ) فيه أن غاية ذلك حصول الاجمال وهو ليس بعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام التعليل (قوله على أن المراد هو يضرب الخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقى بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) أى اسما واحدا (قوله نحو أيهم أشد الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب (قوله أن لايكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف العائد المبتدأ لان المعطوف على المبتدا مبتدأ واشترطوه لان حذفه وحده يؤدى الى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد بمثنى (قوله أن لايكون معطوفا عليه) لانه يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار عن مفرد بمثنى صورة (قوله

أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها بقيد الآتي فلو حذف العائد لأدى الى الاجحاف وبقي شرطان آخران أن لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ماهو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو جاء الذي مافي الدار الاهو وانما في الدار هو وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازا عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من اطلاق لفظ المبتدا لان المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الاطلاق (قوله أفهم كلامه) أي حيث أشار الى حذف الصدر بقوله وفي ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان الفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلي خبر ان للحذف وقوله في عائد متعلق بكثير ومنجلي على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفي كلامه من عيوب القافية التضمين وهو تعلقها بما بعدها الا أن يخص بكون ما بعدها اركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) في مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بان كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو ومما رزقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلا لانه أرجح أي رزقناهم اياه على أنه سيأتي عن الرودانى أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثاني (قوله ان انتصب بفعل اووصف) فان قلت قد نصوا في قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائي وهذا الاشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائي وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا مثاله حذف الفاعل في نحو زيد انضربته تبعا للفعل وحذف الفاء في نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم تبعا للقول اه دماميني (قوله أووصف) أي تام أيضا ليخرج نحو جاء الذي أنا كائنه (قوله هو غير صلة أل) أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه أي ان عاد اليها لدلالتهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فان عاد الى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذي أنا الضارب أي الضاربه وبذلك يقيد اطلاقه الآتي أيضا أما جاء رجل أنا الضارب أي الضاربه فلا حاجة الى الاحتراز عنه بالتقييد لان المحذوف غير عائد الموصول والكلام في حذف عائده (قوله ومما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى وما عملت أيديهم في قراءة الكوفيين الا حفصا بالحذف أي عملته كما في قراءة الباقين قال الاصفهاني شارح اللمع لم يأت في القرآن اثبات العائد اتفاقا الا في ثلاث آيات كالذي يتخبطه الشيطان من المس كالذي استهوته الشياطين واتل عليهم نبأ الذي آتيناه شرح الجامع (قوله أي الذي الله موليكه) قدر الضمير

ثانيها أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لأكرمتك * الثاني أفهم كلامه أن العائد اذا كان مرفوعا غير مبتدا لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جنّ (والحذف عندهم) أي عند النحاة أو العرب (كثير منجلي * في عائد متصل ان انتصب بفعل) تام (أووصف) هو غير صلة أل فالفعل (كمن نرجو يهب) أي نرجوه وأهذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه ومما عملت أيدينا أي عملته والوصف كقوله

ما الله مولبك فضل فاحمدنه به فالذي غيره نفع ولا ضرر

أي الذي الله موليكه فضل

وخرج عن ذلك نحو جاء الذى اياه أكرمت وجاء الذى انه فاضل وجاء الذى كأنه زيد والضارب بها زيد

متصلا مع أن الراجح انفصاله لان الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الرودانى (قوله نحو جاء الذى اياه أكرمت) أى وجاء الذى لم أكرم الا اياه فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف فى الاول لتبادر الى الذهن تقديره مؤخرا فيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف الافيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل اذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين مما آتاهم ربهم أى آتاهموه ولا يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثانى الضميرين المتحدين غيبة المختلفين فى الافراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفز) أى المستخف والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أى المستفزه وأتيم بفوقية فتحتية فخاء معجمة أى قدر كذا فى العينى (قوله فى المعقب البغى الخ) أى فى الشئ الذى يعقبه البغى أهل البغى ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد فالبغى فاعل وأهل مفعوله الاول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثانى مقدم أى المعقبه كذا فى العينى واسناد النهى الى مدلول الضمير الراجع الى ما مجاز (قوله كان مالك) علم لرجل والضمير فى كانه الى الأخ (قوله تنبيهات) وفى نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الاولى فلان المعدود الامور لا التنبيهات ما عدا الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الامور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتثنية الاول فى عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثانى (قوله باصالة الفعل فى ذلك) أى فى حذف المعمول الذى هو نوع من التصرف الذى الاصل فيه الفعل (قوله وعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد الى غيرها فلا ينافى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لان التقليل نسبى فلا ندفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا لكان أحسن لان هذا الشرط عام كما سيأتى قاله سم (قوله لم يجز حذفه الخ) لان الضمير المجرور يغنى عنه فى الربط فيتبادر الى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولانه لا يدرى أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع أن المقصود افادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد افادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقيد الفعل بكونه تاما الخ) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك

ولا يجوز حذف العائد هنا فلا يجوز حذف العائد فى هذه الامثلة وشذ قوله ما المستفزا الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر وقوله فى المعقب البغى أهل البغى ما * ينهى امرأ حازما أن يسأما * وقوله أخ مخلص واف صبور محافظ على الود والعهد الذى كان مالك * أى كأنه مالك

* (تنبيهات) * فى عبارته أمور الاول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله انما لم ينبه عليه للعلم باصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده الى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف * الثانى ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة أل والذى هو صلتها ومذهب الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام * الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يجز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره * الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته

* الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت متأخرة عنه

قاله يس (قوله ففي توكيده) نحو جاء الذي ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذي ضربت وعمرا (قوله أجاز الاخفش) تبع في العزو للاخفش الشيخ المرادي والذي لغيره المنع عنه كما في المغني والاخافشة ثلاثة لكن المراد عند الاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجح (قوله ما يوصف عامل) أي ناصب للعائد محلا باعتبار أنه في المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وان كان جاريا محلا أيضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذي أنت مضروب به قاله في التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي الى اثنين نحو جاء الذي أنت معطاه والذي تميل اليه نفسي جواز حذف مخفوضه لا يقال اذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا تكرارا مع قوله والحذف عندهم الخ لأنا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أي بعد فعل أمر مشتق من قضا بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر في عيني تلادي) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد والتلد بفتح التاء وضمها والتلد بفتحتين والتليد والمتلد قاله في القاموس وخصه بالذكر لان النفس أنس به اذا التفت أي انصرفت أي يحقر في عيني أعز أموالي اذا ظفرت بادراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حمل معنى أشار به الى وجه الشبه لا حمل اعراب والا فكذا خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله أن شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهي جر الموصول بالحرف وان يكون الجار له موافقا لجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتي وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهي أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وأن يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فسماعي (قوله لفظا) أي مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعا أو فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله أي منه) لم يقدر العائد منصوبا أي تشربونه لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون

نحو هذه التي عانقت مجردة أي عانقتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة عانقت. فأجازها ثعلب ومنعها هشام وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور وهو على نوعين مجرور بالاضافة ومجرور بالحرف وبدأ بالاول فقال (كذا) أي مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حذف ما يوصف) عامل (خفضا كأنت قاض بعد) فعل (أمر من قضا) قال تعالى فاقض ما أنت قاض أي قاضيه ومنه قوله

ويصغر في عيني تلادي اذا التفت * يميني بادراكي الذي كنت طالبا *

أي طالبه أما المجرور باضافة غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن أو باضافة وصف غير عامل نحو جاء الذي أنا ضارب به أمس فلا يجوز حذفه * (تنبيه) * انما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بارشاد المثال

اليه و (كذا) يجوز حذف العائد (الذي جر) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول جر) من الحروف مع اتحاد متعلقي الحرفين لفظا ومعنى (كمر بالذي مررت فهو بر) أي مررت به ومنه ويشرب مما تشربون أي منه وقوله

لاتركنن الى الامر الذى ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر * أى ركنت اليه وقوله * لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذى أنت بائح * أى بائح به وخرج عن (٢٠٤) ذلك نحو جاء الذى مررت به ومررت

حنسه تكلف (قوله الى الامر) أى الفرار من القتال كما قاله يس ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العينى (قوله سمراء) اسم امرأة حقبة بحاء مهملة مسكورة فقاف ساكنة فموحدة أى مدة طويلة وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خفى الشئ اذا لم يظهر والاول أصح وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لالتقائهما اه عينى ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعه أن المتعلقين فى هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه سيذكر أمثلة اختلافهما مع أنهما مختلفان معنى لان معنى الاول المحبة والثانى الزهد وأجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسررت بالذى فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ماذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى أمر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجى فالمحذوف فى الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته الى الثانى بنفسه كقوله أمرتك الخير أو ما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى أى اجهر بأمرك (قوله ومن جسد) من تعليلية (قوله شهدة) أى كالشهدة وكذا قوله علقم وهو بتشديد الوار كما هو احدى اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقى الحرفين اذ متعلق الاول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كامر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق اى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل (قوله فشاذان) ردّ بأن محل الشروط المتقدمة مالم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذى مررت أى به كما قاله المرادى والدماميني كلاهما فى شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت أى به كما بحثه الشمنوانى وغيره (قوله واختلف فى المحذوف الخ) لا يخفى أن الخلاف ليس فى المحذوف أولا لان القول الثانى انما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الاولى أن يقول واختلف فى كيفية الحذف (قوله فقال الكسائى الخ) تظهر فائدة الخلاف فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لان المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل

بالذى مررت به ومررت بالذى ما مررت الا به ورغبت فى الذى رغبت عنه وحللت فى الذى حللت به ومررت بالذى مررت به يعنى باحدى الباءين السببية والاخرى الالصاق وزهدت فى الذى رغبت فيه وسررت بالذى فرحت به ووقفت على الذى وقفت عليه تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف فلا يجوز حذف العائد فى هذه الامثلة وأما قول حاتم

ومن حسد يجور على قومى * وأى الدهر ذو لم يحسدونى

أى فيه وقول الآخر

وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم

أى عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول كما فى قوله لاتركنن الى الامر الذى ركنت اليه وقد أعطى الناظم ما أشرت اليه من القيود بالتمثيل ﴿ تنبيهان ﴾ الاول حذف العائد المنصوب هو الاصل وحمل المجرور عليه لان كلا منهما فضلة واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولا فقال الكسائى حذف الجار أولا ثم حذف العائد وقال غيره حذفا معا وجوز سيبويه والاخفش الامرين اه

عائد مجرور على قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ أن الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم الا أن تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل (قوله من موصول) أي اسمي لان الكلام فيه أما الحرفي فلا يجوز حذفه الا أن فيجوز حذفها بالمراد اجماعا في نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف في نحو ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفي ان بقي معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أي لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها فان لم يبق معمولها فلا كما في التسهيل (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظر وان أقرهما البعض وغيره أما الاول فلأن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها التصريح بهم بأنها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثاني فتلاعب بارد والاقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدري هذا ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضي أنه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بمجيئها مصدرية (قوله أول) أي بالقوة والصلاحية وان لم يؤول بالفعل (قوله مع صلته) أي ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففي التعريف دور أفاده اللقاني (قوله ستة) الراجح خمسة باسقاط الذي وأما وخصتم كالذي خاضوا فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الاصل كالجمع الذي خاضوا أفرد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقاني القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض وصاحب هذا القول دفع الاشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل في الذي فتأمل (قوله ان) أي المشددة وتوصل بمعمولها أو تؤول بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف الى اسمها ان كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) أي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا خلافا لابن طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضي غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت في معناه

* الثاني قد يحذف ما علم من موصول غير ال ومن صلة غيرها فالاول كقوله
أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
والثاني كقوله
نحن الالى فاجمع جمو علت ثم وجوههم الينا

وقد تقدم هذا الثاني

* خاتمة * الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر وذلك ستة أن وأن

القلب الى الاستقبال فأثرت الجزم فى محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمر اعلى قول سيبويه فى هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر فى قولهم كتبت اليه بأن قم لان حرف الجر ولو زائدا لا يدخل الا على اسم أو مؤول به وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالأمر لأمرين أحدهما أنها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب والثانى أنه لا يوجد فى كلامهم يعجبنى أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثانى بأن عدم الجواز انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغى له أن لا يسلم مصدرية كى لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن الاول بأن فوات الامر لا يضر كفوات المضى والاستقبال وبحث الدماميني فى هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل للمنع ففى الكشاف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبى حيث قال فى تفسير قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أى بالامر بالانذار فعلى هذا يقدر فى نحو كتبت اليه بأن قم ولا تقعد كتبت اليه بالامر بالقيام والنهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات الامر كفوات المضى والاستقبال لان السبك مفوت للامر بالكناية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما وفى الجواب عن الثانى بأنا اذا جعلنا أن الموصولة بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طلبى كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الاعجاب به اذ التقدير أعجبنى الامر بالقيام ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضى والامر هى الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك فى أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر ولا دليل لهم أيضا على أن التى يذكر بعدها فعل الامر والنهى موصول حرفى اذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه أن قم أولا تقم والثانى نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل فى الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أى بهذا اللفظ فالباء انما دخلت فى الحقيقة على اسم فتأمل * (فائدة) * فى حاشية السيوطى على المغنى عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح الى أن والفعل ثلاثة أمور دلالتهما على زمان الحدث من مستقبل فى نحو يعجبنى أن تقوم وماض فى نحو أعجبنى أن قمت والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه واستحالته والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبنى أن قدمت أى نفس قدومك ولو قلت أعجبنى قدومك لاحتمل أن اعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته ثم نقل عن ابن جنى فرقين أن أن

والفعل

والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت أن أضرب ولا بوصفان فلا يقال يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اهـ أقول بقي أمران أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيأ بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين في نحو أحسب الناس أن يتركوا وانهما صحة الاخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد اما أن يقول كذا واما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أي بقدر الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضي والمضارع المتصرف ولو تصرفا قصا بدليل وصلها بدام وندر وصلها بجامد كحلا وعدا وتوصل أيضا على الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية به نحو ما أن نحما في السماء فالتقدير مانبت أن نحما في السماء قال في المغني وعدلت عن قول كثير ظرفية الى قولي زمانية لتشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت اضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الاخفش كما في المغني ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدرا عائدها فمعنى أعجبني ما قمت أعجبني القيام الذي قمته (قوله وكي) أي الناصبة للمضارع وتقترن بلام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالماضي والمضارع المتصرف فيهما قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدماميني قلت قد جاء في قوله تعالى يود لو أنهم بادون في الأعراب فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير الى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي نعم ينبغي أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الاطلاق فتأمله اهـ ملخصا والغالب وقوعها بعد مفهم التمني كود وأحب ومن خلاف الغالب

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

وما وكي ولو والذي نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن تصوموا خير لكم بما نسوا يوم الحساب لكيلا يكون على المؤمنين حرج بود أحدهم لو يعمر وخضتم كالذي خاضوا

﴿المعرف بأداة التعريف﴾

(أل) بجملتها (حرف تعريف) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أو اللام)

﴿المعرف بأداة التعريف﴾

الاخصر والانسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الاداة والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الاقوال وصدقه على أم في لغة حمير (قوله كما هو مذهب الخ) أي كالقول الذي هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة الى المصنف في المشبه والنسبة الى سيبويه في المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أي بناء على ما الخ يوقع في اشكال آخر وهو اتحاد المبني والمبني عليه فتحمل شخصا والبعض به لا يحدى (قوله أو اللام) أو لتنويع الخلاف وتفصيله الى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف

(قوله فقط) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب وقيل فى جواب شرط مقدر وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أى اذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسبك أى كافيك (قوله فنمط عرّفت) أى أردت تعريفه واعترض بانه لا فائدة فيه لانه فى الوضوح غاية وأجيب بانه لما كان الباب معقودا للمعرف بالاداة قبح أن يذكر الاداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبانه قصد الاشارة الى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ونمط مبتدأ سوّغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده وقوله قل فيه النمط خبر والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الاول) أى كونها آل بجملتها وقوله عند الاول أى الخليل وقوله وعند الثانى أى سيبويه زائدة أى همزة وصل زائدة معتدّ بها فى الوضع كما فى الهمع وغيره وان أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها جزء أداة التعريف وان كانت زائدة فى أدائه فهى كهمزة اضرب واللام الاولى فى لعل فاندفع اعتراض اللقانى بأن الاعتداد بها وضعا ينافى زيادتها وحاصل الدفع أن المنافى للاعتداد وضعا الزيادة على الاداة لا فيها أفاده يس (قوله وعلى الثانى) أى من قولى المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله فى نحو قام القوم فعليه لا همزة هنا لان أصلا لعدم الاحتياج اليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا فى الهمع قال شارح الجامع وقيل الأداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فالاقوال أربعة قولان ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها فى التعريف) بدليل سقوطها فى الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أى لأن يزاد فيه لان الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتى فى قوله * حرف وشبهه من الصرف برى * ولا يرد لعل فانها حرف ولامها الاولى زائدة لانها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله ولازوم فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الادلة دليل لقوله أصلية (قوله وان فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اه دماميني (قوله وللوقف عليها) أى ولا لوقف على أحادى وقوله فى التذكر أى تذكر ما بعدها وللعرب فى الوقف عليها فيه طريقان سكون آخرها والحاقه مدّة تشعر باسترساله فى الكلام فيقولون ألى وتعاد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما فى كلام الشارح ولو

فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فنمط عرّفت قل فيه النمط) فالهمزة على الاول عند الاول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثانى زائدة معتدّ بها فى الوضع وعلى الثانى هى همزة وصل زائدة لا مدخل لها فى التعريف وقول الاول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزة الوصل مكسورة وان فتحت فلعارض كهمزة أيمن الله فانها انما فتحت لثلاثة قل من كسر الى ضم دون حاجز حصين وللوقف عليها فى التذكر واعادتها بكمالها حيث اضطر الى ذلك كقوله

قال وحيث اضطر الى الوقف لاستقام كلامه (قوله ياخليلي اربعا) من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس المندرس وقوله حلال بكسر الحاء أى حالين ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعيني صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتنكيرا الان مثل لا تتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف أى البرد السحق أى البالى وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أى أقام كما فى القاموس والضمير فيه للحى والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمالى وتأويبها ترديدهبوبها بسرعة على ما فى العينى أوهبوبها النهار كله على ما فى القاموس (قوله مللناه) بكسر اللام من الملل وهو السآمة كذا أفاده العينى وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا فى قوله دع ذا والاقرب عندى أنه من قولهم مللت اللحم مللا بكسر اللام الاولى أى أدخلته فى الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله بجل نبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم ببناء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الاقرب كما فى الشواهد (قوله ودليل الثانى) أى القول الثانى من قولى المتن وهو أن المعرف اللام فقط (قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة) أى ولا يمتزج الا الحرف الاحادى واستدل على هذا الامتزاج بامرين ذكرهما فى قوله ألا ترى الخ الا أنه كان المناسب فى الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو لم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد ايطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد ايطاء لكنه أقام كونه شائعا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الايطاء وفيه أن قيام ال بنفسها لا يقتضى أن ما بعدها نكرة لانه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالايطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يتخطى ها التنبيه) وكذا الا نحو بلا مال وان لا تفعل (قوله وهو على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله وأيضا) أى ويبطل الثانى من دليلى الامتزاج أيضا لان ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله ولا الجنسية) أى التى لنفى الجنس وهذا ابطال للشق الثانى (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة

ياخليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس عن حي حلال * مثل سحق البرد عفى بعدنا الـقطر مغناه وتأويب الشمال

وكقوله

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذا ال الشحم اتاقد مللناه بجل

ودليل الثانى شيآن الاول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد ايطاء ولو أنه ثنائى لقام بنفسه * الثانى أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيه ما نظر وذلك لان العامل يتخطى ها التنبيه فى قولك مررت بهذا وهو على حرفين وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ولا الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين فهلا حمل المعرف عليها واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه

والدال على الفرد وصريح كلامه ان أقسام أل أربعة أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات ثانيها ورجحه السيد الصفوى وصرح به التفتازانى أن أل قسمان كما فى التوضيح وغيره الاول التى للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى الثانى التى للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ماقصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ماقصد به الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ماقصد به الحقيقة فى ضمن جميع الافراد ثالثها ورجحه العلامة القوشجى أنها موضوعة للحقيقة لابشرط شئ لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من حيث هى وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد (قوله يشار به) أى بما صاحبه من الاداة اشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس (قوله نحو الرجل الخ) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لاينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلا بد فى الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست أل فى المثال للاستغراق والا لتوقف الحنث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازانى فى تلويحه فان نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كأنه نوى المجاز (قوله فالاداة فى هذا التعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر الى ماتصدق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى الخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه فى معناه أنه يدل على مايدل عليه لا أنه فى مرتبته تعريفا فلا ينافى أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله الى حصة) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع الى اسم الجنس وضمير عليه الى ما فالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس ومن الافراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة (قوله مكنيا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحرر والا فاعامة للذكر والانثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان

أداة التعريف قد يشار به الى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن من غير اعتبار لشئ مما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المرأة فالاداة فى هذا التعريف الجنس ومدخولها فى معنى علم الجنس وقد يشار به الى حصة مما صدق عليه من الافراد معينة فى الخارج لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحا أو كناية نحو وليس الذكر كالانثى فالذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما

الكناية

الكناية ذكر الملزوم وإرادة اللازم لان ما باعتبار تقييدها بمحررا لملزوم للذكر لان المحرر لا يكون الا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وإرادة اللازم وهو الذكر قال القرى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكي انها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال اطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محررا) قال في الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يدلى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشئ فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اه (قوله فان ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها) أى الحصة أى معنى هو الحصة فالاضافة للبيان (قوله في علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعل أل في الحاضر معناه في علم المخاطب للعهد الخارجي تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهني قاله يس (قوله أو حسه) أى الاحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الاحساس بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب أى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهما أى رفعه للرمى (قوله وقد يشار به الى حصة غير معينة) جعل غيره أل في نحو ادخل السوق للحقيقة في ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها بكونها في ضمن فرد مبهم لا يخرجها نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فتدبر (قوله بل في الذهن) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة والا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبني وجعلها حالا لا يقتضي تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذي ذكره شيخنا والبعض وأقراه بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثم قلت لا يعنيني لان المتبادر منه لا يعنيني بالسب الذي سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال اذا جعلت لازمة أفادت الدوام (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله الى جميع الافراد وقوله اما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد (قوله أو مجازا) أى

في قولها نذرت لك ما في بطني محررا فان ذلك كان خاصا بالذكور والانثى تقدم ذكرها صريحا في قولها رب اني وضعتها أنثى أو لحضور معناها في علم المخاطب نحو اذهما في الغار أو حسه نحو القرطاس لمن فوق سهما فالاداة لتعريف العهد الخارجي ومدخولها في معنى علم الشخص وقد يشار به الى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ومنه وأخاف أن يأكله الذئب والاداة فيه لتعريف العهد الذهني ومدخولها في معنى النكرة ولهذا نعت بالجملة في قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني وقد يشار به الى جميع الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة نحو ان الانسان لفي خسر أو مجازا نحو

بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول فى كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية فى جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفى الثانى لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه فى المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة وحينئذ فالحمل اما على المبالغة أو على تقدير مضاف أى جامع كل خصيصة ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم فى استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقانى كتب على قول التوضيح فهى لشمول خصائص الجنس مانصه هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) أى كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أى جميع أحوالها وأصنافها وعند الاطلاق خصائص جميع الاوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أى آحاده ولو كان مدخول أل جمعا على ما حققه التفتازانى فى شرحى التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثانى ليس كذلك والظاهر أنه كذلك اذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل الا فى الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل الا فى ذلك ذكره الدماميني (قوله وقد تزاد أل) فيه اشارة الى أن ضمير تزاد راجع الى لفظة أل فى قول المصنف أل حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقد سها لان المراد بأل وضميرها واحد وهو لفظ أل وعدم اعتبارنا فى الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لاصلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدماميني على القول بزيادة أل فى السموأل واليسع بأن العلم مجموع أل وما بعدها فهو جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معرفا بغيرها) كالعلم والموصوف وقوله وباقيا على تنكيره كالتمييز (قوله لازما) حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعد ما أنث اشارة الى جواز الامرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الاداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف أى زيد الازما مصدر زاد زيد اوزيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم فى المعرف فقط أما المنكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أى للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده الصبان (قوله علما صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان

أنت الرجل علما وأدبا فالاداة فى الاول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغة ومدخول الاداة فى ذلك فى معنى فكرة دخل عليها كل (وقد تزاد) أل كما يزاد غيرها من الحروف فتجب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره وتزاد (لازما) وغير لازم فاللازم فى ألفاظ محفوظة وهى الاعلام التى قارنت أل وضعها (كاللات) والعزى علما صنمين والسموأل واليسع

والقولان

والقولان حكاهما الخازن (قوله علمى رجلين) الاول علم شاعر يهودى والثانى علم نبى قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام واختلف فيه فقيل هو أعجمى وأل قارنت ارتجاله وقيل عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع واستشكل الثانى بأنهم نصوا على أن لا عربى من أسماء الانبياء الا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا وأجيب بأن المراد العربى المصروف لا العربى مطلقا وبأن المراد العربى المتفق على عربيته واستشكل الاول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمى وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربى الى العجمى وأورد عليه أن الاعلام خارجة من محل الخلاف فان الواضع لها الابوان اتفاقا ولك أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى اما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى الى ذلك النبى نحو اسمه يحيى وبشرناه باسحق اسمه المسيح عيسى بن مريم واليسع من هذا القبيل كذا فى الرودانى مع بعض زيادة وهو صريح فى أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما فى قول البعض انه مصروف لو جود أل وان كانت زائدة وضعف سم استشكال الاول بما مر بأنه يتوقف فى أن أل ليست فى لغة العجم (قوله والاشارة) اعلم أنه اختلف فى الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم اشارة حقيقة للزمان كما أن هنا اسم اشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الرودانى اذا عرفت هذا فقول الشارح والاشارة ان حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى وشبيه الاشارة أى شبيه اسم الاشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لان تعريفه على مذهبهم بالعلمية وان حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج اذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلافهم فى سبب البناء ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج الى جعل تضمن معنى الاشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال وهى الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به أسماء الاشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالاشارة الحسية (قوله معناها) أى معنى الاشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل فى التسهيل ذلك) أى التضمن المذكور لان الاشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثانى (قوله متضمن معنى الخ) أى لان

علمى رجلين (و) الاشارة نحو (الآن) للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لتضمنه معناها فانه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ولذلك بنى لكنه رد فى

اللاتى) وبقية الموصولات مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذى والا فبقيتها نحو من وما الا أيا فانها تتعرف بالاضافة فعلى هذا لا تكون أل زائدة وغير اللازم على ضربين اضطرارى وغيره وقد أشار الى الاول بقوله (ولا اضطرار) أى فى الشعر (كبنات الأوبر) فى قوله

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

أراد بنات أوبر لانه علم على ضرب من الكمأة ردىء كما نص عليه سيبويه وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم فأل عنده غير زائدة بل معرفة و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز نحو (وطبت النفس ياقيس السرى) فى قوله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو * أراد طبت نفسا لان التمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين وأشار الى الثانى بقوله (وبعض الاعلام) أى المنقولة (عليه دخلا

أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه والغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نسكت السيوطى (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح فى نظيريه أن يقول والموصولات كالذين الخ وحكمه يلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب والا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولذين واتى ولتان ولاتى اه (قوله والا فبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولا اضطرار) أى وغير لازم لاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم (قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كما فى الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لانه حينئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر فى كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد الا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك فهو على الحذف والايصال وحسنه موازنة نهيتك والا كمؤ جمع كمء واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء فى الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة وأصل عساقل عساقيل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العينى وزكريا وفى شرح الدمامينى للمغنى أن العساقل الكمأة البكار البيض وأن بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (قوله لانه علم) أى والعلم لا تدخله أل المعرفة (قوله ليس بعلم) أى بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من أل للوزن والوصفية الاصلية لان أوبر فى الاصل وصف بمعنى كثير الوبر وطرو العلمية على الوصفية الاصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كأسود للحية وأدهم للقيد ومنعه على الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم فى حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرارى الخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل اعراب والواو فى وطبت من المحكى والسرى الشريف (قوله من الاضطرارى زيادتها فى التمييز) ويلحق بذلك ما زيد شذوذا فى الاحوال نحو ادخلوا الاول فالاول جاؤا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاؤا جميعا سندوبى (قوله وجوهنا) أى أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفسا الخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى البيت مفعول صددت وتمييز طبت محذوف أو لا تمييز له (قوله عليه دخلا) الضمير لأل وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف للتثنية عائدة على الالف واللام المفهومين

من

من أل (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له وضميره عنه يرجع الى ما (قوله مما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بيانا للما مع أنه يمكن ايقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف فى كلام الناظم أى للمح معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل الخ تمثيلا لبعض الاعلام وهو المتبادر أولما وعلى الاول يتعين الاول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والنعمان) أى الذى لم تقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى الشمنى فليس مما للمح ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالنعمان وأما قوله

أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

فليس مما نحن فيه بالكلية لان نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشمنى وفى القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لواد فى طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك وبه يعرف ما فى كلام المصرح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل والضمير فى نسيمها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أو الى النسيم الاول مرادا به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ويؤيد هذا رواية طريق الصبا اذ الضمير عليها يرجع الى الصبا وبعد هذا البيت .

فان الصبا ريح اذا ما تنسمت * على نفس مهموم تجلت همومها

(فائدة) الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار قال الصفدى الظاهر أنها تختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفصول لانا نشاهد ها بدمشق وما قارب بها بادية المزاج تخفف الرطوبات وتحلل الاجسام وتحرق الثمار والزروع وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاستراح بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب فلعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فاذن لها فأتته بذلك فلذلك يترو ح بها كل محزون من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول أل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى شرح الاوضح بان وجه حذف نحو (قوله اذ الباب سماعى) أى باب ادخال ال للمح الاصل فما سمع

للمح ما قد كان) ذلك البعض (عنه نقلا) مما يقبل أل من مصدر (كالفضل و) صفة مثل (الحرث و) اسم عين مثل (النعمان) وهو فى الاصل اسم من أسماء الدم وأفهم قوله وبعض الاعلام أن جميع الاعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف اذ الباب سماعى وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد وأدد والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد و يشكر فأما قوله

من العرب ادخالها عليه كان ذلك ادخالها عليه ولو في غير مسمانهم ومالا فلا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز دخول أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة الى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا تفاءل يوما من المصحف فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وأنشد

تهددني كل جبار عنيد * فها أنا ذا الجبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يارب مزقني الوليد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة من شر ورأفتنا (قوله فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف قال المصرح وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر (قوله سهلها تقدم ذكر الوليد) اى فيكون دخولها للمح لا كاملة وأل في الوليد للمح (قوله ثم قوله للمح الخ) هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الاول مبني على الاول والثاني على الثاني واللامح على الاول المتكلم وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقدم الشق الاول لانه الظاهر (قوله فيدخل) أي النظر على المجاز العقلي أو الواضع المفهوم من السياق (قوله اذ لا فائدة الخ) اعترض بان ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الاصل وعند حذفها الادلة على ذلك فكيف يكونان سببين (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمح وقوله لتجعله الشيء بعينه اى لتجعل المذكور من الاعلام اى لتجعل مسماه الشيء نفسه أي المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فأل في الحرث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفي العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهي تحقيقية ان استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه والا فتقديرية (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصي لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الاربعة وليس بشيء لانه انما يرد لو قال لشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أي الاشخاص الاربعة الذين سمي كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ثم قوله للمح ان أراد أن جواز دخول أل على هذه الاعلام مسبب عن لمح الاصل أي بانتقل النظر من العلمية الى الاصل فيدخل أل (فذكر) أل (اذا) حينئذ (وحذفه سيان) اذ لا فائدة مترتبة على ذكره وان أراد أن دخول أل سبب للمح الاصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الاصل نعم هما سيان من حيث عدم افادة التعريف فليحمل كلامه عليه قال الخليل دخلت أل في الحرث والقاسم والعباس والفضل والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه ﴿تنبيه﴾ في تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة فيه نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة والتي للمح الاصل ليست لازمة (وقد يصير علما) على بعض مسمياته (بالغلبة) عليه (مضاف) كابن عباس وابن عمرو ابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من

دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الامر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة فى كلامه بالمعنى الوضعى لا الغلبى ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الاحسن أن المراد باخوتهم نظراؤهم فى اسم الاب لا خصوص الاخوة فى النسب (قوله العهدية) اى بحسب الاصل والا فهى الآن زائدة ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فمحبوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع فى الاصل لأن يستعمل فى كل فرد عهد بينهما على البدل فخصته الغلبة بعقبة أيلة فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذى يستحقه كل فرد من الافراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها لان المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة ايلى) بالقصر والذى فى التصريح والقاموس وغيرهما ايلة بالتاء فلعل ما فى الشرح سهو والعقبة فى الاصل اسم للطريق الصاعد فى الجبل (قوله وخو يلدين نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت فى جفانه اى أوعيته طعامه التراب فسميها فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول والصعق فى الاصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها لانها سبعة وقيل أكثر وأصله ثريوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (قوله وحذف أل ذى الخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء والاضافة بهذه بأن أل لا تجامع الاضافة وكذا النداء الا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله * وباضطرار خص جمع يا وأل * وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن أل مطلقا لا تباشره بل مراده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هى فيه بأى أو ذا كما يتوصل لنداء ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة ولا ياذا النابغة كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها فى الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والاضافة (قوله لان أصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هى فى نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمنفى وهو تكن لا بالنفى وأن أل فى نحوه تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل فى نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم به هذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضى من البقاء المذكور واستدل بقوله فى الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كأصول الابنية

عداهم من اخوتهم (أو محبوب أل) العهدية (كالعقبة) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلى ومدينة طيبة وكتاب سيبويه وخو يلدين نفيل والثريا (وحذف أل ذى) الاخيرة (ان تنادا) مد خولها (أو تضف أو جب) لان أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الاصلى اللازم أبدا كما هى فى نحو اليسع كما تقدم فتقول ياصعق و يا أخطل وهذه عقبة أيلى ومدينة طيبة

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الرودانى على التصريح قال في الهمع أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة وقل حذفها في غيرهما وأما ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا في النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الاعشى ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغنتا بهما الا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع اه مع حذف وقال في التسهيل ومثله ما قارنت الاداة نقله أو ارتجاله اه قال ابن عقيل في شرحه عليه أي مثل الذي فيه أل من العلم بالغلبة في نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اه وسنذكر كلام الرودانى ومن الحذف للنداء فيما قارنت الاداة نقله قول خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لا سبحانك * اني رأيت الله قد أهانك

فان عز مرخم عزى نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا أن يقال كونها في صورة المعرفة التي لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هي في نحو اليسع متعلقا بالنفي فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أي أفي الحق أي أفي الامر الثابت أن أخطلكم هجاني (قوله أعشى تغلب) أصله الاعشى فحذفت منه أل وأضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها وكذا يقال فيما بعده والاعشى في الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب (قوله ونابغة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما في القاموس والنابغة في الاصل اسم لكل من ظهر في الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أي حاجز ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى الى الاسم وبحث في التمثيل به بأن اثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الرودانى أن الصحيح أن أسماء الاسبوع أعلام جنسية منقولة من الاعداد دخلت عليها أل للمح المعنى العددي وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل بها لذي غلبة حذفت منه أل بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع

ومنه * أحقا أن أخطلكم هجاني * والاخطل من يهجو ويفحش وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره وتقول أعشى تغلب ونابغة ذبيان (وفي غيرهما) أي في غير النداء والاضافة (قد تحذف) سمع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مباركا فيه * (تنبيهان) * الاول المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذ لا يعرض في استعماله

فانه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل فى النداء والاضافة وجوبا وقد يحذف فى غيرهما (قوله مايدعوالى ذلك) أى الى نزعه عن الاضافة لانه ينادى ويضاف فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف ان كان تمام العلم ناقض ماتقدم فى باب العلم عند قول المصنف وان يكونا مفردين فأضف الخ من أن العلم الاضافى لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد أمران * الاول أن المضاف لابد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضايفين فكل منهما كالزاى من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل * الثانى أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفا (قوله طلبا للتخصيص) كان المناسب أن يقول للايضاح لان التخصيص فى النكرات والايضاح فى المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغلب ونابغة بيان (قوله خاتمة) نظم العلامة الاجهورى حاصلها فقال

وعدد ان تريد أن تعرفا * فأل بجزئيه صلن ان عطفا
وان يكن مركبا فالاول * وفى مضاف عكس هذا يفعل
وخالف الكوفى فى الاخير * فعرف الجزأين باسمرى

والمراد بالاخير غير الاول فيشمل الثانى والمركب لان الكوفى خالف فيه أيضا كما سيأتى وكان الاحسن أن يقول بدل الاخير

وخالف الكوفى فى هذين * ففيهما قد عرف الجزأين

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثانى ليشمل مافيه أكثر من اضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفى كلام شيخنا أن منهم لا يضيف بل يعرف الاول فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الالف دينارا (قوله مازال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد فى البيت قبله وخبرها مايدنى فى بيت بعده وقوله فمما بالفاء العاطفة على عقدت وأراد بخمسة الاشبار السبع (قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع أرجع أو بفتحها مضارع رجع لجيء متعديا أيضا والاثانى بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التى تشدد فى غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهى أحد تلك الاحجار كما فى القاموس وان أوهم كلام البعض أن الاثفية هى نفس تلك الاحجار وقال الاسقاطى بالفوقية ثم النون أصلة أثانين حذفت نونه الاخيرة ضرورة وهو جمع أثون كتنور وقد تخفف أخدود الخباز وأقره البعض كشيخنا وفيه نظر لان جمع أثون المخفف أثن كعمود وعمد وجمع المشدد أثانين بفوقية ثانية بعد الالف اللينة لانون كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب

مايدعو الى ذلك * الثانى كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق كذلك يعرض فى العلم الاصلى ومنه قوله

عملا زيد يوم النقا رأس زيد كم * بأبيض ماضى الشفرتين يمانى وقوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر * (خاتمة) * عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد فاذا كان العدد مضافا و أردت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف اليه فيصير الاول مضافا الى معرفة فتقول ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار ومنه قوله مازال مذ عقدت يداه ازاره * فسما فأدرك خمسة الاشبار وقوله

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الاثافى والديار البلاقع * وأجاز الكوفيون الثلاثة

الاثواب تشبيها بالحسن الوجه قال الزمخشري وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء واذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لانه بمنزلة بعض الاسم وأجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقالوا الاحد العشر درهما والاثنتا العشرة جارية لانهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ويدل عليه اجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشوا فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ولا يجوز الاحد العشر الدرهم لان التمييز واجب الذي عنا التمييز فلو عرف المضاف اليه صار المضاف معرفة باضافته اليه والتمييز واجب ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف اليه نحو خمسة آلاف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف

القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة ينون والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهي الارض المقفرة والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طيح الاحباب وديارهم الخالية (قوله تشبيها بالحسن الوجه) رد بأن الاضافة في ذلك لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أي البصريين (قوله عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الاول فلان ادخال أل في كل من المتضايفين انما يكون اذا كان الاول وصفا نحو الضارب الرجل ولان فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول أل على المضاف ضائعا وأما الثاني فلان السمع والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) أي في غير اثني عشر واثنتي عشرة بقرينة ما مر أن اعراب اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الاول بناء والظاهر أن البناء عند البصريين على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر الجزء الاول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التأنيث الخ) في معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لان تاء التأنيث الخ لكان أوضح (قوله ولا يجوز الاحد العشر الدرهم) أي ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معا) لم يذكر فيه خلافا وفي الدماميني أن قوما أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدي (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشان (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد المضاف وقوله وقد يكون المعرف بفتح الراء أي المعرف بال أو بكسرها أي المعرف للمضاف وهو أل وقوله الى جانب الاول أي مضموما الى جانب الاول وقوله كما تقدم أي في ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أي قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تقييدا لاطلاقه في أول الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الاضافي (قوله كما عرفت) أي من التمثيل سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لاضافتها) أي الى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لان أل لا تدخل على المضاف في مثل ذلك وأما ما وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة في القرض والديون ثم قدم

نحو غلام الرجل وعلى هذا ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف

ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف اليه نحو خمسة آلاف

لانه لان تمييزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الآلاف لاضافتها والله أعلم

الذي كان أسلفه وأتى بالالف دينارا فأوله الدماميني بتقدير مضاف مبدل من المعرّف أي بالالف ألف دينار قال ولا يقال ان أل زائدة لان ذلك لا ينقاس ٠

﴿الابتداء﴾

هذا شروع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدأ أو الخبر لان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبرا أو ما يسدّ مسدّه غالبا على ما ستعرفه فاطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ففي الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والاشارة الى عدم تلازم المبتدا والخبر فلا يقال ترجم لشئ ولم يبينه وبين شيأ ولم يترجمه نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدا للاشارة في الترجمة الى أنه العامل فتأمل وقدّم باب المبتدا على باب الفاعل لما قيل انه أصل المرفوعات لانه مبدوء به وقيل الفاعل لان عامله لفظي وقيل كل أصل قال الدماميني تظهر فائدة الخلاف في نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوي الوجهان ثم اعترض بان استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا وأجاب بان جملة من قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه منغبرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة فان أجيب بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان أجيب بالاسمية نظرا الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرّد المطابقة لوجودها في الصورتين فبقي الترجيح باصالة الفاعل أو المبتدا سالما فتدبره وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسؤل عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد اذ المسؤل عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرّف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله * ورفعوا مبتدأ بالابتدا * وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه (قوله العاري الخ) أورد على التقييد به أنه يخرج اسم ان ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عاريا وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لان الخرف كالعدم باعتباره

﴿الابتداء﴾
المبتدأ هو الاسم العاري

وانما يعتد به اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقره عليه وتبعه البعض وفى الجواب تسليم أنه مبتدأ والذى يظهر لى منعه بدليل ما سيأتى فى باب ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بأنه لا يشترط فى مراعاة المحل بقاء المحرز أى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء واذا عدم الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس وقوله اللفظية نسبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان أريد باللفظ التلفظ أو الجزئى الى الكلى ان أريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا أو تقديرا لتدخل العوامل المقدرة وقوله غير الزائدة أن وشبهها كرب ولعل الجارة والقيد ان للادخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبرا عنه) أى محدثا عنه فالاخبار لغوى لا مذكورا بعده خبره الاصطلاحى للزوم الدور لاخذ الخبر حينئذ فى تعريف المبتدا وأخذ المبتدا فى التعريف الآتى للخبر وجعله حالا من الضمير فى العارى أولى من جعله حالا من الاسم وان اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف فى مجىء الحال من الخبر كالمبتدا (قوله أو وصفا الخ) عطف على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير فى العارى وفى ذلك تصريح باشتراط العرو فى الوصف أيضا فخرج نحو لاهية قلوبهم على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الرودانى وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويلا ليدخل نحو لا نولك أن تفعل لان نولا وان كان مصدرا بمعنى التناول الا أنه هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك تناوله فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما فى الرودانى وقال أبو حيان نولك مبتدأ وأن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع اذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ولا غير قائم الزيدان فان غير مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا وأجيب عن الاول بأن المعرف المبتدأ الاطرادى وهذا سماعى لا يقاس عليه وانما لم يخبروا عنه لانه ليس فى المعنى مبتدأ اذ المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل لان صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر فى الافادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن أقل وعن الثانى بأن المبتدأ مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد وبأن الوصف وان خفض لفظا فى قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على ارادته فى التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع الخ) أى لانه على تقدير أن وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما فى سواء عليهم أأنذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين

عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغنى به فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو وأن تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة

صدقهم

صدقهم فيكون المراد بالاسم مايعم الحقيقي والحكمي أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) أي مما يلي حسبك فيه نكرة فان وليها معرفة نحو بحسبك زيدا فالمعرفة هي المبتدأ وحسبك الخبر لانه نكرة لا تتعرف بالاضافة وان تخصص بها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو كم مالك وخبر منك زيد عند سيبويه وفي النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام في الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لان الباء لا تزاد في الخبر في الايجاب والذي عليه الجمهور كما في المغني أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذور في اجتماع اعرابين لفظي وتقديري من جهتين مختلفتين أو محلا ولا يختص المحلي بالمبنيات قولان واعلم أن زيادة الباء في نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من في نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) امانعت لحاق لزفعه تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أي لكم أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لحاق أغنى عن الخبر لان الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا في يس والروداني ولا كون برزقكم هو الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا عند سيبويه (قوله تخرج لاسماء الافعال) أي بعد التركيب (قوله ورافعا لمستغنى به يشمل الخ) الاولى ومستغنى به يشمل الخ لان الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرافع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدما وأبوه فاعلا أو أبوه مبتدأ ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستفهام في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل نعم يظهر لي أن محل المنع اذا لم يعلم المرجع أما اذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لان التركيب حينئذ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم واعلم أن قولهم الوصف مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لأل الموصولة على قول كما مر لانه في قوة الفعل في الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثاني المعرف (قوله والثاني فاعل أغنى عن الخبر) قال في التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اه (قوله أغنى عن الخبر) أي عن أن يكون

لادخال نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله ومخبرا عنه أو موصفا الى آخره مخرج لاسماء الافعال

واسماء قيل التركيب

ورافعا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيدا فان مرفوعه غير مستغنى به وأوفى التعريف للتنويع لا للترديد أي المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر وقد أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر) أي له (ان قلت زيد عاذر من اعتذر) والى الثاني بقوله (وأول) أي من الجزأين (مبتدأ والثاني) منهما (فاعل اغنى) عن الخبر (في) نحو (أسار ذان) الرجلان ومنه قوله

له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لأنه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أى مقيم والظعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله نهيج عرقوب) أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدأين كما فعل المكودى والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله النصب كما يأتى ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد وأعندك عمرو على أحد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرا أو فاعلا لمبتدا محذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية أو فاعلا للظرف فهى ظرفية كذا فى المغنى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوبا نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو أذو مال العمران لأنه فى معنى المشتق ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن ما يؤيده (قوله أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب الزيدان وكيف فى الاول فى محل نصب على الحال وما ومن فى الاخيرين فى محل نصب على المفعولية وكالادوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى (قوله أو ضميرا منفصلا) فلا يسد المستتر مسد الخبر فاذا قلت أقائم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر بل قاعد خبر مبتدا محذوف أى هو فاعد واذا قلت أقائم الزيدان وأردت العطف وجب افراد الوصف المعطوف وابراز الضمير منفصلا فتقول أم قاعد هما وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون فى الثوانى اهـ فأشار الى فاعلية الضمير المستتر واغنائه عن الخبر لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ومثله يجرى فى المثال الاول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدا محذوف أى أم هما قاعدان فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق فى أقائم زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفى) أى ولو معنى نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان كذا فى التصريح ومنه يعلم أن النفى المنقوض يكفى فى الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز فى زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وان اعتمد على المخبر عنه كما فى المغنى قال فى التصريح وهل تقدم النفى أو الاستفهام شرط فى العمل أو فى الاكتفاء

أقاطن قوم سلمى أم نفوا ... ظعنا وقوله

أمخبر أنتم وعد أو تقمتنه ... أم انتفيتم جميعا نهيج عرقوب

(وقس) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلا (وكاستفهام) فى ذلك (النفى)

بالمرفوع عن الخبر قولان أرجحهما الثانى كما فى المغنى (قوله الصالح الخ) حمل الشارح الاستفهام والنفى فى عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفى به فوصف النفى بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وان عابه البعض تبعا للشيخنا ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفى بلفظ صالح الخ لصح أيضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولما (قوله على أنه اسمها) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ فى الاصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية وقوله يغنى عن خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدا فى الاصل وكذا يقال فى خبر ما الحجازية ثم فى اغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر فى ذلك ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل فى محل نصب باعتبار اغنائه عن خبر ليس أو ما لانه ليس لليس أو ما فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير مجرّ بالاضافة) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف اليه أى الى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد أو باعتبار أنه فى قوة المرفوع بالابتداء كما مرّ (قوله فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما فى الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به فى التسهيل وأشار اليه هنا بقلة لان تقليل الجواز كناية عن قبحه وأشار اليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدّا ومذهب الكوفيين والاخفش وهو الجواز بلا قبح فقول الشارح خلافا للاخفش والكوفيين أى فى قولهم بالجواز بلا قبح وفى كلامه حذف أى وللبصريين فى قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حجة أى للمصنف والاخفش والكوفيين على أصل الجواز فى قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته اياهم فى المستدل عليه فاندفع بتقرير ناعبارة الشارح على هذا الوجه ما ادّعاه البعض من منافاتها لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوغ للابتداء به مع أنه نكرة عمله فى المرفوع بعده لاعتماده على المسند اليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض بأن الاخفش أى والكوفيين لا يشترطون فى عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتى على مذهب المصنف لانه مع كونه يجوّز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفى أو استفهام يشترط فى عمله الاعتماد لا عم كما

الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان وهو ما ولا وان أو اسما وهو غير أو فعلا وهو ليس الا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها والفاعل يغنى عن خبرها وكذا ما الحجازية وبعد غير يجرّ بالاضافة وغيرهى المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ومن النفى بما قوله

خليلىّ ما واف بعهدى أنتما اذا لم تكونا لى على من أقاطع

ومن النفى بغير قوله

غير لاه عد الفاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم

وقوله

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهمّ والحزن

(وقد* يجوز) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام (نحو فائز أولو الرشد) وهو قليل جدّا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة فى قوله

سيأتي في باب اعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خبير بنو لهب الخ) المعنى أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي اذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير وزجر الطير بالزاي فالجيم فالراء عيافته وهي كما في القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنواعها فتستعد أو تتشاءم (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا وفيه أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فيما في ما قالوه من أن محل استوائهما فيه اذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا شرط القياسية الاستواء فلا يأتي في سماعه في فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة المصدر نكتة السماع لا علامة الجواز بالطراد فاحفظه فانه نفيس (قوله والثاني مبتدا) بابدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أي سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به الى أن الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أي استقر طبقه أي مطابقته فاذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا في الافراد) مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون (قوله جاز الامران) لكن الارجح الاول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا لان الاصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين لمانع فيهما من الثاني وهما أحاضر القاضي امرأة ونحو أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور والمانع من الثاني في الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدا والخبر وفي الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفي داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما أفي داره قيام زيد فنعه الكوفيون مطلقا أما على الفاعلية فلما مر وأما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ واجازه البصريون على الابتداء للسماع ولان ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين في نحو أقائم أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويجاب بأنه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل

خبير بنو لهب فلا تلغ مقالة لهبي اذا الطير مرت

لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله

هن صديق للذي لم يشب

(والثاني مبتدا) مؤخر (وذا الوصف) المذكور (خبر) عنه مقدم (ان في سوى الافراد) وهو التثنية والجمع (طبقا استقر) أي استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر الاعلى لغة أكلوني البراغيث فان تطابقا في الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وماذاهبة هند

معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المغني (واعلم) أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة في المطابقة وهي أقائم زيد أقائمان الزيدان أقائمون الزيدون وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما وست في عدمها أقائم الزيدان أقائم الزيدون أقائمان زيد أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان وحكم الاوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا وحكم الاربع الأخيرة الفساد واذا فصلت الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة صورة اذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور بقي شئ آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثاني مبتدأ مؤخرا أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره في زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدا في أقائم زيد احمال لا الباس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام واين سلم أنه الباس فليس فيه كبير ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله اى العرب) لو قال أي سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدا بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضي أنهم حكموا بأن رفع المبتدا بالابتداء اذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدا وأن رفعهم اياه حاصل بالابتداء أي بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح وفي الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا لخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط ثم قيل ان الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها الا ان معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بان الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للمبني للمجهول (قوله ليسند اليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شئ اليه لانه مسند فلو قال للاسناد لكان أولى (قوله كذلك) أي كرفع المبتدا بالابتداء رفع الخبر المبتدا في الانتساب اليهم فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدا ظرف لغو متعلق برفع ويحتمل أن كذلك حال وما بعده مبتدأ وخبر والاول أقرب (قوله فاما الذي الخ) أي المبتدا الذي والضمير المنفصل الاول للشئ والثاني للذي وأشار به الى أن الخبر عين المبتدا في المعنى أي بحسب المصداق لا المفهوم على ما سيأتي تفصيله وقوله فان

(ورفعوا) أي العرب (مبتدأ بالابتدا) وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند اليه فهو أمر معنوي (كذلك رفع خبر بالمبتدا) وحده قال سيبويه فأما الذي بني عليه شئ هو هو فان

المبنى عليه أى فان الشئ المبنى عليه أى على ذلك الذى بنى عليه شئ وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذى بنى عليه شئ واعترض القول برفع المبتدا للخبر بان المبتدا عين الخبر فى المعنى فيلزم رفع الشئ نفسه وبأن المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه نحاك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبانه قد يكون جامدا كزيد والعامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه والمبتدا أولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الاول بان الخبر عين المبتدا فى الماصدق فقط أما فى المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفى وعن الثانى بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن الثالث بان ماذكر فيه انما هو فى العامل المحمول على الفعل والمبتدا أليس عمله فى الخبر بالحمل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاهما) أى استلزمهما لان الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدا يستلزم خبرا أو ما يسد مسده (قوله ونظير ذلك الخ) فى التنظير نظر اذ العامل فى النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه وأيضا العملان فى النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعترض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر وأجيب بان الخبر المتعدد فى المعنى متحد وهو لا يظهر فى نحو زيد عالم شجاع الا أن يقال هو فى تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بان أقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظير له) أى من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بان العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدمامينى (قوله مترافعان) أى رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به فى صاحبه نحو أيا ما تدعوا وقد يفرق باتحاد العمل فى المقيس واختلافه فى المقيس عليه (قوله لفظى) أى لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بانك اذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل فى الجزأين الابتداء بخلافه على بقية الاقوال للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالاشارة بقوله وعاذ خبرا الى تعريفه كما اكتفى بالاشارة فى المبتدا لهما ما لحظ الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجملة بسم (قوله المتم الفائدة) أى المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند اليه وانما هو متم لها أى زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شئ يتعلق به فدخل نحو بل أتم قوم تجهلون وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدا الثانى فى نحو قولك زيد أبوه قائم اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فمعنى زيد أبوه

المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل رافع الجزأين هو الابتداء لانه اقتضاهما ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدا وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له وذهب الكوفيون الى أنهما مترافعان وهذا الخلاف لفظى (والخبر الجزء المتم الفائده)

قائم زيد قائم الاب وأيضا لابد فى افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب فى قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الاول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد وتوقف الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثانى بان المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التى أفادها بضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التى يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه فى كلامهم وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا فى الشهاب على البيضاوى (قوله مع ممتدا) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه وقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أى فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل لكان حسنا لانه الذى يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا عن غيره مدفوع بان الفاعل يلتبس أيضا بالخبر من جهة كون كل اسما ملازم الرفع متاخرا عن مصاحبه من مبتدا أو فعل (قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدا وقوله غير الوصف المذكور أما فى الاول فلدلالة قوله مبتدأ زيد الخ على أن الخبر لا يصاحب الا المبتدأ وأما فى الثانى فلدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له (قوله كالله بر) أى محسن والأيادى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعنى نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتى (قوله وهو الاصل) أى الغالب أو السابق لانه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتى جملة) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة واعلم أن الجملة أعم من الكلام لانه لا يشترط أن يكون اسنادها مقصودا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهى فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد يضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك ولا فرق فى الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه إلا ما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لان مدلولها لا يحصل الا بها لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدا باعتبار نفس معناها لقيامه بالطالب والمنشئ لا بالمبتدا بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدا فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب

مع مبتدا غير الوصف المذكور بدلالة المقام والتمثيل بقوله (كالله بر والأيادى شاهده) فلا يرد الفاعل ونحوه (ومفردا يأتى) الخبر وهو الاصل والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر وشاهده (ويأتى جمله) وهى فعل مع فاعله نحو زيد

صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد الا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على أنه لا اسناد للجملة من حيث هي جملة الى زيد بل القيام في نفسه مسند الى الاب ومع تقييده مسند الى زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد وإذا لك يقولون زيد قام أبوه بأنه قائم الاب وقولهم الخبر الجملة بأسرها توسع اه (قوله حاوية معنى الذى الخ) أى مشتملة على ما يدل على معنى المبتدا (قوله وذلك) أى احتواؤها على معنى المبتدا (قوله بأن يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذى عطف هو أو ملابسه على شئ في الجملة بالواو خاصة لانها المطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذى في نعت أو بيان شئ فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه فان قدرت أخاه بدلا امتنعت المسئلة بناء على المشهور أن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية أعجبتنى هو لان هو بدل اشتمال

(فائدة) قد يكون الضمير الذى في الجملة لغير المبتدا ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدا كما في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بناء على قول الناظم كالكسائى الاصل يتربص أزواجهم فجئ بالنون مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى ضمير المبتدا وقيل يقدر أزواج قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا في المغنى (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وهى تشكل على ما نقله الدماميني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا كان مبتدأ قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى ابن الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك اه قال في المغنى ولم يقرأ ابن عامر برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان وتقلب ألفه ياء أيضا في التثنية كذا في القاموس وهو مبتدأ وأثمان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أى منوان منه (قوله زوجى الخ) ليس بيت شعر كما توهم وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب وقيل

قام وزيد قام أبوه أو مبتدأ مع خبره نحو زيد أبوه قائم ويشترط في الجملة أن تكون (حاوية معنى) المبتدا (الذى سيقت) خبرا (له) لتحصل الربط وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل أو نية نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه أو خلف عن ضميره كقولها زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب قيل أل عوض عن الضمير والاصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى أى مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أى المس له أو منه

نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والا لزم جواز نحو زيد الأب قائم) قال سم جواز ذلك لا نزاع على الصحيح أيضا لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا اليه من تقدير له أو منعه اذا لم يلزم اللبس والا وجب التصريح به لانا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بانتظار ذلك (قوله وهو فاسد لايهامه أن الأب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع انه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها اشارة الخ) عطف على مدخول أن في قوله بأن يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو اشارة اليه الخ لكان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أي على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ أما على قراءة النصب عطفا على لباسا وهي سبعية أيضا أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد (قوله أو اعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وان كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع المضمر قياسي وان لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمي مبتدأ وان خبره ما بعده وسوغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أي حال كون الاعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الاول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي بناء على الاصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيدا مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذا من هذا الكلام اللهم الا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أي زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أي ويخرج البيت على انه من اعادة المبتدا بلفظه بناء على ارادة الجنس في المبتدا واسم لا (قوله بناء على صحته) أي صحة ما قاله أبو الحسن وانما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى أن أل) أي وبناء على أن أل (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع بعدها الخ) زاد في المغني عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدا جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة (قوله اما معطوفة الخ) التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوم عمرو ان قام الظاهر نعم (قوله يحسمه) بضم السين أي ينكشف ويأتي متعديا أيضا فيقال حسمه أي كشفه ويحم بضم الجيم وكسرها أي يكثر ويترا كم شمني (قوله أو الواو) أي بناء على أن الواو للجمع في الجمل أيضا وردده في المغني بجواز هذا ان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد وفي كلام الرضي أو ثم فانه قال الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت

وهي المأوى له والا لزم جواز نحو زيد الأب قائم وهو فاسد أو كان فيها اشارة اليه نحو ولباس التقوى ذلك خير أو اعادته بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة قال أبو الحسن أو بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنيته له أو كان فيها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل وقوله فأما القتال لا قتال لديكم كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل في الدار وهو غير جائز فالاولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته وعلى أن أل في فاعل نعم للعهد لا للجنس أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها اما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه وقوله

واذا سان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحم فيغرق

قال هشام أو الواو نحو زيد مات هند وورثها واما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو

جملة أخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب أولا كما تقول الذى جاءنى فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لان المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى تزول الجبال زيد لا يزول أنا اذ المعنى الذى يقترن عدم زواله بزوال الجبال أنا فههنا تتساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذى قام وقعدت هند أنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال أنا اه وأقره الدماميني الا أنه نظر فى قصر التعلق المعنوى فى الواو على الاقتران اذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخى كما تقول الذى قام وقعدت هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها أنا (قوله وان تكن اياه معنى الخ) قال يس قال الناظم فى شرح التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدا معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اه وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه ان أريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد فى المصداق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدا وخبر كذلك أو فى المفهوم فباطل لانه يؤدى الى الغاء الحمل اه وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما فى منطوقى الله حسبى لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وان نقله البعض عن البهوتى وأقره ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الاخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الاحدية مثلا فتنبه (قوله اكتفى) أى المبتدأ بها والمعنى أنه لا ضمير فيها لا أنه مستغنى عنه مع امكان الاتيان به (قوله كنطقى الله حسبى) الحكم على الخبر فى هذا المثال ونحوه بأنه جملة انما هو بحسب الظاهر أما فى الحقيقة فمفرد كما قاله المرادى لان المقصود بالجملة لفظها فالمعنى منطوقى هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة فى نطقى للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به حسيبا لان الاكثر فى فاعل كفى أن يجر بالباء الزائدة اه خالد مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أى دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اه وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الاخبار بجملة هى عين المبتدا فى المعنى لان الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يمنعه أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة

ان قام (وان تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا (اياه معنى اكتفى * بها) عن الرابط (كنطقى الله حسبى وكفى) فنطقى مبتدأ وجملة الله حسبى خبر عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا فى المعنى والمراد بالنطق المنطوق ومنه قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله

فيهما معنى القول دون حروفه لانها هنا بعد مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للاشارة الى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزا عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقا وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانيا بتقدير الرابط خلاف المتبادر أيضا الا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف ارجاع الضمير الى الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبي خطأ مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع في التخطئة (قوله فارغ) أي على الصحيح خلافا للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فتحمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا عندهم أصلا فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا كذا في شرح الجامع وقوله والمناطقة أي جمهورهم والا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الاخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التي أهملت مصادرها واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقا أصلا بل أجري مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف في نحو شهر دل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي واحد نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف قيل انه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مر لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة وقال الفارسي واحد مستتر في الثاني لان الاول بمنزلة الجزء من الثاني والثاني هو تمام الخبر وقال أبو حيان اثنان تحملهما جزآ الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا

(و) الخبر (المفرد الجامد) منه (فارغ) من ضمير المبتدا خلافا للكوفيين (وان * يشتق) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به في شرح التسهيل (فهو ذو ضمير

واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
مستكن) فيه يرجع الى المبتدا والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل المذكور فهي من الجوامد وهو
التفضيل وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى

اصطلاح ﴿تنبيهان﴾ الاول في معنى المشتق تا أول به نحو زيد أسد أي شجاع وعمرو تميمي أي منتسب الى تميم وبكر ذو مال أي صاحب مال ففي هذه الاخبار ضمير المبتدا * الثاني يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا فألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا اعراب (وأبرزنه) أي الضمير المذكور (مطلقا) أي وان أمن اللبس (حيث تلا) الخبر (ما) أي مبتدأ (ليس معناه) أي معنى الخبر (له) أي لذلك المبتدا (محصلا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند ارادة الاخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضاربية لزيد وبابراز الضمير علم ذلك ولو استتر آذن التركيب بعكسين

أحدهما تعين أن يكون الزمان البستان حلو حامض زمانه فان قلنا لا يتحمل الا أبرزا في الهمع ومحل كون مرفوعا به وان قلنا يتحمل كل كان من باب التنازع فلا برفع فاعلين نحو زيد قائم الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارغا لانه لا كالحصر في نحو زيد أبوه (قوله مستكن) أي وجوبا الا لعارض يقتضي الجواز مذهب سيبويه ما قائم الا هو والجريان على غير من هو له في نحو زيد عمرو ضاربه هو وسكون فاعلا جواز الابراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مررت برجل مكرمك هو آن يكتمد ذلك وتوكيد الضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدا) الظاهر أن المراد الى مبدب أن الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع الى غيره في نحو زيد عمرو ضاربه هو وأجيب بأن الباب كلامه جرى على الغالب وسنبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه الخ وأجيب بتقرير شيخنا بأن فرض كلام الناظم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع الى المبتدا والضمير في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذي شنع عليه هو الاحق بالتشنيع والاجدر باللوم والتقريع لا يقال جوابه وان دفع ايراد المثال المذكور لا يدفع ايراد نحو زيد هند ضاربها لان الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدئه لانا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير من هو له مطلقا وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم (قوله ففي هذه الأخيار ضمير المبتدا) ويرتفع بها الظاهر اذا جرت على غير من هي له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضي (قوله وأبرزنه) يوهم كلامه أن وجوب الابراز خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الابهام قال أبو حيان نعم وخالفه المرادي (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده هو ومررت بزيد برجل ضاربه هو وبكر الفرس الراكبه هو وكذا اذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما في الهمع (قوله مثاله) أي الابراز عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل * لا الرضي فانه قال تأكيد للضمير المستتر وفي صورة الامن فاعل عند البصريين وجوزا الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب افراد

الوصف

الوصف فى مثل ذلك الا فى لغة أكلونى البراغيث قاله الدماميني (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقانى ينبغى أن يخص بظهوره اذ الم يلبس استتاره عموما قوله وفى اختيار لا يجيء المنفصل الخ (قوله واستدلوا لذلك الخ) وجه التمسك به أن قومى مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بنى يبنى خبر الثانى والجملة خبر الاول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد على المبتدا الاول مستتر فى بانوها فقد جرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان الوصف كالفعل اذا أسند الى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضى ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر *(فائدة) تعكب ذرى بالالف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو وياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) أى من مفهوم قوله ما ليس معناه له محصلا (قوله بظرف) أى تام يحصل بالاخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق والمراد بالظرف ما يعم المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير جثة أو عنها مع الفائدة وقصره على المكانى كما فعل البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لا جزء منه هذا وقد حقق الرضى أن المحل أى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو المتعلق الملفوظ به فى نحو زيد جالس فى الدار وذهبت بزيد أو الرفع بالمبنى للمجهول فى نحو مر بزيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معانى الافعال وما فى حكمها الى الاسماء كالهمزة والتضعيف فى أذهبت زيدا وفرحته لكن هذا الذى حققه لا يقتضى أن الاخبار فى الظاهر الذى أراده المصنف بالمجرور فقط فتفريع الهوتى على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا لعلاقة المجاورة غلط وان نقله البعض وأقره وقال السيد فى حواشى الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور فى المستقر وللمجرور فقط فى اللغو نحو أنعمت عليهم ومر بزيد اه ومراده بالمحل الذى للمجموع فى الخبر الظرفى محصل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه والحاصل أن محل المجموع فى المستقر تارة يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا مثلا وتارة يكون جرا اذا كان صفة لموصوف مجرور ومحل المجرور فى اللغو تارة يكون رفعا

المعنى ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضارب هو وهند زيد ضاربته هى فيجب الابراز أيضا لجريان الخبر على غير من هو له وقال الكوفيون لا يجب الابراز حينئذ ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله

قومى ذرى المجد بانوها وقد عملت * بكنهه ذلك عدنان وقحطان

(تنبيهان) الاول من الصور التى يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالهاء فى أبوه هو الضمير الذى كان مستكنا فى قائم ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا وضميرا * الثانى قد عرفت أنه لا يجب الابراز فى زيد هند ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمرو ضاربه تريد الاخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هو له بل يتعين الاستتار فى هذا الاخير لما يلزم على الابراز من ايهام ضاربية زيد (وأخبروا بظرف) نحو زيد عندك (وبحرف جر) مع مجروره نحو زيد فى الدار (باوين) متعلقهما

كما فى مر بزيد بالبناء للمجهول وتارة يكون نصبا كما فى مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك. (قوله اذ هو الخبر حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن الهمام والقائل بالاول نظر الى أن العامل هو الاصل وان معموله قيده والقائل بالثانى نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر الى توقف مقصود المخبر على كل منهما قال الرودانى حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقى ثم الخلاف فى المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ماذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاملا كان ولا يكون الا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه وسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير فى المتعلق والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف فى المتعلق العام فاندفع اعتراض من أقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضى أن المحذوف كون عام اذ الخاص لا يجب حذفه فى هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد فى بحث الحمد لله من حاشية الكشاف هذا وجوز ابن جنى اظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) فى كلامه تلفيق من مذهبين فان القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق فى المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين فى أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثانى نصها والوجهان جاريان فى عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفى تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو فى المقدر والاكثرون فى المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الرودانى هذا يعنى قول الشاعر فان يك جثمانى الخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ودليل على ترجيح أنه الظرف لان الضمير انما يستكن فى الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لاقبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شئ بخلاف الثانى فانه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع وان أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف فى تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه

اذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير الذى كان فيه

حذف العامل فى الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان أجيب بأن البعدية أمر اعتبارى تقديرى فانه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله الى الظرف والجار والمجرور) فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببى ان جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه شرح الجامع (قوله فى واحد منهما) أى الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان يك الخ) وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيدا للفؤادى ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا للفؤادى باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيدا للضمير فى الظرف ولا يشكل عليه الفصل بالاجنبى وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله فى التصريح أقول سبق فى باب المعرب والمبنى أن الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد وسيأتى فى باب ان أن مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة حال المنسوخ وان زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيرافى وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى فى شرح شواهد المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفى لا اضافى والا لم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادى بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة فى سترها (قوله ناوين معنى الخ) أى ناوين كائنا أو استقر أو مافى معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله مافى معنى كائن) من ظرفية الدال فى المدلول والمراد كائن ومافى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لان الوصف بمعنى الماضى يعمل فى الجار والمجرور اتفاقا وفى الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف أو الجار والمجرور فى موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا الى ما لا نهاية له نقله الشمنى عن السعد (واعلم) أن الاصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو ان فى الدار زيدا الان ان لا يليها مرفوعها ونحو فى الدار زيد على تقديره فعلان لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لان رجحان تقديره مؤخرا بكونه فى الحقيقة الخبر والاصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدا يعارضه أن المتعلق عامل والاصل فى العامل أن يتقدم على المعمول هذا ما انخط عليه كلام ابن هشام فى المغنى (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغى أن يقول والمتعلق المنوى اما من قبيل الاسم وهو مافى معنى كائن الخ أو الفعل وهو مافى معنى استقر ويمكن أن

الى الظرف والجار والمجرور وزعم السيرافى أنه حذف معه ولا ضمير فى واحد منهما وهو مردود بقوله فان يك جثمانى بأرض سواكم فان فؤادى عندك الدهر أجمع والمتعلق المنوى اما من قبيل المفرد وهو مافى (معنى كائن) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة وهو مافى معنى

ان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم فاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذ الظهر فى موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا فى اسم الفاعل * الثانى ان كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد أما واذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا فى الباب زيد لان أما واذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل الى مالا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذى دللت على أولو يشبه هو مذهب سيبويه والآخر مذهب الاخفش هذا كلامه ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لان ما ذكره فى الاول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثانى فوجوب كون المتعلق باسم فاعل بعد اما واذا انما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه

التعين

يجاب بأن تعبيره بالجملة للاشارة الى أن الخبر الذى هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين فى قوله * ومفردا يأتى ويأتى جمله * وانما أفرده المصنف نظرا الى الظاهر أو الى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عند الناظم الاول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثانى وذهب ابن هشام الى تساويهما مالم يقتض المقام أحدهما فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على المضى قدر الماضى قال فان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة فى الحال اه قال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال فالمخرج من العهدة أن لا يقدم على تقدير شئ معين بل يرد الامر ويقال ان أريد الماضى قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتنوين وبالاضافة أى تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج الخ) بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضى كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفى فى ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله الى تقدير اسم فاعل) أى الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله اذ الظهر) أى الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أى على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا فى اسم الفاعل أى فلا بد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع وفيه أن هذا يقتضى أن كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لا بد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج الى تقدير شئ آخر كما تقدم (قوله وبعد أما الخ) فى قوة التعليل لمقدر أى ولا عكس لانه بعد أما الخ (قوله واذا الفجائية) فى بعض النسخ واذا المفاجأة باضافة الدال الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما فى أما فلانها مقدرة بأداة الشرط وفعله أعنى مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر اليلؤها الفعل لان أداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه وأما فى اذا فلانها لا يليها الا الاسم على الاصح فرقا بينها وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع) أى مواضع الخبر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفى خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أى ترجح لان الخلاف انما هو فى الراجح (قوله لا دلالة) أى معمولا بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن الخ) قد يقال يتقوى الاول بأن الاصل فى الخبر الافراد (قوله انما هو لخصوص المحل) أى لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره فى بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين فى بعضها لخصوص المحل (قوله كما أن الخ) تنظير فى كون

فعلا فى نحو جاء الذى فى الدار وكل رجل فى الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة على أن ابن

التعين لأمر عارض وقوله كذلك أى لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف فى شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف فى الخبر لا فى الصلة والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثانى فممنوع بوجوب تقدير الفعل فى نحو جاء الذى الخ (قوله فى نحو جاء الذى فى الدار) قال ابن يعيش انما لم يجز فى الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك والمراد هذا اه مغنى ولنا فيه بحث أسلفناه فى الموصول (قوله وصفة النكرة الخ) فاما قوله

كل أمر مباعد أو مداني * فمنوط بحكمة المتعالى

فنادر اه مغنى (قوله الواقعة مبتدأ) أى أو مضافا اليها المبتدأ كما فى المثال (قوله على أن ابن جنى الخ) هذا رد لقول المصنف فى دليله الثانى وبعد أما واذا الفجائية الخ أورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما واذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر فى آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أى لزوما مضرا والا فتقدير الفعل بعد اذا فى مثاله لا بد منه (قوله اذ يجوز تقديره بعد المبتدا) كان ينبغى أن يقول اذ يجب لما سيأتى أنه يجب تأخير الخبر اذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدا فان قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلى على المبتدا خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون فى الملفوظ لا المقدر قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد فى المقدر اجراء للباب على سنن واحد قاله الشمنى (قوله ليس فى مركزه) أى محله الاصلى بل مقدم فتعلقه الذى هو ذلك العامل كذلك فالوالى لا ما فى الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله لكونه خبرا) أى بحسب الظاهر أو على أحد الاقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب اليه المصنف (قوله انما يجب حذف المتعلق المذكور) أى فى قول المصنف * ناوين معنى كائن أو استقر * لكن لا يقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة واعترض البعض تبعا للشيخنا على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والامثال نحو الكلاب على البقر أى أرسل وهو سوء عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أى ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فان دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس أى راكب ومن لى بفلان أى من يتكفل لى به لكن

فقال نعم فقال ابن جنى يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الاسماء فقال لا يلزم ذلك لان الفعل ملتزم الحذف ويقال مثله فى أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لانهم يغتفرون فى المقدرات ما لا يغتفرون فى الملفوظات سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه اذ يجوز تقديره بعد المبتدا فيكون التقدير أما فى الدار فزيد استقر وخرجت فاذا فى الباب زيد حصل لا يقال ان الفعل وان قدر متأخرا فهو فى نية التقديم اذ رتبة العامل قبل المعمول لانا نقول هذا المعمول ليس فى مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا

(تنبيه) انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم فان كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو نائم فى الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ

لا ينتقل الضمير من الخاص الى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أي ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظر للغالب من أن اسم الزمان انما يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن ظرف المكان يفيد الاخبار به عن كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حينا و بالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا امتنع هذا محصل ماذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة وما ذكره المصنف مبني كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز (واعلم) أن الزمان اذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا ان استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهرا أي زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجر بفي فان لم يستغرق الجميع أو الاكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفي غالبا نحو الخروج يوما أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه الحج أشهر معلومات وأن ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه ان كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانبا فان كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيد أمامك وداري خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق ثم اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه اذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يوملك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به ويتعين الرفع اذا لم يتضمن كالاحد الى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم أفاده في الهمع وقوله وأن ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين الخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين في ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة الاول أن يتخصص الزمان بوصف أو اضافة مع جزء بفي كنحن في يوم طيب أو شهر كذا * الثاني أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهري ربيع * الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر اذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في محله وأن نحو الرطب شهري ربيع لا يحتاج الى تقدير المضاف لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم في تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من تتمة المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ

(ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وان يفد) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فأخبرا) كما في قولهم الهلال الليلة والرطب شهري ربيع واليوم خمر وغدا أمر وقوله أكل عام نعم تحونه أي طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر واحراز نعم فالاخبار حينئذ باسم الزمان انما هو عن معنى

القيس حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الاشارة الى تقدير المضاف الذى به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله نظرا الى أن هذه الاشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام الخ والتقصير من الشارح لان المصنف لم ينظر الى ذلك فى هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتدا بالنكره) لان معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد مجىء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه فى المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها أى خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدا فتأمل والكلام فى النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق لا التى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وان كانت نكرة محضة كما سيأتى عن الدمامينى ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أى عدم الافادة والاحسن أن الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أى وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الافادة شرط فى الكلام مطلقا لان الغالب عدم افادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سيبويه والمتقدمون الخ) يعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكر واضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الاخبار عن النكرة دماميني (قوله لا حصول الفائدة) أى علم حصولها اذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم وفى بس لنا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذ ومنذ (قوله فمن مقل مخجل) فيه أوجه من أظهرها أن من تبعيضية والجار والمجرور خبر مبتدا محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخجل (قوله انحصار مقصود ما ذكروه الخ) قد يتوقف فى اندواج بعض ما ذكروه فيما سيذكر كون النكرة محصورة بانما فى نحو انما رجل قائم أفاده الدماميني (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف اليه فى الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للاخبار عنه قاله الشمنى (قوله كعندز يدغمره) هى اسم لبردة من صوف

لاحجة هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم الناظم فى تسهيله الى عدم تقدير مضاف نظرا الى أن هذه الاشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه الطلاقه (ولا يجوز الابتداء بالنكره * مالم تفد) كما هو الغالب فان أفادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواضع الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخجل ومن مكثر مورد مالا يصح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر انحصار مقصود ماذكروه فى الذى سيذكر وذلك خمسة عشر أمرا * الاول أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (كعندزيد غمره) وفى الدار رجل وقصدك غلامه

تلبسها الاعراب غزى (قوله قيل ولا دخل الخ) قائله ابن هشام فى المغنى ووجه تمريض هذا القول أن المبتدأ يختص بتقديم الخبر كما قيل بذلك فى الفاعل لانه اذا قيل فى الدار علم أن مايذكر بعده وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة كما فى الجامى وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغى حينئذ الاكتفاء بالتقديم فى التسويغ وان لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدا المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره فى الفرق بين المبتدا والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ماقاله ابن هشام فتدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لعل المثل لفوات الاختصاص فى الجملة فيوهم كلامه أنها لا تكون الا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما فى ولد له ولد رجل كذا ينبغى أن يمثل وأما تمثيل الهوى بمات فى يوم رجل فغير صحيح وان أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لان فيه تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا على المبتدا (قوله وماتفعل أفعل) التمثيل به مبنى على أن ما مبتدأ والعائد محذوف أى ماتفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (قوله فى سياق استفهام) اعترض بأن الكلام فى العموم الشمولى والنكرة فى سياق الاستفهام انما يكون عمومها شموليا اذا كان انكاريا كما فى الآية التى مثل بها الشارح لانه فى معنى النفى لا اذا كان غير انكارى كما فى مثال المصنف نعم قد تكون فى غير النفى ومافى معناه والنهى للعموم الشمولى مجازا فينزل عليه مثال المصنف على أنه لا مانع من جعل الاستفهام فى مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من الله) الانسب بالمقام جعل ما تعميمية لان الكلام فى المبتدا فى الحال (قوله أن تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق فى الدار وامتناع انسان فى الدار لوصف المبتدا فى الاول وعدمه فى الثانى مع أن المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بأن فى الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثانى ثم رأيت سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوى مانصه تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها فى بعض المواضع وعلى هذا اندفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان ناطق وصحة حيوان ناطق لا لامر معنوى فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها فى موضع آخر طردا للباب فافهم يفعل فى مواضع اهـ (قوله نحو وعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهى مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر أهر ذا ناب) أى جعل الكلب هارا أى مصورا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديرا

انسان قيل ولا دخل للتقديم فى التسويغ وانما هو لما فى التأخير من توهم الوصف فان فات الاختصاص نحو عند رجل مال ولا نسان ثوب امتنع لعدم الفائدة * الثانى أن تكون عامة اما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه وماتفعل أفعل ونحو من عندك وماعندك أو بغيرها وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفى نحو أ اله مع الله (وهل فتى فيكم فاخل لنا) وما أحد أغير من الله * الثالث أن تخصص بوصف اما لفظا نحو لعبد مؤمن خير من مشرك (ورجل من الكرام عندنا) أو تقديرا نحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم أى وطائفة من غيركم بدليل ماقبله وقولهم السمن منوان بدرهم أى منه ومنه قولهم شر أهر ذا ناب أى شر عظيم أو معنى نحو رجيل عندنا لانه فى معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيدا الان معناه شئ عظيم حسن زيدا فان كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاءنى لعدم الفائدة

والموصوف معنى أن استفادة الوصف فى الاول من مقدر وفى الثانى من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كاء التصغير أو حالية كما فى التعجب وقد يصح فى المعنوى التصريح بالوصف كما فى صورة التصغير فى ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الاول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثانى فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جوزناه) أى حكما بجوازه على رأى من لا يشترط اعتماد الوصف على نفى أو استفهام وتعقبه الدماميني بأن الكلام فى المبتدا المخبر عنه أما الوصف الرافع للغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجرى فيه لأن المبتدا هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدأ وجملة كتبهن الله أى أوجبهن ذمت وقوله فى اليوم والليلة خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله فى اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب فى كل يوم وليلة مع أن الكتب فى ليلة الاسراء اظهار او فى الاول قضاء (قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لاضافته الى الضمير لتوغل مثل وغير فى الابهام فلا تفيدهما الاضافة تعريفا (قوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لان حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشئ الواحد فالمسوغ فى أحدهما مسوغ فى الآخر (قوله نحو الابتداء به) بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر فى التمثيل على صورتى التنكير لعلم صورتى التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن أما طاعة وقول معروف الذى فى قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أى الماهية من حيث هى وقال فى شرح الجامع باعتبار وجودها فى فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بان يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله فتعم حينئذ الخ العموم الشمولى لانه المسوغ وفى تفريعه على أرادة الحقيقة فى ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على ارادة الحقيقة فى ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أى باعتبار حقيقته فلا نافى أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أى لشخص أو عليه (قوله عجب) مبتدأ لتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف قيل الوجه نصب عجبا

* الرابع أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان اذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة (ورغبة فى الخير خير) وأفضل منك عندنا اذا المجرور فيهما منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرا نحو حس صلوات كتبهن الله (ومثلك * يبخل وغيرك لا يجود) * الخامس العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى * السادس أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة ومنه تمرة خير من جرادة * السابع أن تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد وقوله

عجب لتلك قضية وأقامنى
فيكم على تلك القضية أعجب

منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوّغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد * الثامن أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو نقرة تكلمت * التاسع أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله

سرينا ونجم قد أضاء فذيدا
محيالك أخفى ضوؤه كل شارق وكقوله

الذئب يطرقها في الدهر واحدة * وكل يوم ترانى مدية بيدى * العاشر أن تقع بعد اذا المفاجأة نحو خرجت فاذا أسد بالباب وقوله * حسبتك في الوغى بردى حروب *

اذا خور لديك فقلت سحقا * بناء على أن اذا حرف كما يقول الناظم تبعا للاخفش لا ظرف بمكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعا للزجاج * الحادي عشر أن تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة * الثاني عشر أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم * الثالث عشر أن تقع جوابا لنحو رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندى

بالفعل المحذوف وجوبا كما في حمدا وشكرا لعدم اطراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لان الرفع فيه مسموع بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده وقوله كما في نحو الح أي كالمسوغين في نحو الح وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (قوله أن منعه) أي قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) أي معنى الخبر كالتكلم في المثال (قوله في أول الجملة الحالية) أي لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها وعلل في المغني افادة الابتداء بالنكرة في أول الجملة الحالية وبعد اذا الفجائية بان الاعادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الاسد مثلا عند الخروج وبه يتضح التعليل الاول (قوله محيالك) أي وجهك وقوله كل شارق أي كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى (قوله الذئب يطرقها الخ) قبله

تركت غنمي تود الذئب راعيها * وأنها لا ترانى آخر الابد

والشاهد في قوله مدية بيدى فانها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير في يدى وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أي ممسكا كما في المغني أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدماميني وناقشه الشمني بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث اشعاره به اجمالا وتقاضيه له بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك مع الطروق والطرق المجيء ليلا وضمير يطرقها بضم الراء كما في المصباح وغيره للشأن وقوله واحدة أي مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب مما ذكره بقوله الذئب يطرقها الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله حسبتك في الوغى الخ) الوغى الحرب وبردى تثنية برد على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال وهو البحر وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المعجمة والواو والجبن وهو مبتدأ خبره الظرف بعده وسحقا بضم السين كما في القاموس أي بعدا (قوله لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لكون المبتدا فيه اسم معنى وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدا فيه اسم عين الا أن يقدر مضاف هو معنى أي رؤية أسد أو وجود أسد (قوله أن تقع بعد لولا) انما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدا فيها بالنكرة (قوله لأودى كل ذي مقة) بكسر الميم أي هلك كل ذي محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه يمقه بالكسر فيهما أي أحبه فهو وامق (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أي لتخصيص مدخولها بالتأكيد بها (قوله التقدير رجل عندى) وليس

التقدير عندى رجل الا على ضعف لان الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف
فى شرح التسهيل قال سم هذا الدليل يقتضى أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة
فى السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمة الخ)
أى بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التهكمى فى محل نصب على الظرفية أو
المصدرية مميزها محذوف أى كم وقت أو كم حلبة بجر التمييز ان كانت خبرية
ونصبه ان كانت استفهامية وناصبها حلبت وعمة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة
وفدعاء صفة خالة والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان أما على أن كم استفهامية
وعمة بالنصب تمييزا لها أو خبرية وعمة بالجر تمييزا لها فلا شاهد فى البيت لان كم
نفسها على هذين الوجهين هى المبتدأ فى محل رفع خبرها قد حلبت لا أن المبتدأ
مابعد كم والفدعاء بفاء ودال وعين مهملتين المرأة التى اعوجت أسابعها من
كثرة الحلب ولم يقل فدعاوين قد حلبتا لانه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته
للآخر وحذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر والعشار جمع عشراء كالنفاس
جمع نفساء والعشراء التى أتى عليها من زمن حملها عشرة أشهر وأشار بعلى الى
أنه كان مكرها على أن يحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته لانهما عنده أدنى من
ذلك (قوله أن تكون مبهمة) أى مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد
أن ابهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (قوله
مرسعة) بالسين والعين المهملتين على زنة اسم المفعول تميمة تعلق على الرسغ مخافة
البلاء والموت وفى القاموس رسع الصبى كمنع شد فى يده أو رجله خرزا لدفع العين
اه وهو مبتدأ وبين أرساغه خبره وهو جمع رسغ عظم بين الكوع والكرسوع
وفى قوله أرساغه تغليب الرسغ على غيره والعسم بفتح العين والسين المهملتين يبس
فى مفصل الرسغ تعوج منه اليد ويتثنى أى يطلب والارنب حيوان معروف وفى
الكلام حذف مضاف أى كعب أرنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب حفظا
من العين والسحر لان الجن تمتطى الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب
الارانب لحيضها ومرجع هذه الضمائر فى بيت قبله عينى مع زيادة وحذف (قوله
وليقس) أى على ما أشير اليه سابقا من الامور المسوغة مالم يقل من بقية
المسوغات والاشارة بالكاف فى قوله كعند زيد نمره الى بقية أمثلة تلك الامور فلا
تكرار أفاده سم (قوله والاصل فى الأخبار أن تؤخرا) اعلم أن للخبر فى نفسه
حالتين التقدم والتأخر والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا
ولهما ثلاثة أحكام وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر
والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذ الأصل عدم الموجب والمانع قاله اللقانى
(قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أى للمبتدا الذى هو أى

* الرابع عشر ان تقع بعد كم الخبرية كقوله
كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى
* الخامس عشر ان تكون مبهمة كقوله
مرسعة بين أرساغه
به عسم ينتفى أرنبا
(وليقس) على ما قبل (مالم يقل) والضابط حصول الفائدة (والاصل
فى الأخبار أن تؤخرا) عن المبتدآت لان الخبر يشبه الصفة من حيث انه موافق
فى الاعراب لما هو له دال على الحقيقة أو على شئ من

الخبر له أي خبر له وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة أي الذات أي ذات المبتدا كزيد قائم فقائم يدل على ذات هي ذات زيد وقوله أو على شئ من سببيه أي على ذات من الذوات التي تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهي ذات أبيه في الأول وذات داره في الثاني والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببي صفة كزيد غزير علمه وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ درجتها في وجوب) أي حالتها المتسببة في وجوب الخ أي التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة وتلك الدرجة والحالة هي ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ومتابعته في اعرابه المتجدد أيضا فهي تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الاصل الراجح وهذا ذكر لاول أحوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني ثم بالثاني لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذ لا ضررا) الاحسن والانسب بقول المصنف فامنعه حين الخ أن اذ ظرفية لا تعليلية (قوله ومشنوء) أي مبغوض (قوله فان حصل في التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبني على أن اذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه والملائق على كونها ظرفية أن يقول فان حصل في التقديم ضررا امتنع (قوله فامنعه حين يستوي الجزآن الخ) أي على مذهب الجمهور وقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجازوا في نحو صديقي زيد كون زيد مبتدأ وكونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول أصل المعنى فعلم أن في تقديم الخبر على المبتدا هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف في ذلك فاحفظه (قوله أي في التعريف والتنكير) أشار الى أنهما أسما مصدرين للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على السماع أوضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوي والمراد الاستواء في جنس التعريف بان يكون كل منهما معرفة وان كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النحاة وذهب أهل المعاني

سببيه ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وجوزوا التقديم اذ لا ضررا) في ذلك نحو تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك فان حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه اذا تقرر ذلك (فامنعه) أي تقديم الخبر (حين يستوي الجزآن) يعني المبتدأ والخبر (عرفا ونكرا) أي في التعريف والتنكير

الى تعين الاعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريبا عن الدماميني والقول المغني يجب الحكم بابتدائية المتقدم من معرفتين متساويتين أو متقاربتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند تشاويهما تعريفا اه بايضاح من الاشمني ثم قال المغني فان علمهما وجهل النسبة يعني واستويا تعريفا فالمقدم المبتدأ يعني وتقدم أيهما شئت ثم قال ويستثنى من المتفاوتين اسم الاشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه الامع الضمير فان الافصح جعله المبتدأ وادخال التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قليلا هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأي الفخر الرازي قال لانه الدال على المعنى المسند الى الذات والذات هي المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ فاذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما قال صاحب التلخيص وردّ بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبي ومسندا قال بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد اه وقد يعكر على النقل السابق عن أهل المعاني قول المطول والمختصر الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به والذي يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به فاذا عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بانه أخوك قلت زيد أخي واذا عرف أن لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أخي زيد قال ويتضح هذا في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اه أي لان الاسود لا بد لها من الغاب فيكون معلوما فاعرف ذلك والاستواء في نوع التنكير بأن يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وان اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء في جنس التنكير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء في جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمي بيان لان الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن (قوله عادمي بيان) حال من فاعل يستوي والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أي قرينة الخ (قوله نحو صديقي زيد) فالمجهول للسامع هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك على ما مر (قوله أفضل منك أفضل مني) أي لكوني دونك أو مساويك (قوله لاجل خوف اللبس) علة لامنعه (قوله للعلم بخبرية المقدم) أما في نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخبر من عدم

(عادمي بيان) أي قرينة تبين المراد نحو صديقي زيد وأفضل منك أفضل مني لاجل خوف اللبس فان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر أو استويا واجدي بيان أي قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم فتقول حاضر رجل صالح وأبو حنيفة أبو يوسف للعلم بخبرية المقدم ومنه قوله بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الاباعد أي بنو أبنائنا مثل بنينا و (كذا) يمتنع التقديم

(اذا ما الفعل) من حيث الصورة المحسوسة وهو الذى فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كان الخبرا) لايهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدا فلا يقال فى نحو زيد قام قام زيد على أن زيدا مبتدأ بل فاعل فان كان الخبر ليس فعلا فى الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للامن من المحذور المذكور الا على لغة أكلونى البراغيث وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة والحمل على الاكثر راجح قاله فى شرح التسهيل وأصل التركيب كذا اذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أو قصد استعماله منحصرا) أى وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا استعمل منحصرا نحو وما محمد الا رسول انما أنت منذر اذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود أنت

الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات الى احتماله قال فى المغنى اللهم الا أن يقتضى المقام المبالغة (قوله اذا ما الفعل) قال الرودانى مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيهات اه قيل ومثله الوصف المسبوق بنفى أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدا بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع والفرق أن ضرر اللبس فى الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فان تطابقا فى الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وماذا هيهة هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لايهام تقديمه والحالة هذه) أى كون الخبر فعلا فى الصورة فاعلية المبتدا أى فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاسناد لكن حقق السيد كما فى الدماميني أن الجملة الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا التقوى والمراد بايهام الفاعلية جعلها المتبادرة الى الوهم أى الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا والاول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثانى يحتمل تصغير عمر وتصغير عمرو ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلى بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدا لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدا) أى أو نائبة الفاعل فى نحو يدضرب (قوله فتقول قاما الزيدان) فيه أن الالف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف نعم لا لبس بحال فى نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا اشكال فى جوازه (قوله الا على لغة الخ) راجع لقوله للامن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الاولين وقوله وليس ذلك أى وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أى ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا قالوا فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله منحصرا) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه أى منحصرا مبتدؤه فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر فى الحصر بانما ويروى بفتحها أى منحصرا فيه على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر الى المقصود وان ضعف بأن الحذف والايصال سماعى فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وما محمد الا رسول) الحصر انما فى وكذا فى انما

أنت منذر (قوله ولا شعر الخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدا) أى بالانحصار فيه أى بانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل الخ) وأورد على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل الا عليك المعول) صدره * فيارب هل الا بك النصر يرتجى * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر الا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر وفيه ما لا يخفى وأول البحر عليهم والاستفهام انكارى بمعنى النفى (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الاما نعة من ذلك لانه حينئذ كالفعل و يمتنع هل الا قام زيد (قوله ينل العلاء و يكرم الاخوالا) خبر من وجزمهما وان كانت من موصولة اجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز فى يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو وبالضم والقصر جمع علياء بالضم والقصر والاخوالا مفعول يكرم ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمجهول أى للاخوال هذا ما ظهر (قوله أى لهو أنت) ضعف بأن الحذف ينافى التاكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله لمبتدا لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمها لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الامر وينتفى عنه التحير الذى يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل فيلزم أن يتقدم كل من زيد أو ضربت اذا قيل زيدا ضربت لانه اذا قدم زيد تحير السامع فيما بعده أأضربت أو أكرمت مثلا واذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا قلت أجاب ابن الحاجب فى أماليه بوجوه منها أن هذا لا يمكن أن يكون الا كذلك لانه لا بد من تقديم جزء على جزء فهما قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل ما يصلح ومنها أن هذا التباس فى آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس فى أنواع الكلام فكان أهم (قوله ومنه قوله كم عمة الخ) أى على رواية جرعمة على أن كم خبرية لانه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله ما أضيف اليهما) أى لانه استحق التصدير لا كتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة الى اسم الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف اليه كما قاله الناصر وعليه فمن مجردة فى هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعها ذلك على المضاف وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن قال

الخبر المحصور بالامع الا قلت هو كذلك الا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بانما وأما قوله وهل الا عليك المعول فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدا نحو لزيد قائم كما أشار اليه بقوله (أو كان) أى الخبر (مسند الذى لام ابتدا) لاستحقاق لام الابتداء الصدر وأما قوله خالى لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا فشاذ أو مؤول وقيل اللام زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهو أنت وقيل أصله لخالى أنت أخرت اللام للضرورة (أو) مسند المبتدا (لازم الصدر) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كمن لى منجدا) ومن يقم أحسن اليه وما أحسن زيدا وكم عبيد لزيد ومنه قوله

كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف اليهما نحو غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر

﴿تنبيه﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم قاله فى شرح الكافية وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (ونحو عندى درهم ولى وطر) وقصدك غلامه رجل (ملتزم فيه تقدم الخبر) رفعا لايهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال اذ لو قلت درهم عندى ووطر لى ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبر المبتدا وأن يكون نعتا له لانه نكرة محضة وحاجة النكرة الى التخصيص لتفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها الى الخبر ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو وأجل مسمى عنده و (كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا عاد عليه مضمر مما) أى من المبتدا الذى (به) أى بالخبر (عنه) أى عن ذلك المبتدا (مبينا بخبر) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا وقوله أها لك الا لا ومابك قدرة على ولكن ملء عين حبيبها فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أى عاد على ملابسه و (كذا) البعض

الرود فى الظاهر أن الجزم بمن لا يغلام اه ومثل ما أضيف اليهما ما أضيف الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما فى التوضيح (قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أى لان الفاء انما دخلت فى الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ماز يد بقائم على لغة الاهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدأين (قوله وهذا شروع فى المسائل الخ) أل للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو عندى درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد نمرة وأجيب بأن ذكره هنا لمن حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولى وطر) أى حاجة (قوله فى مقام الاحتمال) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا راجحا لان الاحتمال على الاستواء احتمال ولا محذور فى الاحتمال (قوله لانه نكرة محضة) علة لمحذوف أى وكونه نعتا أقرب لانه الخ (قوله ليفيد الاخبار) علة لحاجة لانها بمعنى احتياج (قوله ولهذا) أى لكون وجوب التقديم لدفع ايهام الصفة التى تحتاج النكرة اليها (قوله كذا) أى مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه اذا عاد عليه مضمر من المبتدا الذى بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينا أى مفسرا للضمير العائد اليه من المبتدا فمبينا حال من الضمير فى به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبى للضرورة قال ابن غازى هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان ينبغى عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وما به يصدر

(قوله زبدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفى أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته اعراب أو بناء وبحث الدماميني فى تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بان الخبر لكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما تذكره مؤخر الوكان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبنى على أن الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أى وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه فى نحو ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافا والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى الثانى دون الاول (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف أى عاد على ملابسه) يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدا فان أمكن صح تأخير الخبر جوازا نحو عمرا علمه نافع أو وجوبا نحو عمرا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده فى الصورتين كما فى التسهيل والجمع وأما قول

يلتزم تقدم الخبر (اذا يستوجب التصديرا) بأن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه (كأين من علته نصيرا) وصبيحة أى يوم سفرك (وخبر) المبتدا (المحصور) فيه بالا أو بانما (قدم أبدا) على المبتدا (كما لنا الا اتباع أحمدا) وانما عندك زيد لما سلف

﴿تنبيه﴾ كذلك يجب تقديم الخبر اذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندى أنك فاضل اذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ولهذا يجوز بعد أما كقوله

عندى اصطبار وأما أننى جزع * يوم النوى فلو جد كاد يبرينى * لان ان المكسورة ولعل لا يدخلان هنا اه (وحذف مايعلم) من الجزأين بالقرينة (جائز كما * تقول زيد) من غير ذكر الخبر (بعد) مايقال لك (من عندكما) والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده قال فى شرح التسهيل ولا يجوز أن يكون التقدير عندى رجل الا على ضعف (وفى جواب كيف زيد قل دنف) بغير ذكر المبتدا (فزيد) المبتدأ (استغنى عنه) لفظا (اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال والتقدير

البعض الاولى ابقاء المتن على ظاهره الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله يستوجب) أى يستحق التصدير أى فى جملته فلا يرد نحو زيد أن مسكنه (قوله صبيحة أى يوم سفرك) أى ابتداء سفرك لانه المظروف فى الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أى المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والايصال (قوله لما سلف) الذى سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بانه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بانه لو أخر لانعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير مضاف أى لنظير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو انما فى الدار زيد فانه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم اشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله لا التبست) أى خطا فقط فى التباس أن المفتوحة بالمكسورة لفظا وخطا فى التباسها بان التى هى لغة فى لعل (قوله ولهذا) أى لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يبرينى) بفتح ياء المضارعة من بريت القلم أى نحته (قوله لا يدخلان هنا) لان أما لا يفصل بينها وبين الفاء بجملة وان المكسورة مع معموليها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله مايعلم) أى يعينه فلا يكفى علمه اجمالا بأن يعلم أن فى الكلام حذفا (قوله من الجزأين) أى المبتدا والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبى وخرج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر فقيل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف أليق بالاعجاز وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أى غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدا وحذف الخبر كما سيأتى تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقول لان ليوافق عندكما الاحتمال ان المجيب أحد المسؤلين فقط (قوله لك) كان ينبغى لكمال ان المخاطب اثنان وان كان المجيب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده) والمسوغ وقوعه فى الجواب سم (قوله ولا يجوز) أى جوازا مستوى الطرفين بل هو خلاف الاولى لانه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال فى ترتيب أجزاء الجملة فقوله الاعلى ضعف أى خلاف الاولى كما أفاده سم والا فمعنى لكن (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وأنها فى

محل رفع أما على قول سيبويه انها ظرف كأين وأن المعنى فى أى حال فيكون الجواب فى صحة مثلا قاله يس وعبارة الدماميني اعلم أن فى كيف ثلاث عبارات احداها أنها ظرف يستفهم به عن الاحوال فمعناها فى أى حال على أن الظرفية مجازية كما فى زيد فى حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه فموضعها عنده نصب دائما الثانية أنها اسم يستفهم به عن الاحوال فمعناها على أى حال وهذه عبارة السيرافى والاخفش فموضعها عندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثالثة أنها سؤال عن وصف مايذكر بعدها فمعناها ماذا فعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والا اتحد هذا بالقول الثانى ثم اعترض القول الاول والثانى بأمور ثم قال وأما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما فى قول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى الحال التى يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ماقبلها اه ملخصا (قوله هو دنف) قدره ضميرا تبعا للنحاة الثلاثة يتوهم المغايرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح (قوله اذا حلا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا فى يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقدير وها ولعل كلام الشارح مبنى على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى والائى لم يحضن) انما لم يجعل اللائى معطوفا على اللاء قبله وما بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط وأيضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائم فعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظى بخلاف زيد فى الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام وفى استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائم فعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر فى الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظى بخلافه على أن الذى فى المغنى صحة عدم تقدير شئ فى الآية بالجعل السابق ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لان المتقدم عليه تابع المبتدا ويغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ثم مادرج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول الفارسى ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال فى المغنى والاولى أن يكون الاصل واللائى لم يحضن كذلك لانه ينبغى تقليل المحذوف ما أمكن ولان أصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ماقيل فى نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم معمول

هو دنف وان شئت صرحت به وقد يحذف الجزآن معا اذا حلا محل مفرد كقوله تعالى واللائى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التى قبلها وهى فعدتهن ثلاثة أشهر عليها * واعلم أن حذف المبتدا والخبر منه ماسبيله الجواز كما سلف ومنه ماسبيله الوجوب وهذا شروع فى بيانه (وبعد لولا)

المصدر عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز على ما قال التفتازاني انه الحق وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ان كان المصدر يحل بأن والفعل امتنع مطلقا والا جاز (قوله الامتناعية) خرج التحضيضية اذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم في قوله وأولي بها الفعلا (قوله أي في غالب أحوالها وهو الخ) أشار بذلك الى دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافي الغلبة وحاصله أن الوجوب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق ويتعين محل الغلبة بتعين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لاصل الحذف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي ويكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لا لوجوبه لا يرد ما قيل ان العلة التي هي العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدا لا بقرينة خارجية لانهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان مشى على وروده والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بحثا لانه ان أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وان كانت غير نفس لولا كما في لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسكه لسالا للدلالة الانصار على الحماية والغمد على الامساك وان أراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ولهذا قال سم في الجواب ما نصه كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية من الكلام اعتناء بالخبر اه وان ورد عليه ما ذكرناه في الشق الأول فتدبر نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف اذا كان وجودا مقيدا أيضا مع أن حذفه غير واجب اللهم الا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسد جوابها مسده) أي فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مؤمنون أي لأذن لكم في الفتح وان لزم في الثاني حذف العوض والمعوض معا لان القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أي بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة (قوله لولا قومك حديثو عهد) أي قريبو من والخطاب لعائشة وممن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فيما نقل عن ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وان

الامتناعية (غالبا) أي في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق (حذف الخبر * حتم) نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض أي ولولا دفع الله الناس موجود حذف موجود وجوبا للعلم به وسد جوابها مسده أما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو ولولا زيد سالمنا ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وان

دل عليه دليل) أي سواء كان من أجزاء كلام لولاه كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن البخل لولا زيد أي محسن الى لهلكت (قوله لولا أنصار الخ) الدليل قوله أنصار لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل منه قول المعري الخ) لان شأن الغمد امساك السيف (قوله كل عضب) هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضي عدم السيلان لان جواب لولا منتف والصدر يقتضي وجوده لان الاذابة الاسالة وهي ابتداء السيلان وانما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفي سيلان خاص قاله الدماميني (قوله وهو مذهب الرماني الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أي في كل تركيب (قوله فتقول لولا مسلمة الخ) أي وأما نحو لولا زيد سالما ما سلم فتركيب فاسد (قوله فروى بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد وردّ بانه يؤدي الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو غالبها على أنه انما يتم لو لم تكن رواة الحديث عربا أما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اه سم وفي حاشية المغني للدماميني أسقط أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الامام ابن مالك في استدلاله بها وردّه شيخنا ابن خلدون بانها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان الاصل عدم التبديل لاسيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها باعيانها مما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بانها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام بل في الاحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدوّن في كتب أما ما دوّن فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دوّن ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضرهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر اه باختصار (قوله ولحنوا المعري) أي خطؤه وردّ تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به كقول الشاعر * لولا زهير جفاني كنت معتذرا * وكان يغني الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفي نص يمين) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله استقر) اظهاره لكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد

دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم وجعل منه قول المعري

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وذهب الجمهور الى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون الا كونا مطلقا واذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول لولا مسلمة زيد اباه لما سلم أي موجودة وأما الحديث فروي بالمعنى ولحنوا المعري (وفي نص يمين ذا) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا (استقر) نحو لعمرك لافعلن وايمن الله

ماقيل فى قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده (قوله لعمرك) أى حياتك التزموا فتح عينه فى القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وان صح فى غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وايمن الله) أى بركته (قوله للعلم به) أى من كون ماذكر نصا فى اليمين (قوله نحو عهد الله) انما لم يكن نصا فى اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل فى غير نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه قاله المصرح وأقره شيخنا والعدوى وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والاقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك فى اليمين بخلاف عهد الله وبحمل اثبات أهل العربية صراحة العمر فى القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهده على نفى كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين الا اذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لايجاد ما أوجبه علينا بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لانهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط الشنوانى نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعنى لعمرك لأفعلن وقوله المثال الثانى يعنى أيمن الله لأقومن (قوله وفيه نظر اذلا يتعين الخ) أجاب سم بانهم لم يدعوا التعيين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم ولعل الحذف حينئذ أى حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده اه أى لعدم حلوله محل المبتدا لكن قال الرودانى لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على أن يسد شئ مسده بخلاف الخبر والفرق أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط فى وجوب حذفه ذلك (قول لكان لام الابتداء) أى كونها أى وجودها فكان مصدر مبنى من كان التامة واعترض بانه يجوز كون اللام داخلة على مبتدا مقدر كما قيل فى قوله خالى لأنت فوجودها لا ينافى كون مدخولها فى اللفظ خبرا وأجيب بان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شئ وتقديرا على آخر فالحمل على الاول أرجح مع أن حذف المبتدا ينافيه لام الابتداء كما مر مع مافيه ثم رأيت صاحب المغنى نقل عن ابن عصفور تجويز الوجهين فى المثالين وعن غيره الجزم بانهما من حذف الخبر (قوله عينت مفهوم مع) أى كانت ظاهرة فيه اذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن يقال كل صانع وماصنع مخلوقان أفاده سم (قوله وماصنع) الاظهر أن ما مصدرية لان الصنعة هى الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أى حرفته وسميت ضيعة لان صاحبها يضيعه بتركها أولانها تضيع بتركها فان قلت الضمير فى ضيعته لا يصح عوده الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد قلت

لاقومن أى لعمرك فسمى وايمن الله يمينى فحذف الخبر وجوبا للعلم به وسد جواب القسم مسده فان كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز اثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لافعلن وعهد الله على لافعلن ﴿تنبيه﴾ اقتصر فى شرح الكافية على المثال الاول وزاد ولده المثال الثانى وتبعه عليه فى التوضيح وفيه نظر اذلا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف والتقدير فيمى أيمن الله بخلاف المثال الاول لكان لام الابتداء (و) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بعد) مدخول (واو عينت مفهوم مع) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (كمثل) قولك (كل صانع وماصنع) وكل رجل وضيعته تقديره مقرونان

لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فجعله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده والهذا قال الرضي الظاهر أن الحذف غالب لا واجب وأجاب سم بان الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبره اذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسد المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أي ظهورا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك في الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أي ظهورا كما في بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لان الظاهر فيها يصح الاكتفاء بها في افادة المعية كما قاله الشنواني قال ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل دليل عليه (قوله يشعب كيذهب أي يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبرا لخ) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها الان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو زكريا (قوله وقبل حال) أي مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربي زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) أي بحسب ذاتها كالمثال الاول أو قصد المتكلم كالمثال الثاني والهذا قال الشارح اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا فاندفع الاعتراض بان المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية واعترض الرابع المثال الاول بانه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مسيأ على وجه المجاز وأجيب بان المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا حجر في المجاز حتى يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية الا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل أن المثال الاول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجاز ابحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذي خبره قد أضمرا) أي وان صلحت أن تكون خبرا عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلا فلهذا قال عن الذي الخ فالمقصد منه الاشارة الى ماذكرلا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويحذف الخبر وجوبا قبل حال وقوله قد أضمرا أي قدر (قوله مصدرا) أي صريحا لا مؤولا عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيدا قائما (قوله في اسم) أي

الا أنه لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما في نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف قال الشاعر
تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان * وزعم الكوفيون والاخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته فكما أنك لو جئت مع موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة كذلك لا تحتاج اليه مع الواو ومحبوبها (وقبل حال لا يكون خبرا) أي ويجب حذف الخبر اذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عن) المبتدا (الذي خبره قد أضمرا) وذلك فيما اذا كان المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر

ظاهر كالعبد والحق فى المثالين أو مضمرا كاياه فى قولك العبد ضربى اياه مسيأ وظاهر عبارته عدم اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائما وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو للمفعول أو لهما الا أن يقال قصده التعميم فى الاضافة لاشتراطها وقوله أو لهما أى كما فى تضاربنا أو مضاربتنا ففى بعض حواشى الحامى أن نا فى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفى محل جر باعتبار الاضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربى زيدا الشديد قائما ولا شربى السويق كله ملتوتا لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائى ووافقه المصنف فى تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير فى اذ كان أو اذا كان ويصح ترك التنوين على أن الاضافة للبيان أن أريد ذو الحال لاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير أو حقيقته ان أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أى بعد الضمير أو المفسر (قوله اذا جعل منوطا جاريا على الحق) أى جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لانه لو جعل جاريا على المبتدا بأن قصد ايقاعه على معنى المبتدا وأرجع الضمير فى الخبر المقدر الى المبتدا وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم اضافة اسم التفضيل الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال اذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أى أخطب كون بمعنى أكوان ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح وأخطب من الخطب وهو الشدة أى أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أى تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) أى عند ارادة المضى أو اذا كان أى عند ارادة الاستقبال قاله الدماميني والسيوطى وغيرهما وفى الرضى أن اذا هنا للاستمرار كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقال الرودانى يبقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال بقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الازمنة بلفظ واحد اه ورأيت بخط الشمنونى أنه اذا أريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تأتى للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أى مع الظرف المضاف اليها وقوله التى هى الخبر فيه مسامحة اذ الخبر اما متعلق الظرف كما هو الاصح أو نفس الظرف المضاف الى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أى مع الظرف أى من كون المراد الاخبار عن المصدر أو ما أضيف اليه بالكون مقيدا بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أضيف اليه وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف والحاصل أن الحال قامت مقام اذ كان لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته فى وقت الركوب واذ كان سد مسد المتعلق الذى هو الخبر

الضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدا أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور أو الى مؤول به فالاول (كضربى العبد مسيأ) والثانى مثل (أنتم تبينى الحق منوطا بالحكم) اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا والثالث نحو أخطب ما يكون الامير قائما والتقدير اذ كان أو اذا كان مسيأ ومنوطا وقائما فمسيأ ومنوطا وقائما نصب على الحال من الضمير فى كان وحذفت جملة كان التى هى الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا

لمباينتها المبتدأ اذا الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالاساءة فان قلت جعل هذا المنصوب حالا مبني على أن كان تامة فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها لأن حذف الناقصة أكثر فالجواب أنه ممنوع من ذلك أمران أحدهما أن المعرب استعملت في هذا الموضع الأسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال اذ لو كانت أخبار الكان المضمرة لجاز أن تكون معارف وتكرات ومشتقة وغير مشتقة * الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقول الشاعر خبرا قترابى من المولى حليف رضا * وشر بعدى عنه وهو غضبان * فان قلت لما المحوج الى اضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي العبد مسيأ موجود وهو رأى كوفي وذهب الاخفش الى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير ذى الحال والتقدير ضربي العبد ضربه مسيأ

في الحقيقة كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة بواسطة (قوله لمباينتها) أي بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله الا أسماء منكورة مشتقة) الحصر اضافي أي لا معارف ولا جوامد فلا ينافي مجيء الحال جملة كما سيأتي (قوله لجاز) أي جوازا وقوعيا أن تكون معارف الخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون الا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقعه بلا واو وعلى ما قاله الكسائي وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربي زيدا هو قائم (قوله موقعه) أي موقع المنصوب (قوله حليف رضا) أي اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضا قاله العيني وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما في معناها وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضميرا وان لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندى أنه يصح أن يكون التقدير اذ كان حليف رضا أي مصاحبا للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم وحليف الرضا المحالف المعاقد على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن تجعل حالا من منصوب المصدر لان العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله لكانت من صلته) أي متعلقاته فجعلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشئ لا يسد مسد غيره الا اذا كان في محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أي بعد الحال اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لان الخبر معمول للمبتدا الا أن تجعل كالاجنبي للخلاف في كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده والا فالخبر مقدر على كل حال (قوله وهو رأى كوفي) أي اعمال المصدر في الحال وتقدير الخبر بعده رأى كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر الضرب مثلا في كونه حال الاساءة ولعل وجه افادة نحو ضربي العبد مسيأ للحصر مشابهة المصدر باضافته المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصر في الخبر فكذا ما شابهه وعلى كلامهم يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شئ مسده (قوله الى ضمير ذى الحال) الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحا الضمير وحقيقة ان أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيأ) بالحال حصل

التغاير بين المبتدا والخبر (قوله واختاره فى التسهيل) وكذا ابن هشام فى المغنى لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيآن والمقدر على الاول خمسة أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت فى غير هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عينى الخ) رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأمالك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأى وقوله فعليك ذا كأى الزم الاعطاء الذى كان عليه أبوك (قوله فانه يتعين رفعه) أى عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بان يقال ضربى زيدا اذ كان شديدا أو ضربه شديد كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضربى زيدا شديدا) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر اذ لو لم يذكر الخبر لم يصح وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل وفيه أن هذه العلة تأتى فى نحو أتم تبيينى الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذ قولهم) أى لرجل حكموه عليهم وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر قاله المصرح (قوله مسمطا) بضم الميم الاولى وفتحها السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتا) يعنى نافذا (قوله أى ثبت قائما وجالسا) التقدير فى فاذا زيد جالسا على غير القول بأن اذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هى الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أى فى زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء فى الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما فى لا سيما زيد برفع زيد ومنها المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا ليلى الفاعل أو المفعول فى المعنى المصدر كما كان يلى الفعل أى وهذا الدعاء لك نقل هذا الثانى الدنوشرى عن الرضى وعندى أنه انما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير المخاطب كما فى التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص والخطاب بغيره لشخص آخر فى جملة واحدة أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو على انما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدا فى النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بانشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء دما مينى بتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله فى معرض مدح الخ)

واختاره فى التسهيل وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه ومنه قوله
ورأى عينى الفتى أباكا
يعطى الجزيل فعليك ذا كا
أما اذا صلح الحال لان يكون خبرا لعدم مباينته للمبتدا فانه يتعين رفعه خبرا فلا يجوز ضربى زيدا شديدا وشذ قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتا كما شذ زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا فما حكاه الاخفش أى ثبت قائما وجالسا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف اذ كان أو اذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجثة

﴿تنبيه﴾ لم يتعرض هنا لموانع وجوب حذف المبتدا وعدها فى غير هذا الكتاب أربعة ﴿الاول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم

* الثانى ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا قدر المخصوص خبرا فان كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ الاعبر وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب * الثالث ما حكاه الفارسى من قولهم فى ذمتى لأفعلن التقدير فى ذمتى عهد أو ميثاق * الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جىء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة ومنه قوله

وقالت حنان ما أتى بك ههنا
أذو نسب أم أنت بالحى عارف * أى أمرى حنان أى رحمة وقول الراجز

شكا الىّ جملى طول السرى
صبر جميل فكلانا مبتلى

أى أمرنا صبر جميل (وأخبروا باثنين أو بأكثرا * عن) مبتدا (واحد) لان الخبر حكم ويجوز أن يحكم على الشئ الواحد بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين الاول تعدد فى اللفظ والمعنى (كهم سراة شعرا) ونحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقوله من بك ذابت فهذا بتى مقيظ مصيف مشتى وقوله

ينام باحدى مقلتيه ويتقى * بأخرى الاعادى فهو يقظان نائم

من

خرج بذلك ما اذا كان النعت للتخصيص أو للايضاح فانه يجوز ذكر المبتدا وحذفه كما فى التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بمخصوص الخ) انما وجب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع اذ لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله من قولهم فى ذمتى الخ) لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله لان المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله فى ذمتى عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة دون شرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لان الاصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لافادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدا اعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية التى هى حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أى رحمة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه الثلم وقوله أذو نسب الخ أى ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحى وانما قالت ذلك خوفا عليه من انكسار الحى اياه قاله العينى فلقنته الحجة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا باثنين أو بأكثرا) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف وفى المغنى زعم الفارسى أن الخبر لا يتعدد مختلفا الا الافراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (قوله لان الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الاخبار كما فى الدماميني (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وزكى وأزكاء وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لان ما قالوه فى فعيل الصحيح اللام ومانحن بصدده من فعيل معتلها وقيل هو اسم جمع (قوله من بك ذابت) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمها البعض تبعا لصدر كلام العينى المتناقض بدليل بك والمعنى من بك ذابت فانا مثله لان هذا البت بتى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أى كاف لى قيظا وصيفا وشتاء والقيظ شدة الحر (قوله ينام الخ) الضمير للذئب والذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافى

من القصيدة يقظان هاجع أى نائم والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ماقاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجه ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أى جامع بين طرفى من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون الا بالواو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للابلق مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه الا أن يراد عن المبتدا كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل على الجزء (قوله أى مز) يعنى أن الموجود فى الرمان هو المزازة وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما متضادان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى فى زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فى زيد قاله الناصر اللقانى (قوله أى أضبط) أى فى العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أيسر كما فى الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أى نظرا للمعنى لان الخبرين فى المعنى شئ واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولده) أى على مافى شرح الكافية فلا ينافى أنه تابع فى هذه الزيادة لابيه فى شرح التسهيل (قوله لتعدد ماهو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحو هم سراة شعرا لان تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدا لان كلا من أفراد المبتدا فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو بعولة الخ فانه لم يتصف كل من البيتين بالاوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدا (قوله يد الدهر الخ) يد خبر المبتدا وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكما الخ) انما كان التعدد حكميا فى الآية لكون المبتدا المفرد ذا أقسام فجعل فى حكم الجمع الدال على الافراد (قوله أنما الحياة) أى حالها (قوله واعترضه) أى ماذكر من النوعين الثانى والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وابن الناظم لا يقصره على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما يمتنع توسط المبتدا بينهما يمتنع تأخر المبتدا عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الاكثر كما فى الهمع فقول البعض بعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله فى قوة مبتدأ بين الخ) انما رد به مع امكان الرد بأن الثانى تابع كما فعل فى الآية لان هذا الذى ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا بخلاف كونه تابعا فانه يرفع التعدد اصطلاحا

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه والثانى تعدد فى اللفظ دون المعنى وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو هذا حلو حامض أى مز وهذا أعسر يسر أى أنسط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لابى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية وزاد ولده فى شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ماهو له اما حقيقة نحو بعولة كاتب وصائغ وفقيه وقوله

يد الدهر يخبرها بريحى
وأخرى لاعدائها غائظه

واما حكما كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الاموال والاولاد واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض فى معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ وأن نحو قوله

يد الدهر يخبرها بريحى
وأخرى لاعدائها غائظة

فى قوة مبتدأ بين لكل منهما خبر وأن نحو انما الحياة

الذى لعب ولهو الثانى تابع لاخبر قلت وفى هذا الاعتراض نظر أما ماقاله فى الاول فليس بشئ اذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثانى فهو أن كون بدا له ونحوه فى قوة مبتدأ ممنوع لانى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا اذ النظر الى كون المبتدا واحدا أو متعددا انما هو الى لفظه لا الى معناه وهو واضح لاخفاء فيه وأما قوله فى الثالث ان الثانى يكون تابعا لا خبرا فانا نقول لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدأ وغير ذلك وهو أيضا ظاهر ﴿خاتمة﴾ حق خبر المبتدا أن لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط

فقط أفاده الناصر (قوله الثانى تابع) أى الثانى منه تابع فالرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدا فى قوة مبتدآت لتعدده حكما كما فعلى فيما قبله مع انه أقوى فى رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدا فى الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه فى الرد لذلك فافهم (قوله وفى هذا الاعتراض) أى الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثانى) أى دفع ماقاله فى الثانى * (فائدة) * فى البحر المحيط للزركشى قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الاول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين وأوجب الاخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون ان كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الانسان حيوان ناطق لان حلو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالا لاستحالة الانسان حيوان ناطق اه ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدا وهو قسمان أحدهما أن يجرد كل من المبتدآت عن اضافته لضمير ماقبله ويؤتى بعد خبر المبتدا الاخير بالرابط نحو زيد عمر وهند ضاربته فى داره من أجله والمعنى هند ضاربة عمرو فى داره من أجل زيد الثانى أن يضاف كل من المبتدآت غير الاول لضمير ماقبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لان نسبته) أى الخبر من المبتدا أى الى المبتدا نسبة الفعل من الفاعل أى كنسبة الفعل الى الفاعل يعنى أن الخبر بالنسبة الى المبتدا كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل الا لمقتض كافادة التسبب فى نحو قام زيد فدخل عمرو فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال هذا ملخص ماقاله البعض والاقرب عندى فى تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وان يجعل المعنى أن نسبة الخبر الى المبتدا كنسبة الفعل الى الفاعل فى أن كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فان قلت هذا التقرير يؤدى الى جواز فقام زيد لعدم الفصل بين المبتدا والخبر قلت رتبة المبتدا التقديم فالفصل حاصل تقديرا فافهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أى أسماءه أى فى العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أى ان تأخر عن المبتدا فان سبقه نحو له درهم الذى يأتينى وجب ترك الفاء لان الجواب انما يقترن بالفاء اذا تأخر (قوله اما وجوبا وذلك بعد أما) كان ينبغى

* يقترن خبره بالفاء اما وجوبا وذلك بعد أما نحو وأما ثمود فهديناهم وأما قوله * أما القتال لا قتال لديكم

اسقاط هذا القسم لان اقتران الخبر فيه بالفاء لاجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدا باداة الشرط (قوله وذلك) أى المبتدا الذى يقترن خبره بالفاء جوازا اما موصول الخ وجملة صوره خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط معه موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله أو موصوف بغير ماذكر نحو

كل أمر مباعد أو مداني * فمنوط بحكمة المتعالى

قيل ومنه حديث كل أمر ذى بال الخ وفيه بحث أبديته فى رسالتى الكبرى فى البسملة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى ان يأتنى أكرمه مكرم امتنعت الفاء لانها انما دخلت فى الخبر لشبه المبتدا بالشرط وهو هنا منتف اذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فكرم خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد أو فانشر به خلافا للناظم فى تسهيله فانه صرح فيه بجوازه ومثل له فى شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وجعل الجمهور الخبر محذوفا أى مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح أن يزيد وأن لا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو يقول موصول بفعل صالح للشرطية كما فى التسهيل ليفيد اشتراط ماذكر (قوله أو بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور (قوله واما موصوف) أى اسم منكر موصوف وقوله بهما أى بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف الى أحدهما) أى الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما واعلم أن المضاف الى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا ردهم معه وأما المضاف الى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيدا وقوله وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد فى جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما فى قوله فلو عدم العموم وكما فى قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الدماميني الى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدأ المشبه لاسم الشرط فى العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمل نحو وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء فى قراءة نافع

نضر وبه واما جوازا وذلك اما موصول بفعل لا حرف شرط معه أو بظرف واما موصوف بهما أو مضاف الى أحدهما واما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة نحو الذى يأتينى أو فى الدار فله درهم ورجل يسألنى أو فى المسجد فله برّ وكل الذى تفعل فلك أو عليك وكل رجل يتقى الله فسعيد والسعى الذى

تسعاه فسئلقاه فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط واذا دخل شئ من نواسخ الابتداء على المبتدا الذى اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ان لم يكن ان أو أن أو لكن باجماع المحققين فان كان الناسخ ان وأن (٢٦٤) ولكن جاز بقاء الفاء نص

وابن عامر هم (قوله فلو عدم العموم) وعدمه اما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه وكل رجل يأتينى فى المسجد له كذا واما بتقييد الموصوف نحو كل رجل كريم يأتينى له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لان ما ذكر من الامثلة لم يعدم فيه العموم بل قل فان قيل المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا قلت لا وجه لارادة ذلك لان قلة العموم لا تخرج المبتدا عن شبه اسم الشرط لانها توجد فيه نحو من يقم فى المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذى زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله وأول على معنى وما يتبين اصابته اياكم قاله الدمامينى (قوله الذى اقترن خبره بالفاء) أى الذى يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أى أزال جواز دخولها وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما نبه عليه الدمامينى لكن هذا التأويل مع كونه غير ضرورى يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه وانما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدا بالشرط بدخول الناسخ لان اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله وهنا تقدم على المبتدا الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أى لانها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات ان فانها قوية فى العمل لتغييرها المعنى (قوله قل ان الموت الخ) كان الانسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة ان المكسورة بعضها ببعض وقد يوجه تأخيره بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الاقسام فى كلامه سابقا (قوله من فرق) أى خوف وبابه فرح (قوله فوجود الفاء فى الخبر) أى خبر المبتدا المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الاحسنية من جهة المعنى والاسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

(كان وأخواتها)

أى نظائرها فى العمل فقيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر اشارة الى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام وانما كانت أم الباب لان الكون يعم جميع مدلولات أخواتها ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجىء الوصف على

على ذلك فى ان وأن سيبويه وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهبا ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسه قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر

بكل داهية ألقى العداء وقد
يظن أنى فى مكرى بهم فزع
كلا ولكن ما أبديه من فرق
فكى يغروا فيغريهم بى الطمع * وقول الآخر

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون * وروى عن الاخفش أنه منع دخول الفاء بعد ان وهذا عجيب لان زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة وان لم يكن المبتدا يشبه أداة الشرط فاعل نحو زيد فقائم فاذا دخلت ان على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر زيد وشبهه وثبوت هذا عن الاخفش مستبعد والله أعلم

(كان وأخواتها)

فاعل لا فعيل ولا بكسرها فيجيء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح (قوله ترفع كان المبتدأ) أي تجدد له رفعا غير الاول الذي عامله معنوي وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وألى في المبتدأ للجنس فان منه مالا تدخل عليه كلازم التصدير والاضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ومالا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا في الهمع والتصريح وغيرهما (قوله ويسمى اسمها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا للكان والافعال لا تخبر عنها الا أن يقال الاضافة لأدنى ملابسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أي ما عدا الفراء فانه موافق للبصريين وردّ مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فلا ينهض عليهم وان أقره البعض واقتصر عليه لان العامل في المبتدا عندهم ليس معنويا بل هو لفظي وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف في كان زيد قائما وعمرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لان العامل واحد هكذا ظهر لي فاحفظه (قوله باق على رفعه الاول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا عليه قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فان منه مالا تدخل عليه كالخبر الطلبي فلا يقال كان زيد اضربه والانشائي فلا يقال كان عبدي بعتكه على قصد الانشاء لان هذه الافعال ان كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبيا أو انشائيا ينافي حصوله في الماضي فيناقض آخر الكلام أوله وان كانت غير خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها اذ الطلب فيها طلب في أخبارها تقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم وأما قوله * وكوني بالمكارم ذكريني * فذكريني فيه بمعنى تذكريني وان اختلف الطلبان كأن يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال أفاده الرضي وكالخبر الفعلي الماضوي في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالتها على اتصال الخبر بزمن الاخبار والماضي على انقطاعه فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام في دام وليس والمنفي بما على الاصح فلا يقال لأكلمك كيف ما دام زيد ولا أين ما زال زيد ولا أين ما يكون زيد

(ترفع كان المبتدا) اذا دخلت عليه ويسمى (اسمها) لها وقال الكوفيون هو باق على رفعه الاول (والخبر تنصبه)

ولا أن ليس زيد وجوزه الكوفيون بخلاف المنفي بغير ما وغير المنفي نحو أن لا يزال زيد وليس كان زيد كذا في الهمع وغيره قال الدماميني نقلا عن غيره ينبغي أن تكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا ثم ذكر أن لا في جواب القسم كذلك وسيأتي ايضاحه في باب ظن وأخواتها وعلة المنع كما في الدماميني ازدحام اثنين على طلب الصدرية في المنفي بما ولزوم تأخير ما له الصدر أو تقدم معمول الصلة في دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها في ليس والصحيح منعه قال الدماميني ويوافق نقل الجواز عن الكوفيون نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أي وان اختلفوا في نفس المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الاصح انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد قاله الدماميني (قوله وكان في ذلك) أي في العمل المذكور لا في المعنى ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها أي بمدلول خبرها التضمني وهو الحدث في زمان صيغتها (قوله ومعناها) أي مع معموليها لان معناها وحدها مطلق حدث في زمان ماض نهاري وقوله بالخبر أي بمدلوله التضمني وقوله نهارا أي ماضيا ومثل ذلك تكاد يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أي فهي موضوعة له وأما استفادة التحول من غير ها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لانه أسهل من القلب ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من الباب وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا في الهمع مع زيادة من الدماميني (فائدة) ذكر في التسهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس أحد أي هنا اه وقد بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعي أصله وهو خبر المبتدا جاز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من

باتفاق ويسمى خبرها (ككان سيدا عمر) فعمر اسم كان وسيدا خبرها و (ككان) في ذلك (ظل) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا و (بات) ومعناها اتصافه به ليلا و (أضحى) ومعناها اتصافه به في الضحى و (أصبح) ومعناها اتصافه به في الصباح و (أمسى) ومعناها اتصافه به في المساء (وصار) ومعناها التحول من صفة الى صفة (وليس) ومعناها النفي

المصدر لانه فى معناه اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف فى الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه فى الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اه وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا مخالف ما مأتى فى نحو ان خيرا فخير من أن خير الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هنا الخ أو هذا محصوص بذا الخ أو يحذف الخبر وحده فليحرر اه (قوله وهى عند الاطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهى فى هذا الماضى واسمها ضمير الشأن ونحو ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهى فى هذا المستقبل (قوله لنفى الحال) أى لانتفاء الحدث فى الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضى ماض ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الافعال فى الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف فى الجمود وفى المعنى (قوله ماضى يزال) احتراز عن زال ماضى يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى مازوعن زال ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما فى التصريح وغيره (قوله وفتئ) بتثليث التاء وأفتأ همع (قوله ومعنى الاربعة) أى مع النفى (قوله على ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال زيد أزرق العينين ما زال الله محسنا أو لا نحو ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذى الاربعة) أى موادها فاندفع ما قيل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والنهى لا يدخل على الماضى (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفى ونفى النفى اثبات (قوله والمراد به النهى والدعاء) ظاهر اطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وان نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قيل ومثلهما الاستفهام الانكارى (قوله ليس ينفك الخ) ليس اما مهملة واما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك الخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل (قوله يمين الله) خبر لمبتدا محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والاصل جمع وصل وهو العضو (قوله معها) أى مع الافعال الاربعة (قوله الا فى القسم) أى بشرط

وهى عند الاطلاق لنفى الحال وعند التقييد بزمن يحسبه و (زال) ماضى يزال و (برحا) و (فتئ وانفك) ومعنى الاربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما برح عمرو أزرق العينين وكل هذه الافعال ما عدا الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط (وهذى الاربعة) الاخيرة لا تعمل الا بشرط كونها (لشبه نفى) والمراد به النهى والدعاء (أو لنفى متبعه) سواء كان النفى لفظ نحو ما زال زيد قائما ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وقوله

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع
أو تقديرا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله
فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى * ولا يحذف النافى معها قياسا الا فى القسم كما رأيت وشذ قوله

كون الفعل مضارعا والنفي لا كما في التصريح وغيره (قوله منتطقا مجيدا) أي صاحب نطاق وجوادوهما خبران لأبرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب أو الثاني نعت للأول بناء على مقابله (قوله مي) قال في التصريح وهو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اه وكأنه قصد الرد على العيني في قوله ومي ترخيم مية اه ومن تتبع كلام ذي الرمة نظما ونثرا وجده يسمي محبوبته بهما وقوله على البلا أي منه وهو بكسر الباء من بلي الثوب كرضي إذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيأ والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أي الناقصة أما التامة كما في مادامت السموات والارض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يحيني مادمت صحيحا أي دوامك صحيحا فدام تامة بمعنى بقي وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كأعط الخ) أي كأعط المحتاج درهما مادمت مصيبا له ففي الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله مادمت) أصله دومت بضم الواو لثقله من باب فعل المفتوح العين إلى مضمومها عند ارادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو إلى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار في العمل) أي على خلاف في ذلك (قوله وبالمخض) أي وريبته أي ذلك البعير بالمخض وهو بالمعجمتين اللبن الخالص والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل وكثير الوبر والغليظ كما في القاموس وأذنبها هنا الاخيران فعلم ما في قول البعض الجعد الكريم كما في القاموس والمراد به في البيت الغليظ اه من المؤاخذات والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما في القاموس الطويل والغارب بالغين المعجمة والراء الكاهل (قوله غربا) أي ذا عظمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أي سن سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل الا اذا كان الخبر مصدرا مكان واستحسنه الرضي فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعدلا يسأل حاجة الا قضاها وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا (قوله وبذلت) بالبناء للمجهول قرحا بفتح القاف وضمها أي جرحا دامية أي سائل الدم والنعمى مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا مثل البأساء والابؤس كذا في المصباح ومثله في القاموس وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين إذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى في البيت بالضم لانها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة

لا جمع

فيالك من نعمى تحولن أبؤسا * وفي الحديث لو رزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود الى ما وأدخل التأنيث على ما لانها هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وما جتلك خبرها والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا وقوله

بتيهاء قفر والمطي كأنها * قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها * ونحو ظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله ثم أضحوا كأنهم ورق جف * فألوت به الصبا والدبور وقوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر * وقوله

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * أخنى عليها الذي أخنى على لبد * قال في شرح الكافية وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وغير ماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر

لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تحولن أبؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي الصحة بمنزلة ثم عديدة لانها أم النعم فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والابؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خماصا الخ) في التمثيل به نظر لان الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى سيبويه) غير الاسلوب لانه نادر كما في التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني أن الاندلسي قال جاء لا تستعمل بمعنى صار الا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم (قوله وأدخل التأنيث على ما) أي أوقعه على ضمير ما أي أنث ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند الى ضمير ما (قوله بتيهاء) أي أرض يتيه فيها السائر قفر أي خالية والمطي الواو للحال وهو اسم جنس جمعي للمطية سميت مطية لانها تمطو في سيرها أي تسرع كأنها أي في سرعة السير قطا الحزن أي القطاة في الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الارض وفائدة هذه الاضافة أن الحزن لا تألفه القطا لان الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لان اسراعها الى فراخها غالبا أشد من اسراعها الى البيض (قوله فألوت) أي طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان (قوله فأصبحوا الخ) في الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا (قوله أمست خلاء) الشاهد في هذا فقط لا في الثاني لكون الخبر فيه ماضيا وصار وما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر وأخنى عليها أهلكها ولبد كعنب (٢) نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع الخ) يشعر بأنه لا يجيء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيبويه مكون فيه فقال في شرح اللمحة ان أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أي عملا مثل عمل الماضي ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه

(مثله) أي مثل الماضي (قد عملا) العمل المذكور ان كان (غير الماضي منه استعملا) يعني أن ما تصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال

(٢) قوله ولبد كعنب صوابه كصرد كما في القاموس والصحاح اهـ

الافعال فى ذلك أى التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابله ماقاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهى متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره فى التوشيح وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودوام ودائم لانها من تصرفات دام التامة ولى بالاقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك مادمت عاصيا وقولك لا أكلمك ماندوم عاصيا بل الصحيح عندى أن لها مصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤول مع مابعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط الخ فلا يقال انها مع مابعدها فى تأويل مصدر مقدر لا موجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فاذا قلت أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك مادمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبى اذ لم يجئ لها اسم مفعول (قوله ولم ألك بغيا) أصل ألك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة الا فاؤها وأصل بغيا بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء فى الياء كذا فى التصريح ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل أن فعيلا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بالطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل وأما فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث بالطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أو حديدا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله فى التصريح قال الرودانى ان قيل لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين فى نحو ولم ألك بغيا بحذف النون قلنا لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هى ثابتة فى التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فانه لما وجب تحريك النون لاجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا فلو حذفت لسكان حذفها بلا مقتض (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى الاضحاء والاصباح والامساء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك اياه) أى الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله اذا لم تلفه) أى تجده واعلم أنه اذا

وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانه لا يستعمل منها الامر ولا المصدر وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها فالمضارع نحو ولم ألك بغيا والامر نحو قل كونوا حجارة أو حديدا والمصدر كقوله

بيذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير * واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تلفه لك منجدا * وقوله

قيل ما منفك عمر وقائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفي فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمر ووقائما والى مرفوع يسند عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ورد على الاول أن فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغني عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الازهرية أنه الخبر فيكون قائما في المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان سد مسد خبر منفك من حيث الابتداء لان به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقة وانما هو ساد مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف الا أن يقال انه أغلبي والاقرب عندي أنه الاسم لانه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لان ذلك لعارض نقصان المبتدا فافهم (قوله أن لست) أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أجزا جماعا) لم يكتب بالمخالف في دام وليس لغلطه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الاجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة وبحث شيخ الاسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الاول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الاول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو دائما كاربا بأجنبي وهو لذاته (قوله منع ابن معطي الخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري (قوله والصواب ما ذكرته) ان كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافي الا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) في هذا المثال الاول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يجبني أن يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أي في شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه ضمير من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالا) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه المذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله منحصرا (قوله الامكاء) أي صفيرا والتصدية التصفيق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في

(وفي جميعها) أي جميع هذه الافعال حتى ليس وما دام (توسط الخبر) بينها وبين الاسم (أجز) اجماعا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر وقوله سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم

فليس سواء عالم وجهول وقوله

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

* (تنبيهان) * الاول منع ابن معطي توسط خبر ما دام وهو وهم اذ لم يقل به غيره ونقل صاحب الارشاد خلافا في جواز توسط خبر ليس والصواب ما ذكرته * الثاني محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا الى ضمير يعود على شئ في الخبر نحو كان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار أهلها لما عرفت ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي واقتران الخبر بالا نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شئ في الاسم نحو كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضا (وكل) أي كل العرب أو النحاة (سبقه)

مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا والحاصل أن للخبر أحوالا ستة وجوب التأخير نحو ما كان زيدا الا قائما وكان صاحبي عدوي وجوب التوسط نحو يجبني أن يكون في الدار صاحبها وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الا زيد وجواز تقديم الخبر على ما كان مؤخرا عن ما قاله سم جواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيده ما بعده (قوله مسلمة) لزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يبطلها الا به قدح في علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الاولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزي في شرحه وعكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيها على اجماع البصريين كما في يحيى وعن قدح الشارح في التعليل بأن علة المنع مجموع الامرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قد يقال اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يخصها قال البعض اذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الاولى الفاء (قوله اذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه اياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لان طلبه اياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الاولى) استدرك على قوله وهذا تحته صورتان وقوله أقرب الى كلامه أي باعتبار قوله كذا السبق الخ ولهذا وضح الاقربية بقوله أشعر بذلك قوله الخ والا فالاقرب الى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذا الخ الصورة الثانية ولعل وجه الاشعار كما يشير اليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث ان المسبوق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا ان النافية عند الرضي وجعل السيوطي ان كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فجيء بها الخ) هذا الشطر

أي سبق الخبر (دام حظر) أي منع سبق مصدر نصب بحظر مضاف الى فاعله ودام في موضع النصب بالمفعولية والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها وهذا تحته صورتان الاولى أن يتقدم على ما ودعوى الاجماع على منعها مسلمة والاخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الاجماع على منعها نظر لان المنع معلل بعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى أن ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضا مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية لكن الصورة الاولى أقرب الى كلامه أشعر بذلك قوله (كذا السبق خبر ما النافيه) أي كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فجيء بها متلوة لا تالية) أي مثبرعة لا نابعة لان لها الصدر

ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أولا كان فلا تقول قائما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال عمر وقال في شرح الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب ﴿تنبيهات﴾ الاول أفهم كلامه أنه اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد وقاعدا لم يكن عمرو قال في شرح الكافية عند الجميع واستدل له بقول الشاعر ورجا الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد أراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء قلت ومن شواهده الصريحة قوله

مه عاذلي فهائما لن أبرحا ... بمثل أو أحسن من شمس الضحى * الثاني أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو ما قائما كان زيد وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح الجواز * الثالث قوله كذا توهم أن هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالجمع عليه وانما أراد التشبيه

توكيدا لما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لان نفيها ايجاب) أي الكلام بدخولها صار ايجابا لان مدخولها للنفي وهي للنفي ونفي النفي ايجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو ما زال زيد قائما نفي باعتبار اللفظ ايجاب باعتبار المعنى فنعوا التقديم نظرا الى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى ولما كان التقديم أمرا راجعا الى اللفظ نظر فيه الى اللفظ والاستثناء امرا راجعا الى المعنى لانه اخراج من معنى الاول نظر فيه الى المعنى (قوله ورجا الفتى) أي الشاب للخير أي لفعل الخير وما زائدة على السن أي على زيادته أي كلما ازداد عمره (قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله أيضا لانه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلا (قوله على الخبر الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى لان الكلام في التقدم على النفي لا في التقدم على الخبر (قوله غالبا) احترز به عن نحو ان في الدار زيدا جالس وزيدا لن أضرب أولم أضرب وعن نحو عمرا زيد ضرب على رأي البصريين الجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدا وعن نحو فأما اليتيم فلا تقهر (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع (قوله خلاف عن الفراء) أي أنه يمنع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهده) أي جواز التقديم على النفي بغيرما (قوله بمثل أو أحسن) أي بمثل شمس الضحى فحذف من الاول لدلالة الثاني والاحسن أن أو بمعنى بل (قوله بين ما والمنفي بها) سيصرح الشارح في الخاتمة بأنه اذا دخل على غير زال واخواتها من أفعال هذا الباب نافى كان المنفي هو الخبر وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الاولى أن يقول بين ما والفعل وقد يجاب بأن المنفي في الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفي (قوله وانما أراد الخ) أي وليس هذا مراده وانما أراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية اذ لا يتقدم عليها الخبر احتياطا ومثلها

في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف الى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف الى فاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية واصطفى جملة في موضع رفع خبر المبتدا والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى أي اختير وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي

لا يكون فى الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد نعم ان رفع الخبر اسما ظاهرا لنحو كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبى كما فى الفارضى وغيره فان قدم مع مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضى فان كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمرا لان منصوبه ليس كجزئه وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم أو فى الدار اذا الظروف يتوسع فيها اه ثم رأيت المسئلة بتفاصيلها الثلاثة فى التسهيل ووقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والاصح جواز تقدمه كما فى التسهيل (قوله فى الحلبيات) هى مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أى العذاب (قوله من أن تقديم المعمول الخ) أى غالبا فلا يرد نحو زيدا لن أضرب وانما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا قاله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول لمحذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وان زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبأن يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لاضافته الى الجملة وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان واخواتها لدلالتها على الاحداث كما يأتى (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الرودانى فيه أنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لاطلاقهم المنع اه وقد يقال لا لزوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وأيضا فان عسى الخ) ليس جوابا ثانيا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى تقديمه على قوله وحجة الخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف فى فعليتها) يؤيده ما تقدم فى شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بان المراد بالاختلاف المعدوم فى عسى والاختلاف الموجود فى ليس اختلاف البصريين لاتفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسى بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أى من قوله وليس فى محل نصب بالمفعولية اذ لو كان خبر مضافا الى ليس لقال فى محل جر بالاضافة (قوله وذلك

على فى الحلبيات وأكثر المتأخرين لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية وحجة من أجاز قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها وأيضا فان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف فى فعليتها فليس أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها ﴿تنبيه﴾ خبر فى كلامه ممنوع ليس مضافا الى ليس كما عرفت والا توالى خمس حركات وذلك

ا
أث
سبق
كما منعو
ما المصدر
أن يسبق ما
بها ملتوة لا تابعه
متبوعة لا تابعة لا

ممنوع

ممنوع) أى فى الشعر (قوله وذو تمام الخ) فيه اشارة الى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب أيضا فتسميته هذه الافعال فاقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث قال المحققون كالرضى أى من الحدوث المقيد لان الدال عليه هو الخبر أما هى فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت فى الاول حصل شئ لزيد حصل القيام وفى الثانى انتفى شئ عن زيد انتفى القيام فيكون فى الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هى لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعانى المسند فى باب كان هو الخبر وكان قيده وقول المنطقيين وان كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر اذ لا معنى للمصدر الا الحدث اللهم الا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجىء مصدر لشئ منها ثم رأيته مسطورا لكن يرد الانكار * وكونك اياه عليك يسير * الا أن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله أى المذكور قبل من التذلل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدى على المفعول واعلم ان أقرب ما قيل فى لا ضير بنه كائنا ما كان أن ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أى لا ضير فيه حالة كونه كائنا شيأ كان أى كائنا أى شئ وجد (قوله بمرفوعه) فيه اشارة الى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الاقرب (قوله فى شئ) أى لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجىء تاما بمعنى كسر وأطفأ يقال فتأته عن الامر كسربه النار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف فى شرح التسهيل عن الفراء وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فى كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فى تغليطه اه (قوله بحال) أى فى حال (قوله أى حدث) تفسير كان فى المثال الاول بحدث وفى الثانى بحضر من تفسير الشئ بجزئيات معناه مراعاة للانسبية والا فصحيحة فلا يناقى أن كان التامة التى ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت هذا وقال الراغب كان فى الآية ناقصة أى وان كان ذو عسرة غريما لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقا الا التى بمعنى كفل فمصدرها الكناية كالحراسة قاله الدماميني (قوله أى ما بقيت) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم أى الساكن (قوله وبات و باتت الخ) الشاهد فى بات الاولى لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها الليلة وخبرها له بناء على مذهب

ممنوع (وذو تمام) من أفعال هذا الباب أى بالتمام منها (ما برفع يكتفى) أى يستغنى بمرفوعه عن منصوبه كما هو الاصل فى الافعال وهذا المرفوع فاعل صريح (وماسواه) أى ماسوى المكتفى بمرفوعه (ناقص) لافتقاره الى المنصوب (والنقص فى فتئ) و (ليس) و (زال) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دائما نفى) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال وماسواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاما نحو ماشاء الله كان أى حدث وان كان ذو عسرة أى حضر وتأتى كان بمعنى كفل وبمعنى غزل يقال كان فلان الصبى اذا كفله وكان الصوف اذا غزله ونحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح خالدين فيها مادامت السموات والارض أى مابقيت وكقوله

وبات وباتت له ليلة
كليلة ذى العائر الارمد

وقالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله * اذا الليلة الشهباء أضحى جليدها * أى بقى جليدها حتى أضحى أى دخل فى الضحى ويقال صار فلان الشئ بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد تحولت اليه وقالوا برح الخفاء وانقشع الشئ بمعنى انفصل وبمعنى خلص * (تنبيهان) * الاول انما قيدت زال بما مضى يزال للاحتراز عن ما مضى يزيل فانه فعل تام متعد معناه مار يقولون زل ضأنك عن معزك أى مز بعضها من بعض ومصدره الزيل ومن ماضى يزول فانه فعل تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال * الثانى اذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها واذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلى العامل) أى كان وأخواتها (معمول الخبر) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسى وابن عصفور أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيدا آكلا وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله

الزمخشرى أن بات تأتى بمعنى صار والعائر بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد وعلى بثر فى الجفن الاسفل وعلى كل ما أعل العين كما فى القاموس فالارمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو لان معناه كما فى القاموس وغيره الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب هنا شئ من هذه المعانى اذا فهمت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم ليلا (قوله ظل اليوم أى دام ظله) فى التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل الدمامينى الاول بنحو ظل الظلم هلك الناس والثانى بنحو ظل الليل وظل النبت (قوله اذا الليلة الشهباء) أى التى لا غيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت * ومن فعلانى أنى حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) أى أو قطعه كما فى التسهيل قال شارحه الدمامينى نقلا عن المصنف يقال صاره يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه اه ومنه بمعنى الضم قصرهن الليل وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه ألا الى الله تصير الامور (قوله برح الخفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لا تفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله للاحتراز عن ماضى يزيل) مبنى على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارعا لزال الناقصة أما على ما حكاه الكسائى والفراء من وروده مضارعا لها وأنهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغى أن يقال زال لا بمعنى مار ولا بمعنى انتقل قاله الدمامينى (قوله وجب أن تكون ناقصة) أى ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله فى التصريح قال سم ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدمامينى لان الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اه واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب زيد لم يجز لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد فى مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أى وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقديمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (واعلم) أن نحو كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة فى أربعة لان التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفى تقدم كل واحد منها

ستة أوجه حاصلة من التخليف فى الالفاظ الثلاثة بعده مثلا اذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما أن يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيدا آكلا وكان طعامك آكلا زيدا وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم (قوله قنا فذ الخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ فى مشيهم ليلا فقوله قنا فذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما فى التصريح والهداجون من الهدجان وهو مشية الشيخ والباء فى بما سببية وعطية فتل هو أبو جرير والشاهد فى ايلائه كان معمول عود الذى هو خبرها ومامن أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما فى التصريح وشواهد العينى فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو اضمار اسم) أى لكان وقوله مراديه الشأن أى وحينئذ فعائد الموصول محذوف أى عوده هم به ولا تحتاج جملة الخبر الى رابط لان الاسم ضمير الشان (قوله أو راجع الى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر فى كان ورابط جملة الخبر بالمبتدا المنسوخ محذوف أى عوده هم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا لجوازه عند البصريين كما فى سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المذكورة فلا ينافى احتمال فؤادى فى البيت الاول وسلمى فى الثانى للبناء ومعمول سالبة ومغربا محذوف أى لك ولا يعارضه فى الثانى قوله فيه عنها حيث لم يقل عندك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح فى دعواه التعين (قوله ان حم) بالبناء للمجهول أى قدر (قوله التحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها فى الحلم بالضم أى المنام والاول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا اضمار ضمير الشان (قوله الى أقرب مذكور من قوله الخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله الا اذا الخ الخبر وليس الضمير عائدا اليه الا أن يقال المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف اليه مذكور لتقييد المضاف فافهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع اذ يجوز أن يقال كان عندك فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (قوله وضمير الشان) فعمول مقدم لانو وهو من اضافة الدال الى المدلول وقوله اسما حال من ضمير أى حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الاصح لانه لم يثبت فى كلامهم ضمير الشان الا مبتدأ فى الحال أو فى الاصل نحو قل هو الله أحد ونحو أشهد أن لا اله الا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة ✻ فائدة ✻ قال فى المغنى ضمير الشان مخالف للقياس من

قنا فذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا * وخرج على زيادة كان أو اضمار اسم مراديه الشان أو راجع الى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين فى قوله

باتت فؤادى ذات الخال هالبة * فالعيش ان حم لى عيش من العجب * وقوله لئن كان سلمى الشيب بالصد مغربا * لقد هون السلوان عنها التحلم * لظهور نصب الخبر وأصل تركيب النظم ولا يلى معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم وليعود الضمير الى أقرب مذكور من قوله (الا اذا ظرفا أتى) أى معمول الخبر (أو حرف جر) مع مجروره فانه حينئذ يلى العامل اتفاقا نحو كان عندك أو فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد للتوسع فى الظرف والمجرور * (وضمير الشان اسما انو) فى العامل (ان وقع) شئ من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أنه امتنع) كما تقدم بيانه

خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شئ منها عليه * ثانيها أن مفسره لا يكون الا جملة مصرحا بجزأيها عند جمهور البصريين ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه * رابعها أنه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه * خامسها أنه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشان مثلا ويؤنث باعتبار القصة ان كان فى مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفة الثياب من الاوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب اذ ضمير الشان لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشان فالاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه فى أن يا ابراهيم أن تقديره أنك وفى كتبت اليه أن لا تفعل أنه يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اه بتلخيص وبعض زيادة وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كما تقدم بيانه) أى كوهم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله فى البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أى وكالوهم فى قوله (قوله معرسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا (قوله فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) فيه بذلك لانه لا يكون موهما لجواز ما استبان امتناعه وحجة بحسب الظاهر لجواز ايلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الا على هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية يلقى بالتحتية وهى الاصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى والا لقال يلقون ليطابق المساكين فى الجمعية وأما على رواية الفوقية فيغنى عن المطابقة فى الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الاكل من التمر الذى قدمه لهم حين نزولهم وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هو أى الشان) فاسمها ضمير الشان وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله وهذا التأويل متعين الخ والمقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشان الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بان كان مفسر ضمير الشان جملة مصرحا بجزأيها اسمية أو فعلية (قوله اذا مت الخ) لا يقال يحتمل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الالف لانا نقول يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدا خلاف الظاهر (قوله وقد تراد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيأ أصلا كما هو مذهب الفارسى والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح وذهب

فى قوله فنافذ هذا جون البيت وقوله فأصبحوا والنوى عالى معرسهم * وليس كل النوى تلقى المساكين * فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر وقال الجمهور التقدير ليس هو أى الشان وقد عرفت أنه انما يقدر ضمير الشان حيث أمكن تقديره ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشان فى كان قوله اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت أصنع * (وقد تزاد كان فى حشو) أى بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب (كما * كان أصح علم من تقدما) وما كان أحسن زيدا وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله

جماعة الى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون أن لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزا ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الاول لا تامة ولا ناقصة وعلى الثانى تامة فقول المصنف وقد تزاد كان أى لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هى باقية على دلالتها على الزمان الماضى على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما والتعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى وقال الرضى لا بل هى لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضى كما فى نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لا زائدة حقيقة وتبعه حفيد الموضح وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفى كلام شيخنا البسيط أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضى كما كان أصح الخ ولا تدل على الحدث اتفاقا على ما أفاده البعض وهو عندى مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صريحه دلالتها على الحدث اذ لا يسند فى الحقيقة من الافعال الا الاحداث فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم أن زيادة كان كثيرة فى نفسها قليلة بالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس ﴿فائدة﴾ قال فى المغنى يجوز فى كان من نحو ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهى أضعفها والظرف متعلق بها على التمام و باستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا وكان فى فانظر كيف كان عاقبة مكرهم تحتمل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان والمبتدا على الزيادة اه مع زيادة من الشمنى (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها مع المد فلا تناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة اليه والاظهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه الخ) المتجه فى البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة وعلى أنها زائدة فعلى أعمالها هى تامة والضمير فاعلها وعلى اهمالها قبل الاصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على أن لنا صفة لخبران ثم وصل لما ذكر فتحصل فى كان فى البيت أربعة أقوال أفاده المصرح وعلى القولين الاخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل الا بعامله (قوله وردّ ذلك الخ) الرد مبنى على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا (قوله

فى غرف الجنة العليا التى وجبت * لهم هنالك يسعى كان مشكور * وجعل منه سيبويه قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام وردّ ذلك عليه لكونها

رافعة للضمير وليس ذلك ما نعا من زيادتها كما لم يمنع من الغاء ظن عند توسطها أو تاخرها اسنادها الى الفاعل وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله في لجة عمرت أبالة بحورها ... في الجاهلية كان والاسلام وبين نعم وفاعلها كقوله ولبست سربال الشباب أزورها * ونعم كان شبيبة المحتال * ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض الغرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب * تنبيهات * الاول أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع وهو كذلك الا ماندر من قول أم عقيل أنت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمأل بليل * الثاني أفهم قوله في حشو أنها لا تزاد في غيره وهو كذلك خلافا للفراء في اجازته زيادتها آخرا * الثالث أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد وهو كذلك الا ماشذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله * عد عما ترى إذ لا ترى غير ما ترى * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا * أصبح مشغول بمشغول * وقوله أعاذل قولي ماهويت فأتقى * كثيرا أرى أمسي لديك ذنوبي * وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقص المعنى (ويحذفونها) (٢) قوله باغضهما الاولى مبغضهما من أبغض لان بغض تعديته رديئة كما في كتب اللغة اه

وليس ذلك) أي رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبني على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه بأن الالغاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله في لجة) أي شدة ففيه استعارة تصريحية وعمرت بحورها ترشيح (قوله ولبست سربال الشباب) أي تلبست بالاحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية في لبست أو أصلية في سربال والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة فموحدة والكملة جمع كامل قال الزمخشري في المستقصى فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ولدت لزياد العبسي الكملة ربيعا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل والله انهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها (قوله نعم شذت الخ) استدراك على اطلاق قوله في حشو فانه يوهم أنها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور واستفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذي أيده سم وفي شرح ابن عقيل على الالفية أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس اه وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى ماعدا التعجب اللهم الا أن يكون له قولان (قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سري أي سيد على غير قياس تسامى أي تساموا والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أي علامة لتترك في المرعى والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أي وهي تلاعب ولدها عقيل بن أبي طالب (قوله نبيل) من النبل بالضم أو النبالة وهما الفضل وشمأل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالي ثانيها شأمل كجعفر مقلوب شمأل ثالثها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها شمل بتحريكها وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أي بالة أو مبلولة لما فيها من الندى والمراد أنها رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ عن الدوام (قوله لا تزاد في غيره) أي الاول والآخر للاعتناء بهما (قوله أبردها الخ) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله وشانيهما) أي باغضهما (٢) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره أو المراد مشغول به بمشغول به لان المحب لا يرضى الشركة في حبيبه (قوله أعاذل الخ) الهمزة للنداء وعاذل منادى مرخم وأتى من التأويب وهو

التربيع

قد قيل ما قيل ان صدقا ... وان كذبا * وقوله

حدبت على بطون ضبة كلها * ان ظالما فيهم ... وان مظلوما * وفى الحديث التمس ولو خاتما من حديد وقال الشاعر

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

(تنبيهان) الاول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم من ذلك ان المرء مجزى بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر برفعهما أى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وان كان فى عمله شر فجزاؤه شر وفى هذه المسئلة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع عكس الاول أى رفع الاول ونصب الثانى وهذا الرابع أضعفها والاول أرجحها وما بينهما متوسطان ومنه مع لو ألا طعام ولو تمر جوز فيه سيبويه

اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وأن توسط الثانى والثالث لسلامة كل من أحدهما واشتباهه على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بان الحذف فى الرفع أقل منه فى النصب وقال الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان فى عملهم خير غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا لا ان كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بانه على التجريد مثل لهم فيها دار الخلد قاله مم (قوله على تقدير ولو يكون عندكم تمر) المناسب عندكم الا أن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضى بخلاف الزيادة (قوله من لدشولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والشائل بلاهاء الناقة التى تشول بذنبها للقاح أى ترفعه لحمله ولا لبن بها أصلا وجمعها شوّل بضم الشين وتشديد الواو كراكع وركع والفاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أى تبعها أى من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا فى التصريح وغيره (قوله قدره سيبويه من لدأن كانت شولا) أتى فى التقدير بأن لقلة اضافة لدن الى الجمل واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقاء معموله وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها خلافا لما يوهمه كلام البعض وأجيب بانه حل معنى لا حل اعراب وحل الاعراب من لد كانت وان كانت اضافة لدن الى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لدشالت شولا فجعل شولا مصدرا لاجمعا وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة فى نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (قوله فتحذف كان) أى وحدها اذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضى (قوله وجوبا) أى عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا فى ضمير المخاطب وأجاز سيبويه اما زيدا ذاهبا ذهبت (قوله اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال أن أنت بر اقاله الفارضى (قوله فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لان الاول سبب والثانى مسبب (قوله فان مصدرية) أى عند البصريين وذهب الكوفيون الى أنها شرطية بدليل الفاء لانهم يجيزون فتح همزة ان الشرطية ونقل البعض فى بعض نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثانى عن البصريين سبق قلم قال الفارضى وأن المصدرية حينئذ فى محل نصب أو جر على الخلاف فى محلها بعد حذف حرف الجر معها اه (قوله وأنت اسمها) أى اسم كان وقيل العامل نفس مالنيابتها عن

رفع تمر على تقدير ولو يكون عندكم تمر * الثانى قل حذف كان مع غيرات ولو كقوله

من لدشولا فالى اتلائها

قدره سيبويه من لدأن كانت شولا * (وبعد أن) المصدرية (تعويض ما عنها) أى عن كان (ارتكب) فتحذف كان لذلك وجوبا اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض (كمثل أما أنت برّا فاقترب) فان مصدرية وما عوض عن كان وأنت اسمها وبرّا خبرها

والاصل لأن كنت برا فحذفت لام التعليل لان حذفها مع أن مطردثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ثم عوض عنها ماوأدغمت فيها النون ومنه قوله * أباخراشة أما أنت ذا نفر

فان قومي لم تأكلهم الضبع

كان فالاسم والخبر لها (قوله والاصل لأن كنت برا) أي الاصل الثاني والاصل الاول اقترن لان كنت برا فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام الى آخر ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (قوله ثم حذفت كان) أي وصلة الموصول الحرفي قد تحذف نحو ما أن حراء مكانه أي ما ثبت أفاده يس (قوله أباخراشة) بضم الخاء المعجمة صحابي وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلولي العلتين لدلالة المقام والاصل لأن كنت ذا نفر افتخرت علي لا تفتخر علي فان قومي الخ والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل الضبع حقيقة فيها أيضا ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله حذفت كان) أي وجوبا وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعدان في قولهم الخ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فاذا قيل لك لا تأت الامير فانه جائز جاز أن تقول أنا آتيه وان ومنه قالت وابن (قوله فما عوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفا بلا تعويض (قوله ولا نافية للخبر) الظاهر أن لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقاني ما زائدة لتأكيد ان الشرطية من غير تقدير لكان كما في فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكلفا وضعفه الرودا ني بان ما لا ترتاد قبل الشرط المنفي بلا وبان الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة فعل قبله عليه والتقدير فما فعل هذا (قوله أمرعت) أي أخصبت والثلة بضم المثلثة وقد تفتح القطعة من الشئ والظاهر أن لو في الموضعين للتمني كما في لو أن لنا كرة وخبر أن في الموضع الاول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بتحذف والحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (قوله تحذف نون) أي لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله في القراءتين) أي قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله وتكونوا الخ بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله وقد وليه متحرك (قوله فان لم تلك المرآة الخ) كأنه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه

* تنبيه * حذفت كان مع معموليها بعد ان في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا نافية للخبر ومنه قوله

أمرعت الارض لو ان ما لا
. لو أن نوقا لك أو جمالا
أو ثلة من غنم اما لا

التقدير ان كنت لا تحدثين غيرها * (ومن مضارع لكان) ناقصة كانت أو تامة (منجزم) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (تحذف نون) هي لام الفعل تخفيفا (وهو حذف) جائز (ما التزم) نحو وان تك حسنة في القراءتين بخلاف نحو من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء وتكونوا من بعده قوما صالحين ان يكنه فلن تسلط عليه لم يكن الله ليغفر لهم وخالف في هذا الاخير يونس فأجاز الحذف حينئذ تمسكا بقوله

فان لم تلك المرآة أبدت وسامة
فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وحمل على الضرورة قال الناظم وبقوله أقول

وجه الضيغم وهو الاسد من الضغم وهو العض (قوله اذ لا ضرورة الخ) مبني على مذهبه في الضرورة وقدم رمافيه وقوله لامكان أن يقال فان تكن المرآة أخفت وسامة فقد قرئ شاذا لم يك الذين كفروا ﴿خاتمة﴾ اذا دخل على غير زال واخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ فالمنفي هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فان قصد الايجاب قرن الخبر بالا نحو ما كان زيد الا عالما فان كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز أن يقترن بالا فلا يقال في ما كان زيد يعيج بالدواء ما كان زيد الا يعيج ومعنى يعيج ينتفع وحكم ليس حكم ما كان في كل ما ذكر وأما زال واخواتها فنفيها ايجاب فلا يقترن خبرها بالا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله

فلا ضرورة لامكان أن يقال فان تكن المرآة أخفت وسامة وقد قرئ شاذا لم يك الذين كفروا ﴿خاتمة﴾ اذا دخل على غير زال واخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ فالمنفي هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فان قصد الايجاب قرن الخبر بالا نحو ما كان زيد الا عالما فان كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز أن يقترن بالا فلا يقال في ما كان زيد يعيج بالدواء ما كان زيد الا يعيج ومعنى يعيج ينتفع وحكم ليس حكم ما كان في كل ما ذكر وأما زال واخواتها فنفيها ايجاب فلا يقترن خبرها بالا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله

أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال ان جعل تنفك ففيه أن ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا فى تابعه أو فى المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدا منهما وان جعل الظرف لزم تقدم المستثنى فى الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ فى الفضلات قليل فى الايجاب وخرج ابن حنى البيت على أن تنفك ناقصة والازائدة كما جوزه الاخفش فى قوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء (قوله حراجيج) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهى الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى أنها تباع مغتذة بالسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المرعى وأو بمعنى الى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتكسى الباء للضرورة على رواية ترمى بالنون قال الدماميني وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة وناب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قوله بها (قوله الا فى حال اناختها الخ) أى فهى تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الخسف أى على وجه الخسف

﴿فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس﴾

أى فى العمل كما أشار اليه الشارح (قوله لمشابهتها اياها فى المعنى) وهو النفى والمثبت لاعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة اعمال العرب اياها عمل ليس لا أن المثبت قياسنا اياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع النص فالاعتراض بأن هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع ساقط جدا ثم قال سم انما يظهر التعليل بمشابهتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفى وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لانها أظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيرا وكثرة مجىء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهى وان عند الاطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (قوله وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشرا بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوله شروط) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر الخ فانه تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدم معمول خبرها لو هو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر ما نحو ما مازيد قائم وأن لا يبدل من خبرها موجب بالا نحو ما مازيد شئ الا شئ لا يعبأ به وتركهما المصنف لان الاول ان كان المراد منه ان لا تتكرر على أن الثانية نافية

حراجيج ما تنفك الامناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا * أى ما تنفصل عن الانعاب الا فى حال اناختها على الخسف الى أن نرمى بها بلدا قفرا فتنفك هنالك تامة ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف الا فى حال اناختها والله أعلم

﴿فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس﴾

انما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها اياها فى المعنى وانما أفردت عن باب كان لانها حروف وتلك أفعال (اعمال ليس أعملت ما) النافية نحو ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالاسماء ولاعمالها عند الحجازيين شروط أشار

مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لان نفى النفى ازالة للنفى وان كان المراد منه أن لا تنكر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثانى داخل فى شرط بقاء النفى لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجح فى شرحه على النظم أن ابدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح فى الاستثناء جاعلا رفع البدل على محل الخبر وعبارة المغنى اذا قلت ليس زيد شيأ الا شيء لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل فان حيثت بما مكان ليس بطلت البدلية لان ما لا تعمل فى الموجب اه قال الشاطبى لا تعمل ما الا بهذه الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم أن ان لا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وان وليها ان مع أنها لا تلى ليس أصلا هذا مرادهم ولم يفهم البعض مراده فقال ماقال (قوله دون ان) أى المزيدة لا النافية المؤكد بها كما يستفاد من قول الشارح فخرجة على أن ان نافية الخ وبالاولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدماميني والمرادى وان خالف فى ذلك بعضهم كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر وانما لم تعمل مع ان لبعدها عن شبه ليس بوقوع ان بعدها وقيل لضعفها عن تخطى ان وكذا يقال فى زيادة ما بعدها ان قلنا بابطالها العمل (قوله مع بقا النفى) أى نفى الخبر فلا يضر انتقاض نفى معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا الا عمرا سم (قوله أى علم) أى من باب المبتدا والخبر فانه علم منه أن حق المبتدا التقدم والخبر المتأخر (قوله بنى غدانة) بضم الغين المعجمة والصريف الفضة والخزف الفخار (قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية الاهمال فالتأكيد بان على أنها نافية لفظى لانه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة معنوى كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة كذا فى حاشية السيوطى على المغنى (قوله وكذا) أى كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فانتظمت عبارة الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر) قال الناصر المراد به نفس الفلك مجازا لاحركته فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد الا سيرا والمنجنون الدولاب الذى يستقى عليه الماء وضم دالها أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) بجعله من باب ما زيد الا سيرا والاصل وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أى تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف فى الاول وجعل معذبا

اليها بقوله (دون ان * مع بقا النفى وترتيب زكن) أى علم فان فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما ان زيد قائم فحرف نفى مهمل وان زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره ومنه قوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف * وأما رواية يعقوب ان السكيت ذهبا بالنصب فخرجة على أن ان نافية مؤكدة لما لا زائدة وكذا اذا انتقض النفى بالا نحو وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فشاذ أو مؤول وكذا يبطل عملها اذا تقدم خبرها على

مصدرا

مصدرا مسميا بمعنى تعذيبا أو مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أى يشدبه مشجونا وهذا أتن كلفة (قوله نحو ما قائم زيد) أى على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفى به عن الخبر فلا اشكال فى بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدا فى هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أى لحن وفيه أن المعروف أن العربى لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا فى الرودانى ثم قال والذى ينبغى أن لا يشك فيه أن ذلك اذا تولك العربى وسليقته أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك فى أنه لا يعجز عن ذلك وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عربى وقد حكى قول بقته لامير المؤمنين على ما أشد الحر بالرفع فقول سيبويه فى قصته مع الكسائى فى مسئلة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لا بد من تأويله كأن يقال المراد مر من لم يسمع مقالة الكسائى ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذى هو المعيار اه وهو كلام فى غاية النفاسة طالما جرى فى نفسى (قوله وقيل مؤول) أى بأن فتحته بناء لاضافته الى مبنى فهو فى محل رفع بالابتداء أو بان الخبر محذوف أى موجود ومثلهم حال من الضمير فى الخبر وانما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من أن الشاعر تميمى (قوله وفاقا لسيبويه فى الاول) ردبان المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز انما هو الجرمى والفراء (قوله اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول فى قوله كما بين الخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لانا نقول عادته اعطاء الحكم بالمثال مع أن التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو اختيار أبى الحسن ابن عصفور) وتأييده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بانه يتوسع فى الفضلة ما لا يتوسع فى العمدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبران واخواتها على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لانها فرع الفرع لانها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف ان وأخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم الى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف منها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال مازيدا طعامك آكلا ولا مازيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها باجنبى وان تردد فيهما سم كذا فى يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل اليه لان

اسمها نحو ما قائم زيد ومنه قوله

وما خشدلى قومى فأخضع للعدا * ولكن اذا أدعوهم فهم هم * وأما قول الفرزدق فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذما مثلهم بشر * فشاذ وقيل غلط سيبويه أنه تميمى وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول * تنبيهان * الاول قال فى التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا وفاقا لسيبويه فى الاول وليونس فى الثانى * الثانى اقتضى اطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا قال فى شرح الكافية من النحويين من يرى عمل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور (وسبق حرف جر)

مع مجروره (او ظرف) مدخولي ما مع بقاء العمل (كما * بي أنت معنيا) وما عند لزيدة قائما (أجاز العلماء) سبق مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف الى فاعله والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل ومنه قوله * بأهبة حزم لذ وان كنت آمنا * فما كل حين من توالي موالیا

فان كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيدا آكل ومنه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من والى منى أنا عارف * وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد) خبر (منصوب بما) الحجازية (الزم حيث حل) رفع مصدر نصب بالمفعولية لالزم مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل الى آخره وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدا مقدر ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما لانه موجب وهي لا تعمل في الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو شجاعا لكن كريم أي بل هو قاعد ولكن هو كريم فان كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ولا قاعد والارجح النصب * تنبيه * قد عرفت أن تسمية ما بعد بل اولا ولكن معطوفا مجازا اذ ليس بمعطوف وانما هو خبر مبتدا مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء (وبعد ما) النافية (ولبس جر الباء) الزائدة (الخبر) كثيرا نحو وما ربك بظلام

الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا والتوسع فيهما أولا (قوله أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله مدخولي ما) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما الامتناعه لان مالها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد لايهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله بأهبة حزم) الاهبة كما في القاموس العدة بالضم (قوله وان كنت آمنا) عطف على محذوف أي ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الواو للحال وان وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد في تقدم كل حين لان كل يحسب ما بعدها وما بعدها ظرف فتكون هي ظرفا (قوله تعرفها المنازل) أي الطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله وما كل الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد فيه حينئذ (قوله من بعد منصوب) أي أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره سم (قوله ولا يجوز نصبه) أي على رأي الجمهور أما على رأي يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز (قوله لانه موجب) أي على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفي الى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب أي بل ما هو قاعدا أفاده اللقاني وفيه اشكال لان نقل النفي الى ما بعد العاطف صيره قبله غير منفي فما وجه نصبه وجوابه أن النفي انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الرفع) أي على اضمار مبتدا أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أي وجود الطالب للعمل (قوله ولا قاعدا) لازائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) أي من قوله لكونه خبر مبتدا مقدر (قوله مجاز) أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعدما) أي عاملة أو مهملة مالم يكن اهمالها الانتقاض النفي فان كان له لم تدخل الباء لان الكلام حينئذ ايجاب (قوله وليس) أي غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومحسوب الا لا يقترن بالباء كذا في التصريح وسيأتي عن ابن هشام ما يوافقه (قوله جر الباء الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا بقائم وقوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد

أولا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام وكالخبر الاسم اذا وقع فى موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا وجوهكم بنصب البر وهذه الباء لتأكيد النفى على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان السامع قد لا يسمع أول الكلام وقيل انما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام لذ ربما لا يتمكن المتمكن من نظمه أو سجعه الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الاعمال وعليه يحمل ما ورد فى القرآن لان خبر ما لم يقع فى القرآن مجرورا من الباء الا منصوبا ورفع على الاهمال *(فائدة)* قال فى التسهيل وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال الدماميني وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذى عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس ثم قال فى التسهيل ويندر ذلك أى جر المعطوف على الخبر المذكور فى غير ليس وما ثم قال وان ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببى نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببى وهو أخوه فى المثال أو جعلا مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون اخوته ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببى فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفى وان تلاه أجنبى عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وان جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولى عاملين مختلفين لان جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جررته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ الى عطف الجمل اه مع زيادة من شروحه للدماميني (قوله وبعدلا) أى عاملة عمل ان أو عمل ليس (قوله ونفى كان) أى وكان المنفية أى غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فنفى مسلط عليها والمراد النواسخ غير ان وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم والفتيل الخيط الذى فى شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أى اغناء ما وقوله عن سواد ابن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله اذ أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل كما فى التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه (قوله والخيل) يعنى الفرسان والقعدد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العينى (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير ابطالى وفى التصريح أن هل فى البيت للجحد (قوله لشبهها اياه) أى فى عدم

ليس الله بكاف عبده (وبعدلا) النافية (ونفى كان) وبقية النواسخ (قد يجر) قليلا من ذلك قوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب * وقوله وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل * وقوله دعانى أخى والخيل بينى وبينه فلما دعانى لم يجدنى بقعدد وربما أجروا الاستفهام مجرى النفى لشبهها اياه كقوله

تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو مخضرم من الفرزدق لجرير بان قومه كليبا ياتون الاتن فالضمير فى يقول الى الكلبى اذا اقلولى أى ارتفع على الاتان وأقردت الاتان بالقاف أى لصقت بالارض وسكنت ألا هل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهذا بانه خروج عما نحن فيه اذ الكلام فى زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بان قول الشارح وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وان أو همته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود فى الكلام مجرى النفى الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت فى محله (قوله وندر) أى قل جدا (قوله كخبران الخ) وكالحال فى ماجاءنى لزيد راكب (قوله فان تنأ) أى تبعد عنها أى عن أم جندب المذكورة فى قوله أول القصيدة

خليلى مرا بى على أم جندب * لنقضى حاجات الفؤاد المعذب

حقبة أى مدة لا تلاقها بدل من تنأ لان عدم الملاقاة هو النأى كما قاله زكريا (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أى لو فعلته لاسبت أو هى للتمنى (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما يرد على قوله وندر وحاصله كيف تدعى ندور ماذكر مع وقوعه فى القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا وحاصل الجواب أن دخولها فى الآية لان مدخولها يؤول بحسب المعنى الى خبر ليس (قوله لانه فى معنى الخ) بدليل التصريح به فى قوله تعالى أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر أو بقال لان ان ومعمولها سدا مسد مفعولى يروا العلمية وهى من النواسخ فدخولها جزء من معمولى الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على مافى الآية أجاز ماظننت أن أحدا بقائم (قوله فى خبرها) الاضافة لادنى ملابسة بالنسبة للتميمية لانها لاخبرلها أى الخبر الواقع فى حيزها (قوله وتبعه على ذلك الزمخشرى) بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضى نفيه اه دماميني أى بدليل دخولها فى نحو لم أكن بقائم وامتناعها فى كنت قائما (قوله فى أشعارهم) كقول الفرزدق * لعمرك ما معن بتارك حقه (قوله بدخول ان) أى أو بعدم الترتيب لا باقتضاء النفى بالا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لا خبر بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لازائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالبعض بان هذا الاحتمال خلاف الظاهر وان ادعى الدماميني ظهوره وأنا أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لان المعنى المقصود من هذا الكلام نفى كينونة الخبر فى الخبر الذى بعده النار أى نفى وجود شئ من الخبر فى الخبر الذى

وليت فى قوله

فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها
فانك مما أحدثت بالمجرب

وقوله

ولكن أجر الموفعلت بهين
وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر * وقوله

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

على احدى الروايتين وانما دخلت فى خبر أن فى قوله

أولم يروا أن الله الذى خلق
السموات والارض ولم يعى
بخلقهن بقادر لانه فى
معنى أوليس الله بقادر

* (تنبيهات) * الاول لا فرق فى دخول الباء فى خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه اطلاقه وصرح به فى غير هذا الكتاب وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشرى وهو مردود فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود فى أشعارهم فلا التفات الى من منع ذلك * الثانى اقتضى اطلاقه أيضا أنه لا فرق فى ذلك بين العاملة والتى بطل عملها بدخول ان وقد صرح بذلك فى غير هذا الكتاب ومنه قوله

لعمرك ما ان أبو مالك * بواه ولا بضعيف قواه

بعده

* الثالث اقتضى اطلاقه أيضا أنه لا فرق فى لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل ان نحو قولهم لا خير بخير بعده النار أى

بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعلت الباء ظرفية أو نفي الخبرية عن الخبر الذي بعدها النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعل مقلوبا والاصل لا خبر بعدا النار خبر وليس المقصود نفي الخبرية التي بعدها النار عن الخبر كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون لا لنفي الجنس أنها نفي الخبر عن الجنس فان قلت يغني عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو خبر وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة الى ارتكاب القلب الذي هو خلاف الاصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدماميني فتدبره فانه في غاية الحسن والمتانة (قوله في النكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانها عند الاطلاق نفي الجنس برهان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب اهـ سم أما التي لنفي الجنس نصا فعاملة عمل ان وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه وقع في أمثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا وأجيب بأنه لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما قاله المصرح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفي والترتيب) أي بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بان لانها لا تقترن بها أصلا فلا تحتاج الى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وأن لا تكون لنفي الجنس نصا ولا يرد البيت الآتي أعني تعز الخ لان التنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على ما مر) أي من البيان قيل ومن الخلاف (قوله تعز) أي تصبر وتسل والوزر الملجأ والشاهد في الشطرين وقيل لا شاهد في الشطر الاول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير في على الارض وعلى الارض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه أنا لو سلمنا أن على الارض خبر لكان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصبه في الاول والا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الامر أنه في الاول بقرينة الثاني (قوله سوادا القلب) أي حبته السوداء وباغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أي على أنه نائب فاعل (قوله لا أرى) أي لا أبصر اذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان حذف غير القلبي أكثر من حذف القلبي (قوله والفعل المقدر بعده) انما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا (قوله هذا) أي الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول الخ أي من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله ونظائره الخ فلا اعتراض بأن الوجه الاول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا

لا خبر خبر (في النكرات أعملت كليس لا) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم ومنه قوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

﴿تنبيهات﴾ الاول ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة وأنشد للنابغة الجعدي

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا

وزدد رأي الناظم في هذا البيت فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه وتأوله في شرح الكافية فقال يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم

والبعض ولك أن ترجع اسم الاشارة الى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الاول بنحو حكمك مسمطا في الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمك مسمطا) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به (قوله اقتضى كلامه حيث شبه لا ليس ثم قال وقد تلي لات فأفاد أن اعمال لا كليس كثير والعمل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاؤه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لانها للنفي مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال ويلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا اه قال السيوطي قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا سوى البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أي الحرب وقوله فأنا ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أي فأنا لا أصد لاني ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل ان لان ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال قاله الرواني (قوله وقد تلي) من ولي الشيء يليه ولاية اذا تولاه ويشترط لاعمال لات وان عمل ليس ما اشترط في ما الا الشرط الاول لان ان لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيد ان النافية بان نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولاها اسمي زمان وقد للتحقيق بالنسبة لات وللتقليل النسبي بالنسبة لان بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا نافي في قول صاحب التوضيح وعملها أي لات اجماع من العرب وعلى تسليم ان قد للتقليل بالنسبة الى لات أيضا يقال الاجماع على الجواز فلا نافي قلة الوقوع فان قلت اذا أجمعت العرب على اعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى اجماع العرب على اعمالها كما في الرواني أنه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العملا) اسم الاشارة راجع الى عمل ليس في قوله اعمال ليس لا الى عمل لا في قوله في النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض باشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وان وهو غير مسلم في ان لانها تعمل في المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش) وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل

حكمك مسمطا أي حكمك لك مسمطا أي مثبتا فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل فأن يعامل باغنيا بذلك وعامله فعل أحق وأولى هذا لفظه

* الثاني اقتضى كلامه مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب

* الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل ان ذلك لازم كقوله

من صد عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح

أي لا براح لي والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وقد تلي لات وان ذا العملا) المذكور أما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش وأما ان فأجاز أعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من

البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال فقد سمع نثرا ونظما
من النثر قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير ان الذين

تدعون من دون الله عبادا أمثالكم على أن ان نافية رفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك محقين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله

ان هو مستوليا على أحد الا على أضعف المجانين

وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين (وما للات في سوى) اسم (حين) أي زمان (عمل) بل لا تعمل الا في أسماء الاحيان نحو حين وساعة وأوان قال تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم

وقال الآخر * طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن ليس حين بقاء * أي وليس الاوان أوان صلح فحذف المضاف اليه أوان منوي الثبوت وبني كما فعل بقبل وبعد الا أن أوان الشبيه بنزال وزنا بني على الكسر ونون اضطرارا وأما قوله

محذوف تقديره أرى مثلا أفاده في التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) ومما يخرج عليه قول بعضهم ان قائم بتشديد النون أصله ان أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا في لكنا هو الله ربي فأصله لكن أنا فعل فيه ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المغني قال الدماميني قرأ ابن عامر لكنا باثبات ألف أنا وصلا ووقفا تعويضا بالالف عن الهمزة المحذوفة وغيره باثباتها وقفا فقط على الاصل اه وانظر لم ترسم ان قائم بألف بعد النون مع أنه القياس لثبوتها وقفا ولعله لدفع التباس ان خطأ بأنا التي هي ضمير رفع منفصل واعراب لكنا هو الله ربي لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ أثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا والله مبتدأ ثالث خبره ربي وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين

(قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة للعز أين لتتوافق القراءتان اثباتا ونفيا وتخريج على شاذ لان نصبها الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به الى دفع التنافي بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها وحاصل الدفع أن النفي والاثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة في العبودية والمنفية المماثلة في الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أي من الامثلة (قوله في سوى اسم حين) قد راسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أي فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد الى الاوان وقوله حين بقاء أي بقاء للصلح (قوله أي وليس الخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوي الثبوت) أي معنى ليصح البناء (قوله وبني) أي عند الجمهور وذهب الفراء الى أنها قد يجر بها الزمان كما في البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر وأجيب بأن الجر في الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك في البيت أيضا (قوله الشبيه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام في الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بني على الكسر) قال

لهفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين لات مجير * فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية أي لات يحصل مجير أو لات له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ﴿تنبيه﴾ للنحويين في لات الواقعة بعدها هنا كقوله

حنت نوار ولات هنا حنت مذهبان أحدهما أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى المكان وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنا لك حنين وهذا توجيه الفارسي والثاني أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف وفيه أيضا اعمال لات في معرفة وانما تعمل في نكرة واختصت لات بأنها لا يذكر معها معمولاها معا بل لا بد من حذف أحدهما (وحذف ذي الرفع) منهما وهو الاسم (فشا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص أي وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وبقي الخبر (والعكس قل) جدا قرأ بعضهم شذوذا ولات حين مناص بالرفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي كائنا لهم ﴿خاتمة﴾ أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وثمت قيل ليقوى شبهها بالفعل وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علامة ونسابة

البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون (قوله لهفي) بفتح الهاء من باب فرح كما في القاموس أي حزني مبتدأ خبره عليك أو للهفة أي لاجل لهفة أي أتحزن عليك لاجل تحزن الخائف الذي يطلب جوارك أي اغاثتك (قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوغ له وقوعه بعد النفي أو تقدم الخبر والى هذا أشار بقوله أو لات له مجير (قوله أو الفاعلية) أي بفعل محذوف (قوله أي لات الخ) لف ونشر مشوش (قوله هنا) أي بضم الهاء وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها المشهور أن الثلاثة جاءت للزمان (قوله ولات هنا) بضم الهاء كما في الدماميني (وهنا في موضع الخ) أي خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أي والفعل اذا أضيف اليه كان بمجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب اليه بعضهم ومر بيانه (قوله والتقدير وليس الوقت الخ) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف الى جملة (قوله اعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كما في المغني وقوله وانما تعمل في نكرة أي عملا ظاهرا فلا ينافي أن المقدر لا بد أن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار اليه الشارح بقوله سابقا فليس الاوان أوان صلح وبقوله بعد ولات الحين حين مناص قال المصنف لان المراد نفي كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه لا نفي كون جنس الحين اه ولعل هذا اذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة في قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أي كثر لان الخبر محط الفائدة (قوله أي كائنا لهم) ظاهره جعل كائنا خبر لات وهو لا يصح لان من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كائنا لهم فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا (قوله كما في ربت وثمت) أي فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ قال في التصريح زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمت لان لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان (قوله بالفعل) يعني ليس اذ لحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما في الدماميني (قوله كما في نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطلق المبالغة فلا ينافي أن التاء في لات لاصل

المبالغة فى النفى وفى علامة وفضابة لزيادة المبالغة فى الاثبات (قوله وحركت الخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) أى بكسر الياء كما فى المغنى والتصريح وان صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهى حينئذ فعل ماض وقيل هى ماضى يليت أى ينقص يقال لات يليت وألت يألت وبهما قرئ قوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيأ (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين اعلالين) أى قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرفض بدليل باب فه وعه بل قد يجتمع أكثر من اعلالين كما فى باب قضا باوخطا باقدر (قوله الاماء وشاء) أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة (قوله فى يطد ويتد) مضارعا وطد الشئ وطدا وطدة أثبته ووتده وتدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة (قوله وقلب العين الخ) أى ليتأتى الادغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر

﴿أفعال المقاربة﴾

لم يقل كادوأخواتها على قياس ما سبق لان هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لان احداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولان لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لان الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم وهل عين كاد ياء أو واو قولان واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا ينافى أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) أى قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه لجواز أن يستحيل عادة كما فى يكاد زيتها يضيء (قوله على رجاء الخبر) يعنى الطمع فى الخبر محبوبا لو الاشفاق أى الخوف منه مكروها ففى كلامه اطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ الآية كما فى المغنى قال الدماميني فالاولى للترجى والثانية للاشفاق بحسب ما فى نفس الامر أى ما كرهتموه من الغزو ينبغى أن يترجى لانه خير لان فيه اما الظفر بالغنيمة

للمبالغة وحركت فسرفا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء وهو ضعيف لوجهين * الاول أن فيه جمعا بين اعلالين وهو مرفوض فى كلامهم لم يجئ منه الاماء وشاء ألا ترى أنهم لم يدغموا فى يطد ويتد فرارا من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين الى جنس اللام * والثانى أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما الا بدليل ولا دليل والله أعلم

﴿أفعال المقاربة﴾

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل أفعال المقاربة وهى ثلاثة كاد وكرب وأوشك وضعت للدلالة على قرب الخبر وأفعال الرجاء وهى أيضا ثلاثة عسى وحرى واخلولق وضعت للدلالة على رجاء الخبر وبقية أفعال الباب

أو الشهادة والجنة وما أحبتموه من القعود عن الغزو فينبغي أن يكره لان فيه الذل وحرمان المغنمة والاجر وقال الشمني الاولى لاشفاق المخاطبين نظرا الى ماعندهم من الكراهة والثانية لترجيحهم نظرا الى ماعندهم من المحبة (قوله على الشروع) أي التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الانواع فلا ترد شهرة عسى لانها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين هذا وقد قيل ان في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة ومما أفاد ذلك النيلي حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لان رجاء الفعل دنو لتقديره له وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اه وعلى هذا الاتغليب أيضا لان الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الرودانى (قوله في العمل) أي لا في كل أحكامها فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه في باب كان في المسئلتين على كلام في الثانية مر وسنذكره وأما توسط الخبر فجائز باتفاق اذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين اذا اقترن بان وصححه ابن عصفور كذا في الهمع والدماميني ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كادوعسى) أي وأخواتهما الآتية (قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل مترلك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا نبه على الاصل شذوذا في مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لان الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما اذا اقترن بأن خرج من باب الجملة الى باب المفرد الا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله وأخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع أن في المتن حذف الواو مع ما عطفت أي ولهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع ويجاب أيضا بان غير نكرة في سياق الاثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك افترقا) أي لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فأبت) أي

للدلالة على الشروع في الخبر وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب (كان) في العمل (كاد وعسى لكن ندر * غير) جملة فعل (مضارع لهذين) وأخواتهما من أفعال الباب (خبر) فلذلك افترقا بين وغير جملة المضارع المفرد كقوله فأبت الى فهم وما كدت آيبا وقوله

رجعت الى فهم قبيلة (قوله لا تكثرن) أى من العذل (قوله أى يسمح مسحا) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوعى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أى فطفق يسمح السيف مسحا كائنا بسوق الخيل وأعناقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أى المنزل والمرتع المرعى ومن الاكوار متعلق بقريب والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الاكوار لما بها من الاعياء (قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبنى على أن اذا ظرف لأرسل غير شرط فان جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا وفى التصريح ما يرده و يصح الاستشهاد به على أن اذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح فى شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه أن اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموه اه (قوله بعد عسى نزر) لان المترجى مستقبل فناسبه أن وقيل تجردها من أن خاص بالشعر وانما ساغ الاخبار بأن يقوم مثلا مع أنه فى تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد ذا أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل وقيل يقدر أن الاخبار انما وقع أولا بالفعل ثم جىء بأن لتؤذن بالتراخى لا لقصد السبك و بهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة وقيل المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تامة وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خيرا لانفسهم بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور فى لزوم البدل لانه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب لان المبدل منه فى حكم المطروح وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا فى المغنى وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشرى وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه فى حكم المطروح أنه مهدر بل أن البدل مستقل بنفسه لا مهم لمتبوعه كالنعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل فى نحو نفعنى زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل ﴿فائدة﴾ قال الشيخ اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى

لا تكثرن انى عسيت صائما
وأما فطفق مسحا بالسوق فالخبر محذوف أى يمسح مسحا والجملة الاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بنى زياد
من الاكوار مرتعها قريب
وجملة الماضى كقول ابن عباس رضى الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا (وكونه) أى كون المضارع الواقع خبرا (بدون أن) المصدرية (بعد عسى * نزر) أى قليل ومنه قوله

ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهي في كلام الخباز للرجاء المجرد عن الزمان وفي كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي فقول العلامة المحلي لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع وأجاب بعم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره في عسى غير معلوم اذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وان كان جائزا اذ المفهوم كما قاله السيد الصفوي من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك إدراجا لها في نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد الوضع الحقيقي أو التقديري اه ومن المعلوم أن الوضع التقديري لا يكفي في كون اللفظ مجازا وكونها في كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها في كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه في لعل وقال الرضي انه الحق كذا في يس وقول اللقاني عسى موضوعة للزمن الماضي أي للرجاء مع الزمن الماضي وقول الصفوي ومنه يتحقق أن المراد أي بالوضع في قولهم الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي (قوله الذي أمسيت فيه) روي بفتح التاء وضمها وقوله يكون الخ قال الدماميني ينبغي أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراءه والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ووراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبيا عن الاسم وهو ممنوع كما يأتي (قوله عكسا) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه في الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المعجمة أي تخرج (قوله فلم أرمثلها) أي مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التي كان أرادتهبها وقوله خباسة بضم الخاء المعجمة أي مغنم ونهبت زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله أراد بعدما كدت أن أفعله) وقيل الاصل بعد ما كدت أفعلها أي تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ورجحه في المغني بكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار بالطراد الخ) دفع لما قد يقال يحتمل أن اثبات أن في البيتين السابقين شاذا قليل فقط (قوله وألزموا الخلوق أن مثل حرى) للاشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أوشك انتفا أن نزرا) قال اللقاني لان القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لانها موضوعة للاسراع المفضي الى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتي أوشك في قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز الى الكامل سهوا ظاهرا لان هذا انما هو في أوشك في قوله بعد عسى اخلوق أوشك (قوله غرانه) بكسر الغين أي غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) أي في أنها للمقاربة وفي

نفسي الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * (وكاد الامر فيه عكسا) فاقترانه بأن بعدها قليل كقوله

كادت النفس أن تفيض عليه وقوله

أيتم قبول السلم منا فكدتم * لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل * وأنشد سيبويه

فلم أرمثلها خباسة واجد فنهنهت نفسي بعدما كدت أفعله وقال أراد بعد ما كدت أن أفعله فحذف ان وأبقى عملها وفيه اشعار بالطراد اقتران خبر كاد بأن لان العامل لا يحذف ويبقى عمله الا اذا اطرد ثبوته (وكعسى) في العمل والدلالة على الرجاء (حرى ولكن جعلا * خبرها حتما بأن متصلا) نحو حري زيد أن يقوم ولا يجوز حري زيد يقوم (والزموا الخلوق أن مثل حري) فقالوا اخلولقت السماء أن تمطر ولم يقولوا اخلولقت تمطر (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) أي قل والكثير الاقتران بها كقوله ولو مثل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا * ومن التجرد قوله * يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها (ومثل كاد ان

أن الكثير تجردها من أن وان اقتضى كلام الشارح أن التشبيه فى الثانى فقط (قوله فى الاصح) مقابله شمآن مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها الا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيذكر الشارح الاول واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله فى الاصح الى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قدبوت) بضم الموحدة أى هلكت وبيهس اسم رجل والمثبور الهالك (قوله سقاها) الضمير الى العروق المتقدمة فى قوله * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * قيل المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون فى الغنى والعطاء وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العينى فى شواهده الكبرى وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع فى قوله أعناقها فتفسير البعض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانيا ذلك على أنها بفتح العين ليس فى محله والاحلام العقول والسهل بالفتح قال فى القاموس الدلو العظيمة مملوأة اه ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوضيح أنه الدلو التى فيها ماء قل أوجل وتقطعا أصله تتقطع (قوله من جواه) أى شدة وجده (قوله وترك أن الخ) يتحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالقسمة الى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله وطبق بالباء) أى المكسورة كما فى التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها شرع فى نحو شرع زيد يأكل (قوله ينشد) امامضارع الثلاثى نشد الضالة ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعى أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطى فى الهمع قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها الا اختصارا ولا اقتصارا اه قال سم ولينظر ذلك مع ما ذكروه فى نحو ان خيرا فخير من أن خيرا الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل فى الهمع قولين آخرين فى حذف خبر كان وأخواتها وقد مر الكلام فى بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها وجوز فى التسهيل رفعه السببى على قلة ومثل له الدمامينى بقول الشاعر وقد جعلت اذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير فى كاد الراجع الى القوم وفاعل تزيغ ضمير راجع الى القلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل اذا أسند الى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون فى الكلام المضارع الواقع خبرا لافعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله

ونقل كسرها أيضا يعنى أن اثبات أن بعدها قليل ومنه قوله * قدبرت أوكربت أن تبورا * لما رأيت بيهسا مثبورا * وقوله

سقاها ذو والاحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره ومنه قوله

كرب القلب من جواه يدوب حين قال الوشاة هند غضوب

(وترك أن مع ذى الشروع وجبا) لما بينهما من المنافاة لان أفعال الشروع للحال وأن للاستقبال (كأنشأ السائق يحدو وطفق) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضا و(كذا جعلت) أتكلم (وأخذت) أقرأ (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله

أرانى علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار ازلال المجير

* (تنبيهات) * الاول عد الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكر يفعل * الثانى * اذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد * الثالث يجب فى

تنازع لما ذكرنا وانما هو على اضمار ضمير الشأن كذا قاله الدماميني وفي كونه على اضمار ضمير الشأن نظر ظاهر واذا أرجع الضمير في يرتع لما الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله وأسقيه) أي ربع ميه بدمعي وشكواي مما أبثه أظهره وما موصول اسمي وملاعبه مواضع اللعب (قوله الثمل) أي السكران (قوله بدلان من اسمي كاد وجعل) أي الاول بدل بعض ان كانت الاحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو الظاهر والا فبدل اشتمال كالثاني أي لا فاعلان ليثقلني وتكلمني والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل لانه المقصود بالحكم مع تقدمه ورتبة وصار يثقلني وتكلمني خبرين لعامل البدل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبري عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لان الفعل حينئذ اما خبر رافع ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله أن يرفع السببي) أي الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) ما مبتدا وذا ملغاة أو اسم موصول وعسى الخ على اضمار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة أي ما الذي يقال فيه عسى الخ والمعنى ما الذي يرجى للحجاج أن ينالة مني أحبسي أم قتلي أي لا يرجى له شيء من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة * والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفي فهرب من العراق وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبي سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية تصريح (قوله روى بنصب جهده) أي على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أي يبلغ به وقوله ورفعه أي على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف في يبلغ يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أي مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان أحسن (قوله كما رأيت) أي من قوله يوشك من فر الخ (قوله فموشكة أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفي موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها خلاف الانيس أي بعد الانيس كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وحوشا بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش يبابا أي خرابا خبر تعود بمعنى تصير (قوله وتعدو دون غاضرة) بالغين والضاد المعجمتين أي تعوق دون هذه الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله قوله) أي قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما في التصريح ولا ينافيه قول الشارح بعد في شرح ديوان كثير أي بالمثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادي لا لكونه في الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيء الاعتقاد وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه يقول اني لأعرف

وقد حملت اذا ما قمت بثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل * فأحجاره وثوبي بدلان من اسمي كاد وجعل وأما عسى فانه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد

روي بنصب جهده ورفعه ولا يجوز أن يرفع ظاهر اغير سببي وأما قوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * فان في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر كان (واستعملوا مضارعها لأوشكا) كما رأيت وهو أكثر استعمالا من ماضيها (وكاد لا غير) أي دون غيرهما من أفعال الباب فانه ملازم لصيغة الماضي (وزادوا موشكا) اسم فاعل من أوشك معاملا معاملة كقوله

فموشكة أرضنا أن تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا * وقوله

فانك موشك أن لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي

لأوس هو نادر * (تنبيهان) * الاول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب وأنشدوا على الاول قوله

أموت أسى يوم الرجام وأنني * يقينا لرهن بالذى أنا كائد * ومعنى الثانى قوله * أبنى ان أبالك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجلى * والصواب أن الذى فى البيت الاول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كثير اسم فاعل من * المكابدة غير جار على فعله اذ القياس مكابدة كابده مكابدة وكادا قاساه والاسم كابد كالكاهل والغارب وأن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التمامة نحو قولهم كرب الشتاء أى قرب كما جزم به الجوهرى وغيره * الثانى حكى الاخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم وسمع أيضا ان البعير ليهوم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه (بعد عسى) و(اخلولق) و(أوشك قد يرد * غنى بأن يفعل) أى يستغنى بأن والمضارع (عن ثان) من معموليها (وقد) وتسمى حينئذ تامة نحو وعسى أن تكرهوا شيأ واخلولق أن يأتى وأوشك أن يفعل فأن والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين الى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهى تامة لا خبر لها وذهب المبرد والسيرافى والفارسى الى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون

صالح بنى هاشم يبغضه لكثير وفاسدهم يحبه له (قوله أموت أسى) أى حزنا والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقعت به وقعة لرهن أى مرهون بالذى أنا كائد أى كائد آتيه فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) أى كارب فى يومه يموت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التمامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم) الاحسن كحلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضا فان مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لان حتى ابتدائية وفى هذا السموع ما تقدم فى قول ابن عباس فجعل الرجل الخ (قوله بعد عسى الخ) أى لا بعد غيرهذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) اعلم أن مذهب الجمهور أنها فى هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وان يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين فى نحو أحسب الناس أن يتركوا وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها وعلى مذهبه غنى بان يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الاول لظهوره اغناء أن يفعل عنه لوقوعه فى محله بخلاف الثانى والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل فى محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشئ واحد باعتبارين فى نحو اعجبنى كونك مسافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) أى عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بان الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال ان أن والفعل اغنى عنه (قوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدا فى الاصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا فى باب المبتدا تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا خوفا من التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هناك فانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب بتجويز تقديم الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا كما ذكره الشارح فى شرحه على التوشيح أفاده سم وانما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما فى الاوضح (قوله أن يكون

الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها وأن والمضارع في موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقدمه في النية وتظهر فائدة الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم

يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط وهكذا أوشك واخلولق

﴿تنبيه﴾ يتعين الوجه الاول في نحو عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بأجنبي وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (وجرد عسى) واختيها اخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة الى أن يفعل كما مر (أو ارفع مضمرا * بها) يكون اسمها وأن يفعل خبرها (اذا اسم قبلها قد ذكرا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على الاول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندان عسى أن يقوما والهندات عسى أن يقمن وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز

بعض

وتقول على الثاني الزيدان عسيا والزيدون عسوا وهند عست والهندان عستا والهندات عسين وهكذا اخلولق وأوشك وهذه لغة تميم

﴿تنبيهان﴾ الاول ماسوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيدان أخذا يكتبان وطفقا يخصفان ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان * الثاني اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه الى أنه في موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بأن كما في الحديث فلعل بعضكم أن

الاسم الظاهر مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جوازه اذ لا فرق تأمل اه وأقول بل يجب اذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) أي لجوازهما في المسند الى ظاهر مجازي التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند الى ضمير المؤنث ولو كان مجازي التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) أي ان جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غيره ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أي فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضي (قوله اذا اسم قبلها قد ذكرا) أي نفظا كما مثل أو رتبة كما في عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرا فيجوز حينئذ في عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه قاله الشارح في شرح التوضيح قال سم ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرا أنه يلزم التباس المبتدأ بالفاعل وقد تحرز وا منه كما مر في المبتدأ (قوله لغة الحجاز) وعليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم الآية (قوله يجب فيه الاضمار) أما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز اسناد الفعل الى الفعل وأما فيما يقترن بأن كحرى فلعدم السماع (قوله وأخواتها) كالهاء والياء التحتية في عساه وعساني (قوله في موضع نصب) أي اسمها لما مذهبه ابقاء طرفي الاسناد بحالهما والمنعكس انما هو العمل ويدل له * فقلت عساها نار كأس وعلها * برفع نار (قوله حملا على لعل) أي في العمل بجامع الترجي أو الاشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه التصريح ما نصه وهي حينئذ أي حين اذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي ونقله أي نقل الدميري في القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور في الطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب في الطلاق القول بحرفيته فالحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اه

ببعض حذف (قوله ألحن) أي أفصح (قوله لكن الذي كان اسما) أي كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه أخبر عنه وهو المبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خبرا أي مقدما والذي كان خبرا أي كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدا في الأصل جعل اسما أي مؤخرا فذهب المبرد إقرار العمل والمنعكس انعاها وطرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما ضمير يحاو هو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه) أي من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الاسناد بحالهما فلا يلزم على مذهبه انعاها والتجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناظم) ردّ بأمرين الاول ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت في المنفصل نحو ما أنا كأنت وأما * يا ابن الزبير طالما عصيكا فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير * الثاني ظهور الخبر مرفوعا في قوله * فقلت عساها نار كاس وعلها * قاله الدماميني (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لانهما اتفقا على أنه في محل نصب وان افترقا في أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان علة في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان الاقتصار في مسألة الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاقتصار في علة على الكاف كونه في موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه في موضع نصب اسم عسى ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذي يشبهه الفاعل والذي يشبهه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثاني) أي من معمولي عسى وهو الخبر (قوله وفيه وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شئ بمنزلة شئ أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع في قولهم ان مالا وان ولدا بل عهد حذف الفاعل في مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى يوزن رضي لغة فاحفظه (قوله أو ننوناه) فيه تغليب نون الاناث على نا (قوله لأنه الاصل) أي الغالب (قوله فهل عسيتم) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم أن تفسدوا في الارض بمعنى أتوقع افسادكم فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير واثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه كذا في يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهي في معنى الخبر (قوله بأن كاد اثباتها نفي الخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد اثباتها نفي لها نفسها ونفيها اثبات لها نفسها والرد الآتي مبني على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد اثباتها نفي للخبر ونفيها اثبات للخبر وردّ على

عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذي كان اسما جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه الا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله * يا ابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيتنا اليكا وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك أنت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار اليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل * يا أبتا علك أو عساكا لانه بمنزلة المفعول والجزء الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجز في السين من) عسى اذا اتصل بها تاء الضمير أو ننوناه كما في (نحو عسيت) وعسينا وعسين (وانتفا الفتح زكن) انتفا بالقاف مصدر انتفى الشئ أي اختاره وزكن علم أي اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى فهل عسيتم وقرأ نافع بالكسر * خاتمة * قال في شرح الكافية قد اشتهر القول بأن كاد اثباتها نفي ونفيها

اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا * أنحوى هذا العصر ما هى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود * اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود * ومراد هذا القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الافعال وأن معناها منفى اذا صحبها حرف نفى وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال قائل كاد زيد يبكى فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قال لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذى الرمة اذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح * صحيحا بليغا لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغير واذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف الخبر عنه بنفى مقاربة البراح وكذا قوله تعالى اذا أخرج يده لم يكد يراها هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله

هذا الحمل بأن الخبر يقتضى كاد منفى على كل حال فالشق الاول مسلم والثانى غير مسلم (قوله أنحوى هذا العصر الخ) قائله المعرى وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازى بقوله

لقد كاد هذا اللغز يصدئ فكرتى * وما كدت منه أشتفى بورود

فهذا جواب ونصفه أولوا النهى * وتمتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) أى لان القرب من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغنى لان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته اذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة اه ويمكن حمل الاول على هذا (قوله قول ذى الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب ذا الرمة لانه أتى ميتة صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فناولته اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النأى) أى البعد والرسيس يطلق على أول الشئ وعلى الشئ الثابت كما فى القاموس ومن بيانية لرسيس الهوى أو لهوى ونشير الى الاول قول الشارح لم يقارب حبى ولو جرى على الثانى لقال لم يقارب رسيس حبى ويبرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيا بالاولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا فاوضح جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هى الدالة على ثبوت مضمونه فى وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ولا تناف بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر وذلك كما فى فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر الى الاسم قال يس ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا (قوله فكلام الخ) انما جعله كلاما واحدا لان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) أى ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر

(ان وأخواتها)

فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء عن ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم

(ان وأخواتها)

(لان) و(أن) و(ليت) و(لكن) و(لعل) و(كأن عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كأن زيدا عالم أبى * كف وليكن ابنه ذو ضغن) أى حقد وقس الباقى فى هذه اللغة المشهورة وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوما من العرب تنصب بها الجزأين معا من ذلك قوله * اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطانا خفافا ان حراسنا أسدا وقوله * يا ليت أيام الصبا رواجعا * وقوله

كأن أذنيه اذا تشوفا
قادمة أو قلما محرفا

(تنبيهات) الاول لم يذكر الناظم فى تسهيله أن المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة * الثانى أشار بقوله عكس ما لكان الى ما لهذه الاحرف من

(قوله فتنصب المبتدأ) آل فى المبتدا والخبر للجنس فان من المبتدا ما لا تنصبه كلازم التصدير الاضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبى والانشائى قال الدمامينى ومن هنا يعلم أن جملتى نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وسيأتى فى ذلك كلام فى باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى اه أشار بقوله وسيأتى الخ الى ما ذكره هنالك وسنذكره ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم واعترض الدمامينى عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما للانشاء تأويل الآيتين باضمار القول كما قيل به فى قول الشاعر:

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم نائما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثانى فى نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخبارا كما سيأتى فى باب نعم وبئس قال فى المغنى ينبغى أن يستثنى من منع الاخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كما فى قوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية وقولهم أما أن جزاك الله خيرا على فتح الهمزة اه وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة الا الاسم الذى هو ضمير الشأن فان حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى هل قام زيد أى ليت شعرى جواب أو نحو جواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هى الخبر على تقدير مضاف أى ليت مشعورى جواب هذا الاستفهام وتختص ليت أيضا بجواز اتصال أن ومعمولها بها سادة مسد معمولها نحو ليت أنك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا وقاس الاخفش لعل على ليت فجوز لعل أن زيدا قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بان الجزء الثانى حال والخبر محذوف والتقدير فى ان حراسنا أسدا تلقاهم أسدا وفى يا ليت الخ أقبلت رواجعا وفى كأن أذنيه الخ بحكان قادمة بل التأويل فى الثالث متعين لئلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى (قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما فى الصحاح وهى بقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمنى فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب فى البيت (قوله كأن أذنيه) أى الحمار والتشوف التطلع والعامل فى اذا معنى التشبيه فى كأن والقادمة واحدة قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح اه شمنى (قوله نظرا الى كونها

الخ) وانما ذكر كأن مع أن أصلها ان المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الاصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف الى متعلق وعدم كون مدخولها فى موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا فيدل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله فى الهمع (قوله فى لزوم المبتدا والخبر) بيان لوجه الشبه واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما على الجملتين وقوله والاستغناء بهما الخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجها معهما الى جواب واذا الفجائية لاحتياجها معهما الى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة المفرع اذ المشابهة لا تقتضى العكس ولذلك احتاج الى تعليله بقوله ليكونا الخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا الخ (قوله تنبيها على الفرعية) أى باعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبهه الفاعل ولم يحتج لذلك فى ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق العرب على اعمالها واشتراط شروط فى عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها فى الاخبار) قال سم قد يقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطى هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه فى كان وأخواتها أصالتها فأعطيت الاصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى ان وأخواتها اه بقى أن الدمامينى اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الاولى فتأمل (قوله فاعطيا) أى الاخبار والاسماء وقوله اعرابيهما أى العمد والفضلات وفى الكلام توزيع (قوله التوكيد) أى تقوية النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجابية أو سلبية على الصحيح ونوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لا ولا فالاول مستحسن والثانى واجب والثالث لا ولا قاله فى التصريح فالثالث عربى الا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعانى قاله الرودانى قال سم ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشئ بمعنى شئ لا يلزم أن يساويه فى كل ما يفيده فاندفع ما لابى حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم منه ثبوته أو اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج اليه فى تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته هذا وذكر شيخنا السيد عن الدمامينى وليس أن رفع التوهم ليس لازما لكن بل هو أغلبى فقط لانها قد لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب

الشبه بكان فى لزوم المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكونا معها كفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها فى الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطيا اعرابيهما * الثالث معنى ان وأن التوكيد ولكن الاستدراك

ذيحها غير

وفسر بعضهم الاستدراك كما فى الرودانى بمخالفة حكم مابعد لحكم ماقبلها مع التوهم أولا وهذا أعم (قوله والتوكيد) أى على قلة نحو لو جاء زيد لا كرمته لكنه لم يجئ اذ عدم المجئ معلوم من لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما فى الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكنين الخ) أنشد البيت ليدفع بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين مايقال هلا كان المحذوف النون الاولى من أن لان الضرر حصل بها وبه دفع أيضا بلزوم الاجحاف حينئذ فافهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذه حكاية لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه فقوله ولست بآتيه أى مادعوتنى اليه والفضل الزيادة (قوله من لاوان) أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله والكاف الزائدة) أى المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس وقال شيخنا السيد كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لان المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) أى بعد نقل حركتها الى الكاف على ماقاله شيخنا السيد وقد مر (قوله وليت) ويقال لات بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء هـ مع (قوله فى الممكن) أى غير المتوقع أى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن فى الترجى فمنتظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) أى التمنى فى المستحيل (قوله والاشفاق) هو توقع المخوف (قوله فلعلك تارك الخ) أورد أن تركه بعض مايوحى اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بأن المراد بالممكن فى قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان استحال عادة أو شرعا كذا فى حاشية البعض وفيه نظر لان تركه النبى بعض مايوحى اليه مستحيل عقلا لان دليل استحالته عقلى كما قرر فى فن الكلام (قوله لعله يزكى) أى أيزكى أى مايدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ) لا يرد قول فرعون لعلى أطلع الى اله موسى لانه فى زعمه الباطل ممكن هذا وقد اختلف فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة الترقب غير الموثوق بحصوله فى حقه تعالى فقيل انها باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما أن الشك فى أوكذلك وفى شرح المناوى على الجامع الصغير أن لعل فى كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قال الرودانى أن معنى عسى ولعل فى القرآن أمر بالترجى أو الاشفاق وفى حاشية الكشاف للتفتازانى لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت فى القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لاخلف فى اطماع الكريم وأنه كجزمه بالحصول ولما كان مابعد لعل الاطماعية محقق الحصول والتوكيد وليست مركبة على الاصح وقال الفراء أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذافضل * وقال الكوفيون مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا ومعنى ليت التمنى فى الممكن والمستحيل لا فى الواجب فلا يقال ليت غدا يجىء وأما قوله تعالى فتمنوا الموت مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الاكثر ولعل الترجى فى المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق فى المكروه نحو فلعلك تارك بعض مايوحى اليك وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو لعله يتذكر والاستفهام نحو ومايدريك لعله يزكى وتابع فى الاول الاخفش وفى الثانى الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الاصح

وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كي وردّه المصنف يعني الزمخشري بان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ألا ترى تقول دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشئ من هذه المعاني كما في قوله تعالى لعلكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر أو لترجي الله فلاستحالته أو لترجي المخلوقين فلأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها أو للاطماع فلأنه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعارة لحالة شبيهة بالترجي لتردّد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردّد المترجي بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز في الطلب نعم ان قلنا بأن لعل قد تأتي للتعليل صح حملها في الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد الى العباد فان منعه بعيد جدّا لمخالفته كثيرا من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال في التسهيل وقد يقال في لعل علّ ولعنّ وعنّ ولأنّ وأنّ ورعنّ ورغنّ ولغنّ أي بغين معجمة في هذين ولعلت قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رغل وغن بالمعجمة فيهما وفي الهمع زيادة لونّ ولعا ورعل بهملة ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام في هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدّم عل المشددة اللام في كلامه وان أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح في آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح في مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة (قوله وكأن التشبيه) أي المؤكد وقيد البطليوسي كونها للتشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا الملك وكأن زيدا حمار فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو في الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه * (فائدة) * قال الرضي أولى ما قيل في كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها كما في قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل وقولهم كأني بالليل وقد أقبل وكأني بزيد وهو ملك وأما قولهم كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالاولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الا في الذي الخ) ان قلت حيث توسع في الظرف والمجرور فهلا جاز

وفيها عشر لغات مشهورة وكأن التشبيه وهي مركبة على الصحيح وقيل باجماع من كاف التشبيه وان فاصل كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار (وراع ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (الا في) الموضع (الذي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (كليت

تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا قلت لم يجز لان لها الصدر كما
في الحاجبية قالوا ليعلم من أول الامر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه
والاستدراك أو التمني أو الترجي سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر فان قلت
فحينئذ لم يجز تقدم خبرها عليها قلت توجه بالحمل على المكسورة فانها فرعها فان
قلت فلم امتنع تقديم خبرها الحجازية على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم
قلت يوجه بأن هذه أقوى لانها تشبه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة
احرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت الخ
ولانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل
المتصرف أقوى سهما باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها
تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي
صدارتها في كلامها أفاده عرفه (قوله غير البذي) أي فاحش اللسان (قوله بعد
الاسم) هذا يؤدي الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن
الخبر هو العامل مع أن كلامه في تقديم الخبر الا أن يقال جعل المثالين من تقديم
الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما
في قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أي على الاسم ويجوز تقديمه
مطلقا على الخبر كما يأتي في قوله أو تحصب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن في تقديمه
على الاسم فصلا لها من معمولها معا (قوله فلا تلحني) أي تلمني جم كثير بلا له
وساوسه وهمومه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه في ما وهذه
قوي بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعه هنالك
لفاده سم وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل
هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بأنه أغابي كما مر لا كلي (قوله محل جواز تقديم
الخبر الخ) اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الى
التقييد (قوله في غير نحو الخ) أي من كل تركيب لا بس فيه الاسم ضميرا يعود
على شئ في الخبر فيجب التقديم فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد
يمتنع نحو لمن زيدا في الدار لامتناع تقديم الخبر المحصور باللام وأما التمثيل
لامتناع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب
الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذا
ما أضيف هو اليه (قوله وجوبا) أبقى الشارح الامر هنا على ظاهره لان
التأويل في الثاني أعني قوله وفي سوى ذا الكسر بجعله شاملا للكسر الواجب
والجائز على طريق استعمال صيغة الامر في حقيقتها ومجازها أولى من التأويل
هنا وابقاء الثاني على ظاهره (قوله لسد مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا

فيها أو هنا غير البذي) للتوسع في الظروف والمجرورات قال في العمدة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف

(تنبيهان) الاول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك عمرا راغب ومنه قوله

فلا تلحني فيها فان بحبها
أخالك مصاب القلب جم بلابله

* وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم * الثاني محل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا في غير نحو ان عند زيد أخاه وليت في الدار صاحبها لما سلف (وهمزان افتح) وجوبا (لسد مصدر

والكون ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله فى محل فاعل) أى ولو لفعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون وقال أكثر البصريين هى مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما أن زيدا جالس أى ما ثبت بناء على أن ما المصدرية الاتوصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض انما المصدرية لا تدخل الا على الفعل اجماعا فأن ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر اجماعا غير صحيح (قوله مفعولا به) أى به أوله نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبنى جلوسك وأنك تحدث أو تقعد مستثنى نحو يعجبنى أمورك الا أنك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا فى الدماميني وغيره (قوله غير محكى) أى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر فى الاصل ليخرج نحو ظننت زيدا انه قائم الا أن يقال ترك لاستفادته من التنبيه الآتى قريبا (قوله أو مبتدأ) أى فى الحال كما فى الآية أو فى الاصل نحو كان عندى أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزى عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان يعتمد الظرف على شئ قال ومنه ومن آياته أنك ترى الارض أفاده فى التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن المخبر عنه اذا كان اسم معنى فاما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل اما أن يكون خبرا صادقا على اسم المعنى أى يصح حمله عليه أولا وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا وخبرا صادقا عليه نحو قولى انه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولا وصدق خبرا ان عليه فمعهما أولى نعم فى صورة كون اسم المعنى قولا اذا كان خبرا ان قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولى انى أحمد الله كما سيأتى فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى ان زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) أى على المعنى خبران (قوله اعتقادى أنك فاضل) أى معتقدى فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة تخبر بها عن المبتدا لعدم الرابط (قوله واعتقاد زيد انه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لان الاعتقاد الواقع عليه الضمير فى قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الراجع اليه الضمير بحسب الظاهر لان هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أى متلبس بحقية الله (قوله أو الاضافة) أى ان كان المضاف اليها مما لا يضاف الا الى المفرد بدليل ما سيأتى فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل اضافة لوجوب الكسر اذا كان المضاف الى ان مما لا يضاف الا الى الجملة كحيث وجواز الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة

مسدها) مع معموليها لزوما بأن وقعت فى محل فاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو مفعول غير محكى بالقول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو نائب عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع أو مبتدا نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى أنك فاضل بخلاف قولى انك فاضل واعتقاد زيد انه حق أو مجرور بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق أو الاضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون أو معطوف على شئ من ذلك

(قوله وأني فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنها لكم) أي استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من احدى الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا انه قائم) فان فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله كسر) أي أدم إلكسر (قوله في الابتدا) أي ابتداء جملتها اما حقيقة بأن لا يسبقها شئ له تعلق بتلك الجملة أو حكما بأن يسبقها ذلك ومن القسم الاول الواقعة بعد كلا بناء على قول الجمهور انها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا الابتداء والوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بأنها مكية لان أكثر منازل التهديد والوعيد بمكة لان أكثر العتو كان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره عليه تكون من القسم الثاني وقال النضر بن شميل تكون حرف تصديق كاي وقال الكسائي تكون بمعنى حقا وضعف بأنه لم يسمع فتح ان بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه قال مكي وهي حينئذ اسم مكرر فيها ولتنوينها في قراءة بعضهم كلا سيكفرون بعبادتهم وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية دليل مخالف للاصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيد في رؤوس الآي ثم وصل بنية الوقف أفاده في الهمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكيد مضمونه عند المتكلم اه دماميني وفي المغني ألا تكون للتنبيه تدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها يجهلون معناها اه ويقال فيها هلا بابدال الهمزة هاء إه همع وهل هي بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) أي عقب حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فان هذه واجبة الفتح كما علم مما مر هذا والصحيح جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز اضافتها الى المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلانه مقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتفى باضافتها الى صورة الجملة وأذ مثل حيث مل في جواز الفتح فيما يظهر (والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح تأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ذكره المصرح ولئن كان للبحث فيه مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمرو اما أنه قائم أو قاعد فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفي بدء صله) أي الموصول اسمي وحرفي وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو مررت برجل انه فاضل

نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أو مبدل منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (تنبيه) انما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو ظننت زيدا انه قائم (وفي سوى ذلك أكسر) على الاصل (فاكسر في الابتدا) اما حقيقة نحو انا فتحنا لك أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان أولياء الله والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد انه قائم والواقعة بعد اذ نحو جئتك اذ ان زيدا غائب (وفي بدء صله) نحو

(قوله ما ان مفاتحه لتنوء) أى تثقل والاستشهاد مبنى على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أى بحسب اللفظ فلا ينافى كونه فى الصدر باعتبار الرتبة فى جاء الذى عندى أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل فى الحشو لا أفعله ما أن فى السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أى ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا وقوله أو دونها أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتى من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم على أن من فتح فى هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما اذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وان لم يمثل الشارح الا لصورتين وأن قول البعض الكلام هنا فى قد لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتى أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لا يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم صورة ذكر فعل القسم ذكر اللام وما استند اليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتى والتقييد الخ لما ستعرفه هذا وفى التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اه وفى شرح الجامع أن القول بجواز الفتح فى نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال فى بيان ذلك ونقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى فى التوضيح اجماع العرب على تعين الكسر فى الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فان لم تحلل بأن جرى القول مجرى الظن) أى بالفعل بان عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة وبين تجويزه المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولاجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائز (قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان كثر بهما عنى على أن السماع انما ورد فى المصدر الصريح لا المؤول ولان المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون ان فى ابتداء الحال لتخرج نحو خرج زيد وعندى أنه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله الا انهم) أى المرسلين والكسر ان فى الآية سبب آخر وهو وقوع اللام فى خبرها (قوله علقا عنها باللام) أى لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة) ظرف لنسرى وقوله سناهما أى ضوءهما (قوله بعد اذا) حال من الضمير فى بنى الراجع الى همزان (قوله ظاهر) أى حقيقة أو حكما بأن كان مقدرا جائز الذكر

ما ان مفاتحه لتنوء بخلاف
حشو الصلة نحو جاء الذى
عندى أنه فاضل ولا أفعله
ما أن فى السماء نجما اذ
التقدير ما ثبت أن فى السماء
نجما (وحيث ان ليمين
مكملة) يعنى وقعت جوابا
له سواء مع اللام أو دونها
نحو والعصر ان الانسان
لفى خسر حم والكتاب
المبين انا أنزلناه (أو حكيت
بالقول) نحو قال انى عبد
الله فان لم تحلل بل أجرى
القول مجرى الظن وجب
الفتح ومن ثم روى بالوجهين
قوله * أتقول انك بالحياة
ممتع * (أو حلت محل * حال)
امامع الواو (كزرته وانى
ذو أمل) كما أخرجك ربك
من بيتك بالحق وان فريقا
من المؤمنين لكارهون وقوله
ما أعطيانى ولا سألتهما
الا وانى لحاجزى كرمى
أو يدونه نحو الا انهم
ليأكلون الطعام (وكسروا)
أيضا (من بعد فعل) قلبى
(علقا) عنها (باللام كاعلم
انه لذو تقى) والله يعلم انك
لرسوله وأنشد سيبويه
ألم تر انى وابن أسود ليلة
لنسرى الى نار يعلوسناهما
و(بعد اذا الفجاءة أو) فعل
(قسم) ظاهر (لا لام بعده

بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نمى) أى همزان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظر الموجب كل منهما) موجب الكسر مع اذا اعتبار الفاء ومعمولها جملة بلا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح وقوله لصلاحية علة لنظر او ضمير لهما الى الموجبين (قوله وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم فى معنى أظن كما قاله يس وان جاز فى الدمى بمعنى أظن الفتح أيضا وتتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضممت فزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثانى كما قاله المصرح والعينى ووجه تعدية المضموم الى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى الى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى الى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى اذ معنى أرانى زيد عمرا فاضلا جعلنى زيد ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن للمرادى أن من الافعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال ولا يكون المفعول الاول لأريت هذه ومضارعها الا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اه يس والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا يهض على المصنف لان مذهبه أن اذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله هى الخبر) أى لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أى ففى الحضرة العبودية وان ذهب بعضهم الى أنها ظرف زمان وأنها خبر أى ففى الوقت العبودية (قوله أو تحلفى) أو بمعنى الى أو الاوذيالك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) أى سادا مسد الجواب (قوله للاحتراز عما مر) أى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف وحيث ان لم يمين بكمله وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى مما مر أى حالة كونه بعض

بوجهين نمى) أى نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل فمن الاول قوله

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم * يروى بالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا وبالفتح على معنى فاذا العبودية أى حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد قال الناظم والكسر أولى لانه لا يحوج الى تقدير لكن ذهب قوم الى أن اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا فيستوى الوجهان ومن الثانى قوله

أو تحلفى بربك العلى * أنى أبو ذيالك الصبى

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض أى على انى والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا فى المكسورة وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم وأهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم انهم لمعكم

وقد اتضح لك أن من فتح ان لم يجعلها جواب القسم لان الفتح متوقف على كون

ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا وحيث ان ليمين مكملة كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) أي من قوله يروى بالكسر الخ (قوله لم يجعلها جواب القسم) أي بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك الى أن الظرف معطوف على بعد اذا بحذف حرف العطف (قوله مع تلوفا الجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما في قوله واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسه (قوله هو خبر مبتدا محذوف) هو أولى مما بعده لان نظائره أكثر نحو وان مسه الشر فيؤس أي فهو يؤس (قوله أحسن في القياس) لعدم احواجه الى تقدير (قوله الا مسبوقا بأن المفتوحة) أي كقوله ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه أنه من تولاه فانه يضله بخلاف مالم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح أنه من عمل منكم سوأ بجهالة ونافع ممن فتح أنه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا في البيضاوي (قوله وذا الحكم) أي جواز الوجهين (قوله خبر قول) أي ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قولا (قوله خبر القول) انما كان المخبر عنه هنا قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح) اذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية واذا كسرت فهو بمعنى المقول قاله في التصريح ولا بد في كل حال من جعل آل للعهد أي قولي أو القول مني لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله جملة) أي اللغوي بأي عبارة كانت (قوله على الاخبار بالجملة) ولم تحتج الى رابط لانها عين المبتدا قال الشارح في شرح التوشيح ومثل سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أحمد الله وخرج الكسر على أنه من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت أول قولي هذا اللفظ ثابت وليس بمرضي ثم أطال في بيان ذلك وعلل في شرح الجامع رده بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا اللهم الا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (قوله لقصد الحكاية) أي حكاية لفظ الجملة أي الاتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عملي أني أحمد الله) محل وجوب الفتح في هذا المثال اذا لم يرد بالعمل المعمول اللساني وهو المنطوق وتجعل الاضافة للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولي اني أحمد الله في جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزي وقال في شرح

المحل مغنيا فيه المصدر عن أن وصلتها وجواب القسم لا يكون كذلك فانه لا يكون الا جملة ويجوز الوجهان أيضا (مع تلوفا الجزا) نحو فانه غفور رحيم جواب من عمل منكم سوأ بجهالة قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أي فهو غفور رحيم وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدا محذوف أي فجزاؤه الغفران أو مبتدا خبره محذوف أي فالغفران جزاؤه والكسر أحسن في القياس قال الناظم ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن الا مسبوقا بأن المفتوحة (وذا) الحكم أيضا (يطرد *في) كل موضع وقعت ان فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما في (نحو خير القول اني أحمد) الله فالفتح على معنى خبر القول حمد الله والكسر على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كأنك قلت خبر القول هذا اللفظ أما اذا اختلف القول الاول فالفتح لا غير نحو عملي أني أحمد الله وقولي اني مؤمن وقولي ان زيدا يحمد الله (بعديل الثاني أول (قسم) فالكسر نحو

الجامع مؤيدا وجوب الفتح ان البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يراد فيها أريد به معناه كما في هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح في المثال حينئذ اه وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناظم) أي لم يصرح بذلك والا فهي داخلة في كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيدا (قوله صالح للعطف عليه) احترازا عن نحو ان لي مالا وان عمرا فاضل لما لا غير صالح لعطف ان الثانية عليه لصيرورة المعنى ان لي مالا وان فضل عمرو (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أي التي تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهي بمعنى فاء السببية وبحث البعض في عد هذا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد جوازهما في تركيب واحد والتركيب هنا مختلف وهو بحث قوي وان كان يمكن دفعه بأن اتحادهما قبل ان في التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخالف لما لابن الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز في المبتدأ الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وان قلنا يجوز حذفه وإثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى انك فاضل) الاظهر أنها فيه عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى انك تعصي (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما استفتاحية) أي حرف استفتاح على ما مر قريبا في ألا بسيطا وقيل مركب من همزة الاستفهام وما النافية وفي الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف في الاحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الالف اه قال الدماميني وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اه وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذي صوبه في المغني أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شئ وذلك الشئ هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الآتي على قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهي مع ان ومعموليها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يازيد كذا في شرح التوضيح للشارح وفي المغني عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استفلوا) أي تمضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذي في الدماميني عن سيبويه أن لا نافية رد على الكوفيين ثم رأيت الوجهين في المغني (قوله من أن بعضهم) أي العرب (قوله فيقول لاجرم لآتينك) فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح في ان لآتينك بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر اما على الاستئناف أو العطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على أن لا تجوع * الثاني أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل * الثالث أن تقع بعد أما نحو أما انك فاضل فتكسر ان كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا انك ذاهب ومنه قوله

أحقا أن جيرتنا استقلوا

أي أفي حق هذا الامر * الرابع أن تقع بعد لاجرم نحو لاجرم أن الله يعلم بالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل أي وجب أن الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على أن لاجرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لآتينك

جواب لاجرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لاجرم وانظر ما اعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الأقرب الثاني لكون الحاكي هو الفراء وزاد في الأوضح في مواضع جواز الوجهين أن تقع في موضع التعليل نحو انا كأمن قبل تدعوه انه هو البر الرحيم قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتجب قدم لافادة الحصر أي لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحوهن فالحصر اضافي فلا ينافي أنها تجب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الاصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول من أنفسكم والمشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب ان قاله في المغني (قوله تجب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة تأخره عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام فقولك ان زيد لأوجه حسن أولى من ان زيدا أوجه حسن بل في البسيط أنه شاذ لاعدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناظم بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد ان المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ (قوله وكان حق هذه اللام الخ) أي كما أن حق ان وأخواتها ذلك لان لها أيضا الصدارة الا أن هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الاصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدر بأنه قد يعارض بأن ان وأخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمر ان الاول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظي وأجيب بأن التأكيد اللفظي اعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وان أقره شيخنا والبعض وغيرهما لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظي بالمرادف في الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس أول مشرب * نعم جيران كانت أبيحت دعاثره

وسيأتي هذا للشارح في باب التوكيد فافهم * الثاني أنهم جمعوا بينهما في لهنك قائم بابدال الهمزة هاء سواء قيل ان اللام للقسم أو للابتداء لان كلا منهما للتأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد في لقد قام زيد فان قد لتحقيق النسبة وهو

(وبعد ذات الكسر تجب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو اني لوزر) أي ملجأ وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت للتأكيد وان للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد

التأكيد وحرفا تنبيه في ألا يا ليتك تقوم وقد يدفع ايراد لهنك بان الاجتماع سهله زوال صورة ماله الصدر بابدال همزته هاء كما في الرودانى (قوله فزحلقوا اللام) بالقاف والفاء أي أخروا ولم يزحلقوا ان لانها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وانما ادعى أن الاصل في ان زيدا القائم لان زيدا قائم ولم يدع أن الاصل ان لزيد اقائم لئلا يفصل بين ان ومعموليها معا عما له صدر الكلام ولنطقهم باللام مقدمة على ان في قولهم لهنك ولان صدراتها بالنسبة لما قبل ان دون ما بعدها دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليها ولهذا كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله ودليل الثاني أن عمل ان يتخطاها تقول ان في الدار لزيدا وان زيدا لقائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول ان زيدا طعامك لآكل كذا في المغني (قوله اقتضى كلامه) لتقديمه الظرف (قوله لا تجب خبر غير ان المكسورة) انما لم تدخل اللام على خبر غيرها لانها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التمني ولعل الترجي وكأن التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل الا بعد كلام وأن المفتوحة تصير الجملة في تأويل المصدر فاله ليس (قوله بزيادتها) أي مع كونها مفيدة للتأكيد فالمتسلح عنها كونها لام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أي شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر ان في صدر الحال (قوله لعميد) من عمده العشق بكسر الميم أي هده (قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف المنوي ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون وقيل ان اللام داخلة على مبتدا مقدر أي لهي عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير ان المكسورة (قوله شهربة) أي فانية ومن تبعيضية ان قدر مضاف أي بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل ان لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أي من سألوه أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لان الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعدم احواجه الى تقدير وان كان في الاول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الاول غير مسلم وصدر البيت * مر واعجا لي فقالوا كيف سيدكم * (قوله من ليلى) أي من أجل حبها والهائم الذاهب لا يدري أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا الى أن وزنه فعال وبمنعه نظرا الى أن وزنه أفعل منقول من أبان ماضي يبين وهو الاصح والاعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم وسودان جمع أسود وذهب الكوفيون كما في شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لان المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين في سودان للتعظيم والنفي منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلي) ليس المراد

فزحلقوا اللام الى الخبر

﴿تنبيه﴾ اقتضى كلامه أنها لا تجب خبر غير ان المكسورة وهو كذلك وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف الا أنهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وأجازه المبرد وما حكاه الكوفيون من قوله

ولكنني من حبها لعميد

ومنه قوله

أم الحليس لعجوز شهربة
ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وقوله

فقال من سئلوا أمسى لجهودا * وقوله * ومازلت من ليلى لدن أن عرفتها
لكالهائم المقصى بكل مراد

وقوله * أمسى أبان ذليلا بعد عزته * وما أبان لمن أعلاج سودان * (ولا يلي ذي اللام ما قيد نفيا)

هذه اللام على منفى الا ماندر من قوله * وأعلم أن تسليما وتركا

للامتشابهان ولاسواء (ولا) يليها أيضا (من الافعال ماكرضيا) ماض متصرف غير مقرون بقد فلا يقال ان زيدا لرضى وأجازه الكسائى وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه متصرفا كان نحو ان زيدا ليرضى أو غير متصرف نحو ان زيدا ليذر الشر وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى اذا كان غير متصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل أو لعسى أن يقوم وهو مذهب الاخفش والفراء لان الفعل الجامد كالاسم والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك فان اقترن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار اليه بقوله (وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا) لان قد تقرب الماضى من الحال فأشبه حينئذ المضارع وليس بجواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائى وهشاما يجيزان ان زيدا لرضى وليس ذلك عندهما الا لاضمار ذهبا

بالولى التبعية من غير فاصل والا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفى بأداة النفى مع أنه ممتنع وانما لم يلها الا ان غالب أدوات المنفى مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقى وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الاثبات وبين حرف النفى (قوله ذى اشارة الخ) كان الاولى بل الصواب أن يقول ذى اسم اشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة (قوله وأعلم ان) بالكسر تسليما أى على الناس وقيل المراد تسليم الامر وتركا أى للتسليم للامتشابهان أى متقاربان ولاسواء أى ولا متساويان وكان حقه أن يقول لاسواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء فى الاصل مصدر فيه مسامحة قال فى التصريح وتبعه غير واحد وفيه أى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس أن لا يعلق لان الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل أنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الافعال) بيان لما مقدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ بدل أو عطف بيان لقوله ماكرضيا وأشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيدا لرضى) أى على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم (قوله وأجازه الكسائى وهشام) أى على اضمار قد كما فى المغنى وسيأتى فى الشرح وفى الاوضح بدل الكسائى الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أى لشبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أى تصرفا تاما والا فقد جاء ليذر أمر نحو قدرهم الآية (قوله اذا كان غير متصرف) دخل فى ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها قال الشاطبى ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفى وقال ابن غازى وتبعه البعض بل على أنه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس مما قد نفى لانها للنفى (قوله كالاسم) أى الجامد فى عدم التصرف (قوله مستحوذا) أى غالبا (قوله فأشبه حينئذ المضارع) أى المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب الى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير فى ان زيدا لقد قام ان زيدا والله لقد قام (قوله وقد تقدم أن الكسائى الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله أن الكسائى وهشاما

ذهبا الى أن قد المضمرة محتوية لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وأنت خبير بأن هذا معارضة مذهب بمذهب وهى لا تصلح ردا فالاولى جعله تذكيرا بمخالفتهما ما حب الترشيح (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله أما اذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أى بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضى مطلقا (قوله والحالة هذه) أى تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام أى لما مر من أن كسر ان انما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط الشئ كوعد أى توسطه وقوله بين اسم ان وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الالفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى ليدخل نحو ان عندك في الدار زيدا جالسا مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيدا الضرب اضارب والمفعول له نحو ان زيدا الاجلا لا قادم ونازع أبو حيان فى الاخيرين (قوله بشرط الخ) الشروط أربعة واحد فى المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق أنه يصح اقترانه باللام * والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيدا لعمرا الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كذا ذكر شيخنا قال البعض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معموله الخ) جوزه الاخفش والفراء محتجين بان المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ورجحه الموضح قال بدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد فى المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أى وهى لا تدخل عليه فكذا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم (قوله لا تجب المعمول المتأخر) أى لان المعمول متمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه فى موضعه بخلافه مع التأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان لعندك زيدا جالسا (قوله وتجب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر النحاة كما فى الرودانى فتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة فى الصورة وسمى ضميرا الفصل لفصله

قدوا اللام عندهما لام الابتداء أما اذا قدرت اللام للقسم فانه يجوز بلا شرط ولو دخل على ان والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضى (وتجب) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا (الواسط) بين اسم ان وخبرها (معمول الخبر) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمرا ضارب فان لم يكن الخبر صالحا لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط نحو ان زيدا عمرا لضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا فان كان حالا لم يجز دخولها عليه فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق واقتضى كلامه أنها لا تجب المعمول المتأخر فلا يجوز ان زيدا لضارب لعمرا (و) تجب أيضا (الفصل) وهو الضمير المسمى عمادا

بين الخبر والصفة فى نحو زيد هو القائم وعماد الاعتماد المتكلم عليه فى رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كما أن اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل ما بعده ففى نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الاخيرين وفى نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما وفى نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر فى الحال أو فى الاصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة فى عدم قبول أل كأفعل من وفى بعض هذه الشروط خلاف بسطه فى المغنى وفائدته الاعلام من أول الامر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وهذا انما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال فى المطول التحقيق أنه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أى لا رزاق الا هو أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وجاز دخول لام الابتداء عليه لانه متقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر أى اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذا لم يعرب هو مبتدأ) فان أعرب مبتدأ كان جزأ من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما فى التصريح (قوله حل قبله الخبر) فى هذا البيت ايطاء لكن فى بعض النسخ تنكير خبرا الثانى وهو دافع للايطاء على الاصح (قوله وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان فى الدار اسا كان رجل (قوله أو على الاسم المتأخر) أى عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) فخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من ان بخلاف ما الزائدة (واعلم) أن انما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد أى ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد انحاء الاشراك الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصر واعليه والثانى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والاتيان به مبالغة فى الرد والا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند

نحو ان هذا لهو القصص الحق اذا لم يعرب هو مبتدأ (و) نحو (نحو ان عندك برا وان لك لاجرا وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو ان فى الدار لزيدا قائم ﴿تنبيه﴾ اذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز ان زيدا لهو القائم ولا ان لفى الدار لزيدا ولا ان فى الدار لزيد الجالس (ووصل ما) الزائدة (بدى

التأويل بالمصدر ومدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التاكيد لانه أمر تقديري ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهي للاثبات وما وهي للنفي فصرف الاثبات للمذكور والنفي لغيره وقيل لاجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعترض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والاولى في أن زيدا القائم مثلا والاول بأنه ينافي ما قدمنا من أن ما الملحقة بان وأن زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثاني بأن اجتماع مؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بأن ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر معنيها هذا ما ظهر لي فاعرفه واعترض في المغني الاول أيضا بأن ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا قائم أو نفيا نحو ان زيدا ليس بقائم قال الشمني فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل اعمالها) أي وجوب اعمالها فلا ترد ليت (قوله تزيل اختصاصها بالاسماء) أي ما عدا ليت كما سيأتي (قوله فوجب اهمالها) أي ما عدا ليت ووجوب الاهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتي في الشرح وقوله لذلك يغني عنه التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتي في كلامه استعمال المشترك في معنييه (قوله ملغاة) أي عن الكف (قوله قالت) أي زرقاء اليمامة ولفظ مقولها ليت الحمام ليه * الى حماميه * أو نصفه قديه * تم الحمام ميه * وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ماذا ترى ان القطا وقع في شبكة صياد فعد فاذا هو ستة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدماميني ظاهر كلام الزجاجي في الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغي ما وينصب بان وكذلك أخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) أي والجمهور وصححه ابن الحاجب كما في النكت (قوله لما سبق الخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة الاعمال الاختصاص بحسب الاصل ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر كثيرة لجواز اعمال ان المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة زوال الاختصاص بالاسماء كما في ولن كانت لكثيرة أفاده سم (قوله ولكنما يقضي الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * لان ما في البيت الذي ذكره موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضي عليها (قوله أعد الخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة وأضاء قد يستعمل متعديا كما في البيت (قوله ولذلك) أي

الحروف مبطل * اعمالها)
لانها تزيل اختصاصها بالاسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب اهمالها لذلك نحو انما زيد قائم وكأنما خالد أسد ولكنما عمرو جبان ولعلما بكر عالم (وقد يبقى العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا أو نصفه فقد
يروى بنصب الحمام على الاعمال ورفعه على الاهمال وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج الى جواره فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قول انما يوحى الي أنما الهكم اله واحد كأنما يساقون الى الموت وقوله * فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكنما يقضي فسوف يكون * وقوله
أعد نظرا يا عبد قيس لعلما
أضاءت لك النار الحمار المقيدا * بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال

لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشكل الخ) قد يقال لم ينظر المصنف الى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسيأتي بقية الاوجه ولو قال رفعا بتالي ما طلب لكان جاريا على سائر الاوجه الآتية وفي التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمي والزجاج والفراء تقول ان زيدا قائم الفاضل أو أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو ظاهر ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فأما ان قلنا على الابتداء وانه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتأمل وقاس الرضي البدل ومثل له بقوله ان الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال في الهمع وهو الاصح قال في شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو ولان لا كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا أو لا عمرا هو والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (قوله بعد أن تستكملا) متعلق برفعك أو معطوفا لا يجائز خلافا للكوفي لما فيه من الفصل بالمبتدا وهو أجنبي من الخبر (قوله لم ينجب) أي يلد ولدا ناجبا وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل أي المنجبة أو الاصل النجيبة أبناؤها فحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا الخ) أي كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجاز لعلاقته المشابهة الصورية (قوله مثل ما جاءني الخ) ظاهره أن رجلا اعرابه محلي وهو القول الاصح لعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب وقيل تقديري ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الرودانى (قوله ابتدائية) اى استئنافية (قوله على محل ما قبلها من الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة الابتدائية أي المستأنفة وفي عبارته أمر ان الاول كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثاني القصور لعدم شمولها البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتدائية وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الاول) أي كونه من عطف الجمل أي عند الجمهور والا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يحور الوجه الثاني (قوله تعين النصب) أي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على

في ليتما وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها باجماع (وجائز) بالاجماع (رفعك معطوفا على * منصوب ان) المكسورة (بعد أن تستكملا) خبرها نحو ان زيدا آكل طعامك وعمرو ومنه * فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * فان لنا الام النجيبة والأب * وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع في مسئلتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ بل اما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر ان كان فاصل كما في المثال والبيت فان لم يكن فاصل نحو ان زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الاول وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الاصل والارجح أما اذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال ان خبرها تعين النصب

المعطوف عليه ان عطف المرفوع على الضمير في الخبر قال سم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرضي انما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدا هو المبتدأ وفي خبر ان هو ان فيكون قائمان من قولك ان زيدا وعمرو قائمان خبرا عن ان وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام في شرح بانت سعاد كما سيأتي قريبا ومقتضى اطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمرو قائم وهو الذي حققه الروداني وصنيع الشارح فيما يأتي أقرب الى هذا فتدبر (قوله وأجاز الكسائي الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمرو في الدار جاز اتفاقا قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا في التصريح ومثل ان زيدا وعمرو في الدار ان زيدا وعمرو قائم وقدر الفاضل الروداني كلام الموضح في شرح بانت سعاد وحقق أن نحو ان زيدا وعمرو في الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه (قوله مطلقا) أي سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه أو خفي فالاطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وان جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أي منزله وقيار اسم فرس الشاعر وقيل اسم جمل وقوله فاني الخ دليل الجواب أي فأنا لا يعسى فيها رحلي لاني الخ (قوله على التقديم والتأخير) أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن في محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ والجملة خبران وخبر الصابئون محذوف أي كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصابئون وخبران محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه فالحذف على هذا من الاول لدلالة الثاني وعلى الاول من الثاني لدلالة الاول وهو الكثير كما في المغني والعائد على كل محذوف أي من آمن منهم وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وبمجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يندفع ذلك وقد يقال بل يندفع لتقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ في النية هذا وقال الروداني اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه في تخريج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعي أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما في القاموس (قوله

وأجاز الكسائي الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ونصارى بعضهم ان الله وملائكته يصلون برفع ملائكته وقوله فمن يلك أمسى بالمدينة رحله فاني وقيارها لغريب وخرج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الاول كقوله خليلي هل طب فاني وأنتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ويتعين الاول الخ) ظرف فيه سم يجوز أن تقدر اللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهو غريب وقد يقال الاصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبنى عليه (قوله الا ان قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع أنا قائمون على التعظيم بل لابد من المطابقة اللفظية على حد وانا لنحن نحيى ونميت ونخرج الوارثون كما فى المغنى (قوله فيما خفى) أى فى تركيب خفى الخ أى لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا قال سم انظر لو خفى اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده كذلك وقال الرودانى قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء اعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع فى ان زيدا والفتى ذاهبان اه (قوله وأعلم) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ماذكر الرد به على الفراء والكسائى ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعترض بأنه كيف يسند الغلط الى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربى على الخطا اذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطا وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس فى الكلام ان وهذا هو مايدل عليه بقية كلامه كما بسطه فى المغنى ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على أن (قوله فى التسامى) أى العلو والعراقة فى النسب خؤولة أى ولا عمومة قبل لما بعده قال العينى هى اما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه مافيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون ان ولكن لعدم نقلهما الجملة الى باب المفرد فأشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لانها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت فى محل الجملة بحسب الاصل لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو أعجبنى أن زيدا قائم وعمرا فيتعين النصب لانها ليست فى موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسرات فى نحو علمت ان زيدا لقائم وامتنع ذلك فى نحو أعجبنى أن زيدا قائم كما قاله الدمامينى نقلا عن ابن الحاجب (قوله أو معناه) أى دال معناه كأذان فى الآية الشريفة أى اعلام (قوله ورسوله) أى بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كما فى الفارضى (قوله لزوال معنى الابتداء) أى معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة للاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها لتمنى المسند للمسند اليه أو ترجيه له أو تشبيهه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء ولا على أن العطف على الضمير فى خبر ان ولهذا قال فى متن الجامع يرفع مطلقا تالى العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان ولكن ان

ويتعين الاول فى قوله
تانى وقيارها الغريب
لاجل اللام فى الخبر والثانى
فى وملائكته لاجل الواو
فى يصلون الا ان قدرت
للتعظيم مثلها فى رب ارجعون
ووافق الفراء الكسائى
فيما خفى فيه اعراب
المعطوف عليه نحو انك
وزيدا ذاهبان وان هذا
وعمرو عالمان تمسكا ببعض
ماسبق قال سيبويه وأعلم
أن ناسا من العرب يغلطون
فيقولون انهم أجمعون
ذاهبون وانك وزيدا ذاهبان
(وألحقت بان) المكسورة
فيما تقدم من جواز العطف
بالرفع بعد الاستكمال
(لكن) باتفاق كقوله
وماقصرت بى فى التسامى
خؤولة * ولكن عمى الطيب
الاصل والخال (وأن)
المفتوحة على الصحيح اذا كان
موضعها موضع الجملة بأن
تقدمها علم أو معناه نحو
وأذان من الله ورسوله الى
الناس يوم الحج الاكبر أن
الله برىء من المشركين
ورسوله (من دون ليت
ولعل وكأن) حيث لا يجوز
فى المعطوف مع هذه الثلاث
الا النصب تقدم المعطوف
أو تأخر لزوال معنى الابتداء
معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا

قدر مبتدأ الخ وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع تأن الإنشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المغني صرح بأن كأن للاخبار ورأيت الدماميني نقل قولا آخر عن بعضهم أنها للانشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله مشددا فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أي الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت ان) أي بشرط أن لا يكون اسمها ضميرا وأن يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفي لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن ان نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هنا وبطل فيما مر لما ذكفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالاسمية لان المزيل هنا أقوى لانه لفظ أجنبي زيد وهو ما بخلافه هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كما في الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قاله زكريا (قوله وان كل لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما بمعنى الا واعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدا والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا اعادة المبتدا بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كلا لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته في المغني واعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم قال في المغني لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الا خبرية اه وقيل ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أي وان كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغني وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون وأما على تشديدها النون والميم معا فقال ابن الحاجب أحسن ما قيل فيه أن لما هي الجازمة حذف فعلها لما يلزم تقديره لما يلزم واعترضه في المغني بأن لما تفيد توقع منفيها واهمال الكفار غير متوقع وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم ثم

بشرطه السابق وهو خفاء الاعراب (وخففت ان) المكسورة (فقل العمل) وكثر الاهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون وجاز اعمالها استصحابا للاصل نحو وان كلا لما ليوفينهم

قال فى المغنى والاولى عندى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفيهم الخ عليه ولتوقع المتوفية (قوله وتلزم اللام) أى عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتى فلا تنافى بين قوله وتلزم اللام وقوله وزعما استغنى الخ وينبغى كما بحثه الرضى أن محل لزوم اللام اذا قصد البيان وأنه اذا قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من مقاصد البلغاء (قوله اذا ما تهمل) أى أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب الاسم خفيا نحو ان هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني (قوله وذهب الفارسى الخ) قال الدماميني حجته دخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اهـ وقد يجاب بأن المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها مالم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أى لطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثانى ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بان النافية حتى يحتاج للفرق وقد يقال انها دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وأبقيت اللام فاللكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق قد يدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة على الاستغناء عن اللام (قوله وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بأن التعبير بربما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فانه يعقد معها أن يراد بان النفى اذ لو أريد ما ذكر لجىء بالاثبات بدلا عن نفى النفى الصائر الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهى أنه لو أريد بان النفى ونفى النفى اثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذى بصيرة وفساده ظاهر وينبغى أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لان لا مبعدة للنفى لا مانعة منه فتأمل . (قوله أنا ابن أباة الخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام اثبات فلاجلها لم يقل كانت لكرام وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلى اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من أن هذا الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهملة يرده تصريح أبى حيان فى ارتشافه باستوائهما فى ذلك وبأن اللام لو دخلت فى هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة للحى قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفى والمعنى انتفى فى غالب الازمنة أو فى غالب التراكيب وجود

(وتلزم اللام اذا ما تهمل) لتفرق بينها وبين ان النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة وقد عرفت أنها لا تلزم عند الاهمال لعدم اللبس

(تنبيه) مذهب سيبويه أن هذه اللام هى لام الابتداء وذهب الفارسى الى أنها غيرها اجتلبت للفرق ويظهر أثر الخلاف فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب كسر ان وعلى الثانى يجب فتحها (وربما استغنى عنها) أى عن اللام (ان بدا) أى ظهر (ما ناط أراده معتمدا) على قرينة اما لفظية كقوله * ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة * أو معنوية كقوله * أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن (والفعل ان لم يك ناسخا) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فلا * تلفيه) أى لا تجده (غالبا بان ذى)

الفعل موصولا ان لم يكن ناسخا ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلا بان لم ينتف فى الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقها المنفى لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلا بان غالبى مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لأن الغلبة أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعى المتعدى وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الفنرى اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا الخ) بشرط كونه غير ناف للخبر ليس وغير منفى ليخرج زال وأخواتها وغير صلة لتخرج دام وذو دخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا فى الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غيرا لناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو ان يزيدك لنفسك وان يشينك لهيه والمفعول الظاهر نحو ان قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكالو عطف على قولك ان قتلت لمسلما قولك وان أهنت لاياه لكن انما تدخل على المفعول دون الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيدا ان ضرب لعمرا (قوله وأكثر منه) أى من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الامثلة أو من نحو وان يكادالخ والحاصل أن الاقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وفى القياس عليه خلاف وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك أن ان المشددة مختصة بالمبتدا والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الاصلى فى الجملة وكان الماضى أكثر شبها بعض الماضى كقيل فى عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى فى الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدا والخبر كان نادرا ولما انتفى الاختصاص والشبه فى الاخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلافا للاخفش والكوفيين) تبع فى هذا العز والتوضيح والتسهيل والذى فى الهمع والمغنى أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بأن ان نافية واللام اليجابية بمعنى الا ولذلك ردّ عليهم بقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من خفف ان ولما وان أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى الا كما هو رأيهم فى مثلها وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة كما مر ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الاخفش نظرا الى موافقتهم له سورة لقياسهم أيضا على أن قتلت لمسلما وان كان قياسهم عليه على وجه أن ان نافية واللام بمعنى الا وقياس الاخفش عليه على وجه أن ان مخففة واللام لام الابتداء فمراد الشارح خلافا لمن ذكر وافى مطلق القياس على ان قتلت لمسلما (قوله الذى هو ضمير الشأن)

المخففة من الثقيلة (موصلا) وان كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وان نظنك لمن الكاذبين وأكثر منه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومن النادر قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولا يقاس عليه نحو ان قام لأنا وان قعد لزيد خلافا للاخفش والكوفيين وأندر منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا كقولهم ان يزيدك لنفسك وان يشينك لهيه (وان تخفف أن) المفتوحة (فاسمها) الذى هو ضمير الشأن (استكن) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لأنها تعمل لانها حرف وأيضا فهو ضمير نصب و ضمائر النصب

أى فقط عند ابن الحاجب وهو وغيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجرى فى حل كلام المصنف على مذهبه وفيما يتعين فيه تفسير ضمير الشأن قول الشاعر

فى فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب فى شرح المفصل ولولا أن ضمير الشان متعذر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذى سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لما كون أن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبرا لانهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما بروز الخ) وارد على تمثيله فاسمها الذى هو ضمير الشان استكن وحاصل الايراد أنه وجد فى كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشان وغير مستكن (قوله فلو أنك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب فى الشدة وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أى مصادقة بفتح الدال أو من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفى المصباح يقال امرأة صديق وصديقة (قوله مريع) بفتح الميم أى كثير العشب من مرع الوادى بمثلثيث الراء أى كثر عشبه كمرع فوصف المغيث به من وصف الحال بوصف المحل وبضمها من أراح الشئ أى نما وكثر كراع يريع ريعا أفاده فى القاموس والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله فضرورة) أى من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن الوجه الثانى فقط عند الناظم (قوله والخبر اجعل جملة) أى ان حذف الاسم سواء كان ضمير شان أولا على مذهب المصنف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا فى قوله بأنك ربيع الخ (قوله من بعد أن) من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تنبيه أن المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لما ذا أعملوا أن المفتوحة وأهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الاصل لمعنى فيه لا يوجد فى الاصل (قوله لا تشبه الا الامر) قد يقال بل تشبه نحو قيل وبيع أيضا الا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم لا أصلية (قوله فلذلك) أى لكونها أشبه بالفعل الخ أو ثرت أى خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع اذ لا يفتح ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أى وعملت على وجه الخ أى لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى محذوف غالبا والمكسورة فى مذكور وأجاب بعضهم بأن ذلك اعطاء للاصل الا[illegible] الفرع

لا استكن وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشان فى قوله * فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى * طلاقك لم أبخل وأنت صديق وقوله * بأنك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا * فضرورة (والخبر اجعل جملة من بعد أن) خرجت أن زيد قائم فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف وزيد قائم جملة فى موضع رفع خبرها (تنبيه) أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر لجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة بقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن يجعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن ظلمها لما تعمل فيه *

من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه الا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وان يكن) صدرا الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فعلا ولم يكن) ذلك الفعل (دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا * فالاحسن) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (بقد) نحو ويعلم أن قد صدقتنا وقوله

الفرع هذا أيضا يجاب بما قيل لها عملها المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أي بالاسماء وقوله وصليتها أي كونها حرفا موصولا بمعمولها (قوله وبطل عملها) أي في الغالب كما سبق (قوله صدرا الجملة الخ) أشار به الى أن الضمير في يكن الذي الخبر بتقدير مضاف أي صدرا الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وان كان المآل واحدا أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر هو الصدر لا الفعل قلت المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي (قوله دعا) أي ذا دعاء أي قصد به الدعاء (قوله فالاحسن حينئذ الفصل) أي للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها وأفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغي أن يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم والا لم يقبح كما في الرودانى ويظهر أن ترك الفصل عند وجود الفارق آخر خلاف الاولى بل أن من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما في أن تهبطين (قوله وبينه) أي الفعل (قوله بلا) أي مع الماضي والمضارع وكذا لو واستشكل الفصل بلا بأنه لا فائدة فيه لان أن المخففة لا تحتاج بعد العلم الى تمييزها عن المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تمييز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقدوا السير بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات اما الثلاثة فليس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله أن لا تكون) أي على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أي كفيل والزراح بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت واضافة عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف أي المنون العرض أي العارض والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضي (قوله فلا تحتاج الى فاصل) أي لما علمت من أن هذه الجمل لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله أن غضب الله) أي في قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضي مقصودا به الدعاء فهي قراءة سبعية وما في التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم

فاصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا
قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

وقوله * اني زعيم يا نويـ
ـقة ان أمنت من الزراح

ونحوت من عرض المنو

٤٣ صبان ل ن من العشى الى الصباح * أن تهبطين بلادقو * م يرتعون من الطلاح * أما اذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للانسان الا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليها (وخففت كأن أيضا) حملا على أن

(قوله فنوى منصوبها الخ) أى حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الاعمال لانه ثبت لها منصوبا منويا تارة وثابتا أخرى قاله يس لكن جوز الدماميني في قوله كأن ظبية الخ على رواية ترفع ظبية أن يكون الرفع لاهمال كأن بتخفيفها (قوله كثيرا راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشان فيفيد أن منصوبها قد يثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتا الخ وأنه قد ينوى وهو غير ضمير الشان وسيمثل له الشارح بالشاهد الثاني هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كأن المخففة المحذوف كاسم ان المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشان وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الخبر في الشاهد الثاني مفرد اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشان لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا الان ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيرا لقوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا يكون الا ضمير الشان وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما في الثاني فافهم (قوله قليلا) راجع لقوله وثابتا الخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه في مطلق الثبوت والذكر فلا ينافي أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فانه ليس بضرورة (قوله فمن الاول) أى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشان بدليل الشاهد الثاني فان المحذوف فيه غير ضمير الشان كما سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدماميني قال لا يظهر لي تعين كون الاسم في الشاهد الاول ضمير الشان اذ يجوز أن يكون ضميرا عائدا الى المتقدم الذكر أى كأن النحر ثدياه حقان (قوله مشرق النحر) أى مضيء العنق ثدياه أى الصدر أى الثديان فيه حقان أى في الاستدارة ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافينا) أى تقابلنا والقسم الحسن من القسام وهو الحسن تعطو أى تأخذ وعداه بالى وان كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل وقال الدماميني أى تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس اه والجملة صفة لظبية الى وارق السلم أى مورق هذا الشجر يقال ورق يرق وأورق يورق أى صار ذا ورق (قوله هما من الثاني) وعليه فالخبر في البيت الثاني محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الاصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كما في أن راجع للنفي لا للنفي (قوله وأن يكون مفردا كما في الثاني) لكون الاسم فيه غير ضمير الشان اذ التقدير كأنها أى المرأة ظبية وبما قررناه لك يندفع ما أوردهنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل في أطراف كلام الشارح (قوله وان كانت فعلية) أى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر (قوله فصلت بقد أو لم) للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة

المفتوحة (فنوى * منصوبها) وهو ضمير الشأن كثيرا (وثابتا أيضا روى) وهو غير ضمير الشان قليلا كمنصوب أن فمن الاول قوله

وصدر مشرق النحر * كأن ثديا ه حقان * وقوله

وبيضا ما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثاني وقد عرفت أنه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما في أن بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الاول وأن يكون مفردا كما في الثاني * تنبيه * اذا كان خبر كأن المخففة جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كما في البيت الاول وان كانت فعلية فصلت بقد أو لم نحو كأن لم تغن بالامس وكقوله

عليها كاف الخبر ﴿قوله لا يهولنك﴾ أي لا يفزعنك واللظى النار فهي إما استعارة لشقاق الحرب أو اضافتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفي بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها هو الموت كأن قد ألما أي نزل أي فالموت لا بد منه ﴿قوله فتهمل وجوبا﴾ لزوال اختصاصها بالاسماء لدخول المخففة على الجملتين

﴿تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله لا التي لنفي الجنس﴾

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر * بي في محذورها كأن قد ألما ﴿خاتمة﴾ لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ قياسا وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب